



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مركز الدراسات الإسلامية

كتاب الوقف

للإمام يوسف بن حسين الكرماستي الحنفي

المتوفى سنة ٩٠٦ هـ

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

مشهور بن دخيل الله بن داخل الحساني

الرقم الجامعي : ٤٢٥٨٠١٧٩

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي

١٤٣١ هـ

ملخص الرسالة

• **العنوان :** كتاب الوقف ، للإمام يوسف بن حسين الكرماسي الحنفي ، المتوفى سنة ٩٠٦هـ — ، دراسة وتحقيقاً .

• أسباب اختيار تحقيق هذا المخطوط :

لقد دفعني لتحقيق هذا المخطوط الأسباب الآتية :

- ١- أهمية الكتاب وقيمه العلمية ، حيث إنه يُعنى بالأحكام المتعلقة بالوقف في الفقه الإسلامي .
- ٢- قلة المطبوع من كتب الفقهاء المدونة في مجال الأوقاف ، حيث إن أكثر الكتب الموجودة الآن هي من كتب المعاصرين .
- ٣- كثرة مصادر الكتاب ، حيث اعتمد المؤلف فيه على جملة وافرة من أمهات كتب الفتاوى والواقعات والنوازل في الفقه الحنفي ، مما دفعني إلى التعرف على تلك المصادر ومؤلفيها .
- ٤- مكانة المؤلف العلمية ، حيث يُعدُّ علماً بارزاً من فقهاء الحنفية المتأخرين .
- ٥- الرغبة الذاتية في الاستزادة من العلم الشرعي عموماً ، وفي مسائل الأوقاف خصوصاً .
- ٦- المساهمة في إخراج كتب العلماء والتي لا تزال مخطوطة ، وإظهار التراث الإسلامي ونشره في وقتنا الحاضر .

• خطة التحقيق :

اشتمل البحث - بعد المقدمة - على قسمين رئيسيين : أحدهما للدراسة ، والآخر للتحقيق ، وبيان ذلك فيما يلي :

المقدمة : وفيها الافتتاحية ، والحديث عن أسباب اختيار تحقيق المخطوط ، وشكر وتقدير ، وخطة البحث .

القسم الأول : الدراسة .

القسم الثاني : التحقيق .

أما القسم الأول : الدراسة ، فقد اشتمل على فصلين هما :

الفصل الأول : في التعريف بالمؤلف .

ويحتوي على تمهيد ، وسبعة مباحث :

التمهيد : عرض موجز لعصر المؤلف من الناحية السياسية ، والناحية العلمية .

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وولادته .

المبحث الثاني : مكانته العلمية ، وأهم أعماله .

المبحث الثالث : ثناء العلماء عليه .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه ، وأقرانه .

المبحث الخامس : عقيدته .

المبحث السادس : مذهبه الفقهي .

المبحث السابع : مؤلفاته .

المبحث الثامن : وفاته .

الفصل الثاني : في التعريف بالكتاب .

ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ، وصحة نسبته إلى مؤلفه .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب

المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الرابع : مصادر الكتاب التي اعتمد عليها المؤلف .

المبحث الخامس : مزايا الكتاب والمآخذ عليه .

أما القسم الثاني : التحقيق ، فقد اشتمل على ما يلي :

- وصف نُسَخ المخطوط .

- المنهج في تحقيق الكتاب .

- النص المحقق للكتاب .

• محتويات الكتاب : يعد هذا الكتاب من كتب المذهب الحنفي ، وقد ذكر المؤلف فيه معظم الأحكام المتعلقة بالأوقاف ، وقد اشتمل هذا الكتاب على سبعة وعشرين باباً ، وخمس عشرة مسألة .

Abstract

• **Title:** The Book of the stay, the Imam Yusuf ibn Hussein Akarmasta Hanafi, who died in ٩٠٦ AH, study and investigation.

• **Reasons for choosing this manuscript to achieve :**

The following reasons pushed me to achieve this manuscript :

- The importance of the book and scientific value, as it means the provisions relating to cessation of Islamic jurisprudence.
- Lack of printed books of the scholars mentioned in the field of endowments, as more books are now in contemporary books.
- the large number of sources the book, which was adopted in which the author, among plenty of mothers wrote fatwa's and those events and calamities in the Hanafi jurisprudence, which prompted me to identify those sources and their authors.
- The scientific status of the author, where is the note of the prominent scholars of the Hanafi latecomers.
- Self desire for have more of forensic science in general, especially in matters of Religious Endowments.
- To contribute in the output of scientists and books that are still in manuscript, and to show the Islamic heritage and its publication in the present day.

• **Research Plan :**

A search - Following the introduction - the two main sections: one for the study, and the other of the investigation, and explained as follows:

Introduction: the opening, and talk about the reasons for choosing to achieve the manuscript, and thanks and appreciation, and the research plan.

The first part of the study.

The second part of the investigation.

The first part of the study, has included two chapters, namely:

Chapter I: In the definition of the author.

And contains a preface, seven sections:

Preface: a brief overview of the era of the author is politically and scientifically.

The first topic: his name, lineage, and his birth.

The second topic: the scientific stature, and most important work.

Section III: scientists praise him.

Section IV: elderly, and his disciples, and his peers.

Section V: his faith.

Section VI: his doctrine of jurisprudence.

Section VII: his works.

Section VIII: his death.

Chapter II: In the definition of the book.

It contains three sections:

Section I: documentation of the book's title, and the health attributed to the author.

The second topic: the importance of the book

The third research: The Way of the author in the book.

Section IV: Sources of the book, which was adopted by the author.

Section V: Advantages and drawbacks the book on it.

The second part: the investigation, which included the following:

- Description of copies of the manuscript.
- Approach to the achievement of the book.
- Detective text of the book.

• contents of the book: This book is written from the Hanafi school, which the author has mentioned most of the provisions of the stay , has included this book on the Pope twenty-seven, and fifteen question.

المقدمة

الحمد لله المتّصف بصفات الكمال ، المنعوت بنعوت الجلال والكمال ، المنفرد بالإنعام والإفضال ، المحسن على ممرّ الأيام والليال ، أحمدُه حمداً لا تغيّر له ولا زوال ، وأشكره شكراً لا تحوّل له ولا انفصال . وأشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له ولا مثال ، شهادةً أدّخرها ليومٍ لا يبيع فيه ولا خِلال . وأشهد أن محمّداً عبده ورسوله الداعي إلى ذي الجلال ، المبيّن للحلال والحرام ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه خير صحبٍ وخير آل ، صلاةً دائمةً بالغدوّ والآصال .

أما بعد : فإنّ الدين الإسلاميّ لما أضاء بنوره على الحياة الإنسانيّة ، فرأى الناس في رحابه طرق الهداية والرّشاد ، عرفت البشريّة فيه ألواناً من العطاء والنّفع العام وضروباً من الخير والبرّ والإحسان ، فكان من بين مظاهر الإحسان فيه : مظهر الوقف الذي ورد التّنصيب عليه فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال : ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقةٍ جاريةٍ ، أو علمٍ يُنتفع به ، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له)) ^(١).

فكان حديثُ رسول الله صلى الله عليه وآله هذا سبباً في مسارعة المسلمين إلى التصدّق بأموالهم أو بجلّها أو ببعضها عن طريق الوقف طلباً للثواب والأجر العظيم . ولقد عرف الناس الوقف منذ القدم ، في شكل الأموال العقاريّة التي تُحبس لتكون منافعها وقفاً على أماكن العبادة ، دون أن يكون هناك توسّع يشمل أغراضاً أخرى للوقف ^(٢).

وبعد ظهور الإسلام اتخذ الوقف وضعاً أوسع مما كان عليه قبل الإسلام ف بجانب الوقف على دُور العبادة كالمساجد ، شمل أغراضاً أخرى اجتماعيّة وثقافيّة واقتصاديّة .

(١) أخرجه مسلم (٢٥٣/١١) ، وأبو داود (٦٩/٨) ، و الترمذي (٦٦٠/٣) .

(٢) إدارة وتشمير ممتلكات الأوقاف (ص١٣) .

وأوّل وقف في الإسلام هو مسجد قباء الذي أسّسه النبي ﷺ حين قدومه مهاجراً إلى المدينة قبل أن يدخلها ويستقرّ بها ، ثم المسجد النبويّ بالمدينة دار الهجرة ، الذي بناه النبي ﷺ في السنة الأولى من الهجرة عند مَبْرَك ناقته لما قدم مهاجراً من مكّة إلى المدينة .

وأوّل وقفٍ خيريّ عُرِف في الإسلام هو : وقف النبي ﷺ لسبع حوائط في المدينة كانت لرجلٍ يهوديّ اسمه مُخِيرِيق^(١) ، وقد قُتِلَ على رأس اثنين وثلاثين شهراً من مهاجر رسول الله ﷺ وهو يُقاتل مع المسلمين في وقعة أُحُدٍ ، وأوصى إن أُصِبتْ فأموالي إلى محمّد يضعها حيث أراه الله تعالى ، فقتل يوم أُحُدٍ ، فقال النبي ﷺ : ((مخيريق خيرٌ يهود))^(٢) ، وقَبِضَ النبي ﷺ تلك الحوائط السبعة فتصدّق بها ، وثاني وقف في الإسلام هو وقف عمر بن الخطّاب رضي الله عنه المشهور ، ثم تتابع بعد ذلك أوقاف الصحابة أبو بكر وعثمان وعلي وغيرهم^(٣) .

ومن ثمّ فقد أصبح الوقف شيئاً معلوماً مألوفاً لدى المسلمين ، لا سيّما وأنّه يُقوِّى أُسُس التعاون والتّساند ويدعم التّكافل فيما بينهم . ومع هذا كلّهُ فإنّ الأوقاف كانت ولا تزال تلعب دوراً مهمّاً في حياة المسلمين ، ويتمثّل هذا الدّور في الإنفاق على كثيرٍ من مرافق حياتهم ، وصار يُشكّل تبعاً لذلك المموّل الأساس لها ، وانطلق يُسهم بعطائاته في شتى المجالات الاجتماعية ، والاقتصاديّة والصّحيّة ، والدينيّة والثقافيّة ، وغيرها .

(١) مخيريق النظري الإسرائيلي ، من بني النظير ، وقيل: من بني قينقاع ، وقيل: من بني الفطيون ، ذكر الواقدي : أنّه أسلم واستشهد في أُحُدٍ ، كان عالماً ، وقد أوصى بأمواله إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي سبع حوائط : المثيب ، والصائفة ، والدلال ، وحُسن ، وبرقة ، والأعواف ، ومشربة أم إبراهيم ، وقد جعلها النبي صلى الله عليه وسلم صدقة .

انظر : الإصابة في تمييز الصحابة (١٠/٨٨ ، ٨٩) .

(٢) الطبقات الكبرى (١/١٨٣) ، دلائل النبوة (١/١٨) ، البداية والنهاية (٣/٢٣٧) ، عيون الأثر (١/٤٢٢) .

(٣) أحكام الأوقاف (ص ١ ، ٢) .

أمّا عن إسهاماته في المجال الاجتماعيّ ، فتتجلّى في نفع الفقراء والأرامل والأيتام ، وفي إسعاف المرضى والعاجزين ، وإنشاء السّقايات والملاجئ الخيرية التي يمدّها المحسنون من الواقفين بكل ما تحتاج إليه .

وأمّا عن إسهاماته في المجال الاقتصادي ، فتتجلّى في بناء المصانع ، وفي حفر الآبار ومدّ القنوات لريّ الأراضي الزراعيّة ، وفي إنشاء صناديق للقروض بدون فائدة تساعد المحتاجين من الناس على أساس ردّ المبلغ المقرض منه عندما يقع التيسير على المقترضين .

وأمّا عن إسهاماته في المجال الصحي ، فتتجلّى في الوقف على مستشفيات يكون العلاج فيها مجّاناً لكافة الناس .

وأمّا عن إسهاماته في المجال الديني ، فتتجلّى في بناء المساجد والوقف عليها وعلى ما يتعلّق بها من أئمة ، وخطباء ومؤذنين ووعّاظ وقرّاء ومنظّفين ، وعلى ما هي في حاجة إليه من فرّش ومياه وإنارة .

وأمّا عن إسهاماته في المجال الثقافي والعلمي ، فتتجلّى في كلّ ما يقوم به الوقف نحو مؤسسات التعليم من مساعدة طلبتها وشيوخها على تحصيل العلوم ونشرها ، فكان أن أصبح للوقف جامعات علميّة ، ومؤسسات تعليميّة نشرت نورها على الأرض^(١).

ومع أنّ الوقف عُرف بشكلٍ ما قبل الإسلام في الدول المجاورة (الفارسيّة والبيزنطيّة على الأخص) ، إلّا أنّه تطوّر مع الإسلام إلى ذلك الحدّ الذي أصبح فيه من الصّعب أن نتصوّر تطوّر المجتمعات الإسلاميّة من دون الوقف .

ولا شكّ أنّ هذا الدّور للوقف كان يختلف من دولة إلى دولة ، ومن منطقة إلى منطقة ، ولكن يُمكن القول : بأنّ هذا الدّور أخذ ينمو باستمرار ولأسباب مختلفة مع الدولة الزنكية ، ثم الدولة الأيوبيّة ، ثم من بعده الدولة المملوكيّة ، ووصل إلى ذروته في عهد الدولة العثمانيّة^(٢)

(١) دور الوقف في الحياة الثقافيّة بالمغرب (ص ٩، ١٠، ١١) .

(٢) دور الوقف في المجتمعات الإسلاميّة (ص ٧) .

ومن هنا فإنَّ المؤلف - رحمه الله تعالى - قد عاش في عهد هذه الدولة وشاهد دَوْر الأوقاف وكثرتها وما وصلت إليه من العناية والاهتمام في ذلك العهد ، فلعلَّ هذا الأمر قد يكون أحد الأسباب التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب .

• أسباب اختيار تحقيق هذا المخطوط :

لما يسّر الله تعالى لي الحصول على أحد الكتب المدوّنة في أحكام الأوقاف ، ألا وهو ((كتاب الوقف)) لعَلَمٍ من أعلام القرن التاسع الهجري ، وهو الإمام يوسف بن حسين الكرّماسي الحنفي ، المتوفى سنة (٩٠٦هـ) .

فقد دفعني لتحقيق هذا المخطوط الأسباب الآتية :

١- أهمية الكتاب وقيّمته العلمية ، حيث إنه يُعنى بالأحكام المتعلّقة بالوقف في الفقه الإسلامي .

٢- قلة المطبوع من كتب الفقهاء المدوّنة في مجال الأوقاف ، حيث إن أكثر الكتب الموجودة الآن هي من كتب المعاصرين .

٣- كثرة مصادر الكتاب ، حيث اعتمد المؤلف فيه على جملة وافرة من أمّات كتب الفتاوى والواقعات والنوازل في الفقه الحنفي ، مما دفعني إلى التّعرّف على تلك المصادر ومؤلفيها .

٤- مكانة المؤلف العلمية ، حيث يُعدُّ علماً بارزاً من فقهاء الحنفية المتأخرين ، وقد برع في علوم عدّة ، كالفقه والأصول والعربيّة .

٥- الرغبة الذاتية في الاستزادة من العلم الشرعي عموماً ، وفي مسائل الأوقاف خصوصاً ، وذلك بحكم المكان ، فكوني مقيماً في بلد الله الحرام قد يجعلني محلّ استفسار وتساؤل في مسائل الأوقاف ، لا سيّما وأنّ مكة المكرمة - حرسها الله - من أكثر البلدان أوقافاً ، هذا إن لم تكن أكثرها .

٦- المساهمة في إخراج كتب العلماء والتي لا تزال مخطوطةً ، وإظهار التراث الإسلامي ونشره في وقتنا الحاضر حتى يعرف الخلفُ فضلَ السلف ، ويُربط حاضرُ الأمة بماضيها .

وختاماً فإني أتقدم بخالص الشُّكر والتَّقدير لمقام والدي العزيز ومقام والدتي
الكريمة الماجدة ، أسبغ الله ظلالهما ، وبلَّغهما في خيرٍ آمالهما ، فالشُّكر لهما على
ما بذلاه وبيدلانه من رعايةٍ كريمةٍ ، ودعاءٍ صادقٍ ، وحرصٍ دائمٍ في سبيل تعليمي
، فأحسِّن اللهم إليهما ، وأجزهما عني كلَّ خيرٍ ، وارحمهما ، وعافهما واعفُ
عنهما ، وأمد في عُمرهما بالصَّحة والعافية مع صالح العمل وحسن الخاتمة .
كما أقدم شكري وجزيل امتناني وفائق تقديرِي واحترامي لمن منحني وقته الثمين
، وأفادني بعلمه الغزير ، وتوجيهاته السديدة ، وملاحظاته الصائبة ، مَنْ كان
جميله

يُطَوِّقُ عُنُقِي ، وينوء بحمِّله كاهلي ، شيخِي فضيلة الأستاذ الدكتور / أحمد بن
عبد الرزاق الكبيسي ، فجزاه الله خيراً ، وبارك له في عمره وعلمه وعمله وذريته
، وأسبغ عليه لباس الصَّحة والعافية ، وضاعف له الأجر والثوبة .
وأُسدي شكري وتقديرِي لصاحبي الفضيلة مناقشِي البحث على تفضُّلهما بقبول
البحث ومناقشته ، وما يبدئانه من تصويب البحث وتقويمه .
والشُّكر والتقدير موصولان لكلِّ مَنْ أولاني معروفاً بتوجيهٍ أو فائدةٍ أو إعانَةٍ أو
تشجيعٍ أو دعاءٍ خلال إعدادي هذا البحث
فلهُؤلاء جميعاً ولسائر أهل الفضل والإحسان إليَّ أقدمُ شكري ، ودعائي لهم بأن
يجزيهم الله خيراً ويؤتيهم ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة .
ولا يفوتني أن أشكر القائمين على هذه الجامعة المباركة والصَّرح العلمي الشامخ
لما لقيتُ منهم من تقدير وتكريم ، وفَقَّهم الله للمزيد في خدمة العلم وطلَّابه .
• خُطة التَّحقيق :

اشتمل البحث - بعد المقدِّمة - على قسمين رئيسين : أحدهما للدراسة ،
والآخر للتحقيق ، وبيان ذلك فيما يلي :
المقدِّمة : وفيها الافتتاحية ، والحديث عن أسباب اختيار تحقيق المخطوط ،
وشكر وتقدير ، وخُطة البحث .
القسم الأول : الدراسة .

القسم الثاني : التحقيق .

أما القسم الأول : الدراسة ، فقد اشتمل على فصلين هما :

الفصل الأول : في التعريف بالمؤلف .

ويحتوي على تمهيد ، وسبعة مباحث :

التمهيد : عرضٌ موجزٌ لعصر المؤلف من الناحية السياسية ، والناحية العلمية.

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وولادته .

المبحث الثاني : مكانته العلمية ، وأهم أعماله .

المبحث الثالث : ثناء العلماء عليه .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه ، وأقرانه .

المبحث الخامس : عقيدته .

المبحث السادس : مذهبه الفقهي .

المبحث السابع : مؤلفاته .

المبحث الثامن : وفاته .

الفصل الثاني : في التّعريف بالكتاب .

ويحتوي على ثلاثة مباحث .

المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ، وصحة نسبته إلى مؤلفه .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب

المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الرابع : مصادر الكتاب التي اعتمد عليها المؤلف .

المبحث الخامس : مزايا الكتاب والمآخذ عليه .

أما القسم الثاني : التّحقيق ، فقد اشتمل على ما يلي :

• وصف نُسخ المخطوط .

• المنهج في تحقيق الكتاب .

• النصّ المحقّق للكتاب .

وبعد : فقد بذلت جهدي من أجل تحقيق هذا الكتاب وإخراجه بصورة علمية
تناسب مكانته ، وأرجو أن أكون قد وفقتُ في إخراجه على أقرب صورةٍ وضعها
عليه مؤلفه ، فإن أصبتُ فذلك من إحسان الله وتوفيقه ، وله وحده الفضل والمنّة
، وإن أخطأت فذلك تقصيرٌ مني ، وأستغفر الله العظيم من ذلك ..

القسم الأول

الدراسة

ويحتوي على فصلين :

- الفصل الأول : في التعريف بالمؤلف .
- الفصل الثاني : في التعريف بالكتاب .

الفصل الأول :

في التعريف بالمؤلف

ويحتوي على التمهيد و ثمانية مباحث :

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وولادته .

المبحث الثاني : مكانته العلمية ، وأهم أعماله.

المبحث الثالث : ثناء العلماء عليه .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه ، وأقرانه .

المبحث الخامس : عقيدته .

المبحث السادس : مذهبه الفقهي .

المبحث السابع : و مؤلفاته .

المبحث الثامن : وفاته .

الفصل الثاني :

في التعريف بالكتاب

ويحتوي على خمسة مباحث :

المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ، وإثبات صحّة نسبته إلى مؤلّفه .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب .

المبحث الثالث : منهج المؤلّف في الكتاب .

المبحث الرابع : مصادر الكتاب التي اعتمد عليها المؤلّف.

المبحث الخامس : مزايا الكتاب والمآخذ عليه .

التمهيد : عرضٌ لعصر المؤلف

• الناحية السياسية :

عاش الكرّماسي - رحمه الله - في القرن التاسع الهجري في ظل الدولة العثمانية ، حيث كانت في ذلك الوقت دولةً قويةً ذات نفوذ واسع في العالم الإسلامي .

فقد كان العالم في تلك الفترة مشغولاً بفتوحات العثمانيين في أوروبا ، وبالصراع العثماني الأوروبي حين كانت الفكرة التي تحكم العثمانيين هي جمع العالم الإسلامي في دولة واحدة تحت رايتهم ، والانطلاق نحو الغرب للجهاد ^(١) . وكان فتح القسطنطينية ^(٢) هدف العثمانيين منذ أن قامت دولتهم في آسيا الصغرى ، وكانوا آنذاك أشدّ الناس حماساً للإسلام وأصدقهم جهاداً في سبيله ^(٣) في حين أن الدولة البيزنطية في القرن التاسع الهجري ، قد أخذ الهرم والهزال والسقم يدبّ في جسمها ، ففشلت قواها ونالها الاضمحلال ، وكانت الحكومة البيزنطية آنذاك ضعيفةً ، وسياستها من الناحية الخارجية سيئةً . ومع هذا كله فقد توالى الظروف السيئة على الدولة البيزنطية ، فخضعت للغرب الكاثوليكي ، وقبلت شروطه .

ومما أهلك هذه الدولة وامتصّ حيويّتها ، كثرة الهجمات المتلاحقة عليها من التتار والبلغاريين ، والغزوات الصليبية والهجمات التركية ^(٤) .

(١) العثمانيون في التاريخ والحضارة (ص ٤٥) .

(٢) تسمى اسطنبول ، وهي أكبر مدن تركيا ، ومينائها البحري ، وهي المدينة الوحيدة الواقعة في قارتي أوروبا وآسيا ، وتقع عند الطرف الجنوبي من خليج البوسفور ، وهي مركز للتجارة والصناعة والثقافة في تركيا ، وتغطي مساحة إسطنبول مساحة قدرها ٢٣ كيلو متراً مربعاً .

انظر : معجم البلدان (٤/ ٣٤٧) ، الموسوعة الجغرافية (١/ ١٣، ١٤) .

(٣) محمد الفاتح (ص ٧٦) .

(٤) موسوعة التاريخ الإسلامي (٥/ ٦٥١) .

ولما توغل العثمانيون في فتوحاتهم بشرقي أوروبا حتى أحاطوا بالقسطنطينية من كل جانب ، و عجزت بيزنطة عن منازلتهم في ميادين القتال ، عمدت إلى منازلتهم بالدس والمكيدة والفتنة .

وكانت القسطنطينية تفتح أبوابها لكل خارج على الدولة العثمانية ، وطالما هددت الجزء الأوروبي من الدولة العثمانية بالخطر الداهم ، فكانت هذه الدولة شوكةً في جسم الدولة العثمانية^(١) .

ولقد امتدت إليها يد القوات المسلمة المجاهدة لمحاولة فتحها منذ أيام معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه ، ثم تتابعت هذه المحاولات بعد ذلك، وفي مطلع القرن الثامن الهجري خلف العثمانيون سلاجقة الروم ، وتجددت المحاولات الإسلامية لفتح القسطنطينية^(٢) .

ورأى محمد السلطان^(٣) أن فتح القسطنطينية كما أنه يحقق أملاً عقائدياً عنده ، فإنه أيضاً يحقق للدولة العثمانية يسر فتوحاتها في منطقة البلقان^(٤) .

وفي شعبان (٨٥٦هـ) قصد محمد الفاتح في بعض جيشه إلى القسطنطينية ليتعرف على أسوارها ومدى قوتها، فلما علم بذلك الإمبراطور قسطنطين ، وكان حينئذ إمبراطوراً لمدينة القسطنطينية ، اشتدّ به الذعر والهلع ، فأمر بإغلاق أبواب المدينة^(٥) .

(١) محمد الفاتح (ص ٧٧) .

(٢) الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط (ص ٨٨) .

(٣) هو السلطان محمد الثاني ، يعتبر السلطان العثماني السابع في سلسلة آل عثمان ، وُلد في سنة

(٨٣٣هـ) ، تولّى حكم الدولة العثمانية سنة (٨٥٥هـ) بعد وفاة والده ، وكان عمره آنذاك اثنان

وعشرون سنة ، لُقّب بأبي الخيرات والفتح لفتحه القسطنطينية ، حكم مايقارب من ثلاثين عاماً كانت خيراً وعزّةً للمسلمين ، امتاز بشخصية فذة جمعت بين القوة والعدل .

انظر : التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ((ص ٦٣) ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب

السقوط (ص ٨٧) .

(٤) العثمانيون في التاريخ والحضارة (ص ٤٨) .

(٥) محمد الفاتح (ص ٨٣ ، ٨٤) .

ولما بدأ السلطان محمد الفاتح في غزو القسطنطينية وأوشك أن يُطوّقها ، أرسل قسطنطين رسله إلى الغرب ، وطلب منهم المساعدة والنصرة ^(١) .

وفي ٢٦ ربيع الأول سنة (٨٥٧هـ) ، وصل الجيش الإسلامي أمام القسطنطينية ، وشرع السلطان الفاتح بعد ذلك في حصار المدينة ، وزرع الآلات .

وفي اليوم التالي من ربيع الأول ٢٧ سنة (٨٥٧هـ) حاصر الفاتح القسطنطينية ونصب المدافع والمجانيق، وحاول قسطنطين المقاومة ، ووصلت إليه مساعدات من أوروبا ^(٢) .

ولكن دون جدوى ، وقد أمر السلطان محمد الفاتح بضرب المدينة ^(٣) ، واستمرّت المدافع تضرب بشدّة وعنف ، واجتمع السلطان محمد الفاتح بالقادة وخطبهم وأثار حماسهم مما مكنهم من الانتصار ، وتمّ فتح القسطنطينية ودخلها السلطان الفاتح يتبعه وزراؤه وجنوده ^(٤) .

(١) تركيا في العصور الوسطى (ص ١٩٦) .

(٢) فتح القسطنطينية (ص ٧٤) .

(٣) تركيا في العصور الوسطى (ص ٢٠٢) .

(٤) أوروبا العصور الوسطى (٢/٢٥٩) .

• الناحية العلمية :

لقد امتاز عصر الكرماسي - رحمه الله - من حيث الناحية العلمية بالآتي :

١- إنشاء المدارس :

كان أول ما اعتنى به السلطان الفاتح بعد فتح القسطنطينية أن أنشأ المدارس والمعاهد ، وعمل على نشرها في أرجاء دولته .

وقد أنشأ السلطان الفاتح المدارس وبثها في المدن كبيرها وصغيرها ، بل أنفذها إلى القرى ، وأوقف عليها الأوقاف العظيمة ، ونظم الفاتح هذه المدارس وربّتها على درجاتٍ ومراحل ، ووضع لها المناهج وحدد العلوم والمواد التي تُدرس في كلّ مدرسةٍ ، واتخذ لها الامتحانات فلا ينتقل طالبٌ من مرحلة إلى أخرى إلا بعد امتحان دقيقٍ عسير ، وكان يحضر هذه الامتحانات ويشهدها بنفسه .

وكان التعليم في جميع هذه المدارس بالجمّان ، والمواد التي كانت تدرس فيها هي : النحو ، والصرف ، والمنطق ، وعلم الكلام ، وعلم الأدب ، والحساب ، وعلوم البلاغة ، والهندسة ، والهيئة ، والفقه ، والحديث ، والتفسير .

وأشهر مدارس الفاتح هي المدارس الثمان التي أنشأها على جانبي مسجده الذي بناه بالقسطنطينية على كلّ جانبٍ منه أربع ، وألحقت بهذه المدارس مساكن للطلبة ، وأنشئت بجانبها مكتبة خاصة ^(١).

٢- نظام التخصص :

أدخل السلطان الفاتح في مناهج التعليم نظام التخصص ، فجعل للعلوم النقليّة والنظرية قسماً خاصّاً وللعلوم التطبيقية قسماً خاصّاً أيضاً ، وحذا العلماء والوزراء حذو سلطانهم وتنافسوا في إنشاء المدارس والمعاهد مما أدى إلى انتشار العلم وازدهاره .

وقد أضفى السلطان محمد الفاتح على الأساتذة والمدرسين رعايةً كريمةً سابعةً ، ووسّع لهم في المعيشة ليتفرّغوا للعلم والتعليم .

(١) محمد الفاتح (ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥) .

٣- تشجيع العلماء ومراسلتهم ومساعدتهم :

كان السلطان الفاتح عالماً بحقّ وبأوسع ما تحمله هذه الكلمة من معنى ، فقرّب إليه العلماء ورفع قدرهم، وشجعهم على العمل والإنتاج ، وبسط لهم يداً نديّةً سخية لا ترضى بالبذل والعطاء .
وكان يُجلُّ العالم لعلمه وفضله أيّاً كان جنسه ، أيّاً كان دينه ، أيّاً كان موطنه ، بل ولو كان من عدوّه^(١) .

وأسيغ الفاتح على أهل الأدب والشعر ما أسبغه على أهل العلم من كريم الرعاية وسموّ التقدير ، فكان في بلاطه ثلاثون شاعراً يتناول كلّ منهم راتباً شهريّاً قدره ألف درهم .

وما سمع قطُّ عن عالمٍ في مملكته أصابه عوزٌ وإملاقٌ إلاّ بادر إلى مساعدته ومنحه ما يستعين به على الحياة والعيشة الرضيّة ، بل إنه جعل للعالم الذي يعتزل علمه لسببٍ من الأسباب راتباً خاصّاً يُعرف بـ (راتب التقاعد) ، يستعين به على تكاليف الحياة صوتاً له عن ذلّ السؤال وصوناً للعلم أن يُمتنّ ، ولا يقلُّ هذا الراتب في كثيرٍ من الأحيان عن الراتب الذي كان يتناوله أثناء عمله.

٤- عقد المناظرات والمجالس العلميّة :

كان السلطان الفاتح يقضي الأوقات التي يستجمُّ فيها من الحروب بالقسطنطينية في عقد المجالس العلمية ، فيباحث العلماء في المسائل العلميّة ، ويعقد بينهم المناظرات المختلفة ، وقد يشتدُّ وطيس بعضها وتمتدُّ أياماً .

وجرت عادة الفاتح في شهر رمضان أن يستحضر إلى قصره بعد صلاة الظهر جماعة من العلماء المتضلّعين في تفسير القرآن ، فيقوم في كلّ مرّةٍ واحدٌ منهم بتفسير آيات من القرآن الكريم ويناقشه في ذلك سائر العلماء ويجادلونه ، وكان يشترك معهم في هذه المناقشة^(٢) .

٥- النقل والترجمة :

(١) محمد الفاتح (ص ٣٦٨) .

(٢) المصدر السابق (ص ٣٩٠ ، ٣٩٣) .

لم يُفَتِّح الفاتح الثاقب البصر أن يستعين بالنقل والترجمة في بعث النهضة الفكرية ونشر العلم والعرفان بين قومه ، فقد أمر بنقل كثيرٍ من الآثار المكتوبة باليونانية واللاتينيّة والعربيّة والفارسيّة إلى اللغة التركيّة^(١).

(١) محمد الفاتح (٣٩٤، ٣٩٥) .

المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وولادته

هو يوسف بن حسين^(١) الكرّماسي^(٢) الرّومي الحنفي .
والكرّماسي أو الكرّماسي نسبةً إلى بلدة "كرّماست" - بفتح الكاف والراء وسكونها^(٣).
أمّا تاريخ ولادته : فلم أقف عليه ، حيث لم تذكره كتب التراجم التي بين يديّ ، ويتبين
لنا من تاريخ وفاته^(٤) - رحمه الله تعالى - أنّ ولادته كانت في القرن التاسع الهجري .

(١) هكذا ذكر اسمه في مقدمة كتابه هذا ، وفي الفوائد البهية (ص ٣٧٦) ، وهدية العارفين (٥٦٣/٢) : (الحسين)

(٢) هكذا أيضاً في مقدمة الكتاب ، وهي نسبة إلى البلدة المذكورة .
وذكر في بعض كتب التراجم دون شكّل كما في كشف الظنون (١٣٦/١ ، ٣٤٣) ، وكذلك في هدية العارفين
(٥٦٣/٢) ، وفي شذرات الذهب (٣٦٥/٧) ، وكذلك في كتاب أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص ٤٧٨) ، وفي
الفتح المبين (٥٨/١) .

وفي الأعلام للزركلي (٢٢٧/٨) ، ومعجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) : (الكرّماسي) بكسر الكاف وسكون الراء .
وفي الشقائق النعمانية (ص ١٢٧) ، والفوائد البهية (ص ٣٧٦) : (الكرماسي) بالنون ، ولعله تصحيف .

وفي مقدمة تحقيق كتاب الوجيز للدكتور عبد اللطيف كساب (الكراماسي) بألفٍ بعد الراء

(٣) لم أقف على ترجمة لها .

(٤) وهي في عام (٩٠٦هـ) على الراجح .

المبحث الثاني : مكانته العلميّة ، وأهم أعماله

كان الكرّماسي رحمه الله فقيهاً حنفياً ، وقاضياً ، وأصولياً متكّلاً ، وبلاغياً بيانياً أديباً^(١)

فقد برع رحمه الله في العلوم الشرعيّة والعربيّة بعدما التقى علماء عصره ، وتلقّى عنهم العلوم في شتّى الفنون^(٢) ، وقد تولّى التدريس والقضاء والإفتاء .

أمّا التدريس فبعد أن منّ الله عليه بتلقي العلم الشرعي والتّمكن فيه ، وفّقَه بفضله إلى إنفاق وتزكية ما وهبه من هذا العلم فقام بالتدريس بإحدى المدارس الثمان المشهورة^(٣) التي أنشأها محمد الفاتح على جانبي مسجده بالقسطنطينية .
أمّا القضاء^(٤) فقد تولّاه في بروسة^(٥) ، ثمّ بمدينة القسطنطينية .
أمّا الإفتاء فقد ذُكر ذلك عنه في كشف الظنون^(٦) .

المبحث الثالث : ثناء العلماء عليه

(١) الفتح المبين (٥٨/١) ، الكواكب السائرة بأعيان المائة العشرة (٢١٢/١) ، معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (٤٧٨) ، مقدمة تحقيق كتاب الوجيز (ص ٣٠) .

(٢) شذرات الذهب (٣٦٥/٧) ، الشقائق النعمانية (ص١٢٧) ، الأعلام (٢٢٧/٨) ، الفوائد البهية (ص٣٧٦) ، والمصادر السابقة أيضاً .

(٣) الأعلام (٢٢٧/٨) ، الفوائد البهية (ص٣٧٦) ، معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) ، الفتح المبين (٥٨/١) ، الشقائق النعمانية (ص١٢٧) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٢٩٢) ، مقدمة تحقيق كتاب أصول الأحكام (ص١٢) .

(٤) الأعلام (٢٢٧/٨) ، الفوائد البهية (ص٣٧٦) ، معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) ، الفتح المبين (٥٨/١) ، الشقائق النعمانية (ص١٢٧) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٢٩٢) .

(٥) بروسة : مدينة في مقابل القسطنطينية على الطريق التي توصل إلى الشام ، كانت عاصمةً للدولة العثمانية في القرن الرابع الميلادي ، وأوائل القرن الخامس عشر ، وهي من مدن الأناضول .

انظر : العرب والعثمانيون (ص٣٩) .

(٦) (٨٩٨/٢) .

اتفق المترجمون له على فضله وعلمه ودينه وخلقه وإمامته ، وقد أثنى عليه بعض العلماء فمن ذلك :

- ١ - ما قاله عنه ابن العماد الحنبلي^(١) حيث قال^(٢) : ((وكان في قضائه مرضي السيرة ، محمود الطريقة ، وسيفاً من سيوف الله لا يخاف في الله لومة لائم)) .
- ٢ - وما قاله عنه اللكنوي^(٣) حيث قال^(٤) : ((وكان محمود السيرة قامعاً للبدعة)) .
- ٣ - وما ذكره المراغي^(٥) عنه بقوله : ((وكان في قضائه مثال العدالة والتمسك بالحق لا يخاف في الله لومة لائم ، وكان سيفاً من سيوف الله على الظالمين ، وميزان إنصافٍ للمظلومين ، قامعاً للبدعة ناصراً للسنة محمود السيرة طيب السيرة)) .

(١) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي أبو الفلاح أ مؤرخ ، فقيه ، عالم بالأدب ، ولد في صالحة دمشق ، وأقام في القاهرة ، ومات بمكة حاجاً ، له : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، وشرح متن المنتهى في فقه الحنابلة .

انظر : الأعلام (٦١/٤) .

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٦٥/٧) .

(٣) هو محمد عبد الحي اللكنوي الهندي ، الإمام المحدث الفقيه ، ولد في عام ١٢٦٤هـ ، حفظ القرآن وهو ابن خمس سنين ، وشرع في تحصيل العلوم ، من مؤلفاته الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، وفتاوى اللكنوي ، وغيرها ، توفي في عام ١٣٠٤هـ .

انظر : الفوائد البهية (ص ٣٣٧-٣٣٨)

(٤) الفوائد البهية (ص ٣٧٦) .

(٥) الفتح المبين في طبقات الأصوليين (١/٥٨) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص ٤٧٨) .

٤- وما قاله أيضاً طاشكيري زاده ^(١) عنه حيث قال ^(٢) : ((العالم العامل ، والفاضل الكامل ، المولى يوسف بن حسين الكرّماسي _ وقال بعد ذلك - : وكان في قضائه مرضي السيرة ومحمود الطّريقة ، وكان سيفاً من سيوف الحقّ ، ولا يخاف في الله لومة لائم .

رُوي أنّه ذهب يوماً إلى المسجد بعمامة صغيرة ، ولما خرج من المسجد طلبه الوزير إبراهيم باشا لمصلحة اقتضت حضوره ، فلم يُبدّل عمامته خوفاً من ترجيح جانب الوزير على المسجد فلمّا رآه الوزير على تلك الهيئة سأله عنها فقال في جوابه : حضرت خدمة الخالق بهذه الهيئة ولم أجد في نفسي رُخصةً في تغيير الهيئة لأجل الوزير ، فوقع هذا الكلام عند الوزير موقع القبول والرّضا، وحكاه إلى السُّلطان بايزيد خان ، فأرسل السُّلطان بايزيد خان إلى المولى المذكور جوائز سنّية لأجل فعله المذكور)) .

المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه ، وأقرانه

(١) هو عصام الدين أبو الخير ، أحمد بن المولى مصلح الدين ، اشتغل على أبيه حتى أجاز له برواية الحديث والتفسير راوياً لهما على المولى خواجه زاده ، اشتغل بالتدريس ، ثم قُدد قضاء بروسه ثم القسطنطينية ، من مؤلفاته : حاشية على حاشية التجريد للشريف الجرجاني ، والمعالم في علم الكلام ، والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، وغيرها ، توفي سنة ٩٦٨هـ .

انظر : العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم (ص٣٣٦) .

(٢) الشقائق النعمانية (ص ١٢٧) .

أمّا شيوخه فقد ذُكر في بعض كتب التراجم^(١) أنّ الكرماسي رحمه الله تعالى قرأ على علماء عصره ، ومنهم المولى خواجه زاده^(٢) ، ومنهم أيضاً الشاهرودي مصنفك^(٣) .

• أمّا تلاميذه فعلى الرغم من اشتغاله في مجال التدريس إلّا أنّ مصادر ترجمته التي وقفت عليها لم تُصرّح بأسماء من تتلمذ عليه ، حيث لم أستطع الوقوف على ذكرٍ لتلاميذه ، أو من أخذ عنه .

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ تدرّسه وانتقاله إلى إحدى المدارس الثمان لدليل كافٍ على أنّ له تلامذة تلقوا العلم وأخذوه عنه ، رحمه الله .

• أمّا أقرانه^(١) فمنهم مصلح الدين مصطفى بن أوحد الدين البارحصاري^(٢) ، ومنهم ابن الأشرف^(٣) ، والمولى سراج الدّين^(٤) .

(١) الشقائق النعمانية (ص ١٢٧) ، شذرات الذهب (٣٦٥/٧) ، الفتح المبين (٥٨/١) ، الفوائد البهية

(ص ٣٧٦) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص ٤٧٨) .

(٢) هو العالم العامل مصلح الدين مصطفى بن يوسف بن صالح البروسوي ، كان والده من التجار صاحب ثروة عظيمة ، وقد عين لابنه خواجه زاده كل يوم درهما واحداً ، وكان ذلك لاشتغاله بالعلم وتركه طريقة والده .
انظر : الشقائق النعمانية (ص ٧٦) .

(٣) هو العالم العامل ، علاء الملة والدين الشيخ علي ابن مجد الدين محمد بن مسعود بن محمود بن محمد بن عمر الشاهرودي البسطامي الهروي الرازي العمري البكري ، الشهير بالمولى مصنفك ، لُقّب بذلك لاشتغاله بالتصنيف في حداثة سنّه ، وهو من أولاد الإمام فخر الدين الرازي ، وُلد في سنة (٨٠٣هـ) ، صَنّف شرح الإرشاد ، وشرّح آداب البحث ، وشرّح اللباب .
انظر : الشقائق النعمانية (ص ١٠٠) .

المبحث الخامس : عقيدته

- (١) مقدمة تحقيق كتاب الوجيز (ص ٣٦، ٣٧) .
- (٢) كان عالماً فاضلاً صالحاً شريف النفس عالي المهمة ، قرأ على علماء عصره ، خَدَمَ خواجه زاده ثم صار مدرّساً بمدرسة مراد باشا ، ثم بمدرسة العتيقة ، ثم صار مدرّساً بإحدى المدارس الثمان ، وُلِّيَ القضاء بالقسطنطينية في عهد السلطان بايزيد خان ، واعترف العلماء بفضله ، وخافه الظلمة خوفاً عظيماً ، له : رسالة في تجويز الفرار عن الوباء ، توفي بمدينة القسطنطينية وهو قاضٍ بها سنة (٩١١هـ) .
- انظر : الشقائق النعمانية (ص ١٢٦) .
- (٣) قرأ على خواجه زاده ، وكان يُشهد له بالفضيلة التامة ، ثم قرأ على الطوسي ، وصار معيداً لدرسه ، واشتهرت فضائله في الآفاق ، وكان رحمه الله أعجوبة زمانه ونادرة أوانه ، وقد مال إلى طريق التصوف والتحق بزمرة الصوفية .
- انظر : الشقائق النعمانية (ص ١٢٨) .
- (٤) قرأ على علماء عصره ، ثم وصل إلى خدمة المولى خواجه زاده ، وصار معيداً لدرسه ، ثم صار مدرّساً ببعض المدارس ، وكان ماهراً في حفظ قصائد العرب ، توفي في عنقوان شبابه ، وكان موته مصيبةً للعلماء .
- انظر : الشقائق النعمانية (ص ١٢٠) .

يُمكن معرفة عقيدة الكرّماسي - رحمه الله تعالى - من خلال ثناء العلماء عليه ، فمن ذلك :

• ما حكاه الغزي^(١) في كتابه الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة^(٢) : أنّ سونديك بقوغه جي دده^(٣) أحد مشايخ الروم وصوفيتها كان عند المولى حميد الدين ابن الأفضل^(٤) ، وهو يومئذ مفتي الروم ، فدخل على المفتي الكرّماسي وهو حينئذ قاضي القسطنطينية ، فشكا إليه متصوّفة الزمان ، وقال : إنهم يرقصون ويصعقون عند الذكر وهذا مخالف للشرع ، فقال المولى حميد الدين للكرّماسي إن رئيسهم هذا الشيخ ، وأشار إلى الشيخ سونديك ، وقال إن أصلحته صلح الكلّ ، ثم قام الكرّماسي وصحب معه الشيخ سونديك وأحضر مريديه ، وهياً لهم طعاماً فأطعمهم ، ثم قال اجلسوا ، واذكروا الله تعالى على أدب ووقار وسكون ، فقالوا نفعل ذلك .

وقد قال الدكتور السيّد عبد اللطيف كساب في مقدمة تحقيق كتاب الوجيز^(٥) عقب هذه القصّة : ((ونستخلص من هذا : أنّه كان متمسكاً بالشرع الحنيف مدافعاً عنه قالياً للبدع والمنكرات ، وهذا يُنبئ عن سلامة عقيدته وقوّة إيمانه وشدّة تمسّكه بالدين)) .

• وقال عنه اللكنوي في الفوائد البهية^(٦) : ((إنّه كان محمود السيرة قامعاً للبدعة)) .

(١) هو نجم الدين ، محمد بن محمد بدر الدين بن محمد رضي الدين ، يكنى بأبي المكارم وأبي السعود ، في شعبان سنة ٩٧٧هـ .

(٢) (٢١٢/١) .

(٣) كان - رحمه الله - صاحب جذبة عظيمة ، وأحوال سيّية ، وصاحب كرامات ، توفي بالقسطنطينية ، ودفن بها .

انظر : الشقائق النعمانية (ص ٢٢٠) .

(٤) هو حميد الدين بن أفضل الدين الحسيني ، كان عالماً ، صالحاً ، عابداً ، زاهداً ، حليماً ، صبوراً على الشدائد ، قرأ على والده ، وعلماء عصره ، ثم صار مدرّساً بمدرسة السلطان مراد خان في بروسه ، وجعله السلطان محمد خان قاضياً بمدينة قسطنطينية ، ثم صار مفتياً بها في أيام السلطان بايزيد خان ، توفي بها في سنة ٩٠٨هـ .

انظر : الشقائق النعمانية (ص ١٠٥ ، ١٠٦) .

(٥) (ص ٣١) .

(٦) (ص ٣٧٦) .

- وقال عنه المراغي في الفتح المبين^(١) : إنه كان ((قامعاً للبدعة ناصراً للسنة)) .
 - وفي مقدمة تحقيق كتاب أصول الأحكام^(٢) - عند الحديث عن عقيدته - قال : ((فالمؤلف رحمه الله يوافق مذهب السلف في كثيرٍ من المباحث ويردُّ على المعتزلة^(٣) و الجهمية^(٤) و الأشاعرة^(٥) و الخوارج^(٦) .
- ومثال ذلك : بيانه لجهل المعتزلة ، وإنكارهم سؤال منكرٍ ونكيرٍ ، وإنكارهم عذاب القبر ، وميزان الأعمال ، والشفاعة ، وإنكاره على الجهمية إنكارهم خلود الجنة والنار ، وإنكاره على الخوارج ، واستدلالهم بظواهر النصوص كقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَكَمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾^(٧) ((^(٨)

-
- (١) (٥٨/٣) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص ٤٧٨) .
- (٢) (ص ٢١) ، للباحث عبداللطيف بن شلوه الشاماني .
- (٣) المعتزلة : فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي ، اعتمدت على العقل الجرد في فهم العقيدة الإسلامية لتأثرها ببعض الفلسفات ، مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة والجماعة ، وقد أطلق عليها أسماء مختلفة منها : المعتزلة ، والقدرية ، والعدلية ، والمقتصدية ، والوعيدية .
- انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/٦٩) .
- (٤) الجهمية : إحدى الفرق الكلامية التي تُنسب إلى الإسلام ، قامت على البدع الكلامية والآراء المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة ، متأثرة بعقائد وآراء اليهود والصابئة والمشرّكين والفلاسفة ، وأول من قال بهذه العقيدة هو الجهم بن صفوان ، أخذها عن الجعد بن درهم ، الذي أخذها عن أبان بن سميع اليهودي ، وأول ماظهرت بدعتهم في بلدة ترمذ بخراسان .
- انظر : الفرق بين الفرق (ص ١٩٤) ، الملل والنحل (ص ٩٧) ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢/١٠٥٠) .
- (٥) الأشاعرة : فرقة كلامية إسلامية تُنسب لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي خرج على المعتزلة ، وقد اتخذت الأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية على طريقة ابن كلاب .
- انظر : الملل والنحل (١/١٠٦) ، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (١/٨٧) .
- (٦) الخوارج : كلُّ من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة يُسمّى خارجياً ، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو غيرهم من التابعين لهم بإحسان .
- انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (٢/١٠٦٣) .
- (٧) سورة الأنعام ، الآية رقم (٥٧) .
- (٨) قلت : وقد ذكر الشيخ الشّمس السلفي الأفغاني في كتابه الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات (٣/٣١٣) : أن الكرّماسني رحمه الله من الماتريدية في القرن العاشر ، والله أعلم .

المبحث السادس : مذهبه الفقهي

كان الكرّماسي - رحمه الله تعالى - حنفيّ المذهب ، وقد دلّ على ذلك الآتي :

أولاً : مذكره أصحاب التراجم عنه أنّه كان حنفيّ المذهب ، ومن ذلك :

أ- ما ذكره عنه المراغي^(١) بقوله : ((يوسف بن حسين الكرّماسي الحنفي)) .

ب- ما ذكره عمر رضا كحاله^(٢) بقوله^(٣) : ((يوسف بن حسين الكرّماسي الحنفي)) .

ج - وما ذكره عنه الزركلي^(٤) حيث قال^(٥) : ((يوسف بن حسين الكرّماسي ، فقيه حنفي)) .

د- ما ذكره البغداديّ^(٦) عنه بقوله : ((يوسف بن الحسين الكرّماسي الرّومي الحنفي)) .

هـ - ما ذكره ابن العماد الحنبلي^(٧) عنه بقوله : ((المولى يوسف بن حسين الكرّماسي الحنفي الإمام العلامة)) .

ثانياً : نقله في كتابه هذا^(٨) عن أئمة الحنفيّة وكتب المذهب الحنفي ، حيث لم يذكر في كتابه غير هذا المذهب .

(١) الفتح المبين في طبقات الأصوليين (٥٨/٣) .

(٢) هو أحد أبرز أعلام دمشق ، وواحد من المؤرخين المسلمين الذين وضعوا مؤلفات عديدة ساهمت في توثيق وثبت العديد من جوانب التاريخ الإسلامي ، ولد عام ١٣٢٣هـ ، وله مؤلفات عديدة منها : معجم المؤلفين ، والمستدرك على معجم المؤلفين ، وعلوم الدين الإسلامي ، والمرآة في القديم والحديث ، وغيرها ، توفي عام ١٤٠٨هـ .

انظر : تكملة معجم المؤلفين (ص ٣٩٧) .

(٣) معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) .

(٤) هو خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي ، ولد في ٩ ذي الحجة عام ١٣١٠هـ ، ونشأ بدمشق ، وأخذ عن علمائها ، تقلّد عدة مناصب ، له مؤلفات عديدة منها : الأعلام ، وكتاب مارأيت وماسمعت ، وعامان في عمان ، وغيرها ، توفي عام ١٩٧٦م . انظر : (٢٦٧، ٢٦٨/٨ ، ٢٦٩) .

(٥) الأعلام (٢٢٧/٨) .

(٦) هدية العارفين (٥٦٣/٢) .

(٧) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٣٦٥/٧) .

ثالثاً : قيامه بالشرح والتعليق على بعض كتب الحنفية ، كشرح الهداية ^(٢) ، والحماية
شرح الوقاية ^(٣) ، وتعليقه على شرح المواقف في النبوات ^(٤) .

المبحث السابع : مؤلفاته

-
- (١) أي كتاب الوقف .
(٢) هدية العارفين (٥٦٣/٢) .
(٣) هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، الفتح المبين (٥٨/٣) ، شذرات الذهب (٣٦٥/٧) .
(٤) كشف الظنون (١٨٩٣/٢) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) .

يُعتبر الكرّماسي رحمة الله — من العلماء المتأخرين ، حيث عاش في القرن التاسع الهجري ، وشيئ من القرن العاشر ، مما جعله يطلع على أغلب مصنّفات المتقدّمين وما جاء فيها ، ومن ثمّ تقديم خلاصة ذلك على عادة العلماء المتأخرين .

وفي بيان أهمية كلام المتأخرين وكتبهم ، يقول الإمام ابن عابدين : ((وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق كتب المتقدّمين في الضبط والاختصار وجزالة الألفاظ وجمع المسائل ، لأنّ المتقدّمين كان مصرف أذهانهم إلى استنباط المسائل وتقديم الدلائل ، فالعالم المتأخر يصرف ذهنه إلى تنقيح ما قالوه ، وتبيين ما أجملوه ، وتقييد ما أطلقوه ، وجمع ما فرّقوه ، واختصار عباراتهم ، وبيان ما استقرّ عليه الأمر من اختلافاتهم ، فهو كماشطة عروس ربّاه أهلها حتّى صلّحت للزّواج تُزيّنها وتعرضها على الأزواج ، وعلى كلّ فالفضل للأوائل))^(١) .

ولقد برع الكرّماسي رحمة الله تعالى في العلوم الشرعيّة ، والعربيّة ، ومن هنا فقد ألّف في علوم مختلفة ، كالعقيدة ، والفقه ، وأصوله ، وعلوم اللغة العربية . وإليك هذه المؤلّفات مرتبةً على حروف المعجم :

• في العقيدة :

١ - تعليقة على شرح المواقف في النبوات^(٢) .

٢ - رسالة في عقائد الفرق الناجية^(٣) .

• في الفقه :

(١) حاشية رد المحتار (٢٨/١) .

(٢) هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، كشف الظنون (١٨٩٣/٢) .

(٣) الأعلام (٢٢٧/٨) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٤٧٨) .

- ١ - حاشية على حاشية السيّد للمطوّل^(١) .
- ٢ - الحماية شرح الوقاية^(٢) .
- ٣ - رسالة في الجهاد^(٣) .
- ٤ - رسالة في الرّهن^(٤) .
- ٥ - رسالة في الوقف^(٥) .
- ٦ - شرح الهداية^(٦) .
- ٧ - شرح في فروع الفقه الحنفي^(٧) .
- ٨ - كتاب الوقف^(٨) ، وهو الكتاب الذي بين أيدينا .

• في أصول الفقه :

- ١ - أصول الأحكام^(١) .

-
- (١) كشف الظنون (٤٧٦/١) ، الفتح المبين (٥٨/٣) ، الأعلام (٢٢٧/٨) ، شذرات الذهب (٣٦٥/٧) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٤٧٨) ، الشقائق النعمانية (ص١٢٧) .
 - (٢) كشف الظنون (٢٠٢١/٢) ، الفتح المبين (٥٨/٣) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، الأعلام (٢٢٧/٨) ، الشقائق النعمانية (ص١٢٧) ، الفوائد البهية (ص٣٦٧) ، شذرات الذهب (٣٦٥/٧) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٤٧٨) .
 - (٣) كشف الظنون (٨٥٩/١) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) .
 - (٤) كشف الظنون (٨٦٩/١) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) .
 - (٥) كشف الظنون (٨٩٨/١) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، الأعلام (٢٢٧/٨) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٤٧٨) .
 - (٦) معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) .
 - (٧) معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) .
 - (٨) هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، كشف الظنون (١٤٧٠/٢) .

- ٢- زبدة الوصول إلى عمدة الأصول^(٢) .
- ٣- المدارك الأصلية إلى المقاصد الفرعية^(٣) .
- ٤- الوجيز في أصول الفقه^(٤) .
- ٥- هداية المرام في علم الكلام^(٥) .

• في اللغة وعلومها :

- ١- أقدار واهب القدر في المعاني والبيان^(١) .

-
- (١) لم أجده في كتب التراجم ، وقد قام بتحقيقه الطالبان : عبد اللطيف بن شلوه الشاماني ، ومحمد إبراهيم بن محمد عبد الحليم ، وذلك لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
 - (٢) معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) ، الأعلام (٢٢٧/٨) ، كشف الظنون (٩٥٤/٢) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٤٧٨) .
 - (٣) الأعلام (٢٢٧/٨) ، معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٤٧٨) .
 - (٤) كشف الظنون (٢٠٠١/٢) ، الفتح المبين (٥٨/٣) ، معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) ، شذرات الذهب (٣٦٥/٧) ، الأعلام (٢٢٧/٨) ، الفوائد البهية (ص٣٧٦) ، الشقائق النعمانية (ص١٢٧) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص٤٧٨) .
 - (٥) هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، كشف الظنون (٢٠٤١/٢) .

- ٢- البيان في شرح التبيان^(٢) .
- ٣- التّبيان في المعاني والبيان^(٣) .
- ٤- حاشية على مختصر المعاني^(٤) .
- ٥- كتاب في علم المعاني^(٥) .
- ٦- المختار في المعاني والبيان^(٦) .
- ٧- المنتخب من التبيان^(٧) .

المبحث الثامن : وفاته

-
- (١) كشف الظنون (١٣٦/١) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) .
 - (٢) هدية العارفين (٥٦٣/٢) .
 - (٣) المصدر السابق (٥٦٣/٢) .
 - (٤) هدية العارفين (٥٦٣/٢) .
 - (٥) الأعلام (٢٢٧/٨) ، شذرات الذهب (٣٦٥/٧) ، الشقائق النعمانية (ص١٢٧) ، أصول الفقه تاريخ ورجاله (ص٤٧٨) .
 - (٦) كشف الظنون (١٦٢٣/٢) ، معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) ، هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، أصول الفقه تاريخ ورجاله (ص٤٧٨) ، الأعلام (٢٢٧/٨) .
 - (٧) هدية العارفين (٥٦٣/٢) .

تُوفي الكَرْمَاسِيُّ رحمه الله تعالى بالقسطنطينية ، ودُفن بجانب مكتبه الذي بناه عند
جامع السلطان محمد الفاتح .

أمّا سنة وفاته فقد اختلف في ذلك على أقوال :

- فقليل : توفي سنة (٩٠٦هـ) ^(١) ، وهو الرَّاجح ^(٢) .
- وقيل : سنة (٨٩٩هـ) ^(٣) تقريباً .
- وقيل : في حدود سنة (٩٠٠هـ) ^(٤) .
- وقيل : سنة (٩٢٠هـ) ^(٥) .

(١) هدية العارفين (٥٦٣/١) ، كشف الظنون (١٣٦/١ ، ٤٧٦ ، ٨٥٩ ، ٨٩٨) و (٩٥٤/٢ ، ١٧٦٦ ، ١٨٩٣ ، ٢٠٠١) ، معجم المؤلفين (٢٩٤/١٣) .

(٢) كما ذكره الدكتور / عبد اللطيف كساب في مقدمة تحقيق كتاب الوجيز في أصول الفقه (ص ٣٣) .

(٣) الفتح المبين (٥٨/٣) ، أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص ٤٧٩) .

(٤) الفوائد البهية (ص ٣٧٦) ، الشقائق النعمانية (ص ١٢٧) ، كشف الظنون (١٦٢٣/٢ ، ٢٠٢١) .

(٥) حاشية رقم (٣) في الأعلام للزركلي (٢٢٧/٨) .

المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ، وإثبات
صحّة نسبته إلى مؤلّفه

إنّ صحّة عنوان الكتاب من أصول علم التّحقيق وأركانها ، ومن أولى ما يصرف المحقّق فيه جهده ، لما لمعرفة العنوان الصّحيح من أهميّة ومثّلة لا تخفى على الباحث .

أمّا اسم هذا الكتاب الذي بين أيدينا وعنوانه الصّحيح فهو : ((كتاب الوقف)) .

ويُمكن الاستدلال على ثبوت صحّة هذا العنوان بما يلي :

١- التّصريح باسم الكتاب في آخر كلّ نسخة من النّسخ الأربعة التي اعتمدنا عليها في

التّحقيق حيث ورد في أواخر النّسخ ما نصّه : ((فهذا آخر الكلام في كتاب الوقف))

٢- ثبوت هذا العنوان كاملاً على غلاف إحدى النّسخ الخطيّة المعتمدة في التّحقيق ،

وهي نسخة (سيرز) من مكتبة السليمانية ، ذات الرقم (٩٨١) .

٣- أنّ بعضاً من مؤلّفي كتب التراجم ذكروا الكتاب بهذا العنوان عند ذكرهم لترجمة المؤلّف^(١) .

فهذه الأدلّة تُثبت يقيناً بأنّ عنوان الكتاب كما سَمّاه به مؤلّفه ، هو ((كتاب الوقف)) ، وليس هناك أدنى شكّ في ثبوت هذا العنوان .

أمّا صحّة نسبة الكتاب إلى مؤلّفه ، فهي من أهمّ الحقائق العلميّة التي يجب أن يوليها الباحث اهتمامه ، وذلك أنّ نسبة الكتاب إلى المؤلّف ، تُعطي القارئ الثّقة والاطمئنان فيما تضمّنه الكتاب من آراء وحقائق علميّة .

وهذا الكتاب ((كتاب الوقف)) هو من تأليف الإمام يوسف بن حسين الكرّماسي ، ونسبته إليه ثابتة وأكيدة، لا يتطرّق إليها شكّ أو احتمال .

ومن البراهين الدالّة على صحّة نسبة هذا الكتاب للمؤلّف ما يلي :

١- أنّ المؤلّف _ رحمه الله تعالى _ نصّ على أنّه من تأليفه حيث قال في مقدمة كتابه هذا ما نصّه :

(١) هدية العارفين (٥٦٣/٢) ، كشف الظنون (١٤٧٠/٢) .

((جَمَعَ الْفَقِيرُ الدَّلِيلُ إِلَى الْغَنِيِّ الْجَلِيلِ ، يَوْسُفُ بْنُ حُسَيْنٍ غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا وَكَافَّةَ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ ، مَا يَتَعَلَّقُ بِأَقْسَامِ الْمَوْقُوفِ ، وَأَقْسَامِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، وَأَقْسَامِ الْمُتَصَرِّفِ فِيهَا ، مِنْ الْوَاقِفِ ، وَالْمُتَوَلِّيِ ، وَالْقَاضِيِ ، وَأَرْبَابِ الْأَوْقَافِ ، وَأَصْحَابِ الْمَسَاجِدِ كُلًّا فِي بَابٍ أَوْ مَسْأَلَةٍ عَلَى حِدَةٍ)) .

٢- أَنَّ بَعْضًا مِنْ مُؤَلِّفِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ ذَكَرُوا هَذَا الْكِتَابَ لِلْمُؤَلِّفِ عِنْدَ ذِكْرِ تَرْجُمَتِهِ ، وَصَرَّحُوا بِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ فَمِنْ ذَلِكَ :

• مَا ذَكَرَهُ حَاجِي خَلِيفَةُ فِي كَشْفِ الظُّنُونِ (١٤٧٠/٢) حَيْثُ قَالَ : ((كِتَابُ الْوَقْفِ ، لِمَوْلَانَا يَوْسُفَ بْنِ حُسَيْنِ الْكَرْمَاسِيِّ ، مُخْتَصَرٌ أَوَّلُهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ حَامِي الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ .. الْخِ ، وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ بَابًا ، وَمَسَائِلَ)) .

• مَا ذَكَرَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي هَدِيَةِ الْعَارِفِينَ (٥٦٣/٢) حَيْثُ قَالَ : ((يَوْسُفُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْكَرْمَاسِيِّ الرَّؤُومِي الْحَنْفِيُّ ، مِنْ قِضَاةِ اسْتَنْبُولَ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٠٦ هـ لَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ _ وَذَكَرَ مِنْهَا _ كِتَابُ الْوَقْفِ ، مُشْتَمِلٌ عَلَى أَرْبَعِينَ بَابًا وَمَسَائِلَ)) .

٣- ثَبُوتُ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ عَلَى غُلَافِ إِحْدَى النُّسَخِ الْمَعْتَمَدَةِ فِي التَّحْقِيقِ ، وَهِيَ نَسْخَةٌ (لَا لَهُ لِي) ، ذَاتُ الرِّقْمِ (٨٣٥) مِنْ مَكْتَبَةِ السَّلِيمَانِيَّةِ ، حَيْثُ كُتِبَ عَلَى غُلَافِهَا هَذِهِ الْعِبَارَةُ : ((لِمَوْلَانَا يَوْسُفَ بْنِ حُسَيْنِ الْكَرْمَاسِيِّ)) .

فَجَمِيعُ مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَدْلَةِ تُثَبِّتُ لَنَا بِمَا لَا يَدْعُ مَجَالَاً لِلشَّكِّ أَنَّ ((كِتَابُ الْوَقْفِ)) هُوَ مِنْ تَأْلِيفِ الْإِمَامِ يَوْسُفَ بْنِ حُسَيْنِ الْكَرْمَاسِيِّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

يُعتبر هذا الكتاب ضمن سلسلة ما ألفه فقهاء الحنفية في علم الأوقاف استقلالاً ، ابتداءً بما ألفه الإمام محمد بن عبد الله الأنصاري ، المتوفى سنة (٢١٥هـ) - رحمه الله تعالى - ثم تلاه الإمام هلال الرأي ، المتوفى سنة (٢٤٥هـ) ، ثم تلاهما الإمام أحمد بن عمرو الخصّاف ، المتوفى سنة (٢٦١هـ) ، ثم تبعهم العلماء في التأليف ، وهي سلسلة مترابطة متكاملة ، يستفيد منها الخلف من السلف ، ويوجد في كل كتاب ما لا يوجد في الآخر . وهذا التابع التاريخي في التأليف في هذا العلم الجليل ، دليل ظاهر على ما كانت تحظى به الأوقاف من أهمية ومكانة لدى فقهاء الحنفية في مختلف العصور والأزمان . وهذا الكتاب الذي بين أيدينا هو من كتب الأوقاف عند فقهاء الحنفية ، فهو كتاب جليل القدر ، عظيم المترلة ، كثير النفع والفائدة .

ويمكن إبراز أهمية هذا الكتاب من خلال الأمور التالية :

١ - أنه من كتب الأوقاف ، وهو علم له شرف عظيم ، ومعلوم أن شرف العلم بشرف المعلوم ، حيث يظهر في الوقف تحقق الإحسان إلى الناس والتكافل بين أفراد المجتمعات ، وكما هو معلوم أن الوقف قربة من أعظم القرب التي يترلف بها العبد إلى الله ، وهو من أهم السبل لبقاء الذكر الحسن ، والدعاء والثناء الجميل لواقفه ، ولما فيه من استمرارية وصول الثواب والأجر إلى الواقف مادام الوقف قائماً ، واستفادة العباد منه مستمرة .

٢ - أن هذا الكتاب قد اشتمل على مسائل مهمة تتعلق بأحكام الأوقاف ، مما تشتد حاجة الناس إلى معرفتها وفهمها ، ولا سيما لمن يعملون في مجال القضاء أو لهم صلة به ، وذلك لكثرة ورود بعض الإشكالات لدى المحاكم فيما يتعلق بالأوقاف . ومن جملة هذه المسائل المهمة ، مسألة استبدال الوقف ، ومسألة استدانة المتولي على الوقف ، ومسألة إجارة الوقف ، وغيرها .

٣ - أن مؤلفه من الفقهاء المتأخرين ، مما جعله يطلع على أغلب مصنفات المتقدمين

من فقهاء المذهب الحنفي ، ومن ثمّ اختيار ما يراه من النصوص مناسباً للمادة العلمية لهذا الكتاب .

- ٤- كثرة مصادر الكتاب وأصالتها ، فقد اعتمد المؤلّف في كتابه على جملة وافرة من أمّات كتب الفتاوى والواقعات والنوازل ، وكتب الأوقاف في المذهب الحنفي .
وهي كتب معتبرة ومصادر معتمدة في الجملة ، لها قيمتها العلميّة ومكانتها الفقهيّة .
- ٥- أن هذا الكتاب يعدّ مصدراً لمعرفة المذهب الحنفي في مسائل الأوقاف وأحكامها .

المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب

إنَّ أيَّ كتابٍ يُؤلَّفُ لأبَدٍ أن يكون لمؤلِّفه منهج في تأليفه ، وإذا كان موضوع الكتاب يُمكن للقارئ أن يعرفه بأدنى نظرٍ إلى الكتاب أو فهرسه ، فإنَّ المنهج بخلاف ذلك ، إذ يصعب على القارئ معرفته إلاَّ بعد تأمُّلٍ دقيقٍ ، واستقراءٍ وافٍ لمحتوى الكتاب .

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا ((كتاب الوقف)) ، قد أفصح مؤلِّفه عن منهجه فيه حيث صرَّح بذلك فقال في مقدِّمة كتابه ما نصّه : ((جمع الفقيرُ الدَّليلُ إلى الغنيِّ الجليلِ يوسفُ بن حسين ، غفر الله لهما وكافة المسلمين ما يتعلَّق بأقسام الموقوف ، وأقسام الموقوف عليه ، وأقسام المتصرِّف فيها من الواقف ، والمتولي ، والقاضي ، وأرباب الأوقاف ، وأصحاب المساجد كلاً في بابٍ ، أو مسألة على حدة ، وكلاً مما يجوز ، ومما لا يجوز أيضاً في بابٍ على حدة إلاَّ نادراً فجاء الأبواب والمسائل على عدد اثنين وأربعين)).

ثمَّ ذكر بعد هذا أبواب الكتاب باباً باباً وهي سبعة وعشرون باباً ، وذكر ضمن بعض الأبواب مسائل .

هذا ما ذكره المؤلِّف — رحمه الله تعالى — في المنهج الذي سلكه في التأليف ، هو خلاصة للجوانب المهمة في المنهج الذي رسمه لنفسه في تأليف كتابه هذا .

وبحكم دراستي للكتاب وبقائي معه فترة من الزَّمن ، فإنَّه يمكنني بعد توفيق الله عزَّ وجلَّ توضيح هذا المنهج ، وتفصيله مضيفاً إليه ما بدا لي أنَّه من منهج المؤلِّف في كتابه ، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولاً : قسَّم المؤلِّف كتابه هذا إلى أبوابٍ ، معنوياً كلّ بابٍ بعنوان يتناسب مع مسائل الباب ، ثمَّ ضمَّن بعض الأبواب دون بعضها مسائل ، فعلى سبيل المثال ذكر في بعض الأبواب ثمان مسائل كما في الباب الثالث عشر والباب السابع عشر ، في حين أنَّه لم يذكر في بعضها أيَّ مسألة كما في الباب الأوَّل . والجدير بالذكر أنَّ عدد الأبواب سبعة وعشرون باباً ، أما عدد المسائل فخمسة عشر مسألة .

وكان المؤلف في أثناء التأليف يسرد موضوعات كل فصل ومسائله التي يرى أنها داخلية فيه سرداً ، ويعطف بعضها على بعض .

ثانياً : فيما يتعلق بجمع المادة العلمية لهذا الكتاب فإن المؤلف — رحمه الله — كان ذا ثقافة فقهية واسعة ، وقد سلك في تأليفه لهذا الكتاب منهج النقل من كتب المتقدمين ، حيث اعتمد على النقل من كتب الفتاوى والنوازل والوقائع^(١) .

فلقد كان ينتقل من باب إلى باب في استحضار للمسائل الفقهية ، كثير التحوال بين كتب الفتاوى والنوازل، ولم يخرج عن النقل منها إلا نادراً ، حيث لم ينقل عن غيرها إلا عن كتب معدودة ، فعلى سبيل المثال نقل عن كتاب تحفة الفقهاء في ثلاثة مواضع^(٢) ، وعن المبسوط في ثلاثة مواضع^(٣) ، وعن السير الكبير في موضع واحد^(٤) .

ثم إن المؤلف لم يكن يتعرض للمسائل بترجيح أو نقد أو مناقشة ، وإنما قام بجمع الأقوال في المسألة الواحدة فحسب ، ولم يتعرض أيضاً لخلاف المذاهب الأخرى في بعض المسائل إلا في مسألتين^(٥) فقد أشار فيهما إلى خلاف الإمام الشافعي .

ثالثاً : ومما يجدر التنبيه عنه أن المؤلف — رحمه الله تعالى — قد أكثر من النقل عن بعض الكتب دون بعض ، ويأتي كتاب « قنية المنية لتتميم الغنية » للإمام نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي (ت ٦٥٨هـ) في المقدمة حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث كثرة النقل عنه ، حيث يُشكّل المنقول من هذا الكتاب ما يقارب ثلث الكتاب الذي بين أيدينا ، ثم يليه بعد ذلك كتاب « الفتاوى الكبرى » للإمام عمر بن عبد العزيز بن مازة المعروف بالصدر الشهيد أو الحسام الشهيد (ت ٥٣٦هـ) ، فقد أكثر من النقل عن هذا الكتاب حتى لا تكاد ترى فصلاً يخلو من النقل عنه ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة باقي الكتب الأخرى .

(١) « الفتاوى و الوقائع » : في المذهب الحنفي عبارة عن : مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون من علماء المذهب ، لما سُئِلوا عنها ، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين من الإمام أبي حنيفة ، وأصحابه (رحمهم الله) .

انظر : المذهب الحنفي (١/٣٦٤) ، الكواشف الجلية (٦٣ ، ٦٤) ، الطبقات السنية (١/٣٥) .

(٢) انظر : (ص ٨٥ ، ٨٦ ، ١٢٤) .

(٣) انظر : (ص ٢٧٩ ، ١٢٨ ، ١٠٨) .

(٤) انظر : (ص ٢٧٩) .

(٥) انظر : (ص ١٢٥ ، ١٠٤) .

رابعاً : رغم ما اعتنى به المؤلف من كثرة النقل فقد حافظ على الأمانة العلمية ، فقد كان حريصاً أشد الحرص على عزو النقول والمسائل إلى أصحابها .

وقد كان يسجل اسم المصدر الذي نقل منه بأمانة تامة قبل ذكر النص كقوله مثلاً : ((وفي المنافع))^(١) ، وأحياناً يذكر المصدر متقدماً ثم بعد الانتهاء من النص يُتبعه بمصدر آخر كقوله مثلاً : ((كذا في الفصول الأستروشي))^(٢) ، وأحياناً يذكر اسم الكتاب مع تحديد الباب الذي نقل عنه كقوله مثلاً : ((و ذكر في شهادات العدة))^(٣) .

خامساً : أن المؤلف لم يكتب بعض الألفاظ ، بل رمز لها برموز تدل عليها^(٤) ، وهي :

أ- (ع م)^(٥) ويرمز به لـ (عليه السلام ، أو عليه الصلاة والسلام) .

ب- (رح) أو (رحمه) ويرمز بهما لـ (رحمه الله ، أو رحمهما الله) .

ج- (رض) ويرمز به لـ (رضي الله عنه ، أو رضي الله عنهم) .

د- (فح) ويرمز به لـ (فحينئذ) .

هـ- (ح) ويرمز به لـ (الإمام أبي حنيفة ، رحمه الله) .

و- (س) ويرمز به لـ (الإمام أبي يوسف ، رحمه الله) .

ز- (م) ويرمز به لـ (الإمام محمد بن الحسن ، رحمه الله) .

• وهناك رموز أخرى نقلها المؤلف من كتاب « قنية المنية لتتميم الغنية » ، ولم يبين المراد بها ، وإليك بيانها^(٦) :

١- (بخ) ويرمز به لـ : الإمام بكر خواهر زاده (ت ٤٣٣هـ) ، وأيضاً لبرهان الفتاوى

البخارية ، طاهر بن برهان الدين الكبير ، توفي سنة (٥٠٤هـ) .

٢- (بر) ، ولم أجده في رموز القنية .

(١) انظر : (ص ٧٩) .

(٢) انظر : (ص ٩١) .

(٣) انظر : (ص ٨٧) .

(٤) ورد ذكر هذه الرموز في بعض النسخ مختصرة ، وفي بعضها وردت بدون اختصار .

(٥) هذا الاختصار لا يليق بمقامه صلى الله عليه وسلم ، بل الأولى أن يكتب كاملاً بدون اختصار توقيراً

واحتراماً له عليه الصلاة والسلام .

(٦) إجمالاً ، وسنترجم لكل منها عند ذكره في قسم التحقيق ، إن شاء الله تعالى ، وقد اعتمدت في تفسير هذه

الرموز على فهرست كتاب قنية المنية في تتميم الغنية ، وهو مخطوط .

- ٣- (بق) ويرمز به لـ: الإمام البقالي محمد بن أبي قاسم الخوارزمي توفي سنة ٥٧٦هـ.
- ٤- (بم) ويرمز به لـ: برهان الدين محمود بن أحمد بن مازة، صاحب المحيط ، توفي سنة (٦١٦هـ).
- ٥- (بو) ويرمز به لـ: الإمام أبو نصر الوبري .
- ٦- (تج) ويرمز به لـ: الإمام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بن مازة ، أخو حسام الدين الشهيد .
- ٧- (ث) ويرمز به لـ: الإمام أبي الليث نصر بن محمد ، توفي سنة (٣٧٣هـ) .
- ٨- (حم) ويرمز به لـ: الإمام أبي بكر بن حامد .
- ٩- (حج) ويرمز به لـ: الحُجَندِي .
- ١٠- (حك) ويرمز به لـ: كتاب خزانة الأَکمل في الفروع ، ليوسف بن علي الجرجاني.
- ١١- (خو) ويرمز به لـ: الإمام خمير الوبري .
- ١٢- (سي) ويرمز به لـ: سيف السائلي .
- ١٣- (سم) ويرمز به لـ: الإمام إسماعيل المتكلم .
- ١٤- (شب) ويرمز به لـ: شرح أبي ذر ، عبد الله بن أحمد الهروي ، توفي سنة (٤٣٤هـ) .
- ١٥- (شبه) ويرمز به لـ: شهاب الأئمة الإمامي .
- ١٦- (شح) ويرمز به لـ: شمس الأئمة الحلواني ، توفي سنة (٤٤٨هـ) .
- ١٧- (شم) ويرمز به لـ: الإمام شرف الأئمة المكي .
- ١٨- (شه) ويرمز به لـ: شرح بكر خواهر زاده .
- ١٩- (صب) ويرمز به لـ: صلاة برهان الأئمة .
- ٢٠- (صح) ويرمز به لـ: الحسام الشهيد ، عمر بن عبد العزيز بن مازة ، توفي سنة (٥٣٦هـ) .
- ٢١- (ظت) ويرمز به لـ: الظهير التُمرتاشي ، توفي سنة (٦١٠هـ) .
- ٢٢- (ظم) ويرمز به لـ: الإمام ظهير الدين المرغيناني توفي سنة (٦١٩هـ) .

- ٢٣- (ط) ويرمز به لـ : كتاب المحيط البرهاني .
- ٢٤- (عب) لم أجده في رموز القنية .
- ٢٥- (عت) ويرمز به لـ : الإمام علاء الدين التّرجماني توفي (٦٤٥هـ)
- ٢٦- (عتج) ويرمز به لـ : علاء الدين التاجري .
- ٢٧- (عح) ويرمز به لـ : علاء الأئمة الحُمّامي ، ويرمز به أيضاً لعمر الحافظ .
- ٢٨- (عس) ويرمز به لـ : الإمام علاء السّغدي .
- ٢٩- (عك) ويرمز به لـ : عين الأئمة الكرباسي .
- ٣٠- (عن) ويرمز به لـ : الإمام نجم الدين عمر بن محمد النسفي ، توفي سنة (٥٣٧هـ).
- ٣١- (فخ) ويرمز به لـ : فتاوى خواهر زاده .
- ٣٢- (فع) ويرمز به لـ : فتاوى العصر للإمام علي بن الحسين السّغدي توفي سنة (٤٦١هـ) .
- ٣٣- (فك) ويرمز به لـ: فتاوى أبي الفضل الكرمانى ، توفي سنة (٥٤٣هـ) .
- ٣٤- (ق) ويرمز به لـ : الإمام أحمد بن محمد القدوري ، توفي سنة (٤٢٨هـ) .
- ٣٥- (قخ) ويرمز به لـ : الإمام الحسن بن منصور ، المعروف بقاضي خان ، توفي سنة (٥٩٢هـ) .
- ٣٦- (قع) ويرمز به لـ : القاضي عبد الجبار .
- ٣٧- (قعم) ويرمز به لـ : القاضي علاء الدين المروزي ، توفي سنة (٦٠٦هـ)
- ٣٨- (كب) ويرمز به لـ : كمال الأئمة البياعي .
- ٣٩- (كجل) لم أجده في رموز القنية .
- ٤٠- (كخ) ويرمز به لـ : الإمام ركن الدين الخزاف .
- ٤١- (كص) ويرمز به لـ : الإمام ركن الدين الصّبّاغي .
- ٤٢- (م) ويرمز به لـ : كتاب المنتقى في فروع الحنفية ، للإمام محمد بن محمد بن أحمد، المعروف بالحاكم الشهيد ، توفي سنة (٣٤٤هـ) .
- ٤٣- (مت) ويرمز به لـ : مجد الأئمة التّرجماني .

٤٤ - (يت) ويرمز به لـ : يوسف ، المعروف بترجمان صغير .

المبحث الرابع : مصادر الكتاب التي اعتمد عليها المؤلف

إنّ من أهم ما يعطي الكتاب أهمية وقدرًا كبيراً ، ويُظهر للقارئ قيمة العمل العلمي ومزلقته هي : الموارد والمصادر التي استقى منها المؤلف مادة كتابه .

ويُعدُّ من المعلوم أنَّه بقدر صحة تلك المصادر وقوّتها تكون قوّة الكتاب وصحته ،
والكتاب الذي بين أيدينا

((كتاب الوقف)) ، قد كُثرت مصادره وتنوعت .

ومما يجدر التنويه عنه أنَّ مادة هذا الكتاب جميعها منقولٌ من كتب الفقه الحنفي خاصةً .
وهذه المصادر تختلف من حيث النقل عنها في هذا الكتاب كثرةً وتوسُّطاً وقلةً ، كما
بيّنته في منهج المؤلّف في كتابه ، وقد وفقني الله تعالى للتعرف على معظم مصادر هذا
الكتاب من خلال البحث في كتب التراجم والطبقات ، وإليك بيانها مرتبةً ترتيباً هجائياً
بحسب اسم المصدر :

١ - الأجناس = الأجناس في الفروع

للشيخ الإمام أبي العباس ، أحمد بن محمد الناطفي الحنفي ، المتوفى سنة (٤٤٦هـ) ،
جمعها لا على الترتيب^(١) .

٢ - أحكام الوقف

للإمام أحمد بن عمرو الخصاف الحنفي ، المتوفى سنة (٢٦١هـ)^(٢) .

٣ - التجريد

للإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن محمد بن أميروه الكرمانى ، المتوفى سنة (٥٤٣هـ) .
وهو كتاب معتبر في الفروع الفقهية ، ومن الكتب المعتبرة في الفتاوى عند الحنفية^(٣) .

٤ - التجنيس = التجنيس والمزيد

للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ، المتوفى سنة (٥٩٣هـ)^(٤) .
وقد ذكر المؤلّف أنَّ كتابه هذا عبارة عن تنمة لما بدأ بجمعه شيخه الصدر الشهيد حسام
الدين عمر بن عبد العزيز (ت ٥٣٦هـ) ، حيث أورد المسائل مهذّبةً في تصنيف ،

(١) كشف الظنون (١/١١) .

(٢) المصدر السابق (١/١١) .

(٣) تاج التراجم (١٨٤) ، الفوائد البهية (ص ١٥٧) ، هدية العارفين (١/٥١٩) .

(٤) تاج التراجم (ص ٢٠٦ ، ٢٠٧) ، الفوائد البهية (ص ٢٣٠ ، ٢٣١) ، هدية العارفين (١/٧٠٢) .

وجمعها مؤلفةً بأحسن تأليف ، وذكر لها الدلائل ، وذكر المؤلف أن كتابه هذا لبيان ما استنبطه المتأخرون ، ولم ينص عليه المتقدمون إلا ما شذَّ عنهم في الرواية^(١) ، وقد طُبِع جزء منه^(٢) .

٥- تحفة الفقهاء

للإمام علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي ، المتوفى سنة (٥٣٩هـ)^(٣) . وهذا الكتاب عبارة عن متن مطوّل في فروع الفقه الحنفي ، بسط فيه المؤلف المسائل بأسلوب سهلٍ وواضح ، وترتيب حسن ورائع ، وتقسيم بديع في الأبواب والفصول والمسائل ، حتى إنه اعتُبر من أفضل كتب الحنفية ترتيباً وعرضاً^(٤) .

٦- التهذيب

لم أتمكن من تحديده ، فهناك غير كتابٍ عند الحنفية يُسمّى بالتهذيب^(٥) ، ولعله (تهذيب الواقعات) للشيخ أحمد القلانسي ، والله أعلم .

٧- جامع الفتاوى

للإمام ناصر الدين أبي القاسم ، محمد بن يوسف السمرقندي الحنفي ، المتوفى سنة (٥٥٦هـ) . وهو كتاب مفيد معتبر^(٦) .

٨- الحاوي

لم أتمكن من تحديده ، فهناك أكثر من إمامٍ عند الحنفية له كتاب (الحاوي)^(٧) .

(١) التجنيس والمزيد (١/٨٩-٩٠) ، كشف الظنون (١/٣٥٣، ٣٥٢) .

(٢) وهو بتحقيق الدكتور /محمد أمين مكّي _ حفظه الله _ وهو من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، باكستان ، كراتشي .

(٣) الجواهر المضية (٣/١٨) ، الفوائد البهية (ص ٢٦٠) .

(٤) كشف الظنون (١/٣٧١) ، المذهب الحنفي (٢/٤٦٧) .

(٥) كشف الظنون (١/٥١٧) .

(٦) كشف الظنون (١/٥٦٥) .

(٧) الجواهر المضية (٣/٥٢٢) ، تاج التراجم (ص ١٤٤) ، كشف الظنون (١/٦٢٤، ٦٢٨) .

٩- الخلاصة = خلاصة الفتاوى

للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري الحنفي ، المتوفى سنة (٥٤٢هـ) ^(١) . وهو أحد كتب الفتاوى المعتمدة عند الحنفية ، وقد كتبه مؤلفه جامعاً للرواية خالياً عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل ^(٢) . وقد اختصره المؤلف من كتابيه ((خزنة الواقعات)) و ((النصاب)) ^(٣) . ووصفه اللكنوي بأنه كتابٌ معتبرٌ عند العلماء معتمد عند الفقهاء ^(٤) .

١٠- الذخيرة = الذخيرة البرهانية

(ذخيرة الفتاوى) للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة ، المتوفى سنة (٦١٦هـ) . وهو من الكتب المعتبرة في الفتاوى عند الحنفية، وقد اختصره المؤلف من كتابه المشهور (المحيط البرهاني) ، وشحنه بالفوائد الكثيرة ، حيث جمع فيه مسائل الواقعات ، وضم إليها أجناسه من الحادثات ذاكراً فيها جواب ظاهر الرواية ، كما أضاف إليها من واقعات النوادر وما فيها من أقاويل المشايخ ^(٥) .

١١- السراجية = الفتاوى السراجية

للإمام سراج الدين أبي محمد علي بن عثمان الأوشي الفرغاني ، المتوفى سنة (٥٧٥هـ) . وهو كتاب معتبر في فتاوى الحنفية ، يكثر ذكره في كتب المتأخرين ، جمع فيه المؤلف نوادر ووقائع لا تُوجد في أكثر الكتب ، وقد فرغ منه سنة (٥٦٩هـ) ^(٦) . وقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه هذا أنه مختصر من كتاب آخر سبق له جمعه وتصنيفه ، ونظمه ، وتأليفه في نفائس أجناس الواقعات المتقطعة من الجامعين والزيادات ، المنتخبة من فوائد أئمة الأمصار في سواف الدهر والأعصار ، إلى غير ذلك من نسخ يكثر عدّها وإحصاؤها

(١) ناج التراجم (ص١٧٣) ، هدية العارفين (١/٤٣٠) .

(٢) كشف الظنون (١/٧١٨) .

(٣) الجواهر المضية (٢/٢٧٦) ، الفوائد البهية (ص١٤٦) .

(٤) الفوائد البهية (ص١٤٦) .

(٥) كشف الظنون (١/٨٣٢) ، الفوائد البهية (ص٣٣٧) .

(٦) كشف الظنون (٢/١٢٢٤) ، هدية العارفين (١/٧٠٠) ، هامش الجواهر المضية (٢/٥٨٤) .

، وإنه كتابٌ صغير الحجم ، كثير النعم ، لاحتوائه على الأتم بين الفوائد والأعمّ من العوائد ^(١).

١٢ - السير الكبير

للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، صاحب أبي حنيفة ، المتوفى سنة (١٨٧هـ) ، وهو آخر مصنفاته صنفه بعد انصرافه من العراق ، حُمل هذا الكتاب إلى الخليفة فأعجبه وعدّه من مفاخر أيامه ، ثمّ بعث أولاده إلى مجلسه ليستمعوا منه . وقد شرحه القاضي الإمام علي بن الحسين السُّعدي ، المتوفى سنة (٤٦١هـ) ، وشرحه أيضاً الإمام شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، المتوفى سنة (٤٨٣هـ) في جزأين ضخمين ^(٢).

١٣ - الشُّروط

للإمام أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي البلخي ، الشهير بالحاكم الشهيد ، المتوفى سنة (٣٤٤هـ) .

١٤ - العُدّة

للإمام علاء الدين محمود بن عبيد الله المروزي الحنفي ، المتوفى سنة (٦٠٦هـ) ^(٣).

١٥ - فتاوى أبي الليث

للإمام نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي ، إمام الهدى المتوفى سنة (٣٩٣هـ) ^(٤).

(١) الفتاوى السراجية (ص ٢) .

(٢) كشف الظنون (١٠١٤/٢) .

(٣) كشف الظنون (١١٣٠/٢) .

(٤) كشف الظنون (١٢٢٠/٢) ، تاج التراجم (ص ٣١٠) ، الفوائد البهية (ص ٣٦٢) .

١٦ - فتاوى التَّرجَماني

للإمام مجد الدين عبد الرحيم بن عمر بن عبد الله التَّرجَماني الحنفي ، المتوفى سنة (٦٤٥هـ) ^(١).

١٧ - فتاوى الحُجَّة

لا أعلم مؤلفه ، وهذا الكتاب مذكور في كشف الظنون (١٢٢٢/٢) .

١٨ - الفتاوى السَّمرقندية

للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة ، المتوفى سنة (٦١٦هـ) ، وهو صاحب المحيط البرهاني والذخيرة البرهانية .

١٩ - الفتاوى الصُّغرى

للإمام حسام الدين أبي محمد عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي ، المعروف بالصدر الشهيد أو الحسام الشهيد ، المتوفى سنة (٥٣٦هـ) ^(٢) . وقد بوبها نجم الدين يوسف بن أحمد الخاصي كالفتاوى الكبرى ، وذكر فيها أنه لم يبلغ في ترتيبها كما بالغ في ترتيب واقعاته ، ثم انتخبها الإمام يوسف السجستاني ، وألحق بها، وسمّاها منية المفتي ^(٣).

٢٠ - فتاوى العتّابي = الفتاوى العتّابية

للإمام زين الدين ، أبي نصر أحمد بن محمد العتّابي البخاري ، المتوفى سنة (٥٨٦هـ) . ويسمّى أيضاً بـ ((جوامع الفقه)) ، وهو كتاب كبير يقع في أربع مجلدات ^(٤) .

(١) كشف الظنون (١٢٢٩/٢ ، ٢٠٤٩) ، هدية العارفين (٥٦٠/٢) .

(٢) الجواهر المضية (٦٤٩/٢) ، الفوائد البهية (ص٢٤٢) ، تاج التراجم (ص٢١٧ ، ٢١٨) .

(٣) كشف الظنون (١٢٢٤/٢ ، ١٢٢٥) .

(٤) كشف الظنون (٦١١/١ ، ٥٦٧) و (١٢٢٦/٢) ، الجواهر المضية (٢٩٩/١) ، تاج التراجم (ص١٠٣) ،

الفوائد البهية (ص٦٦)

٢١- فتاوى الفضلي

للإمام أبي عمرو عثمان بن إبراهيم الأسدي الحنفي المتوفى سنة (٥٠٨هـ)^(١) .

٢٢- الفتاوى الكبرى

للإمام حسام الدين أبي محمد عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري الحنفي ، المعروف بالحسام الشهيد أو الصدر الشهيد ، المتوفى سنة (٥٣٦هـ)^(٢) ، وهو صاحب الفتاوى الصغرى . وهو من الكتب المعتمدة في الفتاوى عند الحنفية ، جمعها المؤلف من نوازل أبي الليث ، وواقعات الناطقي ، وفتاوى أبي بكر محمد بن الفضل ، وفتاوى أهل سمرقند ، وقد علّم لكل مصدرٍ بعلامة^(٣) .

٢٣- الفتاوى النسفية

للإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفي، المتوفى سنة (٥٣٧هـ) . وهي فتاواه التي أجاب بها عن جميع ما سئل عنه في أيامه دون ما جمعه لغيره^(٤) .

٢٤- فتاوى أهل سمرقند

لا أعلم مؤلفه ، وهذا الكتاب مذكور في الفتاوى التاتارخانية وجامع الفصولين برمز (قد)^(٥) .

(١) كشف الظنون ((١٢٢٧/٢)

(٢) تاج التراجم (ص٢١٨) ، الفوائد البهية (ص٢٤٢) ، الجواهر المضية (٢/٦٤٩) .

(٣) كشف الظنون (١٢٢٨/٢) .

(٤) كشف الظنون (١٢٣٠/٢) ، تاج التراجم (ص٢٢٠) .

(٥) كشف الظنون (١٢٢١/٢) .

٢٥- فتاوى رشيد الدين = فتاوى الرشيدي

للإمام أبي بكر رشيد الدين محمد بن عمر ابن عبد الله السنجي النيسابوري ، المتوفى سنة (٥٩٨هـ)^(١) .

٢٦- فتاوى صدر الإسلام

لا أعلم مؤلفه ، ولعله لصدر الإسلام طاهر بن محمود بن أحمد البخاري الحنفي ، المتوفى سنة (٥٠٤هـ) ، والله أعلم .

٢٧- فتاوى ظهير الدين = الفتاوى الظهيرية

للإمام ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري الحنفي ، المتوفى سنة (٦١٩هـ)^(٢) . وهو كتاب معتبر في فتاوى الحنفية ، جمع فيه المؤلف من الوقعات والنوازل مما يشتد الافتقار إليه وفوائد أخرى غيرها^(٣) . وقد وصفه اللكنوي بأنه كتاب متضمن للفوائد الكثيرة^(٤) .

٢٨- فتاوى قاضي خان = الفتاوى الخانية

للإمام فخر الدين أبي المحاسن أو أبي المفاخر ، الحسن بن منصور بن محمود الأوزجني الفرغاني الحنفي ، المعروف بقاضي خان ، المتوفى سنة (٥٩٢هـ)^(٥) . وقد ذكر مؤلفه فيه جملة من المسائل التي يغلب وقوعها ، وتمس الحاجة إليها ، وتدور عليها الوقعات ، وتقصر عليها رغبات الفقهاء والأئمة ، رتبها على ترتيب الكتب المعروفة في الفقه ، وبين لكل فرع أصلاً ، وما كثرت فيه الأقاويل اقتصر منه على قول أو قولين ، وقدم ما هو الأظهر والأشهر^(٦) . ويعتبر هذا الكتاب من أشهر كتب الفتاوى وأكثرها تداولاً بين

(١) كشف الظنون (٢/١٢٢٣) ،

(٢) هدية العارفين ((٢/١١١) ، معجم المؤلفين (٨/٣٠٣) .

(٣) كشف الظنون (٢/١٢٢٦) .

(٤) الفوائد البهية (ص٢٥٨) .

(٥) تاج التراجم (ص١٥١) ، الجواهر المضية (٢/٩٤) .

(٦) كشف الظنون (٢/١٢٢٧) ، المذهب الحنفي (٢/٦٠٥) .

علماء الحنفية ، وهو من الكتب المعتمدة المعتبرة في الفقه الحنفي^(١) . وصفه حاجي خليفة فقال : ((وهي مشهورة مقبولة معمولٌ بها ، متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء ، وكانت هي نصب عين من تصدّر للحكم والإفتاء))^(٢) . وقال قاسم بن قطلوبغا^(٣) : ((ما يصحّحه قاضي خان مقدّم على تصحيح غيره ، لأنّه فقيه النفس)) .

٢٩- الفصول

للإمام مجد الدين أبي الفتح محمد بن محمود بن حسين الأستروشني ، المتوفى سنة (٦٣٢هـ) . وهو من كتب الفتاوى ، وقد احتوى على ثلاثين فصلاً اختار فيها مسائل القضاء والدعاوى وما يكثّر دورها على القضاة^(٤) .

٣٠- الفوائد

لصاحب المحيط البرهاني ، الإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة ، المتوفى سنة (٦١٦هـ)^(٥) .

٣١- الفوائد

للتواحري لم أتمكن من معرفة اسم المؤلف .

٣٢- القنية = قنية المنية لتتميم الغنية

للإمام نجم الدين أبي الرجاء مختار بن محمود الزاهدي الغزميني الخوارزمي الحنفي ، المتوفى سنة (٦٥٨هـ) .^(٦) وهو كتاب في الفقه الحنفي استصفاه المؤلف وانتقاه من كتاب ((منية الفقهاء)) لأستاذه بديع بن أبي منصور العراقي ، ورثبه على الأبواب الفقهية ، مشيراً إلى مصادره برموز حرفية^(١) . وهو من الكتب غير المعتمدة في المذهب الحنفي ، لتضمّنه للمسائل الغريبة والشاذة ولاشتهاره بنقل الروايات الضعيفة والمرجوحة^(٢) .

(١) الفوائد البهية (ص ١١١) ، المذهب الحنفي (٢/٦٠٥) .

(٢) كشف الظنون (٢/١٢٢٧) .

(٣) نقلاً عن الفوائد البهية (ص ١١١) .

(٤) كشف الظنون (٢/١٢٢٦) ، الفوائد البهية (ص ٣٢٧) ، تاج التراجم (ص ٢٧٩) .

(٥) كشف الظنون (٢/١٢٩٦) .

(٦) الجواهر المضية (٣/٤٦٠) ، تاج التراجم (ص ٢٩٥) ، هدية العارفين (٢/٤٢٣) .

٣٣- المبسوط

للإمام أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ، المتوفى في حدود سنة (٤٩٠هـ)^(٣). وهو شرح موسّع للكتاب المشهور ((الكافي)) للحاكم الشهيد (ت ٣٣٤هـ) ، وقد اقتصر فيه السرخسي على المعنى المؤثر في بيان كل مسألة ، اكتفاء بما هو المعتمد في كل باب ، مع استدلال خاص بالاستدلال النقلي والعقلي ، وذكر الخلاف والروايات ، وهو من الشروح المعتمدة عند الحنفية^(٤).

٣٤- المحيط البرهاني

للإمام برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة ، المتوفى سنة (٦١٦هـ) . وهو كتاب عظيم جامع ، مشهور في الفقه الحنفي ، مقبول عند العلماء^(٥) ، جمع فيه المؤلف مسائل كتب ظاهر الرواية الستة المعروفة ، وألحق بها مسائل النوادر والفتاوى والواقعات ، وضم إليها فوائد استفادها من والده ومشايخ زمانه ، وفصل الكتب تفصيلاً ، وأيد أكثر المسائل بدلائل يُعَوَّل عليها^(٦) .

٣٥- مجمع الفتاوى

للإمام أحمد بن محمد بن أبي بكر الحنفي . وقد جمع فيه من كتب كثيرة كالفتاوى الكبرى ، والفتاوى الصغرى ، للصدر الشهيد ، وفتاوى أبي بكر محمد بن الفضل ،

(١) الفوائد البهية (ص ٣٤٩) ، المذهب الحنفي (٦٠٦/٢) ، كشف الظنون (١٣٥٧/٢ ، ١٨٨٦) .

(٢) كشف الظنون (١٣٥٧/٢) ، الفوائد البهية (ص ٣٤٩) ، المذهب الحنفي (٦٠٧/٢) .

(٣) الجواهر المضية (٧٨/٣) ، تاج التراجم (ص ٢٣٤) ، الفوائد البهية (ص ٢٦١) ، كشف الظنون (١٥٨٠/٢) .

(٤) المذهب الحنفي (٥١٨/٢ ، ٥٢٠) ، مقدمة محقق المحيط البرهاني (٤٣/١) .

(٥) كشف الظنون (٨٢٣/١) .

(٦) المحيط البرهاني مع مقدمة المحقق (٩٠/١ ، ٩١ ، ١٥٩) ، كشف الظنون (١٦١٩/٢) .

وفتاوى الشيخ محمد بن الوليد السمرقندي ، وفتاوى أبي الحسن الرستغني ، وفتاوى عطاء بن حمزة ، وغيرها ^(١).

٣٦- مجموع النوازل = مجموع النوازل والحوادث الواقعة

للإمام أحمد بن موسى بن عيسى بن مأمون الكشي ، المتوفى سنة (٥٥٠هـ) . وقد جمعه المؤلف من فتاوى أبي الليث السمرقندي ، وفتاوى أبي بكر بن الفضل ، وفتاوى أبي حفص الكبير، وغيرها ^(٢).

٣٧- المضمّرات = جامع المضمّرات والمشكلات

للإمام شمس الدين يوسف بن عمر بن يوسف الصوفي البزاز الكادوري الحنفي، المتوفى سنة (٨٣٢هـ) . وهو شرحٌ على المتن المشهور في الفقه الحنفي ((مختصر القدوري)) ^(٣) وهو أيضاً شرحٌ جامعٌ للتفاريق الكثيرة ، حاوٍ على المسائل الغزيرة ^(٤) .

٣٨- ملقط السمرقندي = الملقط في الفتاوى الحنفية

للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي المتوفى سنة (٥٥٦) ويسمى أيضاً بـ ((مآل الفتاوى)) ^(٥).

٣٩- ملقط الملخص

لم أتمكن من معرفة اسم مؤلفه .

(١) كشف الظنون (١٦٠٣/٢) .

(٢) كشف الظنون (١٦٠٦/٢) ، الفوائد البهية (ص ٧٥) .

(٣) كشف الظنون (٥٧٤/١) و (١٦٣٢/٢) ، الفوائد البهية (ص ٥٧ ، ٣٨٠) .

(٤) الفوائد البهية (ص ٣٨٠) .

(٥) كشف الظنون (١٨١٣/٢) ، الفوائد البهية (ص ٣٦٠) .

٤٠ - المنافع

للإمام حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، المتوفى سنة (٧١٠هـ) . وهو شرح على كتاب مختصر في الفقه الحنفي اسمه ((الفقه النافع)) للإمام أبي القاسم محمد بن يوسف السمرقندي (ت ٥٥٦هـ) ^(١) .

٤١ - المنتقى = المنتقى في فروع الحنفية

للإمام أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي البلخي الحنفي ، المعروف بالحاكم الشهيد ، المتوفى سنة (٣٤٤هـ) . وهو كتاب معتبر في فروع الفقه الحنفي ، انتقاه المؤلف من ثلاثمائة مؤلف ، وجمع فيه بعض نواذر المذهب من الروايات غير الظاهرة ^(٢) . وصفه اللكنوي بأنه أصل من أصول المذهب بعد كتب محمد ، وهو من الكتب المفقودة ^(٣) .

٤٢ - منية المفتي = منية المفتي في فروع الحنفية

للإمام يوسف بن أبي سعيد بن أحمد السجستاني ، المتوفى سنة (٦٦٦هـ) . وقد لخص فيه نواذر الوقعات عريّة عن الدلائل ، وذكر المؤلف أنّه رأى ((الفتاوى الصغرى)) ، وكتب فيه منها ما هو المعتمد عليه ، وحذف الإحالات وزوائد الروايات والاختلافات ، قصراً للمسافة ، وضم إليها من فتاوى سراج الدين الأوشي نواذر من الوقعات مما لا يُوجد في أكثر الكتب ، وقد صرف الهمّة إلى الإيجاز من غير إخلال ^(٤) .

٤٣ - النّصاب = نصاب الفقيه

(١) الجواهر المضية (٢/٢٩٥) ، تاج التراجم (ص ١٧٥) ، الفوائد البهية (ص ١٧٣) ، هدية العارفين (١/٤٦٤) .

(٢) هدية العرفين (٢/٣٧) ، كشف الظنون (٢/١٨٥١) ، الأعلام (٧/٢٠) .

(٣) الفوائد البهية (ص ٣٠٥) .

(٤) كشف الظنون (٢/١٨٨٧) ، تاج التراجم (ص ٣١٩) .

للإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري الحنفي ، صاحب خلاصة الفتاوى ، توفي سنة (٥٤٢هـ) ^(١).

٤٤ - النوازل = النوازل في الفروع

للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي ، المعروف بإمام الهدى المتوفى سنة (٣٩٣هـ). وقد ذكر المؤلف فيه أنه جمع من كلام محمد بن شجاع الثلجي ، ومحمد بن مقاتل الرازي ، ومحمد بن سلمة ، وغيرهم ^(٢).

٤٥ - الهداية

للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني الحنفي ، المتوفى سنة (٥٩٣هـ). وقد شرح فيه المؤلف مئته الفقهي المسمى ((بداية المبتدي)) ، وهو في الحقيقة كالشرح لمختصر القدوري و للجامع الصغير ^(٣). ويُعتبر هذا الكتاب من الكتب المعتمدة في الفقه الحنفي ، بل هو من أشهر مؤلفات المذهب، وأكثرها اعتماداً وتداولاً بين الحنفية في القديم والحديث ، وقد نال عندهم من العناية والاهتمام ما لم ينله كتاب آخر في المذهب ^(٤). وقد قال عنه اللكنوي ^(٥) : ((وكل تصانيف المرغيناني مقبولة معتمدة ، لا سيما (الهداية) فإنه لم يزل مرجعاً للفضلاء ، ومنظراً للفقهاء)) .

٤٦ - الوقعات لم أتمكن من تحديده ، فهناك أكثر من إمام عند الحنفية له كتاب

((الوقعات)) ^(٦).

(١) كشف الظنون (٢/١٩٥٤) ، الجواهر المضية (٢/٢٧٦) ، الفوائد البهية (ص١٤٦) ، تاج التراجم (١٧٣) .

(٢) كشف الظنون (٢/١٩٨١) ، الجواهر المضية (٣/٥٤٥) ، الفوائد البهية (ص٣٦٢) ، تاج التراجم (ص٣١٠) .

(٣) كشف الظنون (٢/٢٠٣١) ، تاج التراجم (ص٢٠٧) ، الجواهر المضية (٢/٦٢٧) .

(٤) المذهب الحنفي (٢/٥٣٢) .

(٥) الفوائد البهية (ص٢٣٢) .

(٦) كشف الظنون (٢/١٩٩٨) ، الجواهر المضية (١/٢٩٨) و (٢/٢٧٦) و (٤/١٦) .

٤٧ - اليتيمة : لم أتمكن من تحديد اسم المصدر ولا مؤلفه^(١) .

المبحث الخامس : مزايا الكتاب والمآخذ عليه

كم هو صعبٌ على الإنسان أن يقومَ عمل الآخرين ، ويتحرّى في ذلك الدقة والإنصاف ، ولا سيما إذا كان هذا العمل لإمام جليل يشار إليه بالثناء . ولكن المنهج المتبع حالياً في تحقيق التراث الإسلامي يقتضي من الباحث تقويم الكتاب الذي يريد تحقيقه ، فتسليماً لهذا الواقع ، استعنت بالله في إبداء رأيي حول تقويم هذا الكتاب وذلك من خلال بيان مزاياه والمآخذ عليه على النحو التالي :

أولاً : مزايا الكتاب :

١ - اشتمال الكتاب على مادة علمية غزيرة ، وفق المؤلف في جمعها وانتقائها من مصادر متنوعة في الفقه الحنفي ، فهو بذلك جمع الأطراف المتناثرة التي تستغرق كثيراً من وقت طالب العلم .

(١) لعله ((يتيمة الدهر في فتاوى العصر)) للإمام علاء الدين التّرجماني ، توفي سنة (٦٤٥هـ) ، أو ((يتيمة الفتاوى)) .

انظر : كشف الظنون (٢ / ٢٠٤٩) .

٢- التنظيم الجيد والتنسيق المحكم للمادة العلميّة ، وحسن العرض لها ، فقد أظهر المؤلّف تميّزه في عرض موضوعات الكتاب وأبوابه ومسائله .

٣- أمانة المؤلّف العلميّة في التوثيق من المصادر والعزو إليها ، فقد اتبع المؤلّف في كتابه هذا طريقة النقل حرفياً من مصادر الفقه الحنفي .

٤- أنّ هذا الكتاب حفظ نصوصاً فقهية تراثية قيّمة في بابها ، فالمؤلّف جمع مادته العلميّة من مختلف مصادر المذهب الحنفي ، وهذه المصادر أغلبها لا يزال مخطوطاً ، بل إنّ بعضها يكاد يكون نادراً أو مفقوداً .

ثانياً : المآخذ عليه :

١- أنّ المؤلّف - رحمه الله - في كتابه هذا إنما هو مجرد ناقل من كتب المتقدّمين فحسب، فلم يُبدِ رأيه الفقهي ، ولم يتعرّض للمسائل بمناقشة أو ترجيح أو توضيح .

٢- عدم التوازن في تقسيم الأبواب ، فهناك أبواب بلغ محتواها عدّة صفحات ، وفي المقابل أبواب ومسائل لم يتعدّ مضمونها ستة أو سبعة أسطر .

٣- لُوَحِظَ على المؤلّف - رحمه الله - في كتابه هذا عدم الاستدلال للمسائل سواء بأدلة نقلية أو عقلية.

٤- أنّ المؤلّف عند ذكره لخلاف الإمام الشافعي - رحمه الله - لم يكن يُوثّق ذلك من مصادر الفقه الشافعي .

فهذه الملاحظات التي ظهرت لي أثناء تحقيق هذا الكتاب ، وهي لا تحطّ من رتبة المؤلّف ولا تُنقص من قدره ، ولا تقلّل من أهمية الكتاب ومترلته ، فالكتاب يبقى من كتب العلم النافعة المفيدة ، فرحم الله المؤلّف رحمة واسعة ، ورضي عنه ، وجزاه خير الجزاء .

القسم الثاني

التّحقيق

ويحتوي على :

- وصف نُسخ المخطوط .
- المنهج في تحقيق الكتاب .
- عرض نماذج من النُّسخ المخطوطة
- المعتمدة في التّحقيق .
- النصّ المحقّق للكتاب .

وصف نسخ المخطوط

بعد البحث في بعض المكتبات تمّ بتوفيقٍ من الله تعالى الحصول على أربع نسخٍ خطيّةٍ لهذا الكتاب ، وهي كما يلي :

• النسخة الأولى : وهي نسخة محفوظةٌ بمكتبة بايزيد في تركيا بإستنبول ، تحت رقم (١٨٦٨) ، ونوع خطّها : نسخ معتاد واضح .

وهي نسخة كاملة ولا يُوجد بها سقطٌ إلا نادراً ، وقد كُتبت بعض كلماتها باللون الأحمر ، وتُوجد تعليقات كثيرة في حواشيها ، وكتب في نهاية كلِّ صفحة سابقة الكلمة الأولى من الصفحة اللاحقة .

وعدد لوحاتها : (٨٠) لوحةً ، وعدد الأسطر : (١٥) سطراً في كلِّ صفحة ، وتاريخ نسخها : سنة ٩٢٣هـ .

وقد كُتبت على غلاف النسخة هذه العبارة : ((من كتب العبد الفقير محمود المدرّس بالمدسة السلطانيّة)) ، وأسفل منها عبارة لعلها باللغة التركية نصّها : ((إمام أعظم فولي وزن هالي)) ، وعقبها عبارة أخرى نصّها : ((أحكام الوقف لهلال)) . وجاء في آخر صحيفة منها عبارة : ((إذا ضاقت بك البلوى ففكر في ألم نشرح ، وعسر بين يسرين إذا فكرته فافرح)) .

وكتب عقبهما بيتان من الشعر ، وهما :

إلهي عبدك العاصي أتاك
مُقراً بالذنوب فقد دعاكا

فإن ترحم فأنت أهلٌ لذاكا وإن تغضب فمن يرحم سواكا

ويظهر أن ناسخها كان من أهل العلم ، والله أعلم .

وقد اعتمدت هذه النسخة ، وجعلتها هي الأصل ، وذلك لقلة السقط بها ، ولوضوح خطّها مع وجود بعض التعليق في الحواشي ، ولكون تاريخ نسخها أقرب إلى عصر المؤلف .

• النسخة الثانية : وهي نسخة محفوظةٌ بمكتبة السليمانية في تركيا ، تحت رقم (٩٨١) ، وهي نسخة قسم (سرز) ، ونوع خطّها : نسخ واضح .

وقد كُتبت بعض كلماتها باللون الأحمر ، وعدد لوحاتها : (٧٧) لوحةً ، وعدد الأسطر : (١٧) سطراً في كلِّ صفحة ، وتاريخ نسخها : سنة ٩٥٧هـ .

وقد كُتِبَ على غلافها ((كتاب الوقف)) ، وكُتِبَ أيضاً على غلافها ، وفي الصحيفة الثانية منها عبارة : ((وقف الحاج علي بن يوسف)) .

وجاء في هامش الصحيفة الأخيرة منها عبارة لم تُنْقَطْ بعض كلماتها ونصّها : ((قد فرغ من تحرير هذه النسخة الشريفة من يد العبد الضعيف درويش محمد بن سنان ، في وقت العصر سنة سبع وخمسين وتسعمائة هجرية)) .

وقد رمزتُ لهذه النسخة بحرف (أ) .

• النسخة الثالثة : وهي نسخة محفوظة في مكتبة السلিমانيّة أيضاً ، تحت رقم (٨٣٥) ، وهي نسخة قسم (لا له لي) ، ونوع خطّها : نسخ واضح حسن .

وقد كُتِبَت أسماء الأبواب والمصادر والأعلام بلون أحمر ، وتُوجد بعض التعليقات في هوامشها ، وعدد لوحاتها : (٤٦) لوحة مسطرة باللون الأحمر ، وعدد الأسطر : (٢٣) سطرًا في كلّ لوحة ، وتاريخ نسخها : سنة ١٠٥٣هـ .

وقد كُتِبَ على غلاف النسخة عبارة : ((لمولانا يوسف ابن حسين الكرماسي)) ، وجاء في الصحيفة الأخيرة ختم هذا نصّه : ((هذا وقف سلطان الزمان الغازي سلطان العلم خان بن السلطان مصطفى خان عفى عنهما الرحمان)) . وقد رمزتُ لهذه النسخة بحرف (ب) .

• النسخة الرابعة : وهي نسخة محفوظة أيضاً بمكتبة السلیمانيّة ، تحت رقم (١٠٤٩) ، وهي نسخة قسم (مراد مُلّا) ، ونوع خطّها : فارسيّ .

وقد كُتِبَت أسماء الأبواب والمسائل والمصادر والأعلام بلون أحمر ، ويُوجد في بعض هوامش النسخة استدراكات للسقط الناشئ عن النسيان أو الخطأ أثناء النسخ وهذه الاستدراكات مختمة بكلمة (صح) .

وعدد لوحاتها : (٦٩) لوحة مسطرة باللون الأحمر ، وعدد الأسطر : (٢١) سطرًا في كلّ صفحة ، ولا يوجد بهذه النسخة تاريخ لنسخها .

وفي هامش اللوحة الأخيرة في الجانب الأيمن ختم هذا نصّه : ((هذا الكتاب وقف بدارة محمد مراد)) . وقد رمزتُ لهذه النسخة بحرف (ج) .

المنهج في تحقيق الكتاب

إن الهدف من تحقيق المخطوط هو إخراج النص المحقق بأفضل صورة ممكنة ، وعلى أقرب صورة وضعها عليه المؤلف ، ليستفيد من ذلك القارئ والمتعلم .

وقد سرتُ بعون الله تعالى في تحقيق هذا المخطوط حسب المنهج الآتي :

١- نسخت الكتاب اعتماداً على نسخة الأصل ذات الرقم (١٨٦٨) لكونها أجود النسخ لما بيّنته سابقاً في وصف النسخ ، مراعيّاً في إثبات النصّ القواعد الإملائية المعروفة .

٢- قمت بالمقابلة بين النسخ الأربعة المعتمدة في التحقيق (الأصل ، أ ، ب ، ج) ووضعت السّقط بين معكوفين هكذا [] .

٣- إذا لاحظت خللاً في العبارة ، ولا يستقيم سياق الكلام إلا بزيادة لفظة أو عبارة لم ترد في النسخ جميعها ، فعندئذ أثبت هذه الزيادة في المتن واضعاً إياها بين قوسين هكذا (منوّهاً إلى مصدر هذه الزيادة في الحاشية .

٤- هناك ألفاظ وردت في بعض نسخ المخطوط لم أتمكن من قراءتها ومعرفة المراد منها ، فحينئذ أشير في المتن إلى موضعها بين قوسين هكذا (...) ، وكذا كلّ زيادة انفردت بها بعض النسخ ولا يستقيم بها سياق الكلام .

٥- لم أضع عناوين للمسائل ، حيث لم أجد حاجةً لذلك ، لأنّ المؤلف - رحمه الله ، قد قام بهذا العمل .

٦- حرصت بقدر الإمكان على توثيق التّقول وعزو الأقوال الواردة في المتن إلى مصادرها الأصلية ، مطبوعةً كانت أو مخطوطةً ، حيث أذكر المطبوع برقم الجزء والصّفحة ، والمخطوط أذكره برقم اللوحة هكذا (ل/) .

فإن لم أتمكن من التوثيق المباشر من المصدر الأصلي ، لعدم وقوفي عليه ، أو لعدم عثوري على النص فيه ، فحينئذ ألجأ إلى التوثيق من المصدر البديل الذي نقل عن المصدر الأصلي إن عثرت على ذلك النقل فيه ، وأقول عندئذ في الحاشية: ((نقلاً عن كذا ...)) ، وهو ما يُسمّى العزو بالواسطة .

فإن لم أتمكن من العزو إلى المصدر الأصلي أو البديل وقد وجدت المسألة بعينها في كتاب آخر ، فإني أقوم بالعزو إلى ذلك الكتاب مشيراً إليه في الحاشية بقولي :

((لم أقف على المصدر ، وانظر : ...)) .

أما إذا لم أتمكن من التوثيق مطلقاً فإني أتركه على حاله دون الإشارة إلى عدم وجوده في مصدر ما .

علماً بأنني قد بذلت ما في وسعي ، وحرصت على العزو وتوثيق النقول من أكثر من مصدر حتى مع وجود المصدر الأصلي أو المصدر البديل وحتى لو لم يوجد ، وذلك من باب الفائدة لمن أراد التوسع .

٧- قد أذكر أحياناً تعليقاً يفيد القارئ من حيث التوسع في تفصيل حكم مسألة معينة أو دعم مسألة بدليل أو تعليل ، أو تنبيه إلى أمر ما ، مستعيناً في ذلك - بعد الله سبحانه وتعالى - بما وقفت عليه من أقوال الفقهاء موثقاً ذلك من مصادرهم .

٨- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها من السور بذكر اسم السورة ورقم الآية .

٩- عرّفت بالمصطلحات الفقهية والألفاظ الغريبة عند أول ورودها ، معتمداً في ذلك على الكتب المختصة بهذا الشأن وكتب اللغة ، فإن تكرر المصطلح أو اللفظ الغريب فإني لا أذكره مرة أخرى اكتفاءً بما سبق .

١٠ - عرّفت بالأماكن والبلدان التي ذكرها المؤلف عند أول ورودها ، وعند ذكرها مرة أخرى لا أعيد تعريفها اكتفاءً بما سبق .

١١- ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص المحقق عند أول ورود ذكرهم ، مع الإحالة إلى بعض مصادر ترجمتهم ، ولا أترجم للعلم عند ورود ذكره مرة أخرى .

١٢- لم أعرف بأسماء الكتب والمصادر الواردة في المتن ، لكوني عرّفتُ بها أثناء دراستي لمصادر الكتاب .

١٣- وضعت الرموز الواردة في الكتاب بين قوسين هكذا () لتمييزها عن غيرها .

١٤- قمتُ بعمل فهرس عامة لهذا الكتاب ، وقد اشتملت هذه الفهارس على الآتي :

أولاً : فهرس الآيات القرآنية .

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية والآثار .

ثالثاً : فهرس المصطلحات الفقهية .

رابعاً : فهرس الألفاظ الغريبة .

خامساً : فهرس الأديان والمذاهب

- سادساً : فهرس الأماكن والبلدان .
- سابعاً : فهرس القبائل .
- ثامناً : فهرس الأشعار .
- تاسعاً : فهرس الأعلام المترجم لهم .
- عاشراً : فهرس المصادر والمراجع .
- حادي عشر : فهرس الموضوعات

عرض نماذج من النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب



صورة الغلاف من نسخة مكتبة بايزيد رقم (١٨٦٨)

ارسبائك على حدة وكلما يجوز وما لا يجوز ايضا باب على
 حدة الانا ذكر في الباب والسابع عدد اعضاء الاربعين
 الباب **الاول** في بيان باب بنام الوقت عند كل من عالمنا الثالثة **الكتاب**
الثاني في بيان الظاهر للوقت واما في الباب الموت وتعليقه
الباب الثالث في بيان ما يجزى وقت **الباب الرابع** في بيان
 ما لا يجزى وقت **الباب الخامس** في بيان ما قبل الجوزان وقت وعده
الباب السادس في بيان وقت الانتظار **الباب السابع** في بيان
 وقت الكساح **الباب الثامن** في بيان جعل الزاقل والوقف
الباب التاسع في بيان شرط الزاقل والوقف **الكتاب العاشر**
 في بيان وقف لم يكن للزواقل **الاول** في بيان ما لا يجزى
 في بيان نصب المتولي **الباب الثاني** في بيان ما لا يجزى
 للغير من التصرفات للوقف **الباب الثالث** في بيان ما لا
 يجزى للمقيم من التصرفات على الوقف وما قدم فيه **الكتاب الحادي عشر**
 في بيان تغيير الخروط وحده **الكتاب الثاني** في بيان الوقف على الوقف
الكتاب الثالث في بيان الوقف على الوقف **الكتاب الرابع** في بيان الوقف على الوقف

الى الجميع من فضلكم والغفر
المجعل بينه وبينكم

لاسم الله الرحمن الرحيم ربنا نريد
 لخدمته حاشى الملك والامسان ^{١٠٠} ما نرجو الظالم والطغیان ^{١٠١}
 واهرج ملاح النصارى من الانسا ^{١٠٢} به تعليم الاحكام العرفية ^{١٠٣} الجنايا
 والصلوة على البعوض ^{١٠٤} للفتن من بعينها ^{١٠٥} وعلى الثايبين
 مقاسد منياتهم ^{١٠٦} ولجنايا ^{١٠٧} وبعد فلان ^{١٠٨} الاحكام العرفية ^{١٠٩} العلية
 بعد الاصلية ^{١١٠} العلية ^{١١١} من اجل السعادة الدينية ^{١١٢} والافخرة
 العلية ^{١١٣} ولكي لا يتعلم منها الاوافاف ^{١١٤} من قبل اعتنا ^{١١٥} والاعمال النافعة
 حشيم ^{١١٦} من حفظهم ^{١١٧} البنية ^{١١٨} الجنايا ^{١١٩} البرايا ^{١٢٠} من غير اذلال ^{١٢١}
 بيت ^{١٢٢} الماعذ ^{١٢٣} الامراء ^{١٢٤} نخوة ^{١٢٥} والكر ^{١٢٦} وعنده ^{١٢٧} الغلبة ^{١٢٨} من جهة ^{١٢٩} هكذا
 يذهب ^{١٣٠} الزنا ^{١٣١} الى ^{١٣٢} الاعمال ^{١٣٣} والنفع ^{١٣٤} الذي ^{١٣٥} كما ^{١٣٦} على ^{١٣٧} الى ^{١٣٨} طاهر ^{١٣٩} وموع
 الدين ^{١٤٠} واهلها ^{١٤١} من ^{١٤٢} حشيم ^{١٤٣} الذي ^{١٤٤} ان ^{١٤٥} يجعل الله ^{١٤٦} رضه ^{١٤٧} خاتمة ^{١٤٨} عنهم ^{١٤٩} وانزعت
 الارض ^{١٥٠} بنصره ^{١٥١} فانهم ^{١٥٢} جميع ^{١٥٣} القبر ^{١٥٤} ان ^{١٥٥} لهم ^{١٥٦} الى ^{١٥٧} الغنى ^{١٥٨} الجليل ^{١٥٩} يوسف
 بن ^{١٦٠} حبيب ^{١٦١} غفر الله ^{١٦٢} له ^{١٦٣} ما ^{١٦٤} كان ^{١٦٥} في ^{١٦٦} السد ^{١٦٧} من ^{١٦٨} اجمعين ^{١٦٩} ما ^{١٧٠} يتعلم ^{١٧١} باق ^{١٧٢}
 الكرم ^{١٧٣} وفان ^{١٧٤} لم ^{١٧٥} كرم ^{١٧٦} عليه ^{١٧٧} وان ^{١٧٨} لم ^{١٧٩} يتصرف ^{١٨٠} في ^{١٨١} ما ^{١٨٢} كان ^{١٨٣} ارف
 والتمني ^{١٨٤} والقا ^{١٨٥} فورا ^{١٨٦} ما ^{١٨٧} كان ^{١٨٨} الا ^{١٨٩} الا ^{١٩٠} الا ^{١٩١} الا ^{١٩٢} الا ^{١٩٣} الا ^{١٩٤} الا ^{١٩٥} الا ^{١٩٦} الا ^{١٩٧} الا ^{١٩٨} الا ^{١٩٩} الا ^{٢٠٠} الا

والوقت الذي استغلبت فيه
والأولاد والبنات والبنات
والبنات والبنات والبنات
والبنات والبنات والبنات

بداية الكتاب من نسخة مكتبة بايزيد

فانما هذا هو الرافعة به بطلمه السائله فان يكنى في صكر الروقف
ان وقته وقا به فاذن او لم يخلطه فيقه الروقف وقعه محي كمالها
يبطل باطلها فاعلم ان ركنه هذا ليس هو خاضع الحق وان ابطاله يفتي
على الصحيح انما يكون هذا كذا بأسبغ طهارة او غيره غير صحيح
ولكن هو شيخ البطل على الابطال فان كان كذا في غير كذا فانما الحق
اكتفى به كذا به لم يجر ركنه من سنن الروقف فاضى روقفه على الركن
معلوم من كذا به لم يجر فلما بين فلان مع فلان من فلان المنزلي
فانما الروقف النسوية الى ابناء الروقف بكذا وكذا به لا به من اسم
في الروقف وحده وقصر هذا القدر او بالهدى فانما انما
الفلان في الروقف به كذا لم يجر صحيح الركن به فان ركنه وقفا في كذا
لكنه بين فلان انما المنزلي كذا به وهو روقفه على الركن معلوم من كذا به
على هذا كذا في كذا فكذا هو صحيح فلما انما الركن في كذا به الروقف
الذي جمعه سوى العلوي مولانا سائدا به من حبي الى الامام سفي
بهى بالله الملك المظفر البدرين

نهاية الكتاب من نسخة مكتبة بايزيد



من حقوقي وقف ارض وقف علي ارباب معلولين فكتب استاجر
 فلان بن فلان وطلحة بن فلان المتولي في الارواق المنسوبة الي
 فلان الموقوف بكتابك ان كان لا يعرف اسم اب الواقف
 وجاء واقصر علي هذا القدر اذ بالاهتمام القلا
 القلا في الموقوف بهذا يعني نسخة الكتابة
 قال نعم وقد قال مساجنا لو كتب
 من فلان المتولي في ذلك وهو
 وقف علي ارباب معلولين
 وامر به علي هذا يعني ذلك
 فهذا حق فهذا اخطاهم
 في كتاب الوقف الذي
 جمعه من المولي
 مولانا شيخ
 بن حبيب
 الكرايقي
 كرم



تم الكتاب بسم الله الملك الوهاب في اواخر
 شهر جمادى الاولى سنة ثمان مائة
 سنة الهجرية ١٠٥٣

نهاية الكتاب من نسخة مكتبة السلمانية (قسم لا له لي)

A circular medallion featuring intricate Arabic calligraphy. The text is arranged in several lines, with some characters appearing in a stylized, possibly decorative, script. The medallion has a dark, textured background, and the calligraphy is rendered in a lighter, possibly metallic or ink-like, color. The overall shape is roughly circular, though the edges are slightly irregular.

۱۲۸

وقف الملج على بن يوسف

٢

انما ذكرنا فجاء الأبواب والمسابيل على عدد اثنين واربعين
الباب الاول في بيان ما يلزم الوقف عند كل من علمنا
 التثنية **الباب الثاني** في بيان **الغايه** الوقف واصله
 الى ما بعد الموت وتعليقه **الباب الثالث** في بيان ما
 يجوز وقفه **الباب الرابع** في بيان ما لا يجوز وقفه
الباب الخامس في بيان وقف الموقوف **الباب السادس**
 في بيان وقف الموقوف **الباب السابع** في بيان جعل الوقف
 لنفسه لنفسه **الباب الثامن** في بيان شروط الوقف والولاية
 لنفسه **الباب التاسع** في بيان وقف لم يذكر الوقف والولاية
 لأحد **الباب العاشر** في بيان وقفه لم يذكر الوقف والولاية
 الثاني عشر في بيان ما يجوز للقيم من التصرفات الوقف
الباب الثالث عشر في بيان ما لا يجوز للقيم من التصرفات
 على الوقف وما تضمن به **تمسيلة** تعرف القيم بتغير
 المشروع ونحوه **تمسيلة** استدانة الموقوف على الوقف
تمسيلة استبدال الوقف **تمسيلة** منافاة الوقف
تمسيلة فسخ الوقف **تمسيلة** نصيب الإمام

لجس الله الرحمن الرحيم

بسم الله صلي العادل والأحسن • ما هي الظلم والتظلمات
 واهي صلاه أنشأت بين الأئمة • يعلم الأحكام النورية للجنات
 وأصله على المبعوثين الثقلين من بني عدنان • وعلى الثابتين
 مقامه في بيان طرق الجنات • **وبعد** فلما كان الأحكام
 الفرعية العملية بعد الأصطفية العلمية منها السعادة الدنيوية
 الدنيوية والآخرية العلمية وكان لا يتعلق منها بالآخرة
 من الدنيا اعتبار العلماء والفقراء حيث لم يبع من حظوظهم الدنيوية
 التي بجاهة إليها يتبعهم غير هذا كان بيت المال عند الأمر عزيرته
 والركوة عند الأغنياء فمنعوا هلكا يذهب الزمان على العلماء
 والفقراء الذين كانوا على الحق ظاهريين وعن الدنيا وأهلها
 محبين الذين لم يجعل الله أرض خالية عنهم واشتد
 بعد ربهم فيهم جمع الفقير للزبدل الى الغني للجليل يوسف
 بن حسين عن الله لها وكافة المسلمين أجمعين ما يتعلق بإمام
 الموقوف وقسم الموقوف عليه وقسم الموقوف فيها من الوقف
 والموقوف والغايبين وأرباب الأوقاف وأصحاب الساجدة كافي •
 أو سيلة على صفة وكلاهما يجوز وما لا يجوز أيضا في باب عينة

الانوار

بداية الكتاب من نسخة مكتبة السلیمانیة (قسم سرز)

النَّصُّ الْمَحَقَّقُ لِلْكِتَابِ

بسم الله الرحمن الرحيم [ربِّ تَمِّم بِالْخَيْرِ]^(١)

الحمد لله ، حامِي العدل والإحسان ، ماحِي الظلم ، والطغيان ، واهب صلاح
النشأتين للإنسان ، بتعليم^(٢) الأحكام الفرعية للجنان .
والصلاة على المبعوث للثقلين من بني عدنان^(٣) ، وعلى القائمين مقامه في بيان
طرق الجنان ، وبعد :

فلما كان الأحكام الفرعية العملية بعد الأصلية العلمية^(٤) ، مناط السعادة الدنيوية
الدنية^(٥) ، والأخروية العلية ، وكان لما يتعلق منها بالأوقاف مزيد اعتناء للعلماء ،
والفقراء ، حيث لم يبق من حظوظهم البدنية التي يحتاج إليها بنيتهم غيرها ، إذا
كان بيت المال عند الأمراء مخزونة ، والزكاة عند الأغنياء ممنوعة .
هكذا يذهب الزمان على العلماء ، والفقراء الذين كانوا على الحق ظاهرين ،
وعن الدنيا وأهلها محميين ، الذين لم يجعل الله أرضه خالية عنهم ، وأشرقت
الأرض بنور ربها فيهم .

جمع الفقيرُ الذليلُ إلى الغني الجليل يوسفُ بن حسين ، غفر الله لهما ، وكافة
المسلمين أجمعين ، ما يتعلق بأقسام الموقوف ، وأقسام الموقوف عليه ، وأقسام
المتصرف فيها من الواقف ، والمتولي ، والقاضي ، وأرباب الأوقاف ، وأصحاب

(١) ما بين المعكوفين سقط من (أ) ، و (ج) .

(٢) في (ب) : (بتعلم) .

(٣) بنو عدنان : شعب عظيم يتصل نسبهم بإسماعيل عليه السلام باتِّفاق النسّابين ، وأنّ الآباء بينه وبين إسماعيل
عليه السلام غير معروفة ، كانت مواطنهم مختصة بنجد ، وكلُّهم بادية إلا قريشاً كانوا يُقيمون بمكة ، ثم
انتشروا في تهامة والحجاز ثم في العراق والجزيرة ، أما أشهر فروع عدنان فهم : بنو نزار بن معد ، وبنو أُمّار
وبنو مضر وبنو ربيعة .

انظر : موسوعة القبائل العربية (١٣٠٧/٣) .

(٤) في (ب) ، و (ج) : (العملية) .

(٥) في (أ) : (الدنية) .

المساجد كلاً في باب ، أو مسألة على حدة ، وكلاً مما يجوز، ومما لا يجوز أيضاً في باب على حدة إلا نادراً ، فجاءت الأبواب ، والمسائل على عدد اثنين وأربعين .

الباب الأول : في بيان ما به يلزم الوقف عند كل من علمائنا الثلاثة .

الباب الثاني : في بيان ألفاظ الوقف وإضافته إلى ما بعد الموت وتعليقه .

الباب الثالث : في بيان ما يجوز وقفه .

الباب الرابع : في بيان ما لا يجوز وقفه .

الباب الخامس : في بيان ما قيل بجواز وقفه وعدمه .

الباب السادس : في بيان وقف المنقول .

الباب السابع : في بيان وقف المشاع .

الباب الثامن : في بيان جعل الواقف الوقف لنفسه .

الباب التاسع : في بيان شرط الواقف الولاية لنفسه .

الباب العاشر : في بيان وقف لم يذكر الواقف الولاية لأحد .

الباب الحادي عشر : في بيان نصب المتولي .

الباب الثاني عشر : في بيان ما يجوز للقيم من التصرفات للوقف .

الباب الثالث عشر : في بيان ما لا يجوز للقيم من التصرفات على الوقف، وما

تضمن به ، ثم مسألة تصرف القيم بتغيير^(١) الشروط ونحوه ، ثم مسألة استدانة

[المتولي]^(٢) على الوقف ، ثم مسألة استبدال الوقف ، ثم مسألة مناقلة الوقف ، ثم

مسألة غصب ، ثم مسألة نصب الإمام .

الباب الرابع عشر : في بيان ما يحل^(٣) للإمام .

(١) في (ب) : (بتغير) ، وهو تصحيف .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) في (ب) : (مالا يحل) .

الباب الخامس عشر : في بيان ما لا يحلُّ للإمام ، ويتلوهُ^(١) مسألة المؤذن .
الباب السادس عشر : في بيان ما يحلُّ للمدرِّس ، والمتعلِّم ، وما لا يحلُّ .

الباب السابع عشر : في المساجد وما يتعلَّق بها ، ثم مسألة العمل في المسجد ، ثم
مسألة البئر والحوض والجنّازة ، ومثلها ، ثم مسألة المقابر والسَّقَايات ، ثم مسألة
الأشجار ، ثم مسألة البناء في الوقف وعمارته ، ثم مسألة وقف الصَّبِّي والكافر .
الباب الثامن عشر : في سكنى الوقف ، ثم مسألة الإقرار بالوقف ، ثم مسألة
تصرفُ الموقوف عليهم في الوقف قسمةً ونحوها .

الباب التاسع عشر : في إجارة الوقف .

الباب العشرون : في الشُّروط في الوقف .

الباب الحادي والعشرون : فيما يتعلَّق بالوقف على أولاده ، وأولاد فلان ،
وأولادهم .

الباب الثاني والعشرون : في بيان الأفضل من وجوه البرِّ .

الباب الثالث والعشرون : في بيان مالا يُحصون .

الباب الرابع والعشرون : في الدَّعوى .

الباب الخامس والعشرون : في الشَّهادة على الوقف .

الباب السَّادس والعشرون : في مسائل متفرِّقة .

الباب السابع والعشرون : في الصُّكوك .

(١) بعد هذه الكلمة في الأصل ، و(أ) ، و(ب) : (ثم) .

كتاب الوقف

الباب الأول : في بيان ما يلزم به الوقف عند كل من علمائنا الثلاثة^(١).

في المنافع : « قيل^(٢) : لا يجوز الوقف عند أبي حنيفة^(٣) (رح) أصلاً^(٤) » .

(١) لفظ « العلماء الثلاثة » إذا أُطلق في كتب الحنفية ، فالمراد به الأئمة الثلاثة : أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، رحمهم الله .

انظر : المذهب الحنفي (٣٢٣/١) ، الكواشف الجليلة (٣٤) .

(٢) المراد بلفظ « قيل » عند فقهاء الحنفية : المشهور أن قيل ، ويقال ، وأمثالهما من صيغ التمرّيض ، يشار بها إلى ضعف القول ، أو القائل . والصحيح : أنّه إن عُلِمَ من عادة المؤلف ، أنه يشير بذلك إلى الضعف ، أو عدم الرّجحان ، أو وُجِدَتْ قرينة تُفِيدُ ذلك حكماً بالضّعف ، أو عدم الرجحان ، وإلا فالأولى عدم الحزم بذلك ، لأنهم قد يشيرون به إلى القول الراجح ، والصحيح .

انظر : المذهب الحنفي (٣٧٥/١) ، الكواشف الجليلة (ص ٨٨ ، ٨٩) .

(٣) هو النعمان بن ثابت التميمي بالولاء الكوفي ، إمام الحنفية ، وصاحب المذهب المشهور ، الفقيه ، المجتهد ، أحد الأئمة الأربعة ، أصله من أبناء فارس ، وُلِدَ بالكوفة سنة (٨٠ هـ) ، ونشأ بها ، طلبه الخليفة المنصور العباسي للقضاء ، فأبى فحبس لأجل ذلك إلى أن مات ، كان قويّ الحجة ، كريماً في أخلاقه ، جواداً ، قال عنه الشافعي : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة ، التقى ببعض الصحابة رضي الله عنهم ، وروى عنهم بعض الأحاديث ، من تلامذته الإمام أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر ، ومن مؤلفاته : الفقه الأكبر ، ومسند في الفقه جمعه تلاميذه ، توفي سنة (١٥٠ هـ) .

انظر : الطبقات السنية (٧٣-١٦٩) ، الجواهر المضية (٤٩/١-٦٣) ، تاريخ بغداد (٣٢٣/١٣) ، تهذيب التهذيب (٤٠١/١٠) ، الطبقات الكبرى (٣٢٣/٧) .

(٤) في فتاوى قاضي خان (٧٨/٣) ، وخلاصة الفتاوى (٤٠٨/٣) : « والناس لم يأخذوا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا ، للأثر المشهورة عن رسول الله ﷺ ، والصحابة رحمهم الله تعالى ، وتعامل الناس بالرباطات ، والحنانات أوّلها وقف الخليل صلوات الله وسلامه عليه » .

• قلت : ومن الأدلة على مشروعية الوقف ، وجوازه مايلي :

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء : صدقة جارية ، أو علم يُنتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » .

أخرجه مسلم (٢٥٣/١١) ، والترمذي (٦٦٠/٣) ، وأبو داود (٦٩/٨) .

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال : « إن مما يلحق المؤمن من عمله ، وحسناته بعد موته ، علماً نشره ، أو ولداً صالحاً تركه ، أو مُصحفاً ورثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً لابن السبيل بناه ، أو نفراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته ، وحياته تلحقه من بعد موته » .

أخرجه ابن ماجه (٨٨/١) .

٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : « أصاب عمر أرضاً بخير ، فأتى النبي ﷺ ، يستأمره فيها ، فقال :

والأصح^(١) : أنه جائزٌ إجماعاً^(٢) ، إلا أنه غير لازم^(٣) عنده^(٤) ، لأنه حبسُ العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة على وجه الخير ، فله أن يرجع ويبيع .

يارسول الله ، إني أصبتُ أرضاً بخير لم أصب مالا قطُّ هو أنفس عندي منه ، فما تأمرني به ؟
فقال له رسول الله ﷺ : « إن شئتَ حبستَ أصلها ، وتصدقتَ بها » فتصدق بها عمر : أنها لأتباع ، ولأثوب
ولأثورث ، وتصدق بها في الفقراء ، وفي القربى ، وفي الرقاب ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، والضيف ،
لاجتاح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ، ويُطعم غير مُتمول .
أخرجه البخاري (٣٣٧٩/٦) ، ومسلم (٢٥٣/١١) ، وأبو داود (٦٥/٨) .
٤- وفي حديث خالد رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « أما خالدٌ فقد احتبس أذراعه ، وأعتاده في سبيل
الله » .

أخرجه مسلم (٤٨/٧) .
٥- قال أبو بكر الخصاف : « وقد جاءت هذه الآثار في الوقوف ، والذي أمر به رسول الله ﷺ في أرضه أن
يُحبس أصلها ، ويُسبَل ثمرها سنة في ذلك قائمة ، وفعل أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك ، وما وقفوه من
عقاراتهم وأموالهم ، إجماعٌ منهم على أن الوقف جائزة ماضية ، ومما يؤكده ويُصحِّحه بناء المساجد ، فإن
الناس جميعاً أجمعوا عليها ، فقالوا : بناء المساجد وإخراج مالكي أرض المساجد ذلك من أملاكهم وتصييرها
مساجد للمسلمين يُصلَّى فيها ، أصلٌ في وقف الأرض وحبس أصولها والصدقة بشمارها ، وكذلك بناء
الخانات للسبيل ، وكذلك عمارة السقايات للمسلمين ، وكذلك بناء الدور في الثغور للسبيل تترها الغزاة ،
وكذلك بناء الدور بمكة يترها الحاج » .

انظر : أحكام الوقف (ص ١٨) .
(١) « الأصح » : عند الحنفية ، يستعمل للترجيح بين الأقوال وهو يُشعر بأن بقية الأقوال صحيحة ، لكن
الفتوى على أصحها

انظر : الكواشف الجليلة (ص ٧٢)
(٢) الإجماع في اللغة : العزم والإتفاق .
وفي الإصطلاح : اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حكم شرعي بعد
وفاته صلى الله عليه وسلم .

انظر : التعريفات للجرجاني (ص ٦٥)
(٣) لزوم الوقف : عبارة عن أن لا يصح للواقف رجوعه ، ولا لقاضي آخر إبطاله .
انظر : التعريفات للجرجاني (ص ٢٧١) .

(٤) في الفتاوى البرازية (١٣٠/٣) : « الوقف عند الإمام رحمه الله على ثلاثة أوجه :
في وجه : لا يلزم ، وهو ما إذا وقف في صحته ، وذكر شرائط الصحة .
وفي وجه : لا يلزم في ظاهر الرواية ، وهو ما إذا وقف في مرض موته ، فهو كالوقف حال الصحة ، وروى
الطحاوي أنه كالمضاف إلى ما بعد موته .

وعندهما^(١): هو حبسُ العين على حكم ملك الله تعالى ، فيزول ملك الوقف عنه إلى الله تعالى، على وجه تعود منفعته إلى العبد ، فيلزم ، فلا يُباع ، ولا يُوهب ، ولا يُورث بمثلة المسجد .

في السَّراجية^(٢): « عن أبي حنيفة [رح] ^(٣) أن الوقف باطلٌ فيما سوى المسجد ، إلا أن يحكم به الحاكم ، أو يعلقه بموته، فيقول : إذا متُ فقد وقفت داري على كذا.

وعن أبي بكر الجصاص^(٤) أنه قال : إن أبا حنيفة رح [رجع]^(٥) من أن يقول : الوقف لا يجوز ، فالوقف جائزٌ عنده إلا أنه ليس بلازمٍ، فله أن يرجع حال حياته، ولورثته أن يرجعوا بعد وفاته .

والثالث : أن يذكر شرائط صحة الوقف في حياته ، ويجعله وصية بعد مماته ، بأن يقول : أوصيت بغلة داري هذه ، أو أرضي هذه ، أو يقول : جعلت ملكي كذا وقفاً، فتصدقوا بعد وفاتي على كذا ، أو يقول : بأن يوقف ملكي إلى كذا ، فيجوز من الثلث ، ويلزم ، وعندهما : الوقف جائز لازم في صحته ، ومرضه بدون هذه التكاليفات .»

• وفي فتاوى قاضي خان (٢٧٨/٣) : « ولا يلزم — أي الوقف عند أبي حنيفة — إلا بطريقتين : أحدهما : قضاء القاضي بلزومه ، لأنه مجتهد فيه ، يسلم الواقف ماوقفه إلى المتولي ، ثم يريد أن يرجع عنه ، فتنازعه بغلة عدم اللزوم ، ويختصمان إلى القاضي ، فيقضي بلزومه ، وإن حكما رجلاً ، فحكم بلزوم الوقف بينهما اختلفوا فيه ، والصحيح : أن يحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف ، وللقاضي أن يطله .
والوجه الثاني : للزوم الوقف عند أبي حنيفة رحمه الله أن يخرج مخرج الوصية ، فيقول : أوصيت بغلة داري هذه ، أو يقول : جعلت هذه الدار وقفاً ، فتصدقوا بغلتها على المساكين .»

(١) أي عند الإمامين أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن .

(٢) (ص ٩٠)

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ) ، و(ج) .

(٤) هو الإمام أحمد بن علي ، الشهير بأبي بكر الرّازي ، والملقب بالجصاص ، الإمام الكبير الشأن ، الفقيه ، المحدث ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره ، واشتهر بالزهد ، والورع ، وكان يُعدّ من المجتهدين في المذهب، من مؤلفاته : أحكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح مختصر الطحاوي ، والفصول في الأصول ، توفي سنة (٣٧٠هـ)

انظر : الجواهر المضبية (١/٢٢٠) ، تاج التراجم (ص ٩٦) ، الفوائد البهية (ص ٥٣)

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

وهكذا رَوَى الحسن^(١) عن أبي حنيفة [رض]^(٢) .

وقال أبو يوسف^(٣): [رحمه]^(٤) يزول^(٥) ملك الواقف بمجرّد القول .

(١) هو الإمام الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وتلميذه ، كان حسن الخلق يَقِظاً ، فطناً ، فقيهاً ، تولى قضاء الكوفة ، وكان حافظاً للروايات عن أبي حنيفة ، كان مُحِبّاً للسنة ، واتباعها ، كان يكسو مماليكه مما كان يكسو به نفسه ، وكان يقول : كتبت عن ابن جريح اثني عشر ألف حديثٍ كلها يحتاج إليها الفقهاء ، له : المجرد ، والأُمالي توفي سنة (٢٠٤هـ) .

انظر : الفوائد البهية (ص ١٠٤) ، الجواهر المضية (٢/٦٥) ، تاريخ بغداد (٣١٤/٧) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، و (ب) ، وأثبتته من (ج) .

(٣) هو الإمام القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وتلميذه من أئمة الفقه المجتهدين ، وحُفَاط الحديث ، وكان إليه تولية القضاء في المشرق ، والمغرب ، أُملى المسائل ، ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض حتى قيل : لولا أبو يوسف ماذكر أبو حنيفة ، وجلالته ووثاقته مشهورة مبسوطه ، من مصنفاته : الخراج ، والأُمالي ، والنوادر ، وغيرها ، توفي سنة (١٨٢هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٣/٦١١) ، تاج التراجم (ص ٣١٥) ، الفوائد البهية (ص ٣٧٢)

(٤) مابين المعكوفين زيادة من (ب) ، وسقط من الأصل ، و(أ) ، و(ج) .

(٥) في السراجية بعد هذه الكلمة : (عن) .

وقال محمد^(١) : لا يزول حتى يجعلَ للوقف ولياً ، ويُسلّمه إليه^(٢) ، وعليه الفتوى^(٣) .
وفي منية المفتي^(٤) : « والفتوى في جواز الوقف على قول أبي يوسف » .
وفي الحاوي : « والوقف بدون التسليم إلى المتولي باطلٌ عند محمد ، لعدم شرطه ،
وهو التسليم إلى المتولي » .

(١) هو الإمام أبو عبد الله ، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، صاحب أبي حنيفة وتلميذه ، وهو الذي أظهر علم أبي حنيفة بتصانيفه المشهورة ، ومنها: الأصل ، والجامع الصغير والكبير ، والسير الصغير والكبير ، والزيادات ، يُعدّ من أئمة الفقه المجتهدين ، ومن أئمة العربية ، توفي سنة (١٨٩هـ) .
انظر : الجواهر المضية (١٢٢/٣) ، تاج التراجم (ص ٢٣٧) ، الفوائد البهية (ص ٢٦٨) .
(٢) في تحفة الفقهاء (٦٥١/٣) : « قال محمدٌ : إنما يجوز - أي الوقف - بأربع شرائط :
أحدها: أن يخرج من يده ، ويسلّمه إلى المتولي حتى يتصرف فيه ، فيصرف أولاً إلى مصالح الوقف ، ويصرف الباقي إلى المستحقين .

والثاني : أن يكون في المفروز دون المشاع .
والثالث : أن لا يشترط لنفسه شيئاً من منافع الوقف .
والرابع : أن يكون مؤبداً ، بأن يكون آخره إلى فقراء المسلمين .
وعلى قول أبي يوسف لا يشترط شيء من هذه الأشياء » .

(٣) عبارة « عليه الفتوى » عند الحنفية للدلالة على تصحيح الرواية ، وترجيحها ، وهو يستعمل عند تعدد الأقوال ، أو الآراء في حكم مسألة معينة ، فإنّ المجتهد يأخذ بأحد هذه الآراء ، لقوة دليله عنده ، وعادة بعض الفقهاء أنهم يذكرون جميع هذه الآراء في المسألة الواحدة ، ثم يرجّحون أحدها بقولهم : (وعليه الفتوى) .
انظر : المذهب الحنفي (٣٦٩/١) ، الكواشف الجليلة (ص ٦٧) .

(٤) (٢٢٦/ل) .

وفتوى صاحب المحيط^(١) على قول أبي يوسف : أنه يصحّ بدون التسليم .

في المنافع : « طريق حكم الحاكم بالوقف ، أن يُسلّم الواقفُ ما وقفه إلى المتولي ، ثم يرجع محتجاً بعدم اللزوم ، فيختصمان إلى القاضي فيقضي بلزومه » .

(١) هناك عدد من الكتب عند الحنفية تحمل عنوان (المحيط) ، وإذا ذكر مطلقاً فالمراد به: (المحيط البرهاني) لبرهان الدين البخاري ، رحمه الله ، وقيل : يُطلق على النسخة الكبرى من (محيط) رضي الدين السرخسي ، رحمه الله ، ويُفرّق بين المحيطين ، فيقال للأول : المحيط البرهاني ، وللثاني المحيط الرضوي .

انظر : الفوائد البهية (ص ٤١٨) ، كشف الظنون (١٦١٩/٢) ، المذهب الحنفي (٣/٣٤١).

وصاحب المحيط البرهاني : هو الإمام برهان الدين أبو المعالي ، محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة المرغيناني البخاري ، كان من كبار أئمة الحنفية ، وأعيان فقهاء الأمة ، إماماً ، ورعاً ، مجتهداً ، متواضعاً ، صاحب مصنفات معتمدة في المذهب له : الذخيرة ، وشرح الجامع الصغير ، توفي سنة (٦١٦هـ) .

انظر : الفوائد البهية (ص ٣٣٦) ، كشف الظنون (٨٢٣/١) ، الأعلام (٧/١٦١).

وصاحب المحيط الرضوي : هو الإمام محمد بن محمد بن محمد ، رضي الدين ، برهان الإسلام ، السرخسي ، مصنف المحيط ، وهو أربع مصنفات كبير في أربعين مجلداً ، ومتوسط في اثني عشر مجلداً ، وصغير في أربع مجلدات ، ومختصر في مجلدين ، قدم حلب ، فدرس بعد محمود الغزنوي ، فنسب إلى غير ما اشتهر به ، وأنه لم يصنّف المحيط لقصوره في الفقه عن ذلك ، وأنه تصنيف شيخه ، فادّعاه لنفسه ، وأنه كثير التصحيف ، وكُتِب فيه إلى نور الدين الشهيد ، فعزله عن التدريس ، قدم دمشق ، فدرس بالختاتونية ، توفي عام (٥٧١هـ) .

انظر : الفوائد البهية (ص ٣١٠) ، تاج التراجم (ص ٢٤٨) ، الجواهر المضية (٣/٣٥٧).

ولعل المراد هنا : صاحب المحيط البرهاني ، لكثرة نقل المؤلف عنه ، والله أعلم .

كذا في الفتاوى الظهيرية^(١)

في الكبرى^(٢) : « فإذا قضى القاضي بلزومه، وبطلان رجوعه صار مُجمَعاً عليه .. »
في التُّحفة^(٣) : « إن رُفِع الأمرُ إلى القاضي ، فأَمْضَى القاضي الوقف بناءً على
دعوى صحيحة ، وشهادة قائمة على ذلك ، وأنكر الواقفُ ينفذ .
ولو شهد الشُّهود على الوقف من غير دعوى ، قالوا : إن القاضي يقبل^(٤) لأنَّ
الوقف حكمه التَّصدُّق بالغلة وهو حقُّ الله تعالى ، وفي حقوق الله تعالى لا يشترط
الدَّعوى ، وهذا إذا كان رأى القاضي أن الوقف صحيحٌ لازمٌ لا يجوز نقضه ،
كما قال أبو يوسف ، ومحمدٌ رحمهما الله حتى يكون قضاءً في فصلٍ مُجتهدٍ فيه^(٥)
، فينفذ قضاؤه ولا يمكن نقضه بعد ذلك ، ولا يجوز بيعه ولا يُورث بالإتفاق ،
لأنَّ قضاء القاضي في فصلٍ مُختلفٍ فيه على (أحد)^(٦) الوجهين برأيه وهو [من]^(٧)
أهل الإجتهد^(٨) ، ينفذ بالإجماع .. »

(١) (٥/ل) .

(٢) (١٨٠/ل) .

(٣) أي تحفة الفقهاء (٦٤٩/٣) .

(٤) في الأصل ، و (أ) زيادة حرف (و) .

(٥) المجتهد فيه من المسائل : ما كان مبنياً على دليلٍ معتبرٍ شرعاً لكن يسوغ للمجتهد مخالفته ، لعدم النص،
والإجماع ، أو ما اختلفت الأئمة الأربعة ، أو أصحابهم فيه ، لعدم النص ، ولم ينعقد فيه الإجماع .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤٤٦) .

(٦) ما بين القوسين زيادة من تحفة الفقهاء ، حتى يستقيم السياق .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٨) الإجتهد في اللغة : بذل الوسع .

وفي الإصطلاح : استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظنٌّ بحكم شرعي .

انظر : التعريفات (ص ٦٦) .

وفيه^(١) : « والمراد بالحاكم المولى ، وأما المحكم ، ففيه اختلاف المشايخ^(٢) ،

والصحيح^(٣) : أنه لا يلزم الوقف بحكم المحكم » .

ذكره قاضي خان^(٤)

في فتاوى رشيد الدين^(٥) « ادعى المتولي أن هذه الدار وقفٌ على مسجد كذا ، ولم يذكر الواقف ، قال مشايخ بلخ^(٦) كالفقيه أبي جعفر^(٧) وغيره : أنه يُسمع ،

(١) في حاشية (ب) : أي في التُّحفة ، ولم أجده فيه .

(٢) لفظ « المشايخ » : عند الحنفية يراد به : مَنْ لم يدرك الإمام أبا حنيفة - رحمه الله - من علماء مذهبه .

انظر : المذهب الحنفي (١/٣٢١) ، الكواشف الجليلة (ص ٤٥) .

(٣) لفظ « الصحيح » : عند الحنفية يُستعمل للترجيح بين الأقوال ، وهو يُشعر بأن بقية الأقوال ضعيفة ، لأن مقابل الصحيح هو الفاسد ، فيتعين العمل بالصحيح وتترك الأقوال الباقية .

انظر : الكواشف الجليلة (ص ٧٢) .

(٤) في فتاواه (ص ٢٧٨) .

و « قاضي خان » : هو الإمام فخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني ، المعروف بقاضي خان من فقهاء الحنفية الكبار حتى قالوا : إن تصحيحه مقدّم على تصحيح غيره ، لأنه فقيه النفس ، له : الفتاوى ، وشرح الجامع الصغير ، وشرح الزيادات توفي سنة (٥٩٢هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٢/٩٤) ، تاج التراجم (ص ١٥١) ، الفوائد البهية (ص ١١١) .

(٥) هو الإمام رشيد الدين أبي بكر محمد بن عمر بن عبد الله السنجي ، النيسابوري ، كان إماماً فاضلاً ، له : الفتاوى المشهورة ، وشرح التكملة ، وغيرها ، توفي سنة (٥٩٨هـ) .

انظر : الفوائد البهية (ص ٣٠١) ، كشف الظنون (٢/١٢٢٣) ، الجواهر المضية (٣/٢٨٦) .

(٦) بلخ : إحدى مدن أفغانستان ، وتقع قريباً من منطقة مزار شريف ، من أجلّ مدن خراسان ، وأذكرها ، وأكثرها خيراً ، وأوسعها غلّة ، قيل : أول من بناها هُراسف لما خرّب صاحبه بختنصر بيت المقدس ، وقيل : بل الإسكندر ، وكانت تسمى الإسكندرية قديماً ، فتحها الأحنف بن قيس في أيام عثمان رضي الله عنهما ، ويُنسب إليها خلق كثير .

انظر : الموسوعة الجغرافية (١/٤٤) ، معجم البلدان (١/٤٧٩ ، ٤٨٠) .

(٧) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر ، أبو جعفر الفقيه البلخي الهنداؤني ، شيخ كبير ، وإمام جليل القدر ، من أهل بلخ ، كان على جانب عظيم من الفقه ، والذكاء ، والزهد ، والورع ، ويقال له : أبو حنيفة الصغير لفقهه ، حدّث بلخ ، وأفقي بالمشكلات ، وأوضح المعضلات ، تفقه على أبي بكر الأعمش ، وتفقه عليه نصر بن محمد أبو الليث الفقيه ، وجماعة كثيرة ، توفي ببخارى في ذي الحجة سنة (٣٦٢هـ) .

وقال بعضهم : لا يُسمع ما لم يذكر الواقف عند أبي حنيفة ، ومحمد [رحمهما الله] ^(١) حتى لا يكون إثباتاً للمجهول .

وذكر ظهير الدين ^(٢) في فتاواه ، وذكر الخَصَّاف ^(٣) : « أن دعوى الوقف والشهادة ^(٤) على الوقف تصحان من غير بيان الواقف » .

و[في] ^(٥) فتاوى رشيد الدين : « الشهادة على الوقف لا تُقبل ما لم يُعَيَّن الواقفُ ، وقد مرَّ خلاف ذلك من قبل » .

وذكر في شهادات العُدَّة ^(٦) : « لو شهدوا أن هذا وقفٌ على كذا ولم يبينوا الواقفَ ينبغي أن يُقبل إذا كان قديماً ، ولو ذكروا الواقف ، ولم يُبينوا المصرف ، إن كان الوقف قديماً يُقبل ، ويُصرف إلى الفقراء .

انظر : الفوائد البهية (ص ٢٩٥) ، تاج التراجم (ص ٢٦٤ ، ٢٦٥) ، الجواهر المضية (٣/١٩٢ ، ١٩٣) .

(١) مابين المعكوفين زيادة من (أ) ، وسقط من الأصل ، و(ب) ، (ج) .

(٢) هو الإمام أبو بكر ظهير الدين محمد بن أحمد بن عمر المحتسب البخاري الحنفي ، كان أوحد عصره في العلوم الدينية أصولاً ، وفروعاً ، من مؤلفاته : الفوائد ، الفتاوى الظهيرية ، توفي سنة (٦١٩هـ) .

انظر : الفوائد البهية (٢٥٧) ، كشف الظنون (٢/١٢٢٦) ، الأعلام (٥/٣٢٠) ، الجواهر المضية (٣/٥٥) ، تاج التراجم (ص ٢٣٢ ، ٢٣٣) .

(٣) هو أحمد بن عمر ، وقيل : عمرو ، بن مهير الخَصَّاف ، كان فرضياً ، حاسباً ، عارفاً بمذهب أبي حنيفة ، والخَصَّاف بفتح الخاء وتشديد الصاد يقال : لمن يخصف النعل ، وإنما اشتهر الخَصَّاف بذلك لأنه كان يأكل من صنعه ، قال شمس الأئمة الحلواني : الخَصَّاف رجل كبير في العلوم ، وهو ممن يصح الإقتداء به ، وله : كتاب الحيل ، وكتاب الوصايا ، وكتاب الشروط الصغير والكبير ، وكتاب أدب القاضي ، وكتاب أحكام الوقف ، وغيرها ، مات سنة (٢٦١هـ) وقد قارب الثمانين .

انظر : الطبقات السنية (١/٤١٨) ، الفوائد البهية (ص ٥٦) ، تاج التراجم (ص ٩٧) ، الجواهر المضية (١/٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢) ، كشف الظنون (١/٢١) .

(٤) الشهادة : هي إخبار عن عيان بلفظ الشهادة ، في مجلس القاضي ، بحقٍّ للغير على آخر .

انظر : التعريفات للجرجاني (ص ٢٠٤) ، التعريفات الفقهية (ص ٣٤٢) .

(٥) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٦) نقلاً عن جامع الفصولين (١/١٣٠) .

وتُقبل^(١) الشَّهادة على الشَّهادة في الوقف ، وكذا شهادة الرِّجال مع النساء ، وكذا الشَّهادة بالتَّسامع^(٢) فلو أنَّهما شهدا بالتَّسامع ، وقالوا : نشهد بالتَّسامع تُقبل شهادتهما وإن صرَّحا بالتَّسامع^(٣) ، بخلاف سائر ما تجوز الشهادة فيه بالتَّسامع ، فإنَّهما إذا صرَّحا أنَّهما شهدا بالتَّسامع لا تُقبل^(٤).

شاهد^(٥) الوقف إذا شهد بالوقف على نفسه ، أو على أحدٍ من أولاده ، أو أولاد أولاده وإن سفلوا أو أبائهم وإن علو ، لا تُقبل شهادته .

وكذا لو شهد^(٦) بالوقف على نفسه ، وعلى أجنبيٍّ ، لا تُقبل لا في حقه ولا في حقٍّ أجنبيٍّ ، وليس هذا كالشاهدين إذا شهد أحدهما أنه وقف هذه الأرض على زيد ، وشهد الآخر أنه وقفها على عمرو ، فإن ثمة تُقبل شهادتهما ، وتصرف الغلَّة إلى الفقراء ، لأنَّهما اتفقا أن رقبة الأرض وقفٌ .

(١) لم أقف عليه ، وانظر : جامع الفصولين (١/١٣٠) نقلاً فتاوى رشيد الدين ، الفتاوى التارتارخانية (٥/٥٦٧) .

(٢) الشهادة بالتَّسامع : هي أن يشهد بشيءٍ لآخر عيان بل لأنه سمع من ثقةٍ كذا .
انظر : التعريفات الفقهية (ص ٣٤٢) .

(٣) في مجموعة الفتاوى (٤/٤٣١) نقلاً عن الهداية : « أمَّا الوقف فالصَّحيح : أنه تُقبل الشَّهادة بالتَّسامع في أصله دون شرائطه ، لأنَّ أصله هو الذي يشتهر ، وهذا استحسان ، والقياس : أن لا تجوز لأن الشَّهادة مشتقةٌ من المشاهدة ، وذلك بالعلم ولم يحصل كالبيع ، وجه الإستحسان : أن هذه أمورٌ يختص بمعاينة أسبابها خواصَّ من الناس ، ويتعلَّق بها أحكام تبقى على انقضاء القرون ، فلو لم تُقبل فيها الشَّهادة بالتَّسامع أدَّى ذلك تعطيل الأحكام » .

(٤) في حاشية رد المحتار (٤/٤١٢) : « والحاصل : أن المشايخ رجَّحوا استثناء الوقف منها للضرورة ، وهي حفظ الأوقاف القديمة عن الضَّياع »

(٥) انظر أيضاً : فتاوى قاضي خان (٣/٣٣٧) .

(٦) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى البزازية (٣/١٥٢) .

ولو^(١) شهد شاهدان أنه وقفها على فقراء جيرانه وهما من جيرانه ، جازت
شهادتهما ، لأن الجوار ليس بلازم .
وكذا لو شهدا أنه وقفها على فقراء مسجده وهما من فقراء مسجده ، جازت
شهادتهما .
وكذلك لو شهد^(٢) أهل المدرسة بوقف المدرسة ، تُقبل شهادتهم ، والمشايخ قالوا
في شهادة أهل المدرسة : إن كانوا يأخذون الوظائف^(٣) من ذلك الوقف ، لا
تُقبل شهادتهم ، وإن كانوا لا يأخذون تُقبل .
وكذلك قالوا : في شهادة أهل المحلة^(٤) على وقف تلك المحلة .
وكذلك الشَّهادة على وقف مكتب^(٥) وللشاهد صبي في المكتب ، لا تُقبل .
وقيل في هذه المسائل : تُقبل ، وهو الصحيح ، لأن كون الفقيه في المدرسة ، أو
كون الرجل في المحلة ، ليس بلازم بل ينتقل .
وشهادة أهل المسجد تُقبل ، لأنهم لا يجرون [بهذه الشَّهادة]^(٦) إلى أنفسهم شيئاً .

(١) لم أقف عليه أيضاً ، وانظر: الفتاوى التاتارخانية (٥/٥٦٦) نقلاً عن المحيط البرهاني .

(٢) لم أقف عليه ، وانظر : جامع الفصولين (١/١٣٠) .

(٣) الوظائف : جمع وظيفة ، وهي الراتب المخصَّص الذي يُعطى من غلة الوقف .

انظر : ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف المادة (١١٥) ، (ص٧٥) .

(٤) المحلة : بالفتح المكان يتزله القوم .

انظر : المصباح المنير (ص ٥٧) .

(٥) المكتب : موضع التعليم ، والمكتبة موضع الكتب ، والمُكْتَب هو معلَّم الكتابة ، التي هي تصوير اللفظ بحروف هجائية .

انظر : المصباح المنير : (ص ٢٠٠) ، التعريفات الفقهية (ص٥٠٢) .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

ولو^(١) شهدا على رجلٍ أنّه وقَفَ أرضه ولم تُحدِّها^(٢) ولكنّا نعرف الحدود ، ذكر هلال^(٣) : أنّ القاضي لا يقبل شهادتهما^(٤) إن لم يبيّن للقاضي ، أما إذا بيّن له وعرفاه تُقبل .

ولو شهدا^(٥) على رجلٍ أنه وقف حصّته من هذه الدار ، ومن هذه الأرض ، ولا يدریان ما حصّته ، فالشهادة باطلة عندهما^(٦) ، كما لم يجوز بيع حصّته من هذه الأرض ولم يعلم المشتري حصّته ، فإنه لا يجوز البيع عندهما خلافاً لأبي يوسف (رح)

(١) لم أقف عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (٩/١١٤) ، خلاصة الفتاوى (٤٣٣/٤) ، الفتاوى البزازية (١٥٢/٣) .

(٢) في (أ) : (نجدها) ، وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتناه ، ومعناه : لم يبيّن حدودها .
(٣) هو هلال بن يحيى بن مسلم الرأي البصري ، قيل له هلال الرأي ، لسعة علمه ، كما قيل : ربيعة الرأي ، أخذ عن أبي يوسف ، وزفر ، وروى عن أبي عوانة ، وابن مهدي ، وعنه أخذ بكّار بن قتيبة ، وعبدالله بن قحطبة ، والحسن بن أحمد بن بسطام ، وله مصتّف في الشروط ، وله أحكام الوقف ، مات سنة (٢٤٥هـ) .

انظر : تاج التراجم (ص ٣١٢) ، الفوائد البهية (ص ٣٦٨) ، الجواهر المضبية (٥٧٢/٣) ، كشف الظنون (٢١/١) .

(٤) في الفتاوى الهندية (٣٩٦/٢) : « لا تُقبل شهادتهما لعل للواقف أرضاً أخرى سوى التي يعرف الشاهدان ، وكذا لو قالوا : لا نعلم له أرضاً أخرى ، لم تُقبل شهادتهما لعل له أرضاً أخرى ، وهذان لا يعلمان » .

(٥) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى التاتارخانية (٥/٥٦٤) ، المحيط البرهاني (٩/١١٥) .

(٦) في المحيط البرهاني (٩/١١٥) : « فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، على قياس مسألة البيع ، وهو ما إذا باع حصّته من هذه الدار ، أو من هذه الأرض ، ولم يعلم المشتري حصّته لا يجوز البيع عند أبي حنيفة ، ومحمد رحمهما الله ، وعند أبي يوسف : يجوز البيع وإن لم يعلم حصّته » .

وإن^(١) شهدا أنه أقر عندهما أنه جعل حصته من هذه الأرض ، التي حدودها كذا صدقة موقوفة لله تعالى ، وهي ثلث جميع هذه الأرض ، فنظر الحاكم ، فوجد حصته من هذه الأرض أكثر من الثلث قال الخصاف : يجعل [جميع]^(٢) حصته وقفاً على الوجوه التي سبّلها .

كذا في الفصول^(٣) الأستروشي^(٤).

[في]^(٥) قاضي خان^(٦) : « في فوائد شمس الإسلام^(٧) » : الواقف إذا افتقر واحتاج إلى الموقوف به يرفع إلى القاضي حتى يفسخ الوقف إن لم يكن مسجداً^(٨) .

وفي الخلاصة^(٩) مثله .

(١) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى الهندية (٣٩٦/٢) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) لم أقف عليه ، وانظر : جامع الفصولين (١٣١/١) .

(٤) هو محمد بن محمود بن حسين ، مجد الدين (الأستروشي ، نسبة أسروشنه - بلدة كبيرة وراء سمرقند ، ودون جيحون - وقد يزداد فيه التاء فيقال : الأستروشي ، والصحيح : هو الأول ، كان في عصره من المجتهدين أخذ عن أبيه ، وأستاذ أبيه صاحب الهداية ، وعن السيد الشهيد السمرقندي ، له : كتاب الفصول ، وكتاب جامع أحكام الصغار ، توفي سنة (٦٣٢هـ) .

انظر : الفوائد البهية (ص٣٢٧) ، وتاج التراجم (ص٢٧٩) ، هامش الجواهر المضية (٣٦٦/٣) ، هدية العارفين (١١٣/٢) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٦) أي في فتاواه ، ولم أجده فيها .

(٧) أي كتاب (الفوائد) لمحمود الأوزجندي ، جد الإمام قاضي خان ، وستأتي ترجمته إن شاء الله .

انظر : كشف الظنون (١٢٩٤/٢) .

(٨) نقلاً عن المحيط البرهاني (١٦٥/٩) ، ونقلاً عن الفتاوى الهندية (٤٢٣/٢) ، وعن خلاصة الفتاوى (٤١١/٤) .

(٩) في حاشية الأصل ، و(ب) : (أو مسجلاً) .

(١٠) (٤١١/٤) .

وفي العدة^(١) ، وأحاله إلى فوائد شمس الإسلام الأوزجندی^(٢) : « الواقف إذا [افتقر و]^(٣) احتاج إلى الوقف ، يرفع [به]^(٤) إلى القاضي إذا لم يكن مسجلاً^(٥) ، حتى يفسخ الوقف » .

وفي الفتاوى الصغرى : « إذا خرب الوقف ، يجوز أن يُحوّل النقص^(٦) إلى موضع آخر » .

من الخلاصة^(٧) ، و[في]^(٨) فتاوى قاضي خان : « والصحيح أن بحكم الحاكم لا يرتفع الخلاف ، وللقاضي أن يبطله » .

وفي فتاوى صدر الإسلام^(٩) : « القاضي إذا أطلق بيع وقف غير مسجل ، إن أطلق لوارث الواقف ، يكون ذلك منه حكماً ببطلان الوقف ، ويجوز البيع ،

(١) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٤/١) ، الفتاوى البزازية (١٣١/٣) .

(٢) هو شمس الإسلام ، الإمام القاضي ، محمود بن عبدالعزيز الأوزجندی ، جدّ قاضي خان ، كان من أقران أحمد بن أسد ، وتفقه على السرخسي ، ويلقب أيضاً بشمس الأئمة ، وشيخ الإسلام .

انظر : الجواهر المضية (٤٤٦/٣) ، الفوائد البهية (ص ٣٤٢) .

(٣) ماين المعكوفين سقط من الأصل وأثبتته من (أ) و (ب) و (ج) .

(٤) ماين المعكوفين سقط من (ب) و (ج) .

(٥) في (ج) : (مسجداً) .

(٦) تسجيل الوقف : هو حكم الحاكم المنسوب من جانب السلطان وفق الشرع ، وبالكيفية المخصوصة بلزوم الوقف .

انظر : ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف المادة (١٠١) ، (ص ٧١) .

(٧) في (أ) : (النقص) .

(٨) (٤٠٨/٤) .

(٩) ماين المعكوفين سقط من (أ) .

(١٠) لعلة صدر الإسلام ، طاهر بن محمود بن أحمد بن برهان الدين الكبير عبدالعزيز البخاري الحنفي ، من بيت علم وشرف ، له اليد الطولى في الفروع ، والأصول ، له : الفوائد ، والفتاوى (فتاوى البخارية) ، توفي سنة (٥٠٤هـ) .

انظر : كشف الظنون (١٢٢١/٢) ، الفوائد البهية (ص ٨٥) .

(١١) لم أقف عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (١٦٤/٩) ، خلاصة الفتاوى (٤١٠/٤) .

وإن أطلق لغير وارثه ، لا ، لأنّ الوقف لو بطل يعود إلى ملك وارث الواقف ،
وبيع مال الغير لا يجوز » .

في القنية^(١) : « عن (س ي)^(٢) : وقفٌ قديمٌ لا يعرف صحته^(٣) ، ولا فساد^(٤) ،
باعه الموقوف عليه لضرورةٍ ، وقضى القاضي بصحة البيع ، ينفذ البيع ، إذا كان
البائع وارث الواقف .

عن (حم)^(٥) : باعه الوارث لضرورةٍ ، فالبيع باطلٌ ، ولو قضى القاضي بصحته
يصحُّ ، ولا يُفتح هذا الباب » .

وفي الفصول^(٦) الأستروشي : « عن أبي بكر بن حامد : أجمع العلماء على جواز
بيع بناء المسجد ، وحصره إذا استغنى الناس » .

(١) (ل/١٠٤) .

(٢) مابين القوسين هكذا في جميع النسخ ، ولم أجده في رموز القنية ، والمذكور فيها : (شه) .

(٣) الصّحة : حالة ، أو ملكة بها تصدر الأفعال عن موضعها سليمة ، وهي عند الفقهاء : عبارة عن كون الفعل
مستقلاً للقضاء في العبادات ، أو سبباً لترتب ثمراته المطلوبة منه عليه شرعاً في المعاملات ، وبإزائه البطلان .

انظر : التعريفات للجرجاني (ص٢٠٦) ، التعريفات الفقهية (ص٣٤٧) .

(٤) الفساد : عند الفقهاء ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه وعند الشافعي : لافرق بين الفاسد ، والباطل ، وعند
الحنفية : قسم ثالث مابين للصحة ، والبطلان .

انظر : التعريفات للجرجاني (ص٢٤٢) ، التعريفات الفقهية (ص٤١١)

(٥) أي أبي حامد السرخسي ، وفي الجواهر المضية (٣٣/٤) : « أبو حامد السرخسي ، تفقه على عبد الرحيم بن
عبد السلام الغياثي ، وقد انقطع إليه ، وبه تخرج ، وأبو حامد هذا أحد من عزا إليه صاحب القنية ، وعلم له
(حم) » .

وفي الجواهر المضية أيضاً (١٧/٤) : « أبو بكر بن حامد ، وهو الإمام الزاهد ، من أقران أبي حفص الكبير ،
ومن قام معه في إخراج البخاري من بخارى ، وأحد من عزا إليه صاحب القنية ، وعلم له (حم) » .

(٦) لم أقف عليه ، وانظر : جامع الفصولين (١٣٤) نقلاً عن الزيادات .

وفي فتاوى قاضي خان^(١) ، قال رضي الله [عنه]^(٢) : ((الصحيح : ما قال شمس الأئمة السرخسي^(٣) : أن ما يُكتب في صك^(٤) الوقف أن قاضياً من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف ، وبطلان حق الرجوع [والفسخ]^(٥) ليس بشيء)) .

(١) (٢٨٢/٣) .

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من (ب) ، و (ج) .

(٣) هو الإمام أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ، المشهور بشمس الأئمة ، كان فقيهاً أصولياً ، محدثاً ، مناظراً ، يحفظ اثني عشر ألف كراس ، له : المبسوط ، وقد أملاه من خاطره من غير مطالعة ، ولامراجعة ، حيث كان محبوساً في الحب ، وله أيضاً : الأصول ، وشرح السير الكبير ، توفي سنة (٤٨٣هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٧٨/٣) ، تاج التراجم (ص ٢٣٤) ، الفوائد البهية (ص ٢٦١) .

(٤) الصَّك : الكتاب الذي يُكتب في المعاملات ، والأقارير ، وجمعه صُكوك وأصُك ، وصِكاك ، وهو معرَّب ، وصكَّ الرجلُ للمشتري صكّاً إذا كتب الصك ، وصكَّ الباب أطبقه .

انظر : المصباح المنير (ص ١٣٢) ، التعريفات الفقهية (ص ٣٥١) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب) ، و (ج) .

(٦) الفسخ : هو رفع العقد على وصف كان قبله بلا زيادة ، ونقصان .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤١٢) .

وذكر في فتاوى صدر الإسلام : « قال الصّدر الشّهيد^(١) : إذا كتب في المجتهديات نحو الوقف ، وإجارة المشاع ، وقد قضى بصحته وجوازه قاضٍ من قضاة المسلمين ، ولم يُسم ذلك القاضي ، جاز ، وإن لم يكن قضى بذلك قاضٍ وكتب لا بأس به وإن كان كذباً .

فقد ذكر محمدٌ : إذا خاف الواقف أن يُبطل الوقف قاضٍ ، يكتب في كتاب الوقف [قضى]^(٢) صيانةً للتصرّف الصّحيح عن البطلان ، وإذا خاف الواقف أن يبطله قاضٍ كتب في صكّ الوقف أنه قضى به قاضٍ^(٣) . « .

وفي فتاوى ظهير الدين^(٤) : « باع محدوداً قد وقفه وكتب القاضي الشهادة على الصك لا يكون ذلك قضاءً بصحة البيع » .

(١) نقلاً عن المحيط البرهاني (١٠٤/٩) .

(٢) هو الإمام برهان الأئمة ، عمر بن عبدالعزيز بن مازة ، المعروف بالحسام الشّهيد ، أوالصّدر الشّهيد ، إمام الفروع ، والأصول ، المبرّز في المعقول ، والمنقول ، كان من كبار الأئمة ، وأعيان فقهاء الحنفية ، اشتهر بالمناظرة ، والتدريس ، له : الفتاوى الصغرى ، والفتاوى الكبرى ، استشهد عام (٥٣٦هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٦٤٩/٢) ، تاج التراجم (ص ٢١٧) ، الفوائد البهية (ص ٢٤٢) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٤) قال شمس الأئمة السرخسي في المبسوط (٤٤/١١ ، ٤٥) : « وإن خاف أن يبطل بعض القضاة وقفه ، فأحبُّ إليَّ أن يتحرّز من ذلك ، وفيه طريقان :

أحدهما : أن يكتب في صكه ، وإن أبطله قاض ، أو غيره بوجه من الوجوه ، فهذه الأرض بأصلها ، وجميع ما فيها وصيةً من مال فلان ، تُباع ، فيُتصدّق بثمنها على الفقراء ، والمساكين ، لأنّ القاضي إنما يُبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة وارث ، أو غريم ، لتصل منفعة الوقف إليهم ، وبما ذكر الواقف ، وكتب ينعدم ذلك ، فلا يشتغل أحد بإبطاله .

والوجه الثاني : أن المؤقف بعد إتمام الوقف بالتسليم إلى المتولي ، يخاصم فيه إلى قاضٍ يرى إجازته ، ويطلب منه إبطاله ، حتى يقضي القاضي بإجازته ، فينفذ قضاؤه ، لأنّه قضى عن اجتهاد في مجلس هو ليس لأحد بعد ذلك إبطاله ، فأما أن يكون إجازته في نسخة على حدة ، ويشهد الشهود على ذلك ، أو يكتب ذلك في آخر صك الوقف » .

(٥) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٤/١) ، المحيط البرهاني (١٦٤/٩) نقلاً عن شمس الإسلام الأوزجندی .

و في منية المفتي^(١) : « خاف القيم من وارث أو ظالم قيل: [يجوز]^(٢) له أن يبيعه ويتصدق بثمنه ، والفتوى على أن لا يجوز » .
و في السراجية^(٣) : « أرض وقف خاف القيم من وارث الواقف أو من ظالم ، له أن يبيع ويتصدق بالثمن ، كذا ذكر في النوازل ، والفتوى على أن لا يجوز^(٤) » .

(١) (ل/٢٢٧) ، الفتاوى البزازية (١٤٥/٣) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، و(ب) ، وأثبتته من (ج) .

(٣) (ص٩٣) ، الفتاوى الولوالجية (٩٤/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٨٥/٢) ، المحيط البرهاني (٤٠/٩) نقلاً عن

فتاوى أبي الليث ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٧ ، ١٩٨) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٣٠) .

(٤) في الفتاوى الولوالجية (٩٤//٣) ، والمحيط البرهاني (٤٠/٩) : « لأن الوقف إذا صحّ بشرائطه فلا يحتمل البيع » .

قوله^(١) : أو يُعلِّقه بموته

في المنافع : « قال صاحب الهداية^(٢) : الصحيح : أن^(٣) لا يزول ملكه في هذه الصورة ، إلا أنه تصدَّق بمنافعه مؤبداً فيصير بمثالة الوصية^(٤) بالمنافع مؤبداً فيلزم . في الخلاصة^(٥) : « ذكر محمد في السير الكبير : أن الوقف إذا أُضيف إلى ما بعد الموت فهو باطل أيضاً عند أبي حنيفة (رح) ، (و)^(٦) هو الصحيح ، لكن أصحابنا أخذوا بقولهما . »

في المنافع : « قال الإمام بدر الدين^(٧) : يثبت الوقف على قوله (ح)^(٨) بالحكم ، أو بالتعليق بالموت ، وعلى قولهما (س)^(٩) (م)^(١٠) بالوقف والتسليم . »

(١) أي قول الإمام أبي حنيفة .

(٢) (١٤٧/٦) .

(٣) «صاحب الهداية» : هو الإمام برهان الدين ، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني ، كان إماماً ، فقيهاً ، حافظاً ، محدثاً ، أصولياً ، أدبياً ، محققاً ، له : الهداية ، التجنيس والمزيد ، توفي سنة (٥٩٣هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٢/٦٢٧) ، تاج التراجم (ص ٢٠٦) ، الفوائد البهية (ص ٢٣٠) .

(٤) في (ب) : (أنه) .

(٥) الوصية : تملك مضافاً إلى ما بعد الموت ، بطريق التبرع ، سواء كان في الأعيان ، أو المنافع .

انظر : التعريفات (ص ٣٤٧) ، أنيس الفقهاء (ص ٢٩٧) .

(٦) (٤٠٩/٤) .

(٧) مابن القوسين زيادة من الخلاصة ، حتى يستقيم سياق الكلام .

(٨) لم أتمكن من معرفته .

(٩) أي الإمام أبا حنيفة ، رحمه الله .

(١٠) أي القاضي أبا يوسف ، رحمه الله .

(١١) أي الإمام محمد بن الحسن ، رحمه الله .

الباب الثاني : في الألفاظ التي يقع بها الوقف ، وفي إضافته إلى ما بعد الموت وتعليقه .

في القنية^(١) : « قال : هذا الدُّكَّانُ^(٢) موقوفٌ بعد موتي أو قال : مسبَّلٌ ولم يُعَيَّنْ مصرفاً لا يصح .

قال : داري هذه مسبَّلةٌ إلى المسجد بعد موتي يصح إن خرج من الثُّلث ، وعَيَّنَ المسجد وإلا فلا .

قال : إن مِتُّ ، فهذه الدَّارُ سبيلٌ لمسجد المحلَّة ، ثم مات صارت مسبَّلةً .
إذا قال : إن مِتُّ [من]^(٣) مرضي هذا ، فقد وقفتُ أرضي هذه لا يصح ، لأنَّ الوقف لا يتعلَّق بالأخطار .

قال : سبَّلتُ هذه الدار إلى وجهه^(٤) مسجد كذا عن جهة صلواتي وصياماتي ، تصوير وقفاً ، وإن لم يقع عنها كالوصية لابن بنته عن الصلوات يصحُّ ، ويستحقُّها ، ولا يجزيه عنها .

عن المحيط^(٥) وغيره : داري هذه موقوفةٌ مسبَّلةٌ على مصالح مسجد كذا بعد موتي صحَّ ، وله الرجوع ، لأنَّ الوقف بعد الموت وصيَّةٌ .

(١) (٩٧/ل) .

(٢) الدُّكَّانُ : هو الحانوت ، وعند الفقهاء ما يكون قدر الذراع ، أو فوقه ارتفاعاً .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٢٩٣) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٤) في القنية زاد بعدها كلمة (إمام) .

(٥) (٢١٠/ل) .

وعن الأصل^(١) : جعل أرضه صدقةً موقوفةً على الفقراء ، وسلمها إلى القيم ، فليس له أن يرجع فيه ، وكذا في المقبرة ، والخان^(٢) للمازة ، والدار لسكنى الحاج بمكة ، وللمساكين ، والغزاة بغير مكة ، بعد تمام وقف بشرائطه ، وهذا قولهما (س) (م) ، وقال أبو حنيفة (رح) : له أن يرجع في جميع ذلك ، وعن الحسن عنه (ح) : لا رجوع في المقبرة في موضع دفن فيه ، ويرجع فيما بقي .
 في النصاب^(٣) : « لو قال : أرضي هذه موقوفة ، أو قال : جعلتُ أرضي هذه وقفاً ، يكون وقفاً على الفقراء في قول أبي يوسف خاصة ، وعليه الفتوى » .
 في الكبرى^(٤) « رجل وقف أرضاً له على مسجد ، ولم يجعل آخره للمساكين (تكلم المشايخ فيه)^(٥) ، والمختار^(٦) : أنه يجوز في قولهم جميعاً » .
 وفيه^(٧) : « [قال] ^(٨) : إن أمنتُ من مرضي هذا ، فقد وقفتُ أرضي ، لا يصح برئ ، أو مات ، لأنه علّقه بالشرط ، وتعليق الوقف بالشرط باطل ، فرق بين هذا ، وبين ما إذا قال : إن أمنتُ ، فاجعلوا أرضي وقفاً حيث يجوز .

(١) « الأصل » : عند الحنفية ، يُعنون به كتاب (المبسوط) للإمام محمد بن الحسن الشيباني ، وسُمِّي بالأصل لأنه صنفه قبل سائر كتبه المعروفة .

انظر : الكواشف الجلية (ص ٤٨) ، المذهب الحنفي (١/٣٣٨) .

(٢) الخان : ما يترله المسافرون ، والجمع خانات .

انظر : المصباح المنير (ص ٧٠) .

(٣) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى التاتارخانية (٥/٤٦٩) نقلاً عن المحيط .

(٤) (ل/١٨٠) ، الفتاوى السراجية (ص ٩٠) .

(٥) ما بين القوسين زيادة من المصدر ، حتى يستقيم السياق .

(٦) « المختار » : عند الحنفية ، توصف به الفتوى في حكم مسألة معينة ، للدلالة على اختيارهم لهذه الفتوى دون غيرها من بقية الفتاوى ، لا لقوة الدليل ، وإنما للضرورة أيضاً ، أو لعموم البلوى ، أو لتغير الزمان ، وفساده .

انظر : الكواشف الجلية (ص ٧٦ ، ٧٧) .

(٧) (ل/١٨١ ، ١٨٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٥/٤٨٢) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

والفرق : أن هذا تعليق التوكيل بالشرط ، وذلك يصح ، ألا ترى^(١) أنه لو قال : إن دخلتُ هذا المنزل، فقد جعلتُ أرضي موقوفةً يجوز .

في مُنية المفتي^(٢) : « تعليق الوقف بالشرط جائزٌ ، فيشترط في الوقف إن أبطل القاضي هذا الوقف، فهذه الأرض بأصلها ، وغلتها وصيةٌ من فلان ، جاز الوقف على قولٍ .

قال : إن متُّ من مرضي هذا ، فقد جعلتُ أرضي هذه وقفاً ، لم يصح . قال^(٣) : جعلتُ أرضي هذه وقفاً ، أو موقوفةً ، كان وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف ، وقال محمد : لا إلا إذا سُلم إلى المتولي ، وقيل : الخلاف إذ قال : صدقةٌ موقوفةٌ ، أما إذا لم يذكر اسم الصدقة لم يصح وقفاً^(٤) عند أبي يوسف أيضاً . وإذا^(٥) أضاف^(٦) إلى ما بعد الموت حتى صحَّ بالإجماع ، يُعتبر من جميع (المال)^(٧) ، لأنَّه صحَّ في الحال^(٨) .

وقف^(٩) عند وفاته وقفاً صحيحاً ، فله أن يرجع ، لأنه وصيةٌ ، فإن لم يرجع يُعتبر هذا من جميع المال في روايةٍ ، ومن الثُّلث في روايةٍ .

(١) في (ب) : (ألا يُرى) .

(٢) (٢٢٥/ل) .

(٣) (٢٢٦/ل) .

(٤) في منية المفتي زاد بعدها (مؤيداً) .

(٥) في حاشية (ب) : مسألة الوقف بعد الموت .

(٦) (٢٢٥/ل) .

(٧) ما بين القوسين زيادة من منية المفتي، حتى يستقيم سياق الكلام .

(٨) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، وفي الأصل : (الحلال) .

(٩) (٢٢٧/ل) .

قال : جعلتُ^(١) غلّة دارى هذه للمساكين ، فهذا نذرٌ^(٢) عُرفاً^(٣) ، وجعلتُ هذه الدار للمساكين ، نذرٌ بالتصدق بالدار على المساكين عُرفاً .

نذر أن يتصدق بهذه العين ، أو بهذه الدار على الفقراء ، فتصدق بقيمتها جاز . رجل^(٤) ذهب عنه شيء فقال : إن وجدته فالله عليّ أن أقف أرضي هذه ، فوجده ، فعليه أن يقف على مَنْ يجوز دفع الزكاة إليه ، فإن وقف على مَنْ لا يجوز دفع الزكاة إليه ، صحّ الوقف ، ولا يخرج عن عهدة النذر .

في مجمع الفتاوى : « عن صاحب المحيط^(٥) : وإذا أقرّ بالوقف ، وسكت عن ذكر الموقوف عليه ، ثم ذكر بعد ذلك أن الموقوف عليه فلان ، وفلان ، والقياس^(٦) أن لا يُقبل قوله الثاني ، لأن بالكلام الأول صارت الغلّة للفقراء ، وفي الاستحسان^(٧) يُقبل ، لأن العادة جرت بذكر الوقف دون الموقوف عليه ، إلا عند الاستفسار . ولو أقرّ أنها صدقة موقوفة على وجه سمّاها ، ثم بين بعد ذلك وجهاً آخر ، لا يقبل قوله الثاني قياساً واستحساناً .

(١) (ل ٢٢٥) .

(٢) النذر : إيجاب عين الفعل المباح على نفسه بالقول ، تعظيماً لله تعالى .

انظر : أنيس الفقهاء (ص ١٠٣) ، التعريفات الفقهية (ص ٥٢٤) .

(٣) العُرف : ما استقرّت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقّته الطبائع بالقبول .

وعند الأصوليين : هو عادة جمهور قوم في قول ، أو فعل .

انظر : التعريفات (ص ٢٢٦) ، التعريفات الفقهية (ص ٣٧٧) .

(٤) انظر أيضاً : الفتاوى السراجية (ص ٩٣) ، الفتاوى الهندية (٣٤٩/٢) .

(٥) المحيط البرهاني (١٧/٩) .

(٦) القياس لغة : تقدير شيء بشيء آخر .

واصطلاحاً : إلحاق ما لم يرد فيه نصٌ على حكمه في الحكم ، لاشتراكهما في علّة ذلك الحكم ، فيكون إظهار مثل حكم الأصل في الفرع بمثل علّته فيه . كإظهار تحريم النبيذ بمشاركته الخمر المحرّم للإسكار .

انظر : التعريفات (ص ١٦١ ، ١٦٢) ، التعريفات الفقهية (ص ٤٣٧) .

(٧) الاستحسان في اللغة : هو عدّ الشيء ، واعتقاده حسناً .

واصطلاحاً : عدول المجتهد عن قياس جلي إلى قياس خفي .

انظر : أصول الفقه (ص ٢٩٠) .

رجل^(١) في يده أرض ، وأقر في صحته^(٢) أنها صدقة موقوفة ، ولم يزد على ذلك، جاز إقراره ، وهو وقف يجب أن يُعلم أن من كان في يده أرض إذا قال: هذه الأرض وقف ، كانت هذه الأرض وقفاً ، وكان هذا إقراراً منه بالوقف، ولا يكون ابتداء وقف ، حتى لا يشترط له شرائط الوقف .

وإذا قال : أرضي هذه صدقة موقوفة ، كان هذا ابتداء وقف ، حتى يراعى فيه شرائط الوقف ، لأن قوله : أرضي دعوى الأرض لنفسه ، واليد عند تصرف الملاك دليل الملك ، وإذا ثبت الملك له كان [هذا]^(٣) ابتداء وقف ، ولا كذلك قوله : هذه الأرض وقف ألا يرى أن من قال لعبد في يده: عبدي هذا حر ، كان ابتداء إعتاق ، ولو قال هذا العبد حر فهو إقرار منه .

قال هلال البصري^(٤) في وقفه : ولا أجعل المقر هو الواقف لها ، ولا غيره ، وهكذا ذكر الخصاف في وقفه ، لأن قوله هذه الأرض صدقة موقوفة ، يتعرض لأصل الوقف ، ولا يتعرض للواقف.

قال هلال : إلا أن يشهد الشهود أن هذه الأرض كانت لهذا المقر حين أقر ، فيجعل المقر هو الواقف .

وعن الفقيه أبي جعفر : لو قال أرضي هذه صدقة ، أو جعلت أرضي هذه صدقة ، فعليه أن يتصدق بربقتها ، أو قيمتها .

ولو قال : أرضي هذه موقوف ، أو قال : أرضي هذه وقف ، أو جعلت أرضي هذه وقفاً ، أو [قال]^(٥) جعلتها موقوفة ، صارت وقفاً على الفقراء في قول أبي يوسف ، ومشايخ بلخ ، وبه نأخذ .

(١) المحيط البرهاني (١٤/٩) .

(٢) في (أ) : (صحة) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٤) انظر أيضاً : الفتاوى التاتارخانية (٤٩٨/٥) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

ولو قال: أرضي هذه صدقةً موقوفةً ، أو قال: أرضي هذه وقفٌ صدقةً، أو قال: جعلتُ أرضي هذه صدقةً موقوفةً ، صارت وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف، وهلال ، وإذا ذكر إنساناً معلوماً لم يُجز إذا لم يذكر الصدقة .
ولو قال : موقوفةً على الفقراء ، أو قال : على أعمال البرِّ ، وذكر الصدقة ، أو لم يذكر جاز .

وعن أبي يوسف فيمن وقف داره على فلانٍ ، ولم يزد عليه يكون لفلانٍ في حياته ، فإذا مات صار للمساكين .

من الملتقط : « وقف على رجلٍ ونسله ، فقال الموقوف عليه : لا أقبل ؟ قال هلال : يبطل الوقف ، وقال الأنصاري^(١) : يصح ، ولا يبطل بالرد .

ولو قال لرجلٍ : تصدقتُ بهذا عليك ، على قول أبي يوسف يتم بغير قبول .
في الذخيرة : « لو وقف وقفاً على قوم بأعيانهم على أنهم إن استغنوا فمصرفهم الفقراء ، وذلك جائزٌ ، وإن شرط الواقف للموقوف عليه : أنه إن استغنى دفعه إلى غيره ، فإن دفعه إلى غيره ، واحتاج إليه ، كان هو أولى فهو جائزٌ على ما شرط الواقف ، كما لو وقف على أولاده فإن استغنوا فالوقف لفلانٍ ، وإن احتاج أولاده ، دخلوا في الوقف ، وذلك جائزٌ عن نكاح . »

(١) هو محمد بن عبد الله بن المثنى ابن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري ، ولد في سنة (١١٨ هـ) ، ولي القضاء بالبصرة في أيام الرشيد ، وهو من أصحاب زفر ، وقد أخذ عنه ، وهو من أصحاب أبي يوسف أيضاً ، وروى عن شعبة ، وابن جريح ، وروى عنه البخاري في الصحيح : عن حميد عن أنس رفعه ، حديث الربيع : « يا أنس كتاب الله القصاص » ، وروى عنه أيضاً أحمد ، وابن المديني ، وروى له الأئمة الستة في كتبهم ، له : كتاب الوقف ، مات بالبصرة في رجب سنة (٢١٥ هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٣ / ١٩٩ ، ٢٠٠) ، الفوائد البهية (ص ٢٩٤) ، كشف الظنون (٢ / ٢١) .

فتاوى قاضي خان^(١) : « قال : أرضي هذه موقوفةً على وجه البرّ، أو قال: على وجه الخير ، أو قال: [على]^(٢) وجوه الخير ، والبرّ ، يكون وقفاً صحيحاً على الفقراء لأن البرّ عبارة عن الصدقة » .

قاضي خان ، وفيه^(٣) أيضاً : « وقف شيئاً ولم يُسمَّ كان باطلاً^(٤) » .
وفي وصاياه أيضاً^(٥) : « رجل قال: ثلث مالي وقفٌ، ولم يزد على هذا، قال أبو نصر^(٦) : إن كان ماله نقداً ، فهذا القول باطلٌ ، بمتزلة قوله : هذه الدراهم وقفٌ، وإن كان ماله ضياعاً ، يصير وقفاً على الفقراء » .

وفي فتاوى قاضي ظهير الدين : « إن كان ماله دراهم ، أو دنانير ، فالوقف باطلٌ وإن كان ضياعاً ، يصير وقفاً ، وقيل : إن الفتوى أنّه لا يجوز ما لم يبيّن جهة الوقف .

وقف^(٧) أرض غيره في برٍّ سمّاه ، ثم ملك الأرض ، لم يَجْز ، وإن أجاز المالك ، جاز عندنا ، خلافاً للشافعي^(٨) » .

(١) (٢٨٠/٣) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٣) أي في فتاوى قاضي خان (٢٩٨/٣) ، الفتاوى البزازية (١٤٠/٣) .

(٤) وقد علّل ذلك بقوله : « لأنّ الشيء يتناول القليل ، والكثير ، ولو بيّن بعد ذلك ، ربما بيّن شيئاً قليلاً لا يُوقف عادةً » .

(٥) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى البزازية (١٤٠ / ٣) ، الفتاوى الهندية (٣٥١/٢) .

(٦) لم أتمكن من معرفته ، فهناك أكثر من فقيه عند الحنفية كلّ منهم يُكنى بأبي نصر .

انظر : الجواهر المضية (٩١/٤ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥) .

(٧) لم أقف عليه ، وانظر : فتاوى قاضي خان (٣٠٠/٣) .

(٨) هو أبو عبد الله ، محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه نسبة الشافعية ، ولد في غزّة سنة (١٥٠هـ) ، قال الإمام أحمد ابن حنبل : ماأحدٌ بيده محبرة إلا وللشافعي في رقبته منّة ، أخذ عن الإمام مالك ، ورحل إلى اليمن، والعراق ، ومصر ، وقد تخرج على يديه خلق كثير لا يحصى عددهم منهم : الإمام أحمد بن حنبل ، من مؤلفاته : كتاب الرسالة ، كتاب الأم ، وغيرها . توفي بمصر ، في ليلة الجمعة ، من شهر رجب، سنة (٢٠٤هـ) .

انظر : تذكرة الحفاظ (٣٦١/١) ، أبعاد العلوم (١٢٣/٣) ، طبقات الحفاظ (١٥٧/١) ، الديباج المذهب (٢٢٧/١) .

مسائل الوقف بعد الموت^(١) .

« وقف^(٢) بعد وفاته وفقاً صحيحاً ، له أن يرجع عنه ، لأن الوقف بعد وفاته وصية^(٣) ، وللموصي أن يرجع في الوصية » .

في فتاوى قاضي ظهير^(٤) : « مريض قال : وقفت هذه الضيعة على ولدي وولد ولدي أبداً ما تناسلوا ، ومات ، قال : ما كان من حصّة الوارث لا يجوز فيه الوقف ، وما كان من حصّة غير الوارث ، جاز الوقف من الثلث عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، وزُفر^(٥) ، والحسن رحمهم الله ، لأن وقف المريض وصية ، فلا يجوز للوارث ، ويجوز لغير الوارث » .

في وقف الخلاصة^(٦) : « إن وقف المريض في مرض موته لا يجوز إلا من الثلث ، إلا أن يجيز الورثة ، أو بعضهم ، فيجوز بعد ما خرج من الثلث ، وما أجازوا ، والباقي يبطل ، إلا أن يظهر للميت مال غير ذلك ، فيعود الوقف كله لما أنه خرج من الثلث » .

(١) في فتاوى قاضي خان (٣/٣١١) : « قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى : الوقف على ثلاثة أوجه : إما أن يكون في الصحة ، أو في حالة المرض ، أو وقف بعد الموت ، فما كان في الصحة فالقبض ، والإفراز ، يكون شرطاً لصحته ، كالهبة ، وما كان بعد الموت ، فالقبض ، والإفراز ، ليس بشرط لصحته ، لأنه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث ، وما كان في حالة المرض ، فحكمه حكم الوقف في الصحة ، وإن كان يعتبر من الثلث ، كالهبة في المرض ، تعتبر من الثلث ، ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من القبض ، والإفراز ، كذلك الوقف في المرض »

(٢) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى التاتارخانية (٥/٦٠٤) .

(٣) لم أقف عليه ، وانظر : فتاوى قاضي خان (٣/٣١٧) .

(٤) هو الإمام زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، إمام من أئمة الفقهاء ، كان ثقة ، مأموناً ، حافظاً ، اشتهر بأنه أقيس أصحاب أبي حنيفة ، توفي سنة (١٥٨هـ) .

انظر : الجواهر المضنية (٢/٢٠٧) ، الفوائد البهية (ص١٣٢) ، تاج التراجم (ص١٦٩) .

(٥) لم أجده فيه ، وانظر : الفتاوى البزازية (٣/١٣١) .

فإن باع الذي أبطل نصيبه قبل أن يظهر مالٌ غير ذلك لا يبطل بيعه ، ويغرم قيمة ذلك ، فيُشترى بذلك أرضٌ ، فيوقف على سبيل ما سبق ، والباقي يُنظر ثمة .
ولو قال : أرضي هذه موقوفةٌ بعد وفاتي ، ولم يزد على هذا كان باطلاً .

ولو قال : أرضي هذه بعد وفاتي صدقةٌ يُتصدق بعينها ، أو بثلثها ، ولو قال : أرضي هذه صدقةٌ موقوفةٌ على ابني فلان ، فإن مات فهي موقوفةٌ مادام الابن الموقوف عليه حياً ، فإن مات صارت كلها لنسله .

وإذا وقف^(١) أرضه في مرضه على ولده ، وولد ولده ، ولا مال له سوى الأرض فثلث الأرض وقفٌ على ولد الولد ، أجاز الورثة ، أو لم يجزوا ، وأما الثلثان : فإن لم يجز الورثة ذلك فذلك ملك الورثة ، وإن أجازوا فذلك بين ولد الصُّلب^(٢) ، وبين ولد الولد لمكان التسوية .

وإذا وقف أرضه في مرضه وقفاً صحيحاً ، وله مالٌ تخرج هذه الأرض من ثلثه ، فتلف المال قبل موته ، ولا مال له غير هذه الأرض ، فإنه يكون ثلثها وقفاً وثلثاها ميراثاً .

وكذلك إن مات الواقف والمال قائمٌ ، فتلف المال قبل أن يصل إلى الورثة فإنه يجوز ذلك في الثلث ، والثلثان للورثة .

وإذا وقف^(٣) أرضاً له في مرضه الذي مات فيه على بعض ورثته ، فإن أجازت الورثة ، كان كما قالوا في الوصية لبعض ورثته ، فإن كانت الأرض تخرج بالثلث من المال ، صارت الأرض وقفاً ، وإن لم تخرج بالثلث ، فإن لم يجزوا فمقدار ما يخرج من الثلث يصير وقفاً ، ثم يُتقسم جميع غلة الأرض ما جاز فيه الوقف ،

(١) لم أفق عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (٩/ ٩٢ ، ٩٣) ، الفتاوى البزازية (٣/ ١٣٢) ، البحر الرائق (٥/ ٢١١) .

(٢) الصُّلب : عظمٌ في الظهر ذو فقار ، يمتد من الكاهل إلى العُجْب ، أو أسفل الظهر ، ومعنى الصُّلب الشديد ، وبالفتح هو تعليق الإنسان للقتل .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٣٥٤) .

(٣) لم أفق عليه ، وانظر : الفتاوى التاتارخانية (٥/ ٥٤٦) نقلاً عن الظهيرية ، البحر الرائق (٥/ ٢١١) .

وما لم يجز بين الورثة على فرائض الله تعالى ، مادام الموقوف عليهم ، أو أحدهم في الحياة ، فإذا ماتوا كلهم صُرفت حصّة الوقف من الغلّة إلى الفقراء ، إن لم يُوصَ لأحد بعد ورثته .

و في [المحيط]^(١) : « لو وقف المريض على وارث بعينه ، ولم يخرج من الثلث ، إن لم يجز الورثة ، جاز في مقدار الثلث ، ويصير ذلك القدر وقفاً .

وذكر هلال والخصاف^(٢) : تُقسم جميع غلة الأرض بين الورثة كلهم على فرائض الله تعالى ، حتى لو كان له ثلاثة بنين يقسم بينهم أثلاثاً ، ولا يُعطى للفقراء شيءٌ منها مادام الموقوف عليه حياً ، فإذا مات يصرف حصّة الوقف من الغلّة إلى الفقراء ، فإن كان الوقف يخرج من الثلث ، يكون ذلك كله للفقراء ، وإلا فبقدر ما يخرج من الثلث يكون لهم ، لأن هذا وقفٌ على الفقراء بعد موت الوارث لا قبله ، فمادام الوارث حياً لا يكون وقفاً على الفقراء ، فلا يكون لهم حق من تلك الغلّة ، والوصية للوارث قد بطلت فيقسم الكلّ بينهم على السويّة .

وقال بعضهم : يُعطى حصّة الوقف من الغلّة للفقراء للحال ، ولا يكون للورثة منها شيءٌ ، لأن الوقف حصل على الفقراء للحال ، لأنّ هذا الوقف وصيةٌ بالغلّة للوارث ، فإذا لم يجز الباقيون بطلت الوصية للوارث ، فبقي هذا وقفاً على الفقراء وأمّا إذا أجازت الورثة ، قيل : تكون حصّة الوقف للفقراء للحال ، لأنّ مَنْ وَقف أرضاً ، يكون وقفاً على الفقراء عادةً ، إذ الوقف لا يكون قربةً بدوهم إلاّ أنه لما قال : على فلان فقد استثنى منه ، وخصّه بالبداية منه ، ولم يصح

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ب) ، و(ج) .

(٢) لم أقف عليه في المحيط البرهاني ، وانظر : البحر الرائق (٢١١/٥) .

(٣) أحكام الوقف (ص ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

الاستثناء ، والتخصيص له ، لأنه وصيةٌ ولا وصيةٌ للوارث ، فصار كأنه وقفٌ على الفقراء لا غير ، فلا يفيد إجازة الورثة ، لأنهم لا يملكون إبطال حقهم ، فلم يصح .

وقيل : مقدار الثلث للفقراء ، وما وراء الثلث للموقوف عليه مادام حياً وإذا مات رجع إلى الورثة ، لأن مقدار الثلث جاز وقفه على الفقراء من غير إجازتهم ، فلا يملكون إبطال ذلك بإجازتهم للوارث ، ألا يرى أنه لو أوصى بثلث ماله لرجلٍ وأوصى أيضاً لوارثه فأجاز الورثة ، لم يصح إجازتهم للوارث في حق الموصى له بالثلث ، كذا هذا ، فأما فيما زاد على الثلث فهو ملكهم ، فيجوز بإجازتهم .

كل ما ذكر في هذه الحاشية الكبيرة من المحيط .

قال^(١) : « إذا جاء غداً فأرضي صدقةً موقوفةً ، أو قال : إذا ملكت هذه الأرض فهي صدقةً موقوفةً ، لا يجوز ، لأنه تعليقٌ ، والوقف لا يحتمل التعليق بالخطر ، لأنه لا يُحلف به ، فلا يصح تعليقه ، كما لا يصح تعليق الهبة^(٢) ، بخلاف النذر ، فإنه يُحلف به .

لو قال : إن كانت هذه الأرض في ملكي فهي صدقةٌ موقوفةٌ ، يُنظر : إن كانت في ملكه وقت التكلم صحَّ الوقف ، وإلا فلا ، لأنَّ التعليق بشرطٍ كان^(٣) تنجيزاً . وفي المبسوط^(٤) : « ولو شرط الخيار لنفسه ثلاثة أيامٍ في الوقف ، فعلى قول أبي يوسف : الشرط جائزٌ ، والوقف جائزٌ .

وقال هلال بن يحيى : الوقف باطلٌ ، وهو قول محمد .

(١) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى البزازية (٣/١٣١) .

(٢) الهبة في اللغة : التبرع .

وفي الشرع : تمليك العين بلا عوض .

انظر : التعريفات (ص ٣٤٠) ، التعريفات الفقهية (ص ٥٥٠) .

(٣) أي : بشرطٍ وُجد .

(٤) (٤٢/١١) ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٩٩) .

وقال أبو^(١) يوسف بن خالد^(٢) : الوقف جائزٌ ، والشرط باطلٌ ، كما أنَّ اشتراط الخيار في العتق باطلٌ ، والعتق صحيحٌ ، وكما أنَّ اشتراط الخيار في المسجد باطلٌ ، واتخاذ المسجد صحيحٌ ، وعند محمدٍ اشتراط الخيار في الوقف مُبطلٌ للوقف بمثلة الإكراه على الوقف .

(١) المذكور في فتاوى قاضي خان بدون (أبو) ، ولعله الصواب لموافقة كتب التراجم ، والله أعلم .
(٢) هو يوسف بن خالد بن عمر ، أبو خالد السَّمِّي . والسَّمِّي نسبة إلى السمّ ، والهيئة ، قيل له ذلك : لحُسْن سَمِّه ، وكان صاحب رأيٍ ، كان قديم الصحبة لأيّ حنيفة ، كثير الأخذ عنه ، وهو عند المحدثين مجروح ، قال عنه عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي : وكان يضع الحديث على الشيوخ ، لاحتل الرواية عنه ، ولا الإحتجاج به ، مات في شهر رجب سنة (١٨٩هـ) .
انظر : الفوائد البهية (٣٧٦ ، ٣٧٧) ، الجواهر المضية (٦٢٦/٣ ، ٦٢٧) .

الباب الثالث : فيما يجوز وقفه .

في القنية^(١): « عن برهان^(٢) صاحب المحيط : وقف مائة وخمسين ديناراً على مرضى الصُّوفية^(٣) ، ومات ، يصحُّ ، ويدفع إلى إنسانٍ مضاربة^(٤) ، ليستغلّها ، ويصرف الرِّبح إليهم .

وعن المحيط : وقف الدراهم^(٥) ، والمكيل ، والموزون كذلك .
وقف ضيعة^(٦) على واعظٍ غير معيّن في مسجد كذا يصحُّ .
وقف ليشتري البُسْط للفقراء جاز .

وقف أرضاً فيها أشجارٌ ، وزروع لغير الواقف كالقري التي يقفها الأمراء يصحُّ وقفها ، وتسليمها إلى المتولي مع شغلها بها ، بخلاف الهبة ، فإن القبض ثمة شرطٌ لتمامها دون الوقف ، والشغل بأشجار الغير لا يمنع التسليم ، كما في البيع .
في منية المفتي^(٧) : « قال : جعلتُ غلة كرمي هذا وقفاً صار الكرم مع الغلة وقفاً »

(١) (ل/٩٧ ، ٩٨) .

(٢) هو برهان الدين محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة المرغيناني، صاحب المحيط البرهاني، وقد سبقت ترجمته.
(٣) الصُّوفية : التصوّف حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري، كترعات فردية تدعو إلى الزُّهد وشدة العبادة ، كرد فعلٍ مضادٍ للإلغاماس في الترف الحضاري ، ثم تطوّرت تلك التّزعّات بعد ذلك حتّى صارت طُرُقاً مميزة معروفة باسم الصُّوفية ، ويتوخّى المتصوفة تربية النّفس والسمو بها بُغية الوصول إلى معرفة الله بالكشف ، والمشاهدة لاعن طريق اتباع الوسائل الشرعية ، ولذا جنحوا في المسار حتى تداخلت طريقتهم مع الفلسفات الهندية والفارسية واليونانية المختلفة .

انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/٢٥٣) .

(٤) المضاربة : مفاعلة من الضرب ، وهو السير في الأرض .

وفي الشّرع : عقد شركة في الرّبح بمال من رجلٍ وعملٍ من آخر .

انظر : التعريفات (ص٣٠٤) .

(٥) الدرهم : اسم للمضروب من الفضة ، وهو عند الحنفية : ٣،١٢٥ غ ، وعند الجمهور : ٢،٩٧٥ غ .

انظر : التعريفات : (ص٣٦٧) ، التعريفات الفقهية (ص٢٩١) .

(٦) الضيعة : العقار خلاف المنقول من الأموال ، والضياع العيال .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٣٥٩) .

(٧) (ل/٢٢٦) ، فتاوى السراجية (ص٩٠ ، ٩١) .

وقف أرضاً على مسجدٍ ، ولم يجعل آخره على المساكين ، جاز في المختار .
قال^(١) : جعلت حجرتي لدهن السراج على المسجد ، صارت وقفاً لازماً ، إذا سُلم
إلى المتولي .

وقف^(٢) داراً فيها حماماتٌ تدخل في الوقف .

وقف^(٣) على مكتب قرية على مُعلم ذلك المكتب جاز .

وقف على المجاهدين ، يُصرف إلى المحتاج منهم .

وقف^(٤) بقرةً على رباطٍ ليكون اللبن ، والسمن لأبناء السبيل^(٥) ، إن كان في
موضعٍ تعارفوا ذلك جاز .

وقف^(٦) أواني لغسل الموتى ، أو ثياباً ، جاز .

في مجمع الفتاوى : « قاضي خان^(٧) : عن محمدٍ : يجوز وقف البناء في أرض وقفٍ
على الجهة التي تكون الأرض وقفاً عليها » .

وفي فتاوى قاضي ظهير الدين^(٨) : « أمّا إذا وقف البناء على جهة القربة التي
كانت البقعة وقفاً عليها ، يجوز بالاتفاق ، ويصير تبعاً للبقعة ، وإذا غرس شجرةً
[و]^(٩) وقفها بموضعها من الأرض ، صحَّ تبعاً للأرض كما في البناء » .

(١) انظر أيضاً : الفتاوى الكبرى (ل/١٨١) .

(٢) وانظر أيضاً : الفتاوى السراجية (ص٩١) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨٣) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٨) .

(٣) (ل/٢٢٧) .

(٤) (ل/٢٢٦) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨٣) ، المحيط الرضوي (ل/١١٨) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٩) ، خلاصة

الفتاوى (٤/٤١٨) ، الفتاوى السراجية (ص٩١) .

(٥) ابن السبيل : هو المسافر البعيد عن منزله .

انظر : التعريفات الفقهية (ص١٥٧) .

(٦) وانظر أيضاً : الفتاوى السراجية (ص٩١) .

(٧) في فتاواه (٣/٢٨٨) .

(٨) (ل/١٠) ، الفتاوى التاتارخانية (٥/٤٨٤) نقلاً عن المحيط .

(٩) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، وأثبتته من (ب) ، و(ج) .

في فتاوى قاضي خان^(١) : « [وقف]^(٢) شجرة بأصلها ، والشجرة مما ينتفع بأوراقها ، وأثمارها ، قال الفقيه أبو بكر البلخي^(٣) : [رح]^(٤) الوقف جائز ، فإن كان يُنتفع بأوراقها أو بأثمارها^(٥) فإنه يُقطع ويُتصدق بها » .

وفي فتاوى العتابي^(٦) : « وقف شجرة بأصلها صحَّ إذا سلمها [إلى]^(٧) المتولي » .
في المضمرات : « في الكبرى^(٨) : رجل وقف أرضاً له على مسجد ، ولم يجعل آخره للمساكين ، تكلم المشايخ فيه ، والمختار : أنه يجوز في قولهم جميعاً » .
في التهذيب : « ولو وقف الأشجار القائمة ، لا يجوز قياساً ، ويجوز استحساناً » .

(١) (٣٠٥/٣) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨٧) ، الفتاوى الظهيرية (ل/١٤) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) هو الإمام محمد بن أحمد البلخي الحنفي ، المشهور بأبي بكر الإسكاف ، إمام كبير ، أخذ الفقه عن محمد بن سلمة ، وتفقه عليه أبو بكر الأعمش ، وأبو جعفر الهندواني ، له : شرح على الجامع الكبير ، توفي سنة (٣٣٦هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٧٦/٣) و (١٥/٤) ، هدية العارفين (٣٧/٢) ، الفوائد البهية (ص٢٦٣) .

(٤) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، وأثبتته من (ب) .

(٥) بعد هذه الكلمة في فتاوى قاضي خان عبارة سقطت من جميع النسخ وهي : " فإنه لا يقطع أصلها إلا أن يفسد أغصانها ، ولو كان لا يُنتفع بأوراقها ولا بأثمارها " .

(٦) العتّابي : هو أبو نصر ، أحمد بن محمد بن عمر ، نسبته إلى عتّابية محلّة ببخارى ، كان من العلماء الزاهدين ، وأحد المتبحّرين في علوم الدين ، له : تفسير القرآن ، وشرح الزيادات ، قالوا : دقّق فيه وحقّق وأبدع مالا يُوجد في غيره ، وشرح الجامع الصغير والكبير ، وجامع الفقه المعروف (بافتاوى العتّابية) ، توفي سنة (٥٨٦هـ) .

انظر : تاج التراجم (ص١٠٣) ، الجواهر المضية (٢٩٩/١) ، الفوائد البهية (ص٤٨) .

(٧) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٨) (ل/١٨٠) .

هداية ^(١) : « ولو جعل داراً له بمكة سكنى لحاج بيت الله ، والمعتمرين ، أو جعل داره في غير مكة سكنى للمساكين ، أو جعلها في ثَغَرٍ ^(٢) من الثُّغُور ، سكنى للغزاة ، والمرابطين ، أو جعل غلّة أرضه للغزاة في سبيل الله تعالى ، ودفع ذلك إلى والٍ يقوم عليه ، فهو جائزٌ ، ولا رجوع فيها إلاّ أنّ في الغلّة يحلُّ للفقراء دون الأغنياء ، وفيما سواه من سكنى الخان ، والإستقاء من البئر ، والسّقاية ، وغير ذلك ، يستوي فيه الفقير ، والغني ، لأنّ الحاجة تشمل الغنيّ والفقيرَ في الشُّرب ، والنُّزول ، والغنيُّ لا يحتاج إلى صرف هذه الغلّة لغناه . »

(١) أي في كتاب الهداية (٦/١٨٤ ، ١٨٥) .

(٢) الثَّغَر : من البلاد الموضع الذي يُخاف منه هجوم العدو ، فهو كالثلثة في الحائط ، يُخاف هجوم السارق منها ، والجمع ثُغُور .

انظر : المصباح المنير (ص٣٢) .

الباب الرابع : فيما لا يجوز وقفه .

في الكبرى^(١) : « وقف أرضاً على أهل بيت النبي (ع م) ، لا يجوز ، ولا يصير وقفاً ، لأن الصدقة لا تحل لآل هاشم ، الفرض ، والتطوع في ذلك سواء .
ولو قال : مالي لأهل بيت النبي (ع م) ، وهم يُحصون جاز ، لأن هذه وصية ، وليست بصدقة يصرف إلى أولاد فاطمة رضي الله عنهم » .

وفي منية المفتي^(٢) : « الوقف على أقرباء الرسول جائز ، وإن لم يجز الصدقة » .
في القنية^(٣) : « لو وقف ضيعةً لمسجد يُبنى في محلة كذا ، ثم مات المُسبِّل ، ثم بني المسجد ، لا تصير مُسبَّلةً .

عن (شم)^(٤) : لا يصح وقف البذر على الإمام ، ذكر القاضي ظهير الدين : وقعت الفتوى في زماننا عليه^(٥) .

رجل^(٦) هياً موضعاً يُبنى فيه مدرسة ، وقف على هذه المدرسة قرىً بشرائطه ، وجعل آخره للفقراء ، وحكم القاضي بصحته ، أجاب بعض مشايخ زماننا في الفتوى : أن هذا الوقف غير صحيح ، لأن هذا وقف قبل وجود الموقوف عليه^(٧) ، وهذا خطأ محض ، فإنه ذكر في النوازل^(٨) : رجل وقف أرضاً له على أولاد فلان ، وجعل آخره للفقراء ، وليس لفلان أولاد ، فالوقف جائز ، وتكون الغلة

(١) (١٨٨/ل) ، خلاصة الفتاوى (٤١٦/٣) نقلاً عن الفتاوى .

(٢) (٢٢٥/ل) .

(٣) (٩٧/ل) .

(٤) (٩٩/ل) .

(٥) « شم » : أي الإمام شرف الأئمة المكي ، هكذا ذكره صاحب الجواهر (٤٠٠/٤) ، وقال محقق الكتاب : ترجمته في الطبقات السنية ، برقم (٣٠٠٤) ، ولم أتمكن من الوقوف على ترجمته بأكثر من هذا ، والله أعلم .

(٦) في (ب) ، و (ج) : (عن) ، ولعله تصحيف .

(٧) انظر أيضاً : جامع الفصولين (١٣٥/١) .

(٨) نصّت المادة (٣٤٢) من كتاب ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (ص ١٧٣) على أن : « وجود الموقوف عليهم ليس بشرط ، على القول الصحيح حين الوقف » .

(٩) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٥/١) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٠) .

للفقراء ، فإن وُجدت لفلان أولادٌ ، يصرف ما يحدث من الغلة في الوقف إلى أولاد فلان .

[و] إذا كان هذا في الوقف على أولاد فلان فهنا يكون كذلك بالطريق الأولى^(١) ، ويصرف إلى الفقراء ، فإذا بني المدرسة تصرف إليها . كذا في الفصول الأستروشي^(٢) .

« وقف^(٣) الأدوية على البيمارخانة لا يجوز ، إذا لم يذكر الفقراء . قيل له : لو وقفها على الأغنياء ، والفقراء هل يصح كالسّقاية فإنّه إذا أطلق الوقف لا يجوز على أحد القولين؟

ولو قال : على الفقراء ، والأغنياء يجوز ، ويدخل الأغنياء تبعاً للفقراء ، فيوقف ، ويجوز الإنتفاع بالطّاحونة ، والطّشت الموقوف للغيّ ، والفقير^(٤) ، بخلاف الأدوية لأنّها عين مال ، وإنّها منفعة يستوفي^(٥) فيها الغني والفقير .

وقف^(٦) أرضاً على المقبرة ، أو على صوفي خانه بشرائط ، لا يصح . وقف^(٧) ضيعة على من يقرأ عند قبره كلّ يوم ، وسلّمها إلى المتولي ، قال أبو الفضل الكرمانى^(٨) : هذا التّعيين باطل .

(١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٢) في جامع الفصولين (١٣٥/١) : « وبيان الأولوية : أن بعض المدرسة بل ماهو أصل فيها موجود وقت الإنفاق ، وهو الموضع بخلاف مسألة الوقف على الأولاد » .

(٣) لم أقف على المصدر ، وانظر : جامع الفصولين (١٣٥/١) نقلاً عن النوازل .

(٤) (٩٧،١٠٠/ل)

(٥) في (أ) ، و (ب) : (الفقراء) .

(٦) المذكور في القنية : (يستوي) .

(٧) (٩٧/ل) .

(٨) (٩٨/ل) .

(٩) هو الإمام ركن الدين ، عبدالرحمن بن محمد بن أميروه ، الشهير بأبي الفضل الكرمانى ، الإمام الكبير ، عدم النظر ، تفقه ، وبرع حتى صار إمام الحنفية بخراسان ، انتهت إليه رئاسة المذهب ، له : شرح الجامع الكبير ، الإيضاح ، التجريد ، توفي سنة (٥٤٣هـ) .

سَبَلٌ^(١) طاحونةٌ ، ورحى^(٢) إلى المسجد ، لا يصير سبيلاً ، لعدم جريان التّعارف به .

وعن صدر الدين حسام^(٣) : وقف رعية^(٤) بذكر حدود المستثنيات من المقابر ، والطُّرقات ، والمساجد ، والحياض العامة .

وعن (قع)^(٥) : لأبد من ذكر حدودها .

وعن (شم) : لا بد من ذكر الحدود إن أمكن .

وعن (سي)^(٦) : لا يصحُّ الوقف بدون التّحديد .

في الذّحيرة : « لو وقف في سبيل الله ، ثم يُردُّ على الواقف إن حيّاً ، وعلى ورثته إن ميّتاً ، لا يجوز على قول من يرى التأييد ، كما قاله محمدٌ : شرطاً لصحة الوقف ، ويجوز عند أبي يوسف ، فإنه لا يرى التأييد شرطاً لصحة الوقف » .

انظر : الجواهر المضية (٣٨٨/٢) ، تاج التراجم (١٨٤) ، الفوائد البهية (١٥٦) .

(١) في حاشية الأصل : (أي وقف) .

(٢) الرّحى : مقصورٌ ، الطّاحون ، والجمع أرّح و أرحاء ، وربما جُمعت على أرّحية ، ورُحِيّ .

انظر : المصباح المنير (صـ ٨٥) .

(٣) هو برهان الأئمة عمر بن عبد العزيز بن مازة ، وقد سبقت ترجمته .

(٤) (٩٨/ل) .

(٥) في حاشية الأصل : أي أرضاً مرعية أي قرية .

(٦) أي القاضي عبد الجبار ، قال صاحب الجواهر المضية : « القاضي عبد الجبار ، أحد من عزا إليه صاحب القنية ،

ولا أدري أهو أحد المذكورين قبله أم لا ؟ » .

قلت : والمذكورون قبله هم :

عبد الجبار بن عبد الكريم الخواري ، قاضي أصبهان ، وتفقه بها ، وأصله من الري ، استوطن الكوفة ، وولي الحسبة بها .

والثاني : هو عبد الجبار بن علي الخواري ، تفقه بأصبهان على قاضيها أبي الحسن الخطيبي ، وورد بغداد ، وتفقه على قاضيها أبي عبد الله الدامغاني ، كان صالحاً ، متديناً .

والثالث : عبد الجبار ولد أبي عاصم الإمام ووالد الإمام .

انظر : الجواهر المضية (٦٠/٢ و ٦١ و ٦٢) ، و (٥٩/٤) .

(٧) أي سيف السائلي ، قال صاحب الجواهر المضية (٣٩٨ و ٢٢٦/٤) : « سيف السائلي ، يُلقَّب بالحافظ ،

ذكره في القنية » .

في منية المفتي^(١) : « وقف أرضاً على عمارة مصاحف لا يجوز .
قال^(٢) : هذه الشجرة للمسجد لم تصر [للمسجد]^(٣) حتى يسلمها إلى قيم
المسجد .

الزّرع لم يدخل في الوقف إلا بالشرط .
قال : ضيعتي هذه سبيل^٤ ، لم يصر وقفاً إلا في موضع تعارفوا ذلك وقفاً مؤبداً
بشروطها .

وقف^(٥) ثوباً لتغطية الميت ، والجنائز ، قال الحلواني^(٦) (رح) : لا يجوز .
قيم^(٧) المسجد يشتري^(٨) بغلة المسجد ثوباً ، ودفع إلى المساكين ، لا يجوز ، ويُعطي
الدراهم » .

وفي الذخيرة : « حكي عن الفقيه أبي بكر^(٩) (رح) : إن لم يكن للزّرع يوم وقف
الأرض قيمة^{١٠} ، دخل في وقفها ، وإن كان [له]^(١١) قيمة^{١٢} ، لا يدخل ما لم يذكر ،
وذكر هلال^{١٣} : لا يدخل من غير فصل^{١٤} ، وهكذا ذكر الخصاف .

(١) (ل/٢٢٦) .

(٢) انظر أيضاً : خلاصة الفتاوى (٤/٤٢٠) ، فتاوى السراجية (ص٩٠) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨١) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) .

(٤) (ل/٢٢٦) .

(٥) هو عبدالعزيز بن أحمد بن نصر البخاري ، المشهور بشمس الأئمة الحلواني ، ويقال بـمِ بدل النون ، إمام
الحنفية في وقته ، والحلواني نسبة إلى عمل الحلوى ، وبيعها ، له : المبسوط ، والنوار ، توفي سنة
(٤٤٨هـ) ، أو (٤٤٩هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٢/٤٢٩) ، تاج التراجم (ص١٨٩) ، والفوائد البهية (ص١٦٢) .

(٦) (ل/٢٢٧) .

(٧) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، وكذلك المصدر ، وفي الأصل : (يشترط) ، وهو تصحيف .

(٨) لم أتمكن من معرفته ، ولعل المراد به : الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، توفي سنة (٣٨١هـ) ، أو الإمام
محمد بن أحمد البلخي ، المشهور بأبي بكر الإسكاف ، توفي سنة ((٣٣٦هـ) ، والله أعلم .

(٩) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

[و] ^(١) قال: الفقيه أبو الليث ^(٢) وبه نأخذ ^(٣) .

في الكبرى ^(٤) : « لا يدخل الزرع في وقف الأرض، سواء كان له قيمة أو لم يكن، ذكره الهلال ^(٥) ، لأنّ الزرع تحت البيع لا يدخل إلا بالشرط ، هكذا لا يدخل تحت الوقف إلا بالشرط » .

في مجمع الفتاوى ^(٦) : « خلاصة : رجل جعل أرضه وقفاً على كل مؤذن يؤذن، وإمام يؤم في مسجد بعينه، قال الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد ^(٧) : لا يجوز هذا الوقف ^(٨) ، وإن كان المؤذن فقيراً ، لا يجوز أيضاً ، فالحيلة في ذلك : أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المتزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا المسجد ، أو

(١) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، و(ب) ، وأثبتته من (ج) .

(٢) هو الإمام الفقيه المحدث الزاهد أبو الليث ، نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي ، من كبار أئمة الحنفية ، له : النوازل ، والعيون ، وخزانة الفقه ، وتنبية الغافلين ، وقد اشتهر بإمام الهدى ، توفي سنة (٣٧٣هـ) .

انظر : الفوائد البهية (ص ٣٦٢) ، الجواهر المضية (٣/٥٤٤) .

(٣) « به نأخذ » : من الألفاظ التي تُستعمل للدلالة على اختيارها ، وتقديمها على غيرها من علامات الفتوى ، لاعتبارات ، كصحة الدليل ، وقوته على غيره ، أو لكون الفتوى أرفق بأهل الزمان ، وأصلح لهم ، أو لكونها أحوط .

انظر : الكواشف الجليلة (ص ٦٨، ٦٩) .

(٤) (ل/١٨٢) .

(٥) هو الإمام هلال بن يحيى البصري ، المشهور بهلال الرأي، وقد سبقت ترجمته.

(٦) لم أقف على المصدر ، وانظر : فتاوى قاضي خان (٣/٣٣٢) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٥٨) ، الفتاوى البزازية (٣/١٤١) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٣٢) .

(٧) هو إسماعيل بن الحسين بن علي بن الحسين بن هارون البخاري ، الفقيه الزاهد ، إمام وقته في الفروع ، والأصول ، والفقه ، أخذ عن أبي بكر محمد بن الفضل ، عن عبد الله السبذموني ، عن أبي حفص الصغير ، عن أبي حفص الكبير ، وروى عنه السمناني بسنده إلى جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «بروا بأبائكم تبركم أبناءكم ، وعفوا تعف نساؤكم ، ومن تنصل إليه ، فلم يقبل ، لم يرد على الخوض » . توفي يوم الأربعاء من شعبان سنة (٤٠٢هـ) .

انظر : الطبقات السنية (٢/١٨٢، ١٨٣) ، الجواهر المضية (١/٣٩٩، ٤٠٠) .

(٨) في الفتاوى البزازية (٣/١٤١) : « لأنها قريبة وقعت لغير المحل إذ الإمام ، والمؤذن قد يكون غنياً ، وإن كان فقيراً ، لا يحل أيضاً » .

المحلّة ، فإذا خَرِبَ المسجد تُصرف^(١) الغلّة إلى فقراء المسلمين ، فيجوز ، أمّا إذا قال: وقفتُ على كلِّ مؤذنٍ فقيرٍ ، فهو مجهولٌ، فلا يجوز . .

قاضي خان^(٢) : « لا يجوز وقف البناء في أرضٍ هي عارية^(٣) ، أو إجارة^(٤) » .

وفي فتاوى قاضي ظهير الدين^(٥) : « وقف الكرّدار بدون وقف الأرض لا يجوز ، وهو بمثالة وقف البناء بدون الأرض .

والكرّدار: ترابٌ يُكبس في الأرض ، ثم يغرس فيها الأشجار ، ويبني عليه الأبنية » .

في الذخيرة : « وفي الواقعات^(٦) : ذكر هلال (البصري)^(٧) (رح) في وقفه : وقف البناء من غير وقف الأصل لم يَجُزْ ، وهو الصّحيح ، وكذا وقف الكرّدار من غير وقف الأصل لا يجوز ، لأنّ الكرّدار ، والبناء منقولٌ ، ووقفها غير مُتعارَفٍ » .

(١) في (أ) ، و(ب) : (يتصرف) .

(٢) في فتاواه (٢٨٨/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٥٣/٢) .

(٣) العارية : هي شرعاً تملك منفعة بلا بدل .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٣٦٩) .

(٤) الإجارة : عبارة عن العقد على المنافع بعوضٍ هو مالٌ .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ٢١) ، التعريفات (ص ٦٦) .

(٥) (ل/١٠) ، التاتارخانية (٤٨٤/٥) نقلاً عنها ، الفتاوى البزازية (١٤١/٣) .

(٦) نقلاً عن الفتاوى التاتارخانية (٤٨٤/٥) ، ونقلاً أيضاً عن الفتاوى الهندية (٣٥٣/٢) .

(٧) مابين القوسين زيادة من المصدرين السابقين ، وفي الأصل، و(أ) ، و(ب) : (النصري) ، وفي (ج) : (النصيري) ،

وهما تصحيف .

الباب الخامس : فيما قيل بجواز وقفه وعدمه .

في القنية^(١) : « غرس شجرة على ضفة^(٢) نهر عامٍ ليستظل بها المارة ، وجعلها وقفاً عليهم ، أو على قنطرة^(٣) معينة ، قال شرف الدين المكي^(٤) : لا تصير وقفاً وقال القاضي عبد الجبار : تصير وقفاً إن كان عادتهم غرسها لعامة المسلمين . وقف^(٥) على الصوفية ، وطلبة العلم ، فقيل : لا يجوز ، لأنهم ليسوا بمعلومين ، وقيل : يجوز لإرادته الفقراء منهم ، وهو الأصح . وقف^(٦) ضيعةً على من يقرأ عند قبره ، قال عَيْن الأئمة (الكرباسي)^(٧) : لا يصح الوقف ، وكذا الوصية .

(١) (ل/٩٧) .

(٢) في (أ) ، و(ب) : (ضفة) وهو تصحيف .

(٣) القنطرة : هي جسر مقوس مبني فوق نهر .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ٣٣٩) .

(٤) هو شرف الأئمة المكي ، وقد سبقت ترجمته .

(٥) (ل/٩٧) .

(٦) (ل/٩٨) .

(٧) كذا في رموز القنية في الفهرست ، وعلم له بـ (عك) ، وفي جميع النسخ : (عين الأئمة الكراسع) ، وهو تصحيف ، ولعل الصواب : (عين الأئمة الكرباسي ، أو الكرابيسي) كما في رموز القنية .

والكرابيسي نسبة إلى بيع الكرابيس ، جمع كرباس ، وهي الثياب .

و(الكرابيسي) : نسبة الإمام أبي حفص نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي ، الملقب بمفتي الثقلين ، كان إماماً ، أصولياً ، متكلماً ، مفسراً ، محدثاً ، حافظاً ، نحويّاً ، أحد المشهورين بالحفظ الوافر ، والقبول التام ، له : التيسير في الفقه ، والمنظومة في الفقه ، وطلبة الطلبة ، توفي سنة (٥٣٧هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٢/٦٥٧)، (٤/٢٩٦)، (٤/٤١٨) ، تاج التراجم (ص ٢١٩)، الفوائد البهية (ص ٢٤٣) .

وهي أيضاً : نسبة أسعد بن محمد بن الحسين ، أبو المظفر ، جمال الإسلام الكرابيسي ، النيسابوري ، كان فقيهاً ، فاضلاً ، أديباً ، عالماً ، حسن الطريقة ، له معرفة تامة بالفروع ، والأصول ، له : كتاب (الفروق) في المسائل الفرعية ، و (الموجز) في الفقه ، مات سنة (٥٧٠هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٤/٢٩٦) ، (١/٣٨٦) ، تاج التراجم (ص ١٣٢) ، الفوائد البهية (ص ٥٩) .

وقال أبو حامد^(١) : يصحُّ الوقف » .

في مجمع الفتاوى^(٢) : « في وقف الخصّاف : [الوقف]^(٣) على الصّوفيّة لا يجوز ،
وفي فوائد شمس الإسلام^(٤) : لا يجوز الوقف على الصّوفيّة خاصّة ، وعن شمس
الأئمة الحلواني : أنه أفق بجواز الوقف على الصّوفيّة .

(١) هو أبو حامد السرخسي ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) لم أقف على المصدر ، وانظر : خلاصة الفتاوى (٤/٤١٧) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٤) هو شمس الإسلام ، محمود بن عبد العزيز الأوزجندى ، وقد سبقت ترجمته .

(٥) نقلاً عن خلاصة الفتاوى (٤/٤١٧) .

فأخرج القاضي الإمام السُّعدي^(١) الرواية من وقف الخَصَّاف أنه لا يجوز الوقف على الصُّوفيَّة، والعيان^(٢)، فرجعوا إلى جوابه .

قاضي خان^(٣) : « وقف البناء في أرضٍ كانت ملكاً لواقف البناء جاز عند البعض . »
في فتاوى قاضي ظهير الدين^(٤) : « إذا كان أصل البقعة وقفاً على جهة القرية فبني عليها بناءً ، ووقف بناءها على جهة قرية أخرى ، اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يجوز . »

وفي فوائد الفقيه أبي جعفر : « لو وقف أرضاً على أنه بالخيار ، كان الوقف باطلاً ، ولو جعل أرضه مسجداً على أنه بالخيار ، كان المسجد مسجداً ، والشرط باطلاً . »

وفي وقف الحاوي : « أوصى لعمارة مسجد كذا ، ومرمته جاز . »
وفي فتاوى أبي الليث : « الوقف بشرط أن يبيع باطلاً على قول محمد ، وعلى قول أبي يوسف : صحيح . »

[و]^(٥) في وقف الخلاصة^(٦) : « وقف على ولده ، وقال إن عجزتم عن إمساكه فبيعوا ، إن كان شرطاً في الوقف ، فالوقف باطل ، وهذا عند محمد ، أمّا عند أبي يوسف : الوقف صحيح ، [والشرط باطل]^(٧) » .

(١) هو الإمام القاضي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّعدي البخاري ، الملقَّب بشيخ الإسلام ، كان إماماً فاضلاً ، وفقهياً مناظراً ، انتهت إليه رئاسة الحنفية في وقته ، له : التُّف ، توفي سنة (٤٦١هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٥٦٧/٢) ، تاج التراجم (ص٢٠٩) ، الفوائد البهية (ص٢٠٣) .

(٢) في خلاصة الفتاوى (٤١٧/٤) نقلاً عن وقف الخَصَّاف : (العيان) .

(٣) في أحكام الوقف للخَصَّاف (ص٢٧٦) : « لأنَّ فيهم الغنيَّ والفقير ، وهم لا يُحصون ، فلا يجوز الوقف عليهم . »

(٤) في فتاواه (٢٨٨/٣) .

(٥) (ل/١٠) ، المحيط البرهاني (٦/٩) ، الفتاوى التاتارخانية (٤٨٤/٥) نقلاً عن الظهيرية .

(٦) مابين المعكوفين سقط من (ج) .

(٧) لم أجده في الخلاصة ، وانظر : التاتارخانية (٤٩٣/٥) .

(٨) مابين المعكوفين سقط من (أ) .

الباب السادس: في وقف المنقول^(١) .

في منية المفتي^(٢) : « وَقَفُ المنقول تبعاً يجوز ، ومقصوداً في الكُراع^(٣) ، والسَّلاح يجوز استحساناً ، وفي غيرهما إن كان متعارفاً فيه اختلافٌ ، و[في]^(٤) غير المتعارف لا يجوز » .

في الذخيرة^(٥) : « قال أبو يوسف : إذا وَقَفَ ضِيعَةً بيقرها ، وأَكَرَتْهَا وهم عبيدٌ جاز ، وكذا سائر آلات الحراثة^(٦) ، لأنه تَبَعُ الأرض في تحصيل ما هو المقصود، وقد ثبت من الحكم تبعاً ما لا يثبت مقصوداً ، كالشَّرْب^(٧) في البيع ، والبناء في الوقف ، ومحمد رح معه^(٨) فيه^(٩) ، لأنه لما جاز إفراد بعض المنقول عنده بالوقف ، فلأن يجوز الوقف فيه تبعاً أولى » .

(١) المنقول: من الأموال ما يُنقل .

انظر : معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص ٤٤٨) ، التعريفات الفقهية (ص ٥١١) .

(٢) (ل/٢٢٥) .

(٣) الكُراع : مادون الكعب من الدواب ، ومادون الركبة من الإنسان ، ووقف الكراع هو وقف الخيل .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤٤١ و ٥٤٦) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٥) لم أقف عليه ، وانظر : الهداية (٦/١٥٧ ، ١٥٨) .

(٦) في (ب) : (الحزاة) ، وهو تصحيف .

(٧) الشَّرْب : بالكسر هو النصيب من الماء للأراضي وغيرها ، أونوبة الانتفاع بالماء سقيا للزراعة والدواب .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٣٣٥) ، التعريفات (ص ٢٠٢) .

(٨) أي مع الإمام أبي يوسف ، رحمه الله .

(٩) أي في جواز وقف المنقول .

في التُّحفة^(١) : « ويُجعل وقفاً ويكون ملكاً لعامة الفقراء ، كعبيد الخُمُس^(٢) ، والغنائم^(٣) » .

في الكبرى^(٤) : « وقال محمدٌ : يجوز حبس الكُراع ، والسَّلاح ، معناه : وقفه في سبيل الله ، وأبو يوسف معه^(٥) فيه^(٦) على ما قالوا ، وهو استحسان^(٧) ، والقياس أن لا يجوز^(٨) الكُراع الخيل ، ويدخل في حكمه الإبل ، لأنَّ العرب يُجاهدون عليها ، وكذا السَّلاح يُحمل عليها . وعن محمدٍ^(٩) : أنه يجوز وقف ما فيه تعامل^(١٠) من المنقولات ، كالفأس ، والقُدُوم ، والمنشار ، والجنازة ، وثيابها ، والقدر ، والمراحل ، والمصاحف .

(١) أي تحفة الفقهاء (٦٥٢/٣) .

(٢) الخُمُس : هو جزء من خمسة أجزاء أُخرج من الغنيمة .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٢٨٢) .

(٣) الغنائم : اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة ، بقوة الغزاة ، وقهر الكفرة ، على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى ، وحكمه أن يخمس ، وسائرهما للغنائم .

انظر : التعريفات (ص ٢٤١) ، أنيس الفقهاء (ص ١٨٣) .

(٤) لم أقف عليه ، وانظر : الهداية (١٦٠/٦) .

(٥) أي مع الإمام محمد بن الحسن ، رحمه الله .

(٦) أي في جواز وقف المنقول .

(٧) في الهداية (١٦٠/٦) : « وجه الاستحسان : الآثار المشهورة فيه ، منها قوله ﷺ : وأما خالد فقد حبس أدرعاً وأفراساً في سبيل الله تعالى ، وطلحة رضي الله عنه حبس دروعه في سبيل الله » .

(٨) في الهداية (١٦٠/٦) زيادة حرف (و) بعد هذه الكلمة .

(٩) في التاتارخانية (٤٨٣/٥) : « وإليه ذهب عامة المشايخ ، منهم الإمام شمس الأئمة الحلواني ، وذكر في شرح كتاب الوقف فقال : ماتعارفه الناس ، وليس في عينه نصٌ يبطله ، فهو جائزٌ ، كما في الاستصناع ، وغير ذلك » .

(١٠) التعامل : ما كان استعماله هو الأكثر، أو هو أن يتوالى ويتعدّد تعامل الناس بمعاملة مائيّة حتى يبلغ مبلغ الكثرة.

انظر : ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف المادة (١٣١)، (ص ٨١) ، معجم المصطلحات المالية (ص ١٣٩) .

وعند أبي يوسف (رح) : لا يجوز، لأنَّ القياس إنما يُترك بالنَّص ، والنَّص ورد في الكُراع ، والسَّلاح ، فيُقتصر عليه ، ومحمدٌ يقول : القياس قد يُترك بالتَّعامل^(١) كما في الاستصناع^(٢) ، وقد وُجد التَّعامل في هذه الأشياء ، وأكثر فقهاء الأمصار على قول محمد ، ومالا تعامل فيه لا يجوز وقفه عندنا .

وقال الشَّافعيُّ^(٣) (رح) : كلُّ ما يُمكن الانتفاع به مع بقاء أصله ، ويجوز بيعه ، يجوز وقفه .

في التَّهذيب : « يجوز حبس الكُراع ، والسَّلاح في سبيل الله ، فإذا صار غير منتفع [به]^(٤) ، يُباع .

وقيل : يجوز وقف المصحف^(٥) ، والكتب في المساجد ، والمدارس تبعاً ، وقيل : أصلاً ، وعليه الفتوى .

في الفتاوى الكبرى^(٦) : « رجلٌ وقَّف الكتب^(٧) ، تكلَّموا فيه ، والمختار : أنَّه يجوز لمكان التَّعارُف ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث (رح) . »

(١) في (ب) : (بالتعام)، وهو تصحيف .

(٢) الاستصناع : هو أن يطلب أحد من غيره أن يصنع له شيئاً مما يعرف صنعته ، وهو من بيع المعدوم الذي نُهينا عنه .

انظر : التعريفات (ص٧٦) ، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية (ص٥٥).

(٣) الحاوي الكبير (٥١٧/٧)

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب) ، و (ج) .

(٥) في (ج) : (الصحف) .

(٦) (ل/١٨٣) ، المتقط في الفتاوى الحنفية (ص٣٢٤) .

(٧) في (ج) : (لكتب) .

الباب السابع : في وقف المشاع^(١) .

في المنافع^(٢) : « وقف المشاع جائزٌ عند أبي يوسف (رح) ، لأنَّ القسمة من تمام القبض ، [والقبض]^(٣) عنده ليس بشرط ، فكذا ما يتمُّ به .
وقال محمدٌ (رح) : لا يجوز ، لأنَّ القبض شرطٌ عنده ، فكذا ما يتمُّ به ، وهذا فيما يحتمل القسمة .

فأمّا فيما لا يحتمل القسمة ، فيجوز مع الشيوع عند محمدٍ أيضاً ، لأنّه يعتبره بالهبة ، والصدقة المنفذة إلّا في المسجد ، والمقبرة ، فإنه لا يتمُّ فيما لا يحتمل القسمة أيضاً عند أبي يوسف ، لأنَّ بقاء الشركة يمنع الخلوص لله تعالى ، ولأنَّ المهاياة^(٤) فيهما في غاية القبح ، بأن يقبُر الموتى^(٥) فيه سنة ، ويزرع سنة ، ويصلى فيه في وقت ، ويتخذ إصطبلًا^(٦) في وقت ، بخلاف الوقف ، لإمكان الاستغلال ، وقسمة الغلّة » .

في النّصاب^(٧) : « أرضٌ بين شريكين ، وقف أحد الشريكين نصيبه مشاعاً ، جاز عند أبي يوسف (رح) ، وبه أخذ مشايخ بلخ .
وعلى قول محمدٍ (رح) : لا يجوز ، وبه أخذ مشايخ بخارى ، وعليه الفتوى » .

(١) وقف المشاع : أي وقف شيء مشترك غير مقسوم .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٥٤٦) ، معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص ٤١٧) .

(٢) لم أقف عليه ، وانظر : الهداية (١٥١/٦ ، ١٥٢ ، ١٥٣) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

(٤) المهاياة : عبارة عن تقسيم المنافع ، كإعطاء القرار على انتفاع أحد الشريكين ، ولآخر كذلك ، قال السيّد : هي قسمة المنافع على التعاقب ، والتناوب .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٥١٦) ، معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص ٤٤٨) .

(٥) في (أ) : (المتولي) .

(٦) الإصطبل : لفظ معرّب ، وهو مأوى الدّواب .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ٥١) .

(٧) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/ ١٨٣) ، فتاوى قاضي خان (٣/ ٢٩٦) ، الفتاوى الولوالجية

(١٠٦/٣) ، الفتاوى الهندية (٢/ ٣٥٦) .

وفي منية المفتي^(١) : « وقف نصف الحمام جائز^(٢) » .

وفي قاضي خان^(٣) : « إن وقف بعض^(٤) أرضه ، ثم أراد القسمة ، فالوجه في ذلك : أن يبيع ما بقي ، ثم يقتسمان ، لأن القسمة تجري بين اثنين ، وإن لم يبيع ، يرفع الأمر إلى القاضي ، ليأمر إنساناً بالقسمة معه جاز^(٥) ، لأن هذه القسمة جرت بين اثنين .

رجل وقف مشاعاً لم يجز في قول محمد ، وبه يفتي ، فإن رفع إلى القاضي فقضى بجوازه ، جاز في حق الكل ، لأن المختلف يصير متفقاً^(٦) باتصال القضاء به ، فلو طلب بعضهم القسمة ، قال أبو حنيفة : لا يقسم ، ويتهيئون ، وقال أبو يوسف ، ومحمد : يقسم ، وأجمعوا أن الكل إذا كان موقوفاً على الأرباب فأرادوا القسمة لا يجوز .»

[و]^(٧) في فتاوى الكبرى^(٨) مثله .

وفيه^(٩) « ولو أن قرية بعضها وقف على قول من يرى وقف المشاع ، وبعضها سلطاناً يعني المملكة ، وبعضها ملك فإن أرادوا قسمة كل القرية على مقدار نصيب كل فريق ، جازت القسمة ، لأن هذه القسمة تفيد التمييز^(١٠) بين الوقف ، وغيره » .

(١) (ل/٢٢٦) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨٤) ، الفتاوى البزازية (٣/١٣٧) ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٩٧) .

(٢) في فتاوى قاضي خان (٣/٢٩٧) : « جاز عند الكل ، لأنه مما لا يحتمل القسمة ، فجاز وقفه ، كهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة » .

(٣) في فتاواه (٣/٢٩٦) ، الفتاوى الولوالجية (٣/١٠٦) .

(٤) في (ج) : (من) .

(٥) في (ب) : (جائز) .

(٦) هكذا في (أ) ، و(ب) ، و(ج) ، وفي الأصل : (متفقة) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٨) (ل/١٨٤) .

(٩) أي في الفتاوى الكبرى (ل/١٨٥) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٧) .

(١٠) في (أ) : (التمييز) .

قاضي خان^(١) .

وفي فتاوى التَّرجُماني^(٢) : « ضِيعَةٌ وَقِفٌ عليهما [قسماها]^(٣) ، وآجر أحدهما حصته ، يكون الأجر بينهما عند بعض المشايخ » .

مبسوط^(٤) : « ثمَّ على قول محمد ، لو كانت الأرض بين رجلين ، فتصدَّق بها صدقةٌ موقوفةٌ على المساكين ، أو على وجهٍ من وجوه البرِّ التي يجوز الوقف عليها ، ودفعها لها إلى قِيَمٍ يقوم عليها ، كان جائزاً ، لأنَّ على قول محمد : المانع من الجواز هو الشُّيوع وقت القبض لا وقت العقد ، وههنا لم يُوجد الشُّيوع عند العقد ، لأنهما تصدَّقا بالأرض جملةً ، ولا وقت القبض ، لأنهما سلَّما الأرض جملةً .

ولو تصدَّق كلُّ واحدٍ منهما بنصف هذه الأرض مشاعاً صدقةً موقوفةً ، وجعل كلُّ واحدٍ منهما لوقفه متولياً على حدة ، لا يجوز لوجود شُيوعٍ وقت العقد ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما باشر عقداً على حدة ، وتمكَّن الشُّيوع وقت القبض أيضاً ، لأنَّ كلَّ واحدٍ من المتولِّين قبض نصفاً شائعاً .

فإن قال كلُّ واحدٍ منهما لمتولِّيه : اقبض نصيبي مع نصيب صاحبي جاز ، ولو تصدَّق أحدهما بنصف الأرض صدقةً موقوفةً على المساكين ، ثمَّ تصدَّق الآخر بنصفه كذلك ، وجعلاً لذلك قِيَمًا واحداً جاز ، لأنه إن وجد الشُّيوع وقت

(١) في فتاواه (٢٩٦/٣) .

وفيه أيضاً : « قالوا : إن أرادوا قسمة موضعٍ من هذه القرية ، لا يجوز ، لأنَّ المقصد من القسمة تمييز الوقف عن غيره ، وبهذه القسمة لا يتعين الملك عن الوقف » .

(٢) نقلاً عن الفتاوى البزازية (١٤٠/٣) .

(٣) التَّرجُماني : هو علاء الدين ، عبد الرحيم بن عمر بن عبد الله التَّرجُماني الحنفي الفقيه ، له : يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر - في مجلد - ، توفي سنة (٦٤٥هـ) .

انظر : هدية العارفين (٥٦٠/٥) ، كشف الظنون (٢٠٤٩/٢) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٥) أي في المبسوط (٣٨/١١) ، فتاوى قاضي خان (٢٩٧/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٥٥/٢) .

العقد لم يوجد وقت القبض ، لأن المتولّي قبض الأرض جملةً ، وهما سلّما إليه جملةً .

وكذلك لو جعلاً التّولية إلى رجلين معاً ، (لأنهما صار المتولّي واحداً) ^(١) .

وكذلك لو اختلف جهة الوقف جاز .

وكذلك لو كان الواقفُ واحداً ، فجعل نصف الأرض وقفاً للفقراء مشاعاً ، والنّصف الآخر على أمرٍ آخر ، فهو جائزٌ ، وهذا كلّ قولٍ محمدٍ .

أمّا على قول أبي يوسف : يجوز الوقف في جميع هذه الوجوه ، (لأنّ) ^(٢) عنده يجوز الوقف غير مقبوضٍ ، ويجوز غير مقسومٍ » .

قاضي خان ^(٣) .

وأنا أفتي بقول أبي يوسف أيضاً .

[و] ^(٤) هكذا ذكر صاحب المحيط : في فتاوى سمرقنديه في فصل جامع المسائل .

(١) توضيح هذه العبارة كما في فتاى قاضي خان (٢٩٧/٣) : « لأنهما صاراً كمتولٍّ واحدٍ » .

(٢) مابين القوسين من المصدر، وهو الصواب ، وفي جميع النسخ : (لا) ، ولا يستقيم به السياق .

(٣) أي في فتاواه (٢٩٧/٣) .

(٤) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

وذكر في وقف ذلك^(١) : « [و] مشايخ بلخ أخذوا بقول أبي يوسف، والمتقدمون من مشايخ بخارى^(٢) أخذوا بقول محمد ، وبعض مشايخ زماننا أفتوا بقول أبي يوسف ، وبه يفتي^(٣) » .

في القنية^(٤) : « وقف حَجَرِي رَحَى اليد مع البيت الذي فيه دون سقفه يَصْحُ ، [قال رح] ^(٥) ^(٦) : وهذا يرجع إلى وقف المشاع ، فكان هذا اختياراً لقول أبي يوسف (رح) » .

(١) أي في وقف المشاع من كتاب الفتاوى السمرقندية .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) بخارى : من أعظم ، وأشهر مدن ماوراء النهر ، تقع على مسافة قصيرة في جنوب نهر السُغد، وهي على أرض مستوية ، وهي مدينة كثيرة البساتين ، والفواكه ، وتقع حالياً في أوزبكستان ، وهي إلى الشرق من نهر جيحون، وإلى الغرب من سمرقند على نحو (١٥٠) ميلاً تقريباً، ويقدر عدد سكانها حوالي ٢٧٠ ألف نسمة .
انظر : معجم البلدان (٣٥٣/١) ، بلدان الخلافة الشرقية (ص٥٤) ، الموسوعة الجغرافية (٣٦/١) .

(٤) في (ج) : (أفتي) .

(٥) « به يُفتي » : لفظ يُستعمل عند تعدد الآراء ، أو الأقوال ، في حكم مسألة معينة ، فإن المجتهد ، يأخذ بأحد هذه الآراء ، لقوة دليله عنده ، وعادة بعض الفقهاء ، أنهم يُرجِّحون أحدها بقولهم : (وعليه الفتوى) ، أو (به يفتي) ، وهناك فرق بين هذين الإصطلاحين ، حيث إنَّ لفظ (وبه يفتي) يُفيد الحصر ، فلا تكون الفتوى إلا به ، ولذا فهو أكد من لفظ (وعليه الفتوى) ، والذي يفيد معنى الصحة .

انظر : الكوشف الحلية (ص٦٧) .

(٦) (ل/٩٨) .

(٧) مابين المعكوفين سقط من (أ) .

(٨) القائل هو « بخ » أي بكر خواهر زاده ، أو برهان الفتاوى البخارية .

الباب الثامن : في جعل الواقف الوقف لنفسه .

في الخلاصة^(١) : « إذا شرط الواقف أن يكون هو المتولي ، فعند أبي يوسف : الوقف ، والشرط كلاهما صحيحان ، وعند محمد ، وهلال : الوقف ، والشرط باطلان » .

في الذخيرة^(٢) : « إذا وقف أرضاً ، أو شيئاً آخر ، وشرط الكل لنفسه ، أو بشرط البعض لنفسه مادام حياً ، وبعده للفقراء ، فالوقف باطل عند محمد ، وهلال الرّازي، وقال أبو يوسف : صحيح^(٣) ، ومشايخ بلخ أخذوا بقول أبي يوسف ، وعليه الفتوى » .

وهكذا في الصُّغرى ، والنَّصاب

وفي الخلاصة^(٤) : « ومشايخ بلخ يفتون بقول أبي يوسف ، وقال الصّدر الشّهير: والفتوى على قول محمد ، وللمتولّي أن يأكل بالمعروف ، كما أن الأمام يأكل من بيت المال ، ولو وصيّ اليتيم ذلك في ماله إذا عمل ، ولكن لا يكون له أن يؤكّل غيره ممن ليس في عياله ، وللمتولّي أن يؤكّل صديقاً له ، إلا إذا شرط الواقف كما ذكر » .

في الكبرى^(٥) : « أن الواقف إذا شرط لنفسه شيئاً ، يجوز في قول أبي يوسف ، ومشايخ بلخ أخذوا بقول أبي يوسف ، فنحن نفتي بقوله أيضاً ترغيباً للناس في الوقف » .

(١) (٤١١/٤) .

(٢) نقلاً عن الفتاوى الهندية (٣٧٤/٢) ، المحيط البرهاني (٣/٩) .

(٣) أي الوقف

(٤) (٤١١/٤) .

(٥) (١٨٢/ل) ، فتاوى قاضي خان (٣١٤/٣) .

في منية المفتي^(١) : « وقف ، وشرط لنفسه مادام حياً ، على قول من لا يُصح (الشرط)^(٢) يبطل الوقف، والفتوى على الجواز .

وقف مقبرة بشرط أن يدفن فيها نفسه ، أو خاناً ، وشرط أن يتزل هو فيه ، يصح بالإجماع .

الواقف^(٣) إذا شرط لنفسه شيئاً ، يجوز أن يأكل ويؤكل مادام حياً ، فإذا مات كان لولده وولد ولده . »

في الكبرى^(٤) : « وقف وقفاً للفقراء ، وشرط فيه : أن له أن يأكل ويؤكل مادام حياً ، فإذا مات كان لولده (مثل ذلك)^(٥) ، وكذلك لولد ولده أبداً ما تناسلوا ، وآخره للفقراء ، جاز الوقف على هذا الشرط ، لأنه لو وقف على أولاده ، وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا ، وآخره للفقراء ، جاز ، ولم يكن ذلك وصية للولد لأن يأكل مال الله تعالى ، فكذا ههنا ، فهذا قول أبي يوسف، وبه يُفتى . »

في المنية^(٦) : « وقف ضيعة على الفقراء ، ثم افتقر لا يحل له الأكل . » وفي الكبرى^(٧) مثله^(٨).

وفي ملقط الملخص : « ولا يحل للواقف أن يأكل من وقفه ، إلا أن يشترط لنفسه شيئاً منه ، وعليه الفتوى . »

(١) (٢٢٥/ل) .

(٢) مابين القوسين زيادة من المصدر، حتى يستقيم السياق .

(٣) (٢٢٧/ل) .

(٤) (١٨٢/ل) ، المحيط البرهاني (٤/٩) ، الفتاوى الولوالجية (١٠٣/٣) ، الفتاوى البزازية (١٣٢/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٧٤/٢) .

(٥) مابين القوسين زيادة من المصدر .

(٦) أي منية المفتي (٢٢٧/ل) .

(٧) (١٨٨/ل) .

(٨) وفيها : « لأنه هو المعطي للفقراء ذلك فلا يدخل هو تحت الوقف » .

في فتاوى السَّمَرَقَنْدِي : « وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يَجْزِ عِنْدَ هَالِلٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ ، وَجَازَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ : أَنَّ بَعْدَهُ لِلْفُقَرَاءِ » .

فِي الْكُبْرَى^(١) : « رَجُلٌ لَهُ ضَيْعَةٌ تَسَاوِي عَشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، وَعَلَيْهِ دَيُونٌ ، وَقَفَ الضَّيْعَةَ ، وَشَرَطَ صَرْفَ غَلَّاتِهَا إِلَى نَفْسِهِ قَصْداً مِنْهُ إِلَى الْمَمَاطِلَةِ ، وَشَهِدَ الشُّهُودَ عَلَى إِفْلَاسِهِ ، جَازَ الْوَقْفَ ، وَالشَّهَادَةَ ، أَمَّا جَوَازُ الْوَقْفِ فَلَمَصَادِفَةُ مَلِكِهِ ، وَ[أَمَّا]^(٢) جَوَازُ الشَّهَادَةِ فَلَأَنَّهَا صِدْقٌ ، لِأَنَّ بِالْوَقْفِ الضَّيْعَةَ خَرَجَتْ عَنْ مَلِكِهِ ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ أَنْ لَا مَالَ لَهُ كَانَ بَارِعاً فِي يَمِينِهِ ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ قُوَّتِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْغَلَّاتِ ، فَلِلْغُرَمَاءِ أَنْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْغَلَّاتِ مَلِكُهُ .

(١) (ل/١٨٢) ، الْحَيْطُ الْبِرْهَانِي (٩/١٦٣ ، ١٦٤) .

(٢) مَا يَبِينُ الْمَعْكَوفِينَ سَقَطَ مِنْ (ج) .

رجل^(١) بنى رباطاً ، ووقف بشرائطه على أن يكون في يده مادام حياً ، هل يجوز الإخراج من يده إن لم يظهر منه أمرٌ يستوجب الإخراج من يده كشرَب الخمر وغير ذلك ؟
لا يجوز الإخراج من يده ، لأنَّ شروط الوقف معتبرة^(٢) .»

-
- (١) انظر أيضاً : التاتارخانية (٥/٥٨٨ ، ٥٨٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، المحيط البرهاني (٩/١٤٣) نقلاً عنها أيضاً ، فتاوى قاضي خان (٣/٣١٠) .
- (٢) في الأشباه والنظائر : (٢/١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨) : « شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم : شرط الواقف كنص الشارع أي في وجوب العمل به ، وفي المفهوم ، والدلالة إلا في مسائل :
- الأولى : شرط أن القاضي لا يعزل الناظر ، فله عزل غير الأهل .
- الثانية : شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة ، والناس لا يرغبون في استجاره سنة ، أو كان في الزيادة نفع للفقراء ، فللقاضي المخالفة دون الناظر .
- الثالثة : لو شرط أن يقرأ على قبره ، فالتعيين باطل .
- الرابعة : شرط أن يتصدق بفاضل الغلة على مَنْ يسأل في مسجد كذا كل يوم ، لم يُراع شرطه ، فللقيم التصديق على سائل غير ذلك المسجد ، أو خارج المسجد ، أو على مَنْ لا يسأل .
- الخامسة : لو شرط للمستحقين خُبْزاً ، ولحماً معيناً كل يوم ، فللقيم أن يدفع القيمة من النقد ، وفي موضع آخر لهم طلب العين ، وأخذ القيمة .
- السادسة : تجوز الزيادة من القاضي على معلوم الإمام ، إذا كان لا يكفيه ، وكان عالماً تقياً .
- السابعة : شرط الواقف عدم الاستبدال ، فللقاضي الاستبدال إذا كان أصلح » .
- وفي غمز عيون البصائر (٣/١٠٦) زاد مسألة ثامنة حيث قال : « أقول : يزداد عليه مسألة وهي : إذا نص الواقف على أن أحداً لا يشارك الناظر في الكلام في هذا الوقف ، ورأى القاضي أن يضم إليه مشارفاً ، يجوز له ذلك كالوصي إذا ضم إليه غيره حيث يصح » .

الباب التاسع : في شرط^(١) الواقف الولاية لنفسه .

في مُلتَقَطِ الْمُلَخَّصِ : « يجوز عند أبي يوسف ، ولا يجوز على قول محمد » .
في القنية^(٢) : « عن (فع)^(٣) ، وغيره : وإذا شرط أن يعطي غَلَّتْهَا من شاء ، أو قال : على أن يدفعها حيث شاء ، فله أن يعطي غنياً » .
في منية المفتي^(٤) : « الواقف شرط الولاية [لنفسه]^(٥) ، أو أولاده في عزل القوَّام ، والاستبدال لهم جاز » .
في الكبرى^(٦) : « رجلٌ وقَفَ ، وشرط الولاية لنفسه ، وأولاده في عزل القَيِّم ، واستبدالهم ، وما هو من نوع الولاية ، فأخرجه من يده^(٧) ، جاز ، نصٌّ عليه في السير الكبير ، لأنَّ هذا شرطٌ لا يُخلُّ بشرائط الوقف .
فلو لم يشترط الولاية لنفسه ، وأخرجه من يده ، قال محمدٌ : لا ولاية له ، والولاية للقيِّم ، وكذلك لو مات وله وصيُّ^(٨) ، فلا ولاية لوصيِّه ، والولاية للقيِّم .

(١) في (أ) : (شروط) ، وهو تصحيف .

(٢) (ل/١٠٠) .

(٣) أي فتاوى العصر لعلي السُّعدي .

(٤) (ل/٢٢٦) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٦) (ل/١٨٢ ، ١٨٣) ، المحيط البرهاني (٦/٩) ، الفتاوى الولوالجية (١٠٣/٣) ، الفتاوى البزازية (١٣٣/٣) .

(٧) في هامش الأصل : أي من يد نفسه ، أعني نفس الواقف .

(٨) الوصيُّ : من يُقام لأجل الحفظ ، والتصرف في مال الرجل ، وأطفاله بعد الموت .

والفرق بين الوصي والقيِّم : أن الوصيَّ يُفوض إليه الحفظ ، والتصرف ، والقيِّم يُفوض إليه الحفظ دون التصرف .
انظر : التعريفات الفقهية (ص٥٤٣) ، معجم لغة الفقهاء (ص٤٧٥) ، معجم المصطلحات المالية (ص٤٧١) .

وقال أبو يوسف : الولاية للواقف ، وله أن يعزل القيم في حياته ، وإذا مات الواقف بطلت ولاية القيم ، لأنه بمنزلة الوكيل^(١) عنده فينعزل بموته ، إلا إذا جعله قيماً في حياته ، وبعد وفاته (فح)^(٢) يصير وصياً ، والفتوى على قول محمد . وكذلك لو أوصى بذلك ، ثم مات الواقف ، فرفع إلى القاضي ، فأقام عليه القاضي متولياً ، فعلى قول أبي يوسف (رح) : الوصي أولى ، وعلى قول محمد (رح) : المتولي أولى .

وقف^(٣) ضيعة له ، وأخرجها من يده إلى قيمه ، ثم أراد أن يأخذها منه ، فإن كان شرط لنفسه في الوقف أن له العزل ، والإخراج من يد القيم ، كان [له]^(٤) ذلك ، لأن شرائط الوقف مراعاة ، وإن لم يكن شرط ذلك ، فعلى قول محمد : ليس له ذلك ، وعلى قول أبي يوسف (رح) : له ذلك^(٥) ، ومشايخ بلخ يفتون بقول أبي يوسف ، وبهذا أخذ أبو الليث ، ومشايخ بخارى يفتون بقول محمد ، وبه يفتي .

جعل^(٦) أرضه صدقة موقوفة على الفقراء ، وسلمه إلى المتولي ، ثم أخذها من يده ، وزرعها [ببذره]^(٧) ، وقال : زرعتها لنفسي ، وقال أهل الوقف : زرعته للوقف ، فالقول قوله ، والزرع له ، لأن البذر له فيكون الزرع له ، فلا يستحق

(١) الوكيل : هو الذي يتصرف لغيره لعجز موكله .

انظر : التعريفات (ص ٣٥٠) ، أنيس الفقهاء (ص ٢٣٩) .

(٢) أي فحينئذ .

(٣) انظر أيضاً : التاتارخانية (٤٩٣/٥ ، ٤٩٤) نقلاً عن فتاوى أبي الليث .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٥) علل ذلك في المصدر بقوله : « بناءً على أن الوقف لا يصح إلا بالتسليم إلى المتولي عند محمد رحمه الله ، فلا يكون المتولي وكيل الواقف ، وعند أبي يوسف رحمه الله : يصح ، فيكون المتولي وكيل الواقف ، فله أن يعزله عن الوكالة » .

(٦) انظر أيضاً : فتاوى قاضي خان (٢٨٩/٣) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

عليه إلا بالشَّروط ، وهو منكرٌ لذلك ، فإن سأل أهلُ الوقف من القاضي أن يخرجها من يده ، ليس له أن يخرجها من يده ، ولو فعل المتولي ذلك يخرج من يده ، ويضمن ما نقص الأرض ، لكن هذا الفرق على قول مَنْ لا يشترط التسليم إلى المتولي ، وأمّا على قول مَنْ يشترط^(١) لا يتأتّى ، ويخرج من يده .

(١) في الفتاوى الكبرى : (وهو المختار للفتوى) .

الباب العاشر: في وقف رجل وقف ولم يذكر الولاية لأحد .

في السراجية^(١) : « رجل وقف وقفاً ، ولم يذكر الولاية لأحد ، قيل : الولاية للواقف ، وعلى هذا قول أبي يوسف ، لأنّ عنده التسليم ليس بشرط .
أمّا عند محمد [رحمه الله]^(٢) : لا يصحّ هذا الوقف ، وبه يُفتى » .
وفي منية المفتي^(٣) : « وقف ولم يذكر [الولاية لأحد]^(٤) ، الولاية عند أبي يوسف للواقف ، لأنّ عنده التسليم ليس بشرط ، وعند محمد : لم يصح الوقف ، وبه يُفتى » .

في الكبرى^(٥) : « وقف وقفاً ولم يذكر الولاية لأحد ، فالولاية إلى الواقف ، وهو أولى بالقيام عليه ، هكذا ذكر ههنا ، وهذا يتأتى على قول أبي يوسف ، لأنّ التسليم إلى المتولي ليس بشرط عنده ، [و]^(٦) لا يتأتى على قول محمد ، وبقول محمد (رح) يُفتى » .

(١) (ص ٩١) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٣) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٨٠) ، الفتاوى التاتارخانية (٥/٥٠٢) نقلاً عن الإبانة .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و (ب) ، و (ج) ، وأثبتته من (أ) .

(٣) (ل/٢٢٦) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

(٥) (ل/١٩٣) .

(٦) ما بين المعكوفين من (ب) ، وسقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، ووضع في مكانها : (أما) .

الباب الحادي عشر : في نصب المتولي .

في الكبرى^(١) : « من طلب التولية في الأوقاف [لايؤلى]^(٢) ، وهكذا مَنْ طلب القضاء ، لأنَّ الخير في غيره^(٣) .

وقَفَّ^(٤) صحيحٌ على مصالح مسجد بعينه ، فمات القيم ، فاجتمع أهل المسجد ، وجعلوا رجلاً متولياً بغير أمر القاضي ، فقام ذلك المتولي مدّةً على ذلك ، وصرف من غلاته ، وأنفق على المسجد بالمعروف ، تكلم المشايخ في جواز هذه التولية ، والمختار : أنه لا يجوز ، لأنّه ليس لهم هذه الولاية ، ولا يضمن هذا المتولي ما أنفق .

وفي الذخيرة : « وقال الصّدر الشهيد في واقعاته^(٥) : والمختار : أنّه لا يجوز ، ولا يضمن هذا المتولي ما أنفق^(٦) » .

(١) (ل/١٩٣) ، السراجية (ص٩١) ، وفتاوى قاضي خان (٣/٢٩٠) ، الفتاوى الولولجية (٣/٩٨) ، خلاصة الفتاوى (٤/٤١٠) .

(٢) مابين المعكوفين في (ب) : (يولى) .

(٣) هذا إذا لم تكن الولاية مشروطةً له ، أمّا إذا كانت مشروطةً له ، فقد ذكر الشيخ عبدالجليل عشوب في كتابه الوقف (ص١٧٤) : « أنّه لا يُعتر طالباً لها ، لأنّه متولٌ بمقتضى الشرط ، وإنّما هو يطلب تنفيذ شرط الوقف » .

(٤) في الفتاوى الهندية : (٢/٣٨٠) : « الصالح للنظر مَنْ لم يسأل الولاية للوقف ، وليس فيه فسقٌ يُعرف » . وفيها أيضاً : « ويشترط للصحة بلوغه ، وعقله ، ولا تُشترط الحرية ، والإسلام للصحة » .

(٥) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (٩/١٣٨) ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٩٠) ، خلاصة الفتاوى (٤/١٤٠) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٨٢) ، الفتاوى الولولجية (٣/٩٦) .

(٦) نقلاً عن التاتارخانية (٥/٥٨٤ ، ٥٨٥) ، المحيط البرهاني (٩/١٣٨) .

(٧) في المحيط البرهاني (٩/١٣٨) ، والفتاوى الولولجية (٣/٩٦) : « لأنّه أنفق من مال نفسه ، لأنّه لما آجر الدار والدار وقفٌ ، ولا ولاية له عليها ، صار بالإجارة غاصباً ، فتكون الأجرة له » .

وفي مجموع النوازل^(١) : « سئل الشيخ الإمام (رح) ، عن أهل مسجد اتفقوا على نصب رجل متولياً لمصالح مسجدهم ، فتولّى ذلك باتفاقهم ، فهل يصير متولياً مطلق التصرف في مال المسجد على حسب ما لو قلده القاضي ؟ قال : نعم ، قال : و مشايخنا المتقدمون^(٢) يقولون : نعم ، والأفضل أن يكون ذلك بإذن القاضي ، ثم اتفق مشايخنا المتأخرون^(٣) أن الأفضل أن يُنصبوا متولياً ، ولا يُعلموا به القاضي في زماننا ، لما عُرف من طمع القضاة في أموال الأوقاف . وفي قاضي خان^(٤) مثله .

وفي الخلاصة^(٥) كذلك ، وقال : « الموقوف عليهم إذا نصبوا متولياً جاز^(٦) ، والأصح : أنه لا يجوز^(٧) نصب المتولّي في المسألتين ، ولابدّ من القضاء ، ولا يشترط حضرة الموقوف عليهم ، بخلاف ما إذا جعل وصياً (لصبي)^(٨) حيث يشترط حضرة الصبي على ما ذكرنا في كتاب القضاء » .

في الكبرى^(٩) : « وقف على أرباب معلومين يُحصى عددهم ، إذا نصبوا متولياً بدون استطلاع رأي القاضي ، يصح إذا كانوا من أهل الصّلاح ، وقاسوا على

(١) نقلاً عن المحيط البرهاني (١٣٩/٩) .

(٢) لفظ « المتقدمون » : عند الحنفية يراد به : من أدرك الإمام أبا حنيفة ، وأبا يوسف ، ومحمد بن الحسن رحمهم الله ، وقيل الحدّ الفاصل بين المتقدمين ، والمتأخرين رأس القرن الثالث ، وهو الثلاثمائة ، فالمتقدمون من قبله ، والمتأخرون من بعده .

انظر : المذهب الحنفي (٣٢٧/١) ، الكواشف الجلية (ص٤٤) .

(٣) لفظ « المتأخرون » : عند الحنفية يراد به : من لم يدرك الأئمة الثلاثة ، بأحنيفة ، وأبا يوسف ، ومحمد . وقيل : هم من عصر شمس الأئمة الحلواني (ت ٤٤٨هـ) إلى عصر حافظ الدين البخاري (ت ٦٩٣هـ) .

انظر : المذهب الحنفي (ص ٣٢٧) ، (الكواشف الجلية (ص٤٤) ، الفوائد البهية (٤١٢) .

(٤) (٢٩٠/٣) .

(٥) (٤١٠/٤) ، الفتاوى البزازیة (١٣٣/٣) ، جامع الفصولين (٣٥) نقلاً عن العدة .

(٦) في المصدر : « والأولى الرفع إلى الحاكم ، والمتأخرون قالوا : الأولى أن لا يرفعوا الأمر إلى الحاكم » .

(٧) المذكور في المصدر : (يجوز) ، والله أعلم بالصواب .

(٨) ما بين القوسين زيادة من المصدر ، حتى يستقيم سياق الكلام .

(٩) انظر : (ل/١٩٣) ، التاتارخانية (٥٠٥/٥) .

متولي المسجد ، فإن أهل المسجد إذا اجتمعوا على نصب متولٍّ^(١) جاز ، لكنّ مشايخنا المتقدمين قالوا : [و]الأوّل^(٢) أن [يرفعوا ذلك إلى القاضي ، ومشايخنا المتأخرون قالوا : الأوّل أن] لا يرفعوا ، لأنّه ظهر في القضاة الأطماع الفاسدة ، هكذا قالوا ، وقد ذكرنا : أن أهل المسجد إذا نصبوا متولياً بغير استطلاع رأي القاضي ، لا يصحُّ ، وهو المختار للفتوى ، فلا يصحُّ هذا أيضاً .

[و] ^(٣) في منية المفتي^(٤) : « أرباب وقفٍ نصبوا متولياً بدون استطلاع رأي القاضي لا يجوز » .

وفي فتاوى قاضي خان^(٥) : « وقفٌ على أربابٍ معلومين يُحصى عددهم ، فنصب الأرباب متولياً من غير رأي القاضي ، صحّ ذلك منهم إذا كان هذا المتولي من أهل الصّلاح ، ولا يكون فاسقاً .

والأوّل أن لا يرفعوا الأمر إلى القاضي لظهور الأطماع الفاسدة من القضاة ، ومع هذا لا يكون لأهل المسجد نصب القيم ، والمتولي بدون استطلاع رأي القاضي » .

[و] ^(٦) في منية المفتي^(٧) : « وقفٌ على أولاده وهم في بلدةٍ أخرى ، فلقاضي بلدهم أن ينصب قيماً .

(١) في (ج) : (المتولي) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٣) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٤) مابين المعكوفين سقط من (أ) .

(٥) (ل/٢٢٦) .

(٦) (٢٩٠/٣) ، المحيط البرهاني (١٦٦/٩) ، الفتاوى البزازية (١٣٤/٣) ، (١٣٥) .

(٧) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٨) (ل/٢٢٦) ، فتاوى السراجية (ص٩١) ، الفتاوى الهندية (٣٨٣/٢) .

القاضي نَصَّب قِيَمًا ، وجعل له شيئاً معلوماً ، حلّ (له)^(١) قدر أجر مثله ، وإن لم يشترط الواقف ذلك » .

في الكبرى^(٢) : « القاضي إذا نَصَّب قِيَمًا على غلات المسجد ، وجعل له شيئاً معلوماً يأخذ كل سنة ، حلّ له الأخذ إذا كان ذلك مقدار أجر مثله ، وإن لم يشترط الواقف [فكان له أن ينصب قِيَمًا ويعطيه شيئاً]^(٣) ، ولو نَصَّب خادماً للمسجد ، إن كان الواقف شرط ذلك في وقفه ، حلّ له الأخذ ، وإلا فلا . وقف^(٤) أموالاً على مواليه وقفاً صحيحاً ، (ومات)^(٥) الواقف ، فجعل القاضي الوقف في يد^(٦) قِيَمٍ ، وجعل له عُشْر غلاته^(٧) » .

وفي الملتقط^(٨) : « جعل الحاكم لقيَم^(٩) المسجد مقدار أجر مثله ، جاز ، و(لخادم)^(١٠) المسجد ما شرط له الواقف ، وإلا فليس للقاضي أن يجعل له ذلك ، ولو فرض القاضي للمتولي ده يازده^(١١) ، فذلك له » .

(١) ماين القوسين زيادة من المصدر ، حتى يستقيم السياق .

(٢) (ل/١٩٣) ، المحيط البرهاني (١٣٦/٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، التاتارخانية (٥٨١/٥) نقلاً عن فتاوى أبي الليث أيضاً ، فتاوى السراجية (ص٩١) ، الفتاوى الولوالجية (١٠٠/٣) .

(٣) ماين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٤) انظر أيضاً: الفتاوى الولوالجية (١٠٠/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٩١/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٥١٩/٥) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، المحيط البرهاني (٤٢/٩) .

(٥) ماين القوسين زيادة من المصدر حتى يستقيم السياق ، وفي جميع النسخ : (ففات) ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) : (يدي) .

(٧) توضيح هذه العبارة كما في المحيط البرهاني (٤٢/٩) : « يجعل القاضي الوقف في يد قِيَمٍ ، وجعل له عُشْر غلاته » .

(٨) لم أفق على المصدر ، وانظر: فتاوى السراجية (ص٩١) .

(٩) في (ب) : (القيَم) ، ولا يستقيم به السياق ، والصواب مأثباته .

(١٠) ماين القوسين زيادة من الفتاوى السراجية (ص٩١) ، حتى يستقيم السياق ، وفي جميع النسخ : (بخدم) ، وهو تصحيف .

(١١) في (أ) : (زيادة) ، وهي توضيح مافي المتن ، وفي الفتاوى البزازية (١٣٣/٣) : (ده يازده) .

في منية المفتي^(١) : « مات المتولي والواقف حيٌّ ، فالرأي في نصب قيمٍ آخر إلى الواقف لا إلى القاضي^(٢) ، وإن مات الواقف فوصيه أولى من القاضي ، فإن لم يكن وصيٌّ ، فالرأي فيه إلى القاضي » .
في الكبرى^(٣) : إذا أراد أن يُفوض التولية إلى غيره عند الموت بالوصية يجوز ، لأنه بمنزلة الوصيِّ ، وللوصيِّ أن يوصيَّ » .
وفي منية المفتي^(٤) مثله .

(١) (ل/٢٢٦) ، خلاصة الفتاوى (٤/٤١٠) نقلاً عن الفتاوى الصغرى ، جامع الفصولين (١/١٣٥) نقلاً عنها أيضاً ، الفتاوى البزازية (٣/١٣٣) .

(٢) في الفتاوى البزازية (٣/١٣٣) : « لأنَّ العين وإن زالت بالوقف عن ملكه حقيقةً ، فهو باقٍ على ملكه حكماً ، بإشارة قوله عليه الصلاة والسلام : « وصدقة جارية إلى يوم القيامة » ، وإنما يُوصف صدقته بالدوام إذا حدث الحاصل على ملكه ، وجعل لها متصداً جديداً ، فدل بإشارة النص أنها مبقاة على ملكه ، ولو كان على ملكه لكان التصرف إليه كذا هنا » .

(٣) (ل/١٩٩) ، الفتاوى التاتارخانية (٥/٥٠٦) نقلاً عن المحيط .

(٤) (ل/٢٢٦) .

في القنية^(١) : « نصَّب القاضي قيماً مطلقاً ، ولم يُعَيَّن له أجراً فيبقى^(٢) فيه سنةً فلا شيء له ، عن المحيط^(٣) : عُزل القاضي ، فادَّعى القيمُّ أنَّه قد أجرى له كذا مشاهرة^(٤) ، أو مساهمة^(٥) ، وصدَّقه^(٦) المعزول فيه ، لا يُقبل إلا ببينة^(٧) ، ثمَّ إنَّ كان ما عيَّنه أجر مثل عمله ، أو دونه يعطيه الثاني ، وإلا يحطُّ الزيادة ، ويعطيه الباقي .

عن شمس الأئمة الحلواني^(٨) : القيمُّ يستحقُّ أجر مثل سعيه سواءً شرط له القاضي ، أو أهل المحلة أجرًا ، أو لا ، لأنَّه لا يقبل القوامة ظاهراً إلا بأجرٍ ، والمعهود كالمشروط .

وعن العيون ، وغيره : لو مات القاضي أو عُزل ، يبقى من ينصبه على حاله ، وعن يوسف التَّرجُماني^(٩) : يبقى قيماً .

وعن شمس الأئمة الحلواني^(١٠) : نصَّب^(١١) القاضي قيماً آخر ، لا ينعزل الأوَّل إنَّ كان منصوبَ الواقف ، وإنَّ كان منصوبه ، ويعلمه وقت [نصب]^(١٢) الثاني ،

(١) (ل/١٠٢) .

(٢) المذكور في المصدر : (فسعى) .

(٣) وانظر أيضاً : الفتاوى الهندية (٣٩١/٢) .

(٤) أي تنعقد عند رأس كلِّ شهر .

(٥) أي تنعقد عند رأس كلِّ سنة .

(٦) في (أ) : (صدقت) ، وهو تصحيف .

(٧) في (ب) : (بنية) ، وهو تصحيف .

(٨) في (أ) : (الحلواني) ، وهو تصحيف .

(٩) ذكر في الجواهر المضية (٣٧١/٤) : أن الملقَّب بترجمان صغير هو : يوسف ، ثم ذكر في (٦٤٧/٣) في ترجمة

يوسف : « المعروف بترجمان صغير ، كذا ذكره في القنية » ، ولم يزد على هذا في ترجمته ، وذكر المحقق أنَّ له

ترجمة في الطبقات السنينة برقم (٢٧٧٦) .

(١٠) في (أ) : (الحلواني) ، وهو تصحيف .

ينعزل بخلاف ما إذا نصّب السلطان قاضياً في بلدة ، لا ينعزل الأوّل على أحد القولين ، لأنه قد يكثر القضاة في بلدة دون القوّم في الوقف الواحد .

ولو^(٣) قال متول^(٤) من جهة الواقف : عزلت نفسي ، لا ينعزل إلا أن يقول له^(٥) ، أو للقاضي فيخرجه .

في مجموع النوازل^(٦) : « المتولي من القاضي إذا امتنع من العمل في ذلك بنفسه ، ولم يرفع الأمر إلى القاضي ليعزله^(٧) ويُقيم غيره مقامه ، هل يخرج من كونه متولياً؟

قال نجم الدين [رح]^(٨) : لا .

وإن امتنع عن تقاضي ما على المتقبّلين زماناً هل يأثم ؟

قال نجم الدين : لا .

فإن هرب بعض المتقبّلين بعدما اجتمع عليه مالٌ بحق القبالة^(٩) هل يضمن الساكن المتولي ؟ قال نجم الدين : لا .

(١) القنية (ل/١٠٣) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و (ج) .

(٣) القنية (ل/٢٠٩) .

(٤) في (ج) : (المتولي) .

(٥) أي للواقف .

(٦) نقلاً عن المحيط البرهاني (٤٢/٩) ، ونقلاً عن الفتاوى الهندية (٣٩١/٢) ، ونقلاً أيضاً عن الفتاوى الظهيرية

(ل/٢٧) ، الفتاوى التاتارخانية (٥٠٦/٥) نقلاً عن الظهيرية ، الفتاوى البزازية (١٣٥/٣) .

(٧) في (أ) : (ينعزل له) ، وهو تصحيف .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٩) القبالة : كلٌّ من تقبّل بشيءٍ مقاطعةً ، وكتب عليه بذلك الكتاب ، فعمله القبالة بالكسر ، والكتاب المكتوب

عليه القبالة بالفتح كذا في الأساس ، وفي المغرب : وقبالة الأرض أن يتقبّلها إنسانٌ فيقبّلها الإمام ، أي يعطيها

إياه مزارعة ، أو مساقاة ، وذلك في أرض الموات ، أو أرض الصلح .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٤٢٢) .

الباب الثاني عشر: فيما يجوز للقيّم من التصرفات للوقف .

في القنية^(١) : « عن الحلواني^(٢) : ولو انكشف سقف السوق ، فغلب الحرُّ على المسجد الصيفيِّ ، لوقوع الشَّمس فيه ، فللقَيِّم سترٌ^(٣) سقف السوق من مال المسجد بقدر ما يندفع به هذا القَدْر .

دارٌ مُسَبَّلَةٌ أجزُرُ مثلها خمسةٌ ، وما يعطي السَّاكنُ فيها إلا ثلاثةً ، ثمَّ ظفر القَيِّم بمال السَّاكن ، فله أن يأخذ ذلك التُّقْصان ، ويصرفه إلى مصرفه قضاءً وديانةً

عن الوَبْرِي^(٤) (٥) : قَيِّمٌ^(٦) أنفق في عمارة المسجد من مال نفسه ، ثم رجع بمثله في غلَّة الوقف جاز .

في مجمع الفتاوى^(٧) : « عن قاضي ظهير الدين : قَيِّم الوقف إذا أنفق [من]^(٨) ماله على الوقف ، ليرجع^(٩) على غلَّته^(١٠) ، فله الرجوع ، وكذلك الوصيُّ من مال الميِّت ، ولكن لو ادَّعى لا يكون القولُ قوله .

(١) (ل/١٠٢) .

(٢) في (أ) : (الحلواني) ، وهو تصحيف .

(٣) في (أ) : (يستر) ، وهو تصحيف .

(٤) في (ب) : غير منقوطة ، وفي الأصل : (الوبري) ، وهو تصحيف .

(٥) الوَبْرِي : هو أبو نصر ، أحمد بن محمد بن مسعود الوبري ، إمام كبيرٌ ، له : شرح مختصر الطحاوي في مجلدين .

انظر : الجواهر المضية (٣١٦/١) ، تاج التراجم (ص١٢٥) ، الطبقات السنية (٩٠/٣) ، كشف الظنون (١٦٢٧/٢) .

(٦) (ل/٢٠٧) .

(٧) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى البزازية (١٣٥/٣) .

(٨) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

وفيه : المتولي إذا أنفق على الوقف من مال نفسه ، وشرط الرجوع ، له الرجوع وإلا فلا .

وفيه : من الفتاوى لقاضي خان^(٣) : متولي الوقف إذا صرف دراهم الوقف في حاجة نفسه ، ثم أنفق من ماله مثل تلك الدراهم في الوقف جاز .
قال الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل^(٤) : جاز ، ويبرأ^(٥) من الضمان .
وعن اجارات المحيط^(٦) : « لو استأجر رجلاً ليسكن المسجد ، ويُغلق الباب ، ويفتحه بمال المسجد جاز » .

في القنية^(٧) : « عن أبي حفص الكبير^(٨) : لو اشترى بساطاً نفيساً^(٩) للمسجد من غلته ، جاز إذا استغنى المسجد عن عمارته .

وعن كمال بياعي^(١٠) : وغيره طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال

(١) في (أ) : (يرجع) .

(٢) في (أ) : (غلة) .

(٣) (٣٠٧/٣) ، الفتاوى الولوالجية (٩٩/٣) .

(٤) هو الإمام أبو بكر ، محمد بن الفضل الكماري البخاري ، من فقهاء الحنفية الكبار ، حفظ المبسوط ، وكان إماماً وشيخاً جليلاً ، معتمداً في الرواية ، مقلداً في الدراية ، توفي سنة (٣٨١هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٣٠٠/٣) ، الفوائد البهية (ص ٣٠٣) .

(٥) في (ب) : (براء) ، وهو تصحيف .

(٦) لم أحده في المحيط البرهاني ، وانظر : الفتاوى البزازية (١٤٥/٣) .

(٧) (١٠٢/ل) .

(٨) هو الإمام أحمد بن حفص البخاري ، المشهور بأبي حفص الكبير ، تمييزاً عن ابنه المكنى بأبي حفص الصغير ، وأبو حفص الكبير إمام مشهور ، فقيه علامة ، شيخ ماوراء النهر ، فقيه المشرق ، أخذ عن محمد بن الحسن الشيباني ، انتهت إليه رئاسة الأصحاب ببخارى ، وكان معاصراً للإمام البخاري صاحب الصحيح ، توفي سنة (٢١٧هـ) .

انظر : الجواهر المضية (١٦٦/١) ، الفوائد البهية (ص ٣٩) .

(٩) هكذا في (أ) و (ب) و (ج) وفي الأصل : (نفسا) ، وهو تصحيف .

(١٠) في الأصل و (ب) و (ج) : (بياعي) ، و في (أ) : (بلحي) ، وهما تصحيف .

(١١) هو كمال البياعي ، إمام كبير من مشايخ المعتزلة ، ويلقب بكمال الأئمة ، ونور الأئمة أيضاً .

انظر : الجواهر المضية (١٥٩/٤ ، ٤٢٩ ، ٤٤٤) .

المسجد للإمام فأبي^(١)، فأمره القاضي [به]^(٢)، فأقرضه، ثم مات الإمام مُفلساً، لا يضمن القيم.

وعن الحلواني^(٣): ولو آجر القيم، ثم عُزل، ونصب آخر، ف قيل: أخذ (الأجر)^(٤) للمعزول، والأصح: أنه للمنصوب، لأن المعزول آجرها للوقف لا لنفسه.

باع القيم داراً اشتراها بمال الوقف، فله [أن]^(٥) يقيل^(٦) البيع مع المشتري إذا لم يكن البيع بأكثر من ثمن المثل، وكذا إذا عُزل، ونصب غيره، فللمنصوب إقالته بلا خلاف.

وعن علاء^(٧) الحمّامي^(٨): أذن القاضي للقيم في خلط مال الوقف بماله تخفيفاً عليه جاز، ويضمن^(٩)، وكذا القاضي إذا خلط مال الصّغير بماله. وعن أبي يوسف: الوصيُّ إذا خلط مال الصّغير بماله لا يضمن.

(١) في (أ): (فاني)، وهو تصحيف.

(٢) ماين المعكوفين سقط من (ب).

(٣) في (أ): (الحلواني)، وهو تصحيف.

(٤) ماين القوسين زيادة من المصدر، حتى يستقيم السياق.

(٥) ماين المعكوفين سقط من الأصل، وأثبتته من (أ)، و(ب)، و(ج).

(٦) الإقالة: بكسر الهمزة من قِيل: الإراحة من ثَقُلَ، ومنه أقال عثرته: إذا أنصفه منها، وإقالة العقد، أو البيع: فسخه برضا المتعاقدين.

انظر: التعريفات (ص ٨٩)، التعريفات الفقهية (ص ١٨٦).

(٧) في (أ): (جلال).

(٨) في (ج): (الحمّامي)، وهو تصحيف.

(٩) قال صاحب الجواهر المضنية (١٨٣/٤): «علاء الحمّامي يضم الحاء، وبالألف بين الميمين، هكذا في فهرست القنية».

وفيها أيضاً (٤١٨/٤) قال: «وكثيراً مايقول صاحب القنية العلّاءان، وهما علاء الأئمة الحمّاني، وعلاء الأئمة التاجري هكذا صرح به في الخطبة في الفهرست».

قلت: والموجود في فهرست القنية الحمّامي، وليس الحمّاني كما ذكر، والله أعلم.

(١٠) المذكور في القنية: (ولا يضمن).

وعن عمر التَّرجُماني^(١) : للقيِّم فسخ الإجارة قبل قبض الأجر، وينفذ فسخه على الوقف ، وبعد القبض لا ، ولو أبرأ القَيِّمُ المستأجرَ عن الأجرة^(٢) بعد تمام المدة ، يصح البراءة عند أبي حنيفة ، ومحمد رح ، ويضمن ، وللقيِّم صرفُ شيءٍ من مال الوقف إلى كتَّبة الفتوى ، ومحاضر^(٣) الدَّعوى لاستخلاص الوقف .
عن^(٤) ظهير الدين المرغيناني : للقيِّم أن يُوكِّل فيما فُوِّضَ إليه [إن]^(٥) عمَّ القاضي التفويض إليه ، وإلا فلا .

في وكالة المختصر: الوصيُّ يملك أن يُوكِّل غيره بكلِّ ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور اليتيم ، فإن بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل ، لم يكن له أن يفعل ، ولو مات الوصيُّ ينزل الوكيل ، وكذا لو مات الصَّبِي .
وفي فوائد صاحب المحيط^(٦) : « المتولي إذا أراد أن يُوصي إلى غيره عند الموت يجوز ، لأنها بمنزلة الوصية ، وللوصيِّ أن يوصيَ إلى غيره ، وإذا أراد أن يقيم غيره مقام نفسه^(٧) في حياته ، لا يجوز إلا إذا كان التفويض إليه على سبيل العموم، وللمتولي أن يُوكِّل غيره في البيع ، والشراء ، وغير ذلك .

(١) لم أقف على ترجمة له ، وفي كشف الظنون (١٢٢٢/٢) : « فتاوى الخجندي ، وهو مجلد جمع فيه فتاوى مشايخ عصره ، كوالده عمر بن محمد الترجماني ، وشيخه علي بن أحمد الكرباسي » .

قلت : ولعل عمر بن محمد الترجماني المذكور في كشف الظنون هو المراد هنا ، والله أعلم .

(٢) في (ج) : (الأجر) .

(٣) محاضر : جمع مُحَضَّر ، وهو الصَّك الذي تُدوَّن فيه تفاصيل واقعة مخصوصة من غير ذكر الحكم ، لما فيه من حضور الخصمين والشهود ، ومنه : محضر الجلسة كذا ، ومحضر الضَّبْط .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص٣٨٢) ، معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص٤٠٦) .

(٤) (ل/١٠٣) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٦) لم أقف على المصدر ، وانظر : المحيط البرهاني (٢٣/٩) ، الفتاوى الولوالجية (٩٥/٣) ، الفتاوى البزازية (١٣٣/٣) الفتاوى الظهيرية (ل/١١) .

(٧) في (أ) : (نفسى) ، وهو تصحيف .

ولو استهلك المتولي مالَ الوقف حتى صار ضامناً ، ثم وضع مثل ذلك على مال الوقف ، لا يخرج عن العُهدَة إلا أن ينصب القاضي رجلاً فيدفع إليه ، ثم يدفع ذلك الرجل إليه .

ولو أنفق في عمارة الوقف ، يخرج عن العُهدَة ، ولو خلط المتولي ماله بمال الوقف ، لا يضمن ، وقيل: يضمن ، ولو خلط مال الوقف بمال الوقف لا يضمن بالاتفاق ، وكذلك القاضي .

وذكر في المنتقى : « القاضي إذا خلط مالَ الصَّغير بماله لا يضمن .
والوصيُّ إذا مات مُجهَّلاً لا يضمن .

والأب يضمن ، وقيل : لا يضمن كالوصيِّ .

والقاضي إذا وضع أموال اليتامى في بيته ، ومات ولا يُدرى أين المال ، فإنه لم يُبين ضمن ، لأنه مودَّعٌ .

ولو دفع القاضي إلى قومٍ [ثوم]^(١) ، ولا يدري إلى ما دفع لا يضمن ، لأن المودَّع غيره ، وللقاضي ولاية إيداع^(٢) مال الأيتام .

« عن^(٣) عين الأئمة^(٤) (الكراسي)^(٥) ، وغيره : وللقِيم أن يبيع تراباً من كُرْدَة مسبَّلة إذا كان فيه مصلحة .

وعن الحلواني^(٦) : إنما يحلُّ للمتولي الإذن فيما يزيد الوقف به خيراً .

(١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) .

(٢) في (ب) : (الإيداع) .

(٣) القنية (ل/١٠٤) .

(٤) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، وفي الأصل : (الأيمن) .

(٥) المذكور في رموز القنية (الكراسي) .

(٦) في (أ) : (الحلواني) ، وفي (ج) : (عت وغيره) .

عن (...) ^(١) قال البصراء ^(٢) : القِيمُ إذ ^(٣) لم يهدم المسجد العامَّ يكون ضرره في القابل أعظم ، فله هدمه ، وإن خالفه بعض أهل المحلّة ، وليس له التأخير إذا أمكنه العمارة .

[وعن عت ^(٤) وغيره] ^(٥) : اشترى القِيم من الدّهان دهناً ، ودفع الثمن ، ثم أفلس الدّهان لم يضمن .

في منية المفتي ^(٦) : « عمارة المسجد البناء لا التّزيين » .

[و] ^(٧) عن المحيط ^(٨) : « أدخل جذعاً له في دار الوقف ليرجع في غلّتها جاز ^(٩) ،

والاحتياط : أن يبيعه من آخر ، ثم يشتريه منه للوقف .

القِيم ^(١٠) أدلج جذعاً في دار الوقف يرجع من غلّتها له ذلك .

(١) ما بين القوسين كلمة غير مقروءة في جميع النسخ ، وهي في القنية : (يت) .

(٢) (ل/١٠٣) .

(٣) في (أ) ، و(ب) ، و(ج) : (إن) .

(٤) أي علاء التّرجُماني ، وهو محمد بن محمود ، علاء الدين التّرجُماني المكي الخوارزمي ، كان إماماً مرجعاً للأنام ، والتّرجُماني بفتح التاء وضم الجيم نسبة إلى الجدّ ، مات بجرجانية سنة (٦٤٥هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٤/١٦٣) ، الفوائد البهية (ص٣٢٨) .

(٥) ما بين المعكوفين في (ج) : (في منية المفتي) ، وهو في القنية (ل/١٠٣) .

(٦) (ل/٢٢٧) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

(٨) لم أجدّه في المحيط البرهاني ، وانظر : الفتاوى البزازية (٣/١٣٣) ، الفتاوى الولوالجية (٣/٩٤) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٥) .

(٩) في الفتاوى الكبرى (ل/١٩٥) : « لأنّ الوصيّ لو أنفق من ماله على اليتيم ليرجع في مال اليتيم ، كان له ذلك ، فكذا القِيم في الوقف » .

(١٠) لم أجدّه أيضاً في المصدر السابق ، وانظر : فتاوى قاضي خان (٣/٢٨٧) ، فتاوى السراجية (ص٩١) .

مسجد^(١) بابه على مَهَبِّ الريح ، فيفسد المطر الباب ، ويشق على الناس الدخول، فللقِيم أن يتخذ ظِلَّة^(٢) على بابه من غِلَّة الوقف، إذا لم يكن في ذلك ضررٌ لأهل الطريق .

قِيم^(٣) يتخذ منارةً من وقف المسجد لا بأس به إذا كان القوم لا يسمعون الأذان من غير منارة .

وفي الكبرى^(٤) : « مسجدٌ له مستغلاتٌ ، وأوقافٌ ، وأراد القِيم أن يبني منارةً، أو يفرش الآجرَّ ، فله ذلك ، هكذا ذكر مطلقاً ، والجواب في جواز بناء المنارة على التفصيل : وهو أن بنائها إن كان أسمعَ للقوم يجوز ، وإن كان ليس كلُّ أهل المسجد يسمع الأذان بغير منارة ، لا يجوز بناؤها . »
منية المفتي^(٥) .

في فتاوى الفضلي^{(٦)(٧)} : « الأشجار الموقوفة إن كانت مثمرةً ، لا يجوز بيعها إلا بعد القلع ، لأنها بمنزلة البناء الموقوف ، وبيع بناء الموقوف ، لا يجوز إلا بعد

(١) المحيط البرهاني (١٣٦/٩) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٤) ، المحيط البرهاني (١٣٦/٩) ، و منية المفتي (ل/٢٢٦) ، خلاصة الفتاوى (٤٢٢/٤) .

(٢) الظِّلَّة : جمع ظُلل وظلال ، المظِلَّة وكلُّ ما أظْلَكَ .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص٢٦٧) .

(٣) المحيط البرهاني (١٣٥/٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، منية المفتي (ل/٢٢٦، ٢٢٧) ، فتاوى قاضي خان (٢٨٦، ٢٨٥/٣) .

(٤) (ل/١٩٤) ، فتاوى قاضي خان (٢٩١/٣) .

(٥) أي وكذلك في منية المفتي (ل/٢٢٧) ، وفتاوى قاضي خان (٢٨٤/٣) .

(٦) نقلاً عن المحيط البرهاني (٤٠/٩) ، ونقلاً عن التاتارخانية (٥١٧/٥) أيضاً ، ونقلاً عن الفتاوى الظهيرية (ل/٣٠) ، الفتاوى الهندية (٣٨٥/٢) ، الفتاوى البزازية (١٣٨/٣) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٨) .

(٧) هو أبو عمرو ، عثمان بن إبراهيم بن محمد بن أحمد الأسدي البخاري الحنفي ، المعروف بالفضلي ، كان عالماً ، من أولاد الأئمة ، وُلِدَ في رمضان ، سنة (٤٢٦هـ) ، وهو من فقهاء الحنفية ، سمع من القاضي أبي الحسن علي بن الحسين السُّعدي ، له من التصانيف : فتاوى الفضلي ، توفي في بخارى ، سنة (٥٠٨هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٥١٥/٢ ، ٥١٦) و (٢٧٩/٤) ، كشف الظنون (١٢٢٧/٢) ، هدية العارفين

الهدم، وكذا باب الوقف لا يجوز بيعه قبل الرّفع ، ويجوز بعد الرّفع ، وإن كانت الأشجار غيرَ مثمرةٍ جاز بيعها قبل القلع لأنها بمنزلة الغلة» .

وفي فتاوى القاضي الإمام ظهير الدين^(١) : « بيع البناء الموقوف لا يجوز إلاّ بعد الهدم ، وكذا الأشجار^(٢) المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها إلاّ بعد القلع ، وإن كانت غير مثمرةٍ يجوز بيعها قبله » .

في فتاوى صدر الإسلام^(٣) : « إذا كان في أرض الوقف شجرةٌ مثمرةٌ تنقص ثمرة الكرم بظلها ، فأراد القيم أن يبيعها ، ويقطعها ، فإن كان ثمرة الشجرة تزيد على ثمرة الكرم ، ليس له ذلك ، وإلاّ فله ذلك .

وإن كانت الأشجار غيرَ مثمرةٍ ، فله ذلك ، وإن كانت غيرَ مثمرةٍ لكن لا ينقص ثمرة الكرم بظلها ، ليس له ذلك ، وإذا أراد أن يبيع أشجاراً نبتت في أرض الوقف ، إن كان في تركها ضررٌ بالوقف ، جاز ، وإن كان في تركها منفعةٌ ، لا يجوز ، وليس لمتولي الوقف أن يقطع الأشجار المثمرة ، ولا أن يبيعها ، وما لا ثمر لها فللمتولّي بيعها » .

في الخلاصة^(٤) : « لو وقّف ضيعةً على الفقراء ، فمات وله بنتٌ صغيرةٌ ضعيفةٌ ، إن كان الوقف في حالة الصّحة يجوز للقيم أن يصرف غلتها إليها ، وهو الأفضل .

(١) (٦٥٣/١) .

(١) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٤/١) .

(٢) انظر أيضاً : الفتاوى الهندية (٣٨٥/٢) ، خلاصة الفتاوى (٤١٩/٤) نقلاً عن الفضلي ، فتاوى السراجية (ص ٩٣) .

(٣) لم أقف على المصدر ، و انظر : الفتاوى الهندية (٣٨٥/٢) ، الفتاوى البزازية (١٥٤/٣) .

(٤) لم أجده في خلاصة الفتاوى ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٨٨) .

وإن كان في المرض لا يجوز ، وهذا التفصيل من أبي القاسم الصفار^(١) ، (رح). قال الصدر الشهيد ، وذكر بعد هذا : أنه يجوز مطلقاً ، وبه يُفتى .

في النّصاب : « يجوز للقيم أن يصرف إليها^(٢) ، إن كان الوقف في حالة الصّحة ، لأنّ هذا في معنى الهبة ، والهبة للوارث في الصّحة يجوز ، وإن كان في حال المرض ، لا يجوز ، لأنه وصية ، وبه يُفتى . »

في الخلاصة^(٣) : « مسجد له أوقافٌ مختلفةٌ ، لا بأس للقيم أن يخلط غلّتها ، وإن خرب حانوتٌ منها ، لا بأس بعمارته من غلّة حانوتٍ آخر سواء كان الواقف واحداً ، أو كثيراً مختلفاً . »

في الكبرى^(٤) : « مسجد له أوقافٌ مختلفةٌ ، لا بأس للقيم أن يخلط غلّتها ، وإن خرب حانوتٌ منها ، فلا بأس بعمارته من غلّة حانوتٍ آخر ، لأنّ الكلّ للمسجد ، وسواء كان الواقف واحداً ، أو مختلفاً ، لأنّ المعنى يجمعهما^(٥) . »

في الكبرى^(٦) : « في النّصاب : متولي الوقف^(٧) إذا أجر داراً موقوفةً أكثر من سنة ، فإن شرط الواقف في وقفه أن لا يُؤاجر أكثر من سنة ، لا يجوز ، لأن شروط

(١) هكذا في (ب) ، وفي الأصل : (الصفارة) وفي (أ) و (ج) : (الصغار) .

(٢) هو الإمام أحمد بن عصمة البلخي الحنفي ، المشهور بأبي القاسم الصفار ، الفقيه ، المحدّث ، تفقّه على الهنْدَوَانِي ، وسمع منه الحديث ، له : المختلف ، توفي سنة (٣٢٦هـ) ، وقيل سنة (٣٣٦هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٢٠٠/١) ، الفوائد البهية (ص ٥٠) ، الطبقات السنية (٣٩٣/١) .

(٣) أي البنت الصغيرة الضعيفة .

(٤) (٤٢٣/٤) ، الفتاوى الولولجية (٩٣/٣) ، (٩٤) .

(٥) (ل/١٩٥) ، المحيط البرهاني (١٣٧/٩) ، الفتاوى الولولجية (٩٣/٣) ، (٩٤) ، الفتاوى البزازية (١٤٤/٣) .

(٦) في (أ) : (بجمعها) ، وهو تصحيف .

(٧) (ل/١٩٥ ، ١٩٦) ، فتاوى السراجية (ص ٩٣) ، المحيط البرهاني (٣٠/٩) ، (٣١) ، الفتاوى الولولجية (٩٥/٣) .

الوقف مُراعاةً ، وإن لم يشترط ذلك تكلّموا (فيه)^(١) ، والمختار: أن يُفتى في الضياع بالجواز في ثلاث سنين ، إلّا إذا كانت المصلحة في عدم الجواز ، وفي غير الضياع يُفتى بعدم الجواز فيما زاد على السنة ، إلّا إذا كانت المصلحة في الجواز ، وهذا أمرٌ مختلفٌ باختلاف المواضع ، والزّمان^(٢) .
وفي منية المفتي^(٣) مثله .

في الكبرى^(٤) : « المتولي إذا أمر المؤذن بأن يخدم المسجد ، وقطع له الأجر كلّ سنة ، فالإجارة صحيحة ، لأنّه يملك الإستئجار ، فبعد ذلك إن كان الأجر مثل أجر عمله ، أو زيادةً بما يتغابن الناس في مثلها ، تقع الإجارة للمسجد ، فإذا أدّى الأجر من مال المسجد ، حلّ للمؤذن أخذه .

وإن كانت الأجرة زيادةً بما لا يتغابن الناس في مثلها تقع الإجارة للمتولي ، لأنّه لا يملك الإجارة بذلك البدل للمسجد ، ويجب الأجر في ماله ، فإذا أداها من مال المسجد ، وعلم المؤذن ، لا يحلّ له الأخذ » .

وفي مجموع^(٥) النوازل^(٦) : « عن الفضلي^(٧) : المتولي إذا أمر المؤذن أن يخدم المسجد ، ويُسمّى له أجراً معلوماً لكلّ سنة ، صحّت الإجارة ، إن كان ذلك قدر أجرهم ، أو زيادةً يتغابن الناس فيها » .

(١) هو الشّخص المعيّن لحفظ ، ورعاية ، وإدارة شؤون ومصالح الوقف ، وفّق شروط الواقف وضمن الأحكام الشرعيّة .

انظر : معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص ٤٠١) .

(٢) مابين القوسين زيادة من المصدر ، حتى يستقيم السياق .

(٣) في المصدر : « كان الشيخ الإمام أبو حفص البخاري ، رحمه الله ، يُجيز في الضياع ثلاث سنين ، لأنّ مصلحة الوقف في ذلك ، لأنّ المستأجر لا يرغب في أقلّ من ذلك ، ولا يُجيز في غير الضياع أكثر من سنة واحدة ، وكان الفقيه أبو الليث رحمه الله ، يُجيز في ثلاث سنين أو نحوه من ذلك من غير تفصيل » .

(٤) (ل/٢٢٧) .

(٥) (ل/١٩٧) ، الفتاوى الولوالجية (٣/٩٦) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٢٨) ، فتاوى قاضي حان (٣/٣٣٢) .

(٦) في (أ) : (مجمع) ، والصواب ما أثبتناه .

(٧) لم أفق على المصدر ، وانظر : الفتاوى البزازية (٣/١٣٥)

في الكبرى^(١) : « أكَارٌ^(٢) تناول من مال الوقف، [فصالحه]^(٣) المتولي على شيء، والأَكَارُ غني ، لا يجوز الخطُّ^(٤) من مال الوقف ، وإن كان فقيراً ، يجوز إذا لم يكن فيه غبنٌ^(٥) ظاهرٌ^(٦) .

متولي^(٨) الوقف إذا أخذ الغلّة ، ومات ، فلم يبيّن ماذا صنع ، لم يضمن .
واعلم أنّ الأمانات تنقلب مضمونةً بالموت عند تجهيلٍ إلا في ثلاث مسائل :
إحداها : هذه ذكرها^(٩) الهلال في وقفه .
والثانية : ذكرها محمدٌ ، (رح) ، في كتاب الشركة : أنّ أحدَ المفاوضين^(١٠) إذا مات ، ولم يبيّن حال المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شريكه^(١١) .

-
- (١) في (أ) : (الفضل) .
(٢) (ل/١٩٩) ، المحيط البرهاني (٩/٤٠) ، الفتاوى الولولجية (٣/٩٦) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٣٦) ،
الفتاوى الهندية (٢٣٩٠) ، .
(٣) الأَكَارُ : هو الحرّاث والزّراع والفلاح .
انظر : التعريفات الفقهية (ص١٨٧) ، معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص٧٦) .
(٤) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، ووضع في مكانها : (وإن كان) ، والمثبت من (ب) ، و (ج) ، وفي (أ) :
(فصاحه) ، وهو تصحيف .
(٥) في (أ) : (الخط) .
(٦) مصدر غَبَنَ ، وهو في اللغة التَّقَصُّص ، ومنه غبنه في البيع : غلبه ونقصه ، وهو عند الفقهاء نوعان : يسيرٌ
وفاحشٌ ، فاليسير : ما يتغابن الناس في مثله عادةً ، والفاحش : مالا يتغابن الناس في مثله عادةً .
انظر : معجم لغة الفقهاء (ص٢٩٧) ، معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص٣٤١) .
(٧) في هامش الأصل ، و(ب) : وهو نصف الدّين ، كالإثنين في الأربعة ، ونحو نصفه ، كالإثنين في الخمسة ،
فإنّ النصف ، وما يقرب منه غبنٌ بخلاف الإثنين في العشرة ، فإنه يسيرٌ يُحتمل .
(٨) انظر أيضاً : الفتاوى الولولجية (٣/٩٩) ، الفتاوى البزازية (٣/٩٩) ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٩٢) .
(٩) في (ج) : (ذكره) .
(١٠) المفاوضة : وهي شركة متساوين مالاً ، وتصرفاً ، ودنيّاً .
التعريفات (ص٣١٠) ، التعريفات الفقهية (ص٤٩٨) .
(١١) في فتاوى قاضي خان (٢/٢٩٢) : «أحد المتفاوضين إذا كان المال عنده ، ولم يبيّن حال المال الذي
عنده ، فمات ، ذكر بعض الفقهاء : أنّه لا يضمن ، وأحاله إلى شركة الأصل ، وذلك غلطٌ بل الصّحيح ،
أنه يضمن نصيب صاحبه » .

والثالثة : ذكرها محمدٌ في كتاب السّير : إذا أودع الإمام بعض الغنائم قبل القسمة عند بعض الجند ، فمات ، ولم يبيّن ، لم يضمن^(١) .
 في القنية^(٢) : « عن (بخ)^(٣) ، (كص)^(٤) ، (كب)^(٥) ، (كخ)^(٦) ، وغيرهم : إمامٌ ،

(١) قال ابن نجيم في الفوائد الزينية في مذهب الحنفية (ص ٣٨) : « وزدت عليها مسائل :

الأولى : الوصي إذا مات مُجهلاً ، لا يضمن كما في جامع الفصولين .

الثانية : الأب إذا مات مُجهلاً مال ابنه .

الثالثة : إذا مات الوارث مُجهلاً لما أودعه عند مورثه .

الرابعة : إذا مات الإنسان مُجهلاً لما ألقته الريح في بيته .

الخامسة : إذا مات مُجهلاً لما وضعه مالكه في بيته بغير علمه .

السادسة : إذا مات الصبي مُجهلاً لما أودع عنده ، وهو محجور »

(٢) (ل/٩٩ ، ١٠٠) .

(٣) أي بكر خَواهر زاده ، وهو الإمام أبو بكر ، محمد بن الحسين بن محمد البخاري الحنفي ، الملقّب بشيخ الإسلام ، والمعروف ببكر خَواهر زاده ، ولفظة (خَواهر زاده) : لفظٌ فارسي ، ومعناه : ولد الأخت ، كان إماماً ، فاضلاً ، كبير الشأن ، بحراً في معرفة المذهب ، من عظماء ماوراء النهر ، له طريقة معتبرة ومفيدة ، جمع فيها من كلّ فن ، وهي أبسط طرق الأصحاب ، له : المبسوط ، والمختصر ، والتجنيّس ، توفي سنة (٤٨٣هـ) .

انظر : الجواهر المضية (١٨٣/٢) و (١٤١/٣) ، تاج التراجم (ص ٢٥٩) ، الفوائد البهية (ص ٢٧٠) ، الكواشف الجليلة (ص ٤٠) .

وعلم بـ « بخ » أيضاً كما في فهرست القنية ، لبرهان الفتاوى البخارية ، وهو صدر الإسلام طاهر بن برهان الدين الكبير عبدالعزيز البخاري ، ولد سنة (٤٤٢هـ) ، كان من أعيان الفقهاء الحنفية ، له اليد الطولى في الفروع ، والأصول ، ومشاركة تامة في المعقول ، والمنقول ، له : فتاوى البخارية ، والفوائد الفقه ، توفي بسرخس سنة (٥٠٤هـ) .

انظر : هدية العارفين (٤٣٠/١) ، وكشف الظنون (١٢٢١/٢) ، الفوائد البهية (ص ٢١٣) .

(٤) أي ركن الدين الصّبّاغي ، ويقال له ركن الأئمة ، وبهذا اشتهر ، وهو عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن علي الصباغي ، أبو المكارم المديني ، تفقه على أبي اليسر البزدوي ، إمامٌ كبيرٌ ، له مشاركةٌ تامةٌ في العلوم ، أخذ عنه جماعة منهم نجم الدين مختار الزاهدي صاحب القنية ، له : المنتخبات ، وشرح لمختصر القدوري .

انظر : الفوائد البهية (ص ١٢٩) ، الجواهر المضية (٤/٢٤٩ ، ٣٩٠) .

(٥) أي كمال الأئمة البياعي ، وقد سبقت ترجمته .

(٦) أي ركن الدين الخزاف ، هكذا في فهرست القنية ، ولم أقف على ترجمة له ، وفي (ب) : (لح) .

ومؤذن راتبان^(١) ، ولهما مستغلات^٢ خاصة^٣ ، وفي وجوه مصالح المسجد سعة^٤ ،
فطلبنا من القاضي أن يأذن للقيم ، حتى يعمر مستغلاتهما من مصالح المسجد عند
الحاجة ، حتى يُرجع غلاتهما مسلمةً إليهما ، (ففعِل)^(٥) ، فللقيّم أن يعمرها من
مصارح المسجد .

عن^(٦) (قخ)^(٧) : الأوقاف ببخارى^(٨) على العلماء لا يُعرف من الواقف شيء^٩
غير ذلك ، فللقيّم أن يُفضّل البعض ، ويحرم البعض ، إن لم يكن الوقف على قوم
يُحصون ، وكذا الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة ، [أو على متعلّمي
هذه المدرسة]^(١٠) ، أو على علمائها ، يجوز للقيّم أن يُفضّل البعض ، ويحرم البعض ،
إن لم يبيّن الواقف قدر ما يُعطي كلّ واحدٍ .

(١) هكذا في (ب) ، وفي (أ) : (راينان) وفي الأصل : (راتيان) ، وهما تصحيف .

(٢) ما بين القوسين زيادة من المصدر ، حتى يستقيم السياق .

(٣) انظر : القنية (ل/٩٨) .

(٤) أي قاضي خان ، وقد سبقت ترجمته .

(٥) هكذا في (ب) ، و(ج) ، وفي الأصل : (بنحارا) ، وفي (أ) : (بنجارا) ، وهما تصحيف .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

الباب الثالث عشر : فيما لا يجوز للقيّم ، وما يضمن به^(١) .

في فتاوى قاضي خان^(٢) : « متولي الوقف^(٣) إذا قام إلى عمارة الوقف ، وأراد أن يأخذ لكل يوم أجرَ أجيرٍ ، فليس له ذلك » .
في القنية^(٤) : « عن (بخ) : [قالوا]^(٥) ^(٦) : إذا عمل القيّم في عمارة المسجد ، أو الوقف كعمل الأجراء ، لا يستحق أجراً ، لأنّه لا يجتمع عليه أجر القوامة ، وأجر العمل .

وعن^(٧) (عت) : والمتولي إذا آجر نفسه في عمل المسجد ، وأخذ الأجرة ، لم يجز في ظاهر الرواية ، وبه يُفتى .
وقيل : يجوز كالوصيّ ، وهو اختيار الميداني^(٨) ^(٩) (رح) .

(١) في (أ) : (له) ، وهو تصحيف .

(٢) لم أجده فيه ، وانظر : المحيط البرهاني (١٦٦/٩) ، الفتاوى البزازية (١٥٣/٣) .

(٣) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و (ج) وفي الأصل : (الواقف) وهو تصحيف .

(٤) (ل/١٠٢) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، وأثبتته من (ب) ، و (ج) .

(٦) لفظ « قالوا » يستعمل عند الحنفية في الإطلاق في مافيه اختلاف مشايخهم .

انظر : الكواشف الجلية (ص ٨٨) .

(٧) (ل/١٠٣) .

(٨) في (أ) : (الميداني) ، وهو تصحيف .

(٩) الميداني : نسبة إلى موضعين ، أحدهما ميدان زياد بنيسابور ، والثاني إلى محلّة بأصبهان ، وهي نسبة أحمد بن

إبراهيم الميداني ، قال عنه صاحب الجواهر المضية : « هكذا هو مذكور في الكتب كتب أصحابنا » .

والميداني أيضاً نسبة لمحمد بن نصر بن إبراهيم ، شيخ كبير عارف بالمذهب قلّ ما يوجد مثله في الأعصار ، من أقران

أبي نصر العياضي ، له ذكر في الفتاوى الظهيرية في حادثة وقعت ، فكتب أئمة أسروشنه إلى سمرقند ،

وبخارى ، قال : وكان ذلك في زمن أبي أحمد العياضي ، ومحمد بن نصر الميداني ببخارى .

انظر : الجواهر المضية (١٣٠/١) و (٣٧٧/٣) و (٣٢١/٤) ، الطبقات السنية (٢٦٨/١) ، الفوائد البهية

(ص ٢٠١) .

وعن المحيط : في مسألة الوصي روايتان .

وعن (فخ)^(١): وإسراج السُّرُج الكثيرة في السُّكك ، والأسواق ليلة البراءة^(٢) بدعة^(٣)، وكذا في المساجد ، ويضمن القيم ، وكذا يضمن إذا أسرف في السُّرُج في شهر رمضان ، وليلة القدر ، ويجوز الإسراج على باب المسجد في السُّكَّة ، أو السُّوق. وعن (كب) ، وغيره : ولو اشترى من مال المسجد شئاً في شهر رمضان يضمن

قلت^(٤): وهذا إذا لم ينص الواقف عليه .

عن^(٥) (عت) : الدُّهْن ، والحُصْر^(٦) ، والمراوح ، ليس من مصالح المسجد ، وإنما مصالحه عمارته .

وعن (حم) : الحُصْر^(٧) ، والدُّهْن من مصالحه دون المراوح ، قال رحمه الله^(٨) : وهو أشبه بالصَّواب ، وأقرب إلى غرض الواقف .

وعن (عك)^(٩) ، وغيره : انهدم المسجد ، فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خُشْبُهُ ، يضمن .

(١) أي فتاوى خُواهر زاده ، وقد سبقت ترجمته .

(٢) ليلة البراءة : هي ليلة النصف من شهر شعبان .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤٥) .

(٣) البدعة : طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية ، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه .

انظر : الاعتصام (ص ٣٧) .

(٤) لعلَّ القائل هو : صاحب القنية كما يظهر من سياق الكلام ، والله أعلم .

(٥) (ل/١٠٣) .

(٦) في (أ) : (الخصر) ، وهو تصحيف .

(٧) في (أ) : (الخصر) ، وهو تصحيف .

(٨) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و (ب) ، وأثبتته من (أ) ، و (ج) .

(٩) أي عين الأئمة الكرباسي ، وقد سبقت ترجمته .

وعن المحيط^(١) : وليس للقيّم أن يأخذ ما فضل من وجه عمارة المدرسة ديناً ،
ليصرفه إلى الفقهاء ، وإن احتاجوا إليه .

وعن^(٢) (بخ) : ولو كان في يد القيّم من مال المسجد خمسون ديناراً إذا اشترى
بها مُستغلاً ، لا يُحصّل منه خمسة دنانير ، ولو دفعها معاملة^(٣) يُحصّل الخمسة
وزيادة ، ليس له ذلك .

عن^(٤) (ظم)^(٥) ، وغيره : لا يجوز للقيّم شراء شيء [من]^(٦) مال المسجد لنفسه ،
ولا البيع له ، وإن كان فيه منفعة ظاهرة للمسجد .

عن^(٧) (...) ^(٨) : متولي الوقف باع شيئاً منه ، أو رهن^(٩) ، فهو خيانة ، فيُعزل ، أو
يُضمّ إليه ثقة .

عن^(١٠) (عت) : قيّم يخلط غلة الدُّهن بغلة البواري فهو سارقٌ خائنٌ .

وعن^(١١) (فخ) : القيّم ضمن مال الوقف بالإستهلاك ، ثم صرف قدر الضّمان إلى
المصرف بدون إذن القاضي ، يخرج عن العُهدّة .

(١) القنية (ل/١٠٣) .

(٢) (ل/١٠٢) .

(٣) المعاملة : عند العامة يراد بها : التصرف من البيع ، ونحوه ، وفي كلام فقهاء أهل العراق المساقاة في لغة
الحجازيين .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٤٩٣) .

(٤) (ل/١٠٢) .

(٥) أي ظهير الدين المرغيناني ، وقد سبقت ترجمته .

(٦) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

(٧) (ل/١٠٣) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٨٣) .

(٨) مابين القوسين غير مقروء في جميع النسخ ، وهو في المصدرين السابقين : (فتاوى صاعد) ، وهي مذكورة في
كشف الظنون (٢/١٢٢٤) .

(٩) الرهن : حبس شيء ماليٍّ بحقٍّ يُمكن استيفاءه منه .

انظر : معجم المصطلحات المالية والاقتصادية (ص٢٣٤) ، معجم لغة الفقهاء (ص١٩٥) .

(١٠) انظر : القنية (ل/١٠٢) .

(١١) (ل/١٠٣) .

عن^(١) الشُّروط الظَّهيرية : ولو جعل متولين^(٢) في الوقف، ليس لأحدهما أن يبيع غلته عند أبي حنيفة ، ومحمد (رح) ، خلافاً لأبي يوسف ، كالوصيين .
وعن^(٣) شم : دارٌ موقوفةٌ للماء ، والحمد^(٤) ، ليس للقيم أن يشتري من غلتها خابية^(٥) لسقي الماء .

عن^(٦) (بخ) : قيم الجامع^(٨) القديم آجر موضعاً تحت ظلة الباب لبعض الصَّكَّاكين لا يصح .

عن^(٩) (عج)^(١٠) : لا يجوز إزالة الحائط الذي بين المسجدين ، ليجعلهما واحداً ، إذا لم يكن فيه مصلحة ظاهرة ، وكذا رفع سقفه ، ويضمن القيم ما أنفق فيه من مال المسجد .

(١) (ل/١٠٤) .

(٢) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، وفي الأصل : (متولين) .

(٣) (ل/١٠١) .

(٤) الجمد : ماء جمّد بالسكون تسمية بالمصدر خلاف الذائب ، والجمد بالفتح جمع جامد .

انظر : المصباح المنير (ص٤٢) .

(٥) هكذا في (ب) ، و (ج) ، وفي الأصل : (خانية) ، وفي (أ) : (خاينة) ، وهما تصحيف .

(٦) خابية : جمعها خوابي ، وهي وعاء كبير من الطين يُوضع فيه الماء أو الزيت ونحوهما .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص١٦٩) .

(٧) (ل/١٠١) .

(٨) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، وفي الأصل : (الجماع) .

(٩) (ل/١٠١) .

(١٠) أي علاء الأئمة الحمّامي ، وقد سبقت ترجمته ، وقد علّم به أيضاً لعمر الحافظ ، كذا في فهرست القنية ، ولم أفق على ترجمة له .

عن^(١) (فع)^(٢) ، (فك)^(٣) ،^(٤) (حم) : رُبْع^(٥) غلّة الوقف للعمارة ، وثلاثة أرباعها للفقراء .

لم يجز للقيم أن يصرف رُبْع العمارة إذا استغنى عنها إلى الفقراء ، ليستردّ ذلك من حصّتهم من السنة الثانية .
في منية المفتي^(٦) : « قيّم الوقف أراد أن يبني حوانيت في حدّ المسجد ، أو في فنائه ، ليس له ذلك^(٧) .

القيم إذا بيّض ، ونقش المسجد يضمن .
مسجد مبني معمور ليس للمتولي أن يهدمه ، ويبنيه ثانياً ، ويتكلّف في تزيينه .
[و]^(٨) في الكبرى^(٩) مثله .
في المنية^(١٠) : « قيّم المسجد اشترى بغلّة المسجد ثوباً ، ودفع إلى المساكين لا يجوز^(١١) ، ويُعطي الدراهم .

(١) (ل/١٠٠) .

(٢) أي فتاوى العصر للإمام أبي الحسن علي بن الحسين السّغدي ، توفي (٤٦١هـ) .

(٣) هكذا في (ب) ، و(ج) ، وهو موافق لما في القنية ، وفي الأصل ، و (أ) : (محك) .

(٤) أي فتاوى أبي الفضل ، عبدالرحمن بن محمد بن أميروه بن محمد الكرمانى الحنفى ، توفي سنة (٥٤٣هـ) ، وقد سبقت ترجمته .

(٥) في (ج) : (رفع) .

(٦) (ل/٢٢٦) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٥) ، الفتاوى الولوالجية (٩٣/٣) ، فتاوى السراجية (ص٩١) .

(٧) في الفتاوى الولوالجية (٩٣/٣) ، والفتاوى الكبرى (ل/١٩٥) : « أما في حدّ المسجد ، لأنّه إذا جعل المسجد مسكناً ، تسقط حرمة المسجد ، وأما الفناء ، فلاّنه تبع المسجد » .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٩) (ل/١٩٤) .

استأجر^(٣) أجيراً بدرهمٍ ، ودانق^(٤) ، وأجر مثله درهمٌ ، واستعمله في عمارة الوقف ، ونقد الأجر من مال الوقف ، ضمن جميع ما نقد .
وفي الكبرى^(٥) مثله : « لأنّ الإجارة وقعت له لا للوقف » .
في النّصاب^(٦) : « متولي وقف المسجد لو رهن الوقف بالدّين ، لا يصح ، لأنّ فيه تعطيل منافع الوقف » .
في السّراجية^(٧) : « أهل الجماعة أو المتولي لو رهنوا الوقف ، لم يصح ، وعلى المرتهن أجرة الدار ، سواء كانت معدة للغلة ، أو لا^(٨) ، وكذا إذا باع المتولي ، وسكن المشتري الدار ، هو المختار للفتوى » .
[و]^(٩) في منية المفتي^(١٠) مثله .
وفي الذخيرة : « وعليه الفتوى » .
وفي النّصاب : « وهو المختار » .

-
- (١) (ل/٢٢٧) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٨) ، الفتاوى الولواجية (٣/٩٣) ، المحيط البرهاني (٩/٤٠) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٩١) .
(٢) في فتاوى قاضي خان (٣/٢٩١) : « لأن شراء الثوب وقع للقيم ، فيصير ناقد الثمن من مال الوقف ، كثوب اشتراه لنفسه ، فيضمن » .
(٣) انظر أيضاً : الفتاوى الولواجية (٣/٩٩) ، الفتاوى البزازية (٣/١٤٤) ، المحيط البرهاني (٩/٣٢) .
(٤) الدانق : معرب ، وهو سدس درهم ، والدانق فضة ، وهو عند الحنفية ٥٢١،٠ غ ، وعند الجمهور ٤٩٦،٠ غ .
انظر : التعريفات (ص٣٦٧) ، التعريفات الفقهية (ص٢٨٨) .
(٥) (ل/١٩٧) .
(٦) لم أجد المصدر وانظر : المحيط البرهاني (٩/٣٩) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٨) .
(٧) ص٩٣ ، المحيط البرهاني (٩/٣٢) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٨٧) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٨) .
(٨) صيانة للوقف ، كذا في الفتاوى الكبرى (ل/١٩٩) .
(٩) مابين المعكوفين سقط من (ب) .
(١٠) (ل/٢٢٧) .

وفي مُلتَقَط السَّمَرَقَنْدِي^(١) ^(٢): « لا يجوز رهن الوقف من المتولي ، ولا من أهل الجماعة ، وعلى المرتّهن إذا سكن مثل أجر الدار ، سواءً كانت معدة للغلة ، أو لم تكن » .

وفي فوائد صاحب المحيط^(٣) : « قيّم الوقف إذا باع الوقف بأمر القاضي ، ورأيه ، وتدبيره ، يجوز ، هكذا ذكر الصدر الشهيد .

وسُئِلَ^(٤) شمس الأئمة الحلواني^(٥) : عن متولي أوقاف المسجد ، إذا تعذر استغلالها^(٦) ، هل للمتولي أن يبيعها ، ويشترى بثلثها أخرى مكانها ؟ قال : نعم .

قيل له : إن لم يتعطل ، ولكن يوجد بثلثها ما هو خير منها ؟ قال : لا يبيعها .

ومن المشايخ من لم يجوز بيع الوقف تعطل ، أو لم يتعطل ، وكذا لم يجوز الاستبدال بالوقف ، وهكذا حكى عن شمس الأئمة السرخسي . وذكر [في]^(٧) السير الكبير : قال أبو يوسف : يجوز الاستبدال بالأوقاف » .

(١) (ص ٣٣٦) ، الفتاوى البرازية (١٥٣/٣) .

(٢) السمرقندي : هو الإمام ناصر الدين ، أبي القاسم ، محمد بن يوسف بن محمد بن علي الحسيني السمرقندي الحنفي ، من أهل سمرقند ، إمام عظيم القدر ، قوي العلم ، أَوحد أوانه في الأدب ، مجتهد زمانه ، عالم بالتفسير ، والحديث ، والفقه ، والوعظ ، له تصانيف كثيرة منها : النافع ، والمُلْتَقَط في الفتاوى ، وخلاصة المفتي ، وغيرها ، مات سنة (٥٥٦هـ) ، وقيل : قتل صبراً بسمرقند .

انظر : كشف الظنون (١٨١٣/٢) ، الفوائد البهية (ص ٢٨٩) الجواهر المضية (٤٠٩/٣) .

(٣) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٣/١) ، (١٣٤) .

(٤) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (١٦٤/٩) .

(٥) في (أ) : (الحلواني) ، وهو تصنيف .

(٦) في (ب) و (ج) : (استغل لها) ، وهو تصنيف .

(٧) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

وذكر في المنتقى^(١) : « عن محمد إذا صار الوقف بحال لا ينتفع به المساكين ،
فللقاضي أن يبيعه ، ويشترى بثمنه غيره ، وليس ذلك إلا للقاضي » .

وذكر في الذخيرة^(٢) : « إذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال ، والقيّم يجد
بثمنها أرضاً أخرى ، هي أكثر ريعاً^(٣) منها ، كان للقيّم أن يبيعها ، ويشترى
بثمنها أرضاً أخرى هي أكثر ريعاً منها » .

وذكر في العدة^(٤) : « إذا شرط في أصل^(٥) أن يستبدل به أرضاً أخرى^(٦) إذا شاء
ذلك ، ويكون وفقاً مكانه ، فالشّروط جائز عند أبي يوسف ، وكذلك لو شرط
أن يبيعه ، ويستبدل بثمنه مكانه ، وعند محمد : الشّروط باطل ، والوقف جائز^(٧) » .

(١) نقلاً عن البحر الرائق (٢٢٣/٥) ، ونقلاً عن المحيط البرهاني (١٦٤/٩) ، ونقلاً عن جامع الفصولين
(١٣٤/١) ، فتاوى قاضي خان (٢٩٥/٣) .

(٢) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٤/١) ، الفتاوى الظهيرية (٢٨/ل) ، الفتاوى البزازية (١٤٥/٣) .

(٣) الرّيع : في اصطلاح الفقهاء يُفسّر بالغلة والغلة بالرّيع ، وهو النماء ، والرّيادة ، والدّخل الذي يحصل ،
كالزّرع والثمر وأجرة الدّار ، ونحوها .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٣١٢) ، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية (ص٢٣٦) .

(٤) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٤/١) ، المحيط البرهاني (٥/٩) ، فتاوى النوازل (ص٢٤٢) ، الفتاوى الهندية
(٣٧٥/٢) ، خلاصة الفتاوى (٤١٣/٤) .

(٥) في فتاوى قاضي خان (٣٠٠/٣) : « وأجمعوا على أنّ الواقف إذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصحّ
الشّروط والوقف وبملك الاستبدال ، أمّا بدون الشّروط أشار في السّير : أنّه لا يملك الاستبدال إلا القاضي إذا
رأى المصلحة في ذلك » .

(٦) في حاشية رد المحتار (٣٨٤/٤) : « اعلم أن الاستبدال على ثلاثة وجوه :

الأول : أن يشترطه الواقف لنفسه ، أو لغيره ، أو لنفسه ، أو لغيره ، فالاستبدال فيه جائز على الصحيح ، وقيل :
اتفاقاً .

والثاني : أن لا يشترطه ، سواء شرط عدمه ، أو سكت لكن بحيث صار لا ينتفع به بالكلية ، بأن لا يحصل منه شيء
أصلاً ، أو لا يفي بمؤنته ، فهو أيضاً جائز على الأصح ، إذا كان بإذن القاضي ، ورأيه المصلحة فيه .
والثالث : أن لا يشترطه أيضاً ، ولكن فيه نفع في الجملة ، وبدله خير منه ريعاً ونفعاً ، وهذا لا يجوز استبداله على
الأصحّ المختار » .

(٧) في خلاصة الفتاوى (٤١٣/٤) : « وفي واقعات فخر الدين خان رحمه الله : قول هلال مع أبي يوسف رح ،
قال : وعليه الفتوى ، لأنّ هذا شرط لا يبطل الوقف ، لأنّ الوقف يحتمل الانتقال من أرض إلى أرض ، فإنّ
أرض الوقف إذا غصبها غاصبٌ ، وأجرى عليها الماء ، حتى صارت بحراً لا تصلح للزراعة ، يضمن قيمتها ، =

كذا في الفصول^(١) الأستروشي .

[و]^(٢) في فتاوى قاضي خان^(٣) : « وكذلك متولي المسجد ، إذا باع الدار الموقوفة ، وسكنها المشتري ، ثم إن القاضي عزل هذا المتولي ، وجعل غيره متولياً ، (فادعى المتولي الثاني على المشتري)^(٤) ، واستحقّ الوقف ، واستردّه ، كان على المشتري أجر مثل هذه الدار » .

وفيه^(٥) : « طاحونة في يد مُقاطع لا يحتاج إلى القِيم ليس للمتولي عُشره » .
وفي الكبرى^(٦) : « في الوقف طاحونة في يد رجلٍ بالمقاطعة^(٧) ، لا حاجة بها إلى القِيم ، فأصحاب الطّاحونة يقبضون غلّتها ، لا يجب للقيم عُشر غلّة الطّاحونة ، لأنّ القيم بمثّلة الأجير ، والأجير يستحقّ الأجر^(٨) بإزاء العمل ، ولا عمل في الطّاحونة » .

= ويشترى بقيمتها أرضاً أخرى ، فتكون الثانية وفقاً مكانها ، وكذا أرض الوقف إذا قلّ نزلها ، وصارت بحيث لا تحتل الزراعة ، أو لا تفضل غلّتها من مؤنتها ، ويكون صلاح الوقف في الاستبدال بأرضٍ أخرى» .
• وفي فتاوى قاضي خان (٣٠٠/٣) : « والصّحيح : قول هلالٍ وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأنّ هذا شرط لا يُبطل حكم الواقف » .

• وفي الفتاوى الهندية (٣٧٥/٢) : « وليس له بعد استبداله مرةً أن يستبدل ثانياً لانتهاء الشرط بمرةٍ ، إلا أن يذكر عبارة تفيد له ذلك دائماً » ، وفي خلاصة الفتاوى (٤١٣/٤) مثل ذلك .

- (١) لم أقف على المصدر ، وانظر : جامع الفصولين (١٣٤/١) .
- (٢) مابين المعكوفين سقط من (ب) .
- (٣) (٢٩٢/٣) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٩) ، المحيط البرهاني (٣٢/٩ ، ٣٣) .
- (٤) مابين القوسين زيادة من فتاوى قاضي خان ، حتى يستقيم سياق الكلام .
- (٥) أي في فتاوى قاضي خان (٢٩٥/٣) .
- (٦) (ل/١٩٣) ، التاتارخانية (٥١٩/٥) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، المحيط البرهاني (٤٢/٩) .
- (٧) المقاطعة : هي الأجرة السنويّة التي تدفع للوقف من قبل المتصرّف في العقار الذي وقفت أرضه ، ومُلكت أبنيته وكرومه وأشجاره .

انظر : ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (ص٨٧) المادة (١٤٣) .

(٨) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، وفي الاصل : (الأجير) ، وهو تصحيف .

وفي فتاوى قاضي خان^(١) : « قِيم الوقف اشترى لمرمة^(٢) المسجد شيئاً بدون إذن^(٣) القاضي ، لا يرجع في مال المسجد » .

قاضي خان^(٤) : « ولو أن قِيم المسجد أراد أن يبني حوانيت في حريم^(٥) المسجد، أو فناءه ، قال الفقيه أبو الليث : لا يجوز للقيم أن يجعل شيئاً من المسجد مسكناً، أو مستغلاً ، ولو جعل المتولي المنزل الموقوف على المسجد مسجداً ، لا يصير مسجداً، ولو ضاق المسجد ، جاز أن يزيدوا^(٦) منه بأمر القاضي » .
وفي وقف الخلاصة^(٧) مثله ، وزاد عليه : « ومستغل الوقف^(٨) كالذُّكان ، والحانوت على هذا » .

من النَّصاب^(٩)، وملتقط الملخص^(١٠) : « مسجدٌ له مستغلاتٌ، وأوقافٌ، وأراد المتولي أن يستوفي من غلة الوقف للمسجد دهناً ، أو حصيراً ، أو حشيشاً ، أو

(١) (٢٨٧/٣) .

(٢) مرمة الدار اصلاحها ، وهي قسمان :

أحدهما : المرمة المستهلكة : وهي الترميمات التي لا يمكن أخذها وتفريقها من الأبنية ، كالدهان والتجصيص ونحوه .

والثاني : المرمة غير المستهلكة ، وهي الترميمات التي يمكن تفريقها وأخذها من الأبنية ، كالبناء المضاف من جديد .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤٧٩) ، معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص ٤١٠) .

(٣) في (ب) : (أمر) .

(٤) في فتاواه (٢٨٦/٣) ، وفتاوى السراجية (ص ٩١) ، المحيط البرهاني (١٣٧/٩) .

(٥) حريم الشيء : ماحوله من مرافقه وحقوقه ، سمي بذلك لأنه يحرم على غير مالكة أن يستبد بالانتفاع به .

انظر : معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص ١٧٧) .

(٦) في (أ) : (يزيد) .

(٧) (٤٢١/٣) .

(٨) مُستغل الوقف : هو المال الذي أوقف لكي يضمن بغلاته ووارداته ما تتطلبه إدارة المؤسسات الخيرية والإنفاق عليها .

انظر : معجم المصطلحات المالية والإقتصادية (ص ٤١٥) ، ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (ص ٧٣) (م ١١٠) .

(٩) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل ١٩٨) .

(١٠) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الولوالجية (٣ / ٩٣) ، وخلاصة الفتاوى (٤ / ٤٢٢) ، فتاوى قاضي خان

(٢٩١/٣) .

آجراً^(١) لفرش المسجد ، أو حصناً ، قالوا : إن وسَّع الواقف ذلك للقيِّم ، فقال : تفعل ما ترى من مصلحة المسجد ، كان له أن يشتري للمسجد ما شاء .
وإن لم يُوسَّع ، ولكنَّه وقف لبناء المسجد ، وعمارته ، ليس للقيِّم أن يشتري ما ذكرنا^(٢) ، وإن لم يُعرف شرطُ الواقف في ذلك ينظر^(٣) القيِّم إلى مَنْ كان قبله ، فإن كانوا يشترون من أوقاف المسجد هذه الأشياء ، كان له أن يفعل وإلا فلا .
في منية المفتي^(٤) : « ليس لقيِّم المسجد أن يشتري جنازةً ، وإن ذكر أن القيِّم يشتري جنازة » .

في إجازات المحيط^(٥) : « متولي لا يعلم الخطَّ ، وتعذَّر عليه الحساب ، فاستأجر رجلاً ، ليكتبَ له ذلك ، لا يحلُّ له أن يُعطيَ الأجر من مال المسجد » .
في مجموع النوازل^(٦) : « إذا آجر القيِّم دار الوقف من نفسه لا يجوز ، وكذا لو آجر من عبده^(٧) أو مكاتبه^(٨) لا يجوز^(٩) » .

(١) الآجرُ : لفظ معرَّب ، واحدته آجرةٌ ، وهو الطَّينُ يُشوى بالنَّارِ ويستخدم في البناء ، ويُعرف باللِّين المشوي وبالقرميد .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ١٣) .

(٢) علَّل قاضي خان ذلك في فتاواه (٢٩١/٣) بقوله : « لأنَّ هذا ليس من العمارة ، ولا من البناء » .

(٣) في (أ) : (ينتظر) .

(٤) (ل/٢٢٦) ، وفتاوى قاضي خان (٢٩١/٣) .

(٥) لم أجدّه في المحيط البرهاني ، انظر : الفتاوى التاتارخانية (٥٨١/٥) نقلاً عن الذخيرة .

(٦) لم أقف عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (٣٣/٩) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٢٩) .

(٧) في (أ) : (عنده) .

(٨) المُكاتبُ : هو العبد الذي كاتبه مولاه ، والكتابةُ إعتاق المملوك يدّاً حلالاً ، ورقبة مآلاً ، حتى لا يكون للمولى عليه سبيلٌ ، فإذا أدَّى بدل الكتابة يُعتق مآلاً ، وعند العجز يؤوَّل إلى الرِّقبة .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٥٠٢) ، التعريفات (ص ٢٦٤) .

(٩) وفي أحكام الوقف للخصَّاف (ص ٢٠٦) : « وكذا إن آجرها من ابنه وأبيه لا تجوز في مذهب أبي حنيفة ، أمّا في مذهب أبي يوسف فإن الإجارة من ابنه وأبيه جائزة ، وأمّا من عبده ومكاتبه فإنها لا تجوز .

وإن آجر الواقف بعرض من العروض بعينه ، جازت الإجارة على مذهب أبي حنيفة ، وأمّا على مذهب أبي يوسف ومحمد فإنها لا تجوز بالعروض ، ولا تجوز إلا بالدنانير والدراهم » .

في فتاوى قاضي خان^(١) : « قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : ولو خلط^(٢) من ماله مثل تلك الدراهم بدراهم الوقف ، كان ضامناً للكُلِّ » .

وفي الفتاوى السمرقندية مثله .

في الكبرى^(٣) : « رجلٌ جمع مالاً من الناس لينفقه في بناء المسجد ، فأنفقَ من تلك الدراهم في حاجته^(٤) ، ثم ردَّ بدلها في نفقة المسجد ، لا يسعه^(٥) أن يفعلَ ذلك ، فإن فعل ، فإن عَرَفَ صاحب ذلك المال ، يُردُّ عليه (أن)^(٦) يسأله تجديد الإذن فيه ، لأنَّه دخل في ضمانه ، فلا يبرأ^(٧) عنه إلاَّ بالردِّ إلى المالك ، أو إلى نائبه ، ولم يُوجد .

فإن لم يَعْرِفَ صاحب المال ، استأمر الحاكم فيما يستعمله ، وإن تعذر عليه ذلك ، رجوتُ له في الاستحسان أن ينفق مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن هذا ، وما لو استأمر الحاكم يجب أن يكون في دفع الوبال ، أمّا الضمان واجبٌ ، فإنَّه ذكر في وكالة المبسوط : أن الوكيل بقضاء الدين إذا صرف مال الموكل إلى قضاء دين نفسه ، ثم قضى دين الموكل من ماله ، يضمن ، وكان متبرِّعاً في قضاء دينه .

وكذا العالم إذا سأل للفقراء شيئاً ، وخلط بعضها ببعض يصير ضامناً بجميع ذلك ، وإذا أدى صار مؤدِّياً من مال نفسه ، ويصير ضامناً لهم ، ولا يُجزئهم عن زكاتهم ، فيجب أن يستأذن الفقير ليأذن له بالقبض فيصير خالطاً ماله بماله ،

(١) (٣٠٧/٣) ، الفتاوى الولوالجية (٩٩/٣) ، الفتاوى البزازية (١٤٣/٣) .

(٢) في هامش الأصل : أي القيم .

(٣) (ل/١٩٢) ، المحيط البرهاني (١٥٣/٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، فتاوى قاضي خان (٢٩٣/٣) ، الفتاوى الهندية (٤٢٠/٢) نقلاً عن فتاوى أبي الليث أيضاً .

(٤) في (أ) : (حاجة) .

(٥) هكذا في (ب) ، وفي الاصل ، و(أ) ، و(ج) : (لاسعة) .

(٦) مابين القوسين في الفتاوى الكبرى : (أو) ، وهي أنسب حتى يستقيم السياق .

(٧) في (ب) : (فلا يبرئ) .

وكذا مَنْ قال ، وسأل للفقير^(١) بغير أمره ، فهو أمينٌ ، فإن خلط مال البعض بمال البعض ، يصير مؤدياً من مال نفسه ، ويصير ضامناً لهم ، ولا يجزيهم^(٢) عن زكاتهم ، فيجب أن يأمره الفقير أولاً بذلك ، لأنه إذا أمره صار وكيلاً بقبضه ، وبالتصرُّف له ، فيصير خالطاً ماله بماله^(٣) .

في منية المفتي^(٤) : « متولي الوقف عليه مشرفٌ ، ليس للمشرف أن يتصرَّف في أمور الوقف » .

وفي الكبرى^(٥) مثله ، « لأنَّ المفوضَ إلى المشرفِ الحفظ لا غير » .

في منية المفتي^(٦) ، والكبرى^(٧) : « شجرة جوز في دار وقفٌ ، فخربت الدار ، لم يبع القيمُ الشجرةَ ، لأجل العمارة ، لكن يكرى^(٨) الدار ، ويعمرها ، ويستعين بالجوز على العمارة لا بنفس الشجرة » .

في الكبرى^(٩) : « لأنَّه إذا باع الشجرة لا يبقى ، وإذا آجر الدار يبقى^(١٠) الكلُّ » .

(١) في (ج) : (الفقير) ، وهو تصحيف .

(٢) أي أرباب المال ، الذين دفعوا إلى مَنْ قام ، وسأل للفقير .

(٣) (بأمره) هكذا في الفتاوى الكبرى .

(٤) (ل/٢٢٦) ، والمحيط البرهاني (٩/١٣٧) ، فتاوى السراجية (ص٩١) ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٩٠) .

(٥) (ل/١٩٣) ، المحيط البرهاني (٩/١٣٧) ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٩٠) .

(٦) (ل/٢٢٧) ، والتاتارخانية (٥/٥٩٣) نقلاً عن تجنيس الناصري ، فتاوى السراجية (ص٩٣) ، الفتاوى

الهندية (٣/٣٨٥) .

(٧) (ل/١٩٨) .

(٨) أي يؤجرها ، والكرء أجره المستأجر ، وهو في الأصل مصدرٌ من كاريته .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٤٤١) ، المصباح المنير (٢٠٣) .

(٩) (ل/١٩٨) .

(١٠) في (ب) : (لم يبق) .

وفي الفتاوى السمرقندية^(١) لصاحب المحيط : « شجرة وقف في دار وقف خربت الدار ، ليس للمتولي أن يبيع الشجرة ، ويعمر الدار ، لكن [يكري]^(٢) الدار ، ويعمرها ، لأنه إذا باع الشجرة لا تبقى^(٣) ، وإذا آجر الدار يبقى كلها » .

في القنية^(٤) : « عن عين الأئمة الكرباسي : اجتمع من مال المسجد^(٥) ، فليس للقيم أن يشتري به داراً للوقف^(٦) ، ولو فعل ، ووقف يكون وقفه ، ويضمن .

وعن الروضة : أفتى محمد بن سلمه^(٧) بأنه يجوز .

وعن برهان^(٨) : وهذا استحسان ، والقياس : أن لا يجوز ، وينبغي أن يشتري ، ويبيع بأمر الحاكم ، ولو اشترى بالغلة حانوتاً ليُستغل ، ويُباع عند الحاجة ، فهو أقرب إلى الجواز » .

(١) لم أقف على المصدر ، وانظر : المحيط البرهاني (٤٠/٩) ، الفتاوى التاتارخانية (٥١٧/٥) نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند ، الفتاوى البزازية (١٥٤/٣) ، الفتاوى الظهيرية (٣٠/ل) نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) في ب : (لا يبقى) .

(٤) (١٠٣/ل) .

(٥) (شيء) هكذا في القنية .

(٦) في (ب) : (لوقف) .

(٧) هو الإمام أبو عبد الله ، محمد بن سلمة البلخي ، من أئمة الفقه الحنفيّة المتقدمين ، تفقه على شدّاد بن حكيم ، ثم على أبي سليمان الجوزاني ، توفي سنة (٢٧٨هـ) .

انظر : الجواهر المضية (١٦٢/٣) ، الفوائد البهية (ص ٢٧٦) .

(٨) لعله برهان الدين ، محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن مازة ، صاحب المحيط البرهاني ، وقد سبقت ترجمته .

وقال الحاكم^(١) في شروطه^(٢) : « المتولي إذا أراد أن يشتري بغلات الوقف ضيعةً ، تكون على سبيل الوقف الأول ، وقعت هذه المسألة في زماننا ، ولم يوجد فيها رواية .

قال بعضهم : إن القاضي يطلق ذلك الشراء بالمال الذي عند القيم من الغلات ، فيجوز ، وتكون الضيعة موقوفةً على سبيل الوقف الأول ، ثم اتفقوا على أنه يضمن المتولي ، ولا يصح شراؤه لهذا الغرض ، لأنه إنما يصح شراء شيء للوقف ، إذا كان فيه عمارة الوقف ، واستزادة غلته ، أما إذا كان وقفاً على ذلك السبيل ، فهذا وقف آخر لا من مصالح الوقف الأول ، والضيعة ههنا كذلك ، ألا يرى أن غلته تصرف إلى عمارة نفسها ، ثم إلى عمارة الوقف الأول ، فاحتالوا لصحته^(٣) ، وقالوا : إن الواقف كان أذن في شراء مثله من فضل غلاته ، ليكون وقفاً على سبيل الأول ، ذكره في صكوك الشراء » .

كذا في الفصول^(٤) الأستروشي .

وعن المحيط^(٥) : « إذا اشترى بمال المسجد داراً أو حانوتاً ، ثم باعها ، جاز إذا كان له ولاية للشراء^(٦) » .

وفي منية المفتي^(٧) مثله .

(١) أي الحاكم الشهيد ، وقد علم له في جامع الفصولين (٣/١) : بـ « طحم ، أي شروط الحاكم الشهيد » ، وهو الإمام أبو الفضل ، محمد بن محمد بن أحمد المروزي البلخي ، الشهير بالحاكم الشهيد ، العالم الكبير ، الفقيه المحدث ، شيخ الحنفية في زمانه ، كان يحفظ الفقهيات ، وستين ألفاً من الحديث الشريف ، له : الكافي ، المنتقى ، توفي شهيداً ، وهو ساجد ، في عام (٣٤٤هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٣/٣١٣) ، تاج التراجم (ص٢٧٢) ، الفوائد البهية (ص٣٠٥) .

(٢) نقلاً عن جامع الفصولين (١/١٣٣) .

(٣) في (ج) : (بصحته) .

(٤) لم أقف على المصدر ، وانظر : جامع الفصولين (١/١٣٣) .

(٥) أي البرهاني (٩/١٣٨) .

(٦) في (ب) ، و(ج) : (الشراء) ، وفي (أ) : (لاشري) .

(٧) (ل/٢٢٧) .

وفي المحيط^(١) : « وفي التحاقه بالخوانيت الموقوفة اختلاف المشايخ » .
 ملتقط^(٢) : « متولي المسجد إذا اشترى بغلة المسجد داراً أو حانوتاً لأجل المسجد ،
 ثم باع ذلك ، اختلف المشايخ فيه ، والصحيح : أنه يجوز بيعه ، لأن المشتري
 بمال المسجد لا يكون من أوقاف المسجد ، لانعدام شرائط الوقف فيه » .
 وفي الذخيرة^(٣) : « متولي المسجد إذا اشترى بمال المسجد داراً أو حانوتاً ، ثم
 باعها ، جاز إذا كانت له ولاية الشراء .

وهذه المسألة بناءً على مسألة أخرى هي : أن متولي المسجد إذا اشترى من غلة
 المسجد داراً أو حانوتاً ، فهذه الدار ، وهذا الحانوت هل يلتحق بالخوانيت
 الموقوفة على المسجد ؟

ومعناه : أنه هل يصير وقفاً ؟

اختلف المشايخ فيه ، قال الصدر الشهيد : المختار : أنه لا يلتحق ، ولكن يصير
 مستغلاً للمسجد ، وهذا لأن صحة الوقف تعتمد الشرائط التي تتعلق بها لزوم
 الوقف ، وصحته ، حتى لا يجوز فسخه ، ولا بيعه ، ولم يوجد شيء من ذلك
 ههنا ، فلم يصِرْ وقفاً ، فيجوز بيعه » .

وفي الخلاصة^(٤) : « المشتري بمال الوقف لا يلتحق بالدور الموقوفة هو المختار » .
 وقال نجم الدين النسفي في فتاواه^(٥) : « يجوز بيعها ، وهو الأصح ، لأن في صحة
 الوقف ، والشرائط التي يصير الوقف بها لازماً كلاماً كثيراً ، ولم يوجد ههنا » .

(١) (١٣٨/٩) ، القنية (ل/١٠٣) .

(٢) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى البزازية (٣/١٤١) .

(٣) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٩٨) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٨٥) ، الفتاوى
 الولولجية (٣/٩٧) ، المحيط البرهاني (٩/١٣٨) ، (١٣٩) .

(٤) (٤٢٣/٤) .

(٥) لم أقف على المصدر ، وانظر : جامع الفصولين (١/١٣٣) نقلاً عن مجموع النوازل .

في القنية^(١) : « عن (بخ) : إنما يجوز الشراء بإذن القاضي ، لأنه لا يُستفاد الشراء من مجرد تفويض القوامة إليه ، ولو استدان في ثمنه ، وقع الشراء له ، ويجوز شراء عمارة أرض ، أو داراً للمسجد إذا كانت الرقبة وقفاً ، وإلا فلا » .

في قاضي خان^(٢) : « متولي المسجد إذا اشترى بالغلة^(٣) التي اجتمعت عنده من الوقف منزلاً ، ودفع المنزل إلى المؤذن ليسكن فيه ، إن علم المؤذن ذلك كره له أن يسكن ، لأن هذا المنزل من مستغلات المسجد » .
وفي الكبرى^(٤) مثله .

في قاضي خان^(٥) : « وهذه المسألة دليل على أن متولي^(٦) المسجد ، إذا دفع إلى المؤذن ، أو إلى الإمام ماهو من مستغلات المسجد ، لا يجوز ذلك للمتولي^(٧) ، ويكره للإمام والمؤذن أن يسكن في ذلك المنزل » .

(١) (ل/١٠٣) .

(٢) أي في فتاواه (٢٨٧/٣) ، المحيط البرهاني (١٣٩/٩) نقلاً عن فتاوى الفضلي ، الفتاوى الولوالجية (٩٦/٣) .

(٣) الغلة : كل ما يحصل من ريع الأرض ، أو كرائها .

انظر : أنيس الفقهاء (ص١٨٥) .

(٤) (ل/١٩٧) .

(٥) في فتاواه (٢٨٧/٣) ، خلاصة الفتاوى (٤٢٣/٤) .

(٦) في (أ) : (المتولي) .

(٧) في (أ) : (المتولي) .

في القنية^(١) : « عن (تج)^(٢) : لا يجوز صرف الأدوية الموقوفة في التيمارخانة إلى الأغنياء ، بخلاف ماء السّقاية ، لأنّ الحاجة أغلب ، قيل له : حاجة المريض إلى الدواء أشدّ ، قال : لو ترك العطشان شرب الماء يَأْثَمُ ، ولو ترك المريض التّداوي لا يَأْثَمُ » .

(١) (ل/١٠٠) .

(٢) أي تاج الدين أخو حسام الدين الشهيد ، وهو أحمد بن عبدالعزيز بن عمر بن مازة ، الصدر السعيد تاج الدين ، أخو عمر بن عبدالعزيز بن مازة ، الملقّب بالصدر الشهيد حسام الدين ، تفقه عليه ابنه محمود صاحب الذخيرة ، وهو أحد مشايخ صاحب الهداية ، وأجازته برواية مسموعاته ، ومستجازاته ، تفقه على أبي برهان الدين الكبير عبدالعزيز ، وعلى شمس الأئمة بكر بن محمد الزرنجيري ، كلاهما عن شمس الأئمة السرخسي ، عن الحلواني ، عن أبي علي النسفي ، عن محمد ابن الفضل عن السبذموني ، عن أبي حفص الصغير ، عن أبيه عن محمد .

انظر : الطبقات السنية (١/٣٨٠) ، الفوائد البهية (ص٣٢) ، الجواهر المضية (١/١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١) .

مسألة تصرّف القيم بتغيير المشروط ، ونحوه .

في القنية^(١) : « قال أبو نصر^(٢) : وإذا جعل الوقف على شراء الخبز ، والثياب ، والتصدق بها ، يجوز عندي أن يتصدق بعين الغلة من غير شراء خبز ، ولا ثوب . ولو وقف على أن يشتري بها الخيل ، والسلاح ، فيحمل عليها في سبيل الله ، جاز ذلك ، فإن كان [واقف]^(٣) أمر أن يتصدق بالخيل ، والسلاح على محتاجي المجاهدين ، جاز التصدق بعين الغلة ، كالخبز ، والثياب ، وإن شرط أن يسلم الخيل ، والسلاح ليجاهد من غير تمليك ، ويستردّ ممن أحب ، ثم يدفع إلى مَنْ أحب ، جاز الوقف ، ويستوي فيه الغني ، والفقير ، ولا يجوز التصدق بعين الغلة ، ولا بالسلاح ، بل يشتري الخيل ، والسلاح ، ويذلها إلى أهلها على وجهها ، لأنّ الوقف يقع للإباحة^(٤) لا للتمليك .

وكذا لو وقف على شراء التسم^(٥) ، وعقها^(٦) ، جاز ، ولم يجز إعطاء الغلة . وكذا لو وقف ليضحّي^(٧) ، أوليهدى^(٨) إلى مكة ، فيذبح عنه في كلّ سنة ، جاز ، وهو دائم أبداً ، وكذا كل ما كان من هذا الجنس يُراعى فيه شرط الواقف ،

(١) (ل/ ١٠١ ، ١٠٢) .

(٢) الدبوسي ، نسبته إلى دبوسية قرية بسمرقند ، إمام كبير من أئمة الشروط .

انظر : الفوائد البهية (ص ٢٩١) ، الجواهر المضية (٩٤/٤) ، كشف الظنون (١٠٤٦/٢) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج) ، وفي (أ) : (الواقف) .

(٤) هكذا في (ب) ، و(ج) ، وفي الأصل ، و (أ) : (الإباحة) .

(٥) التسمّة : نفس الروح ، الإنسان ، كلّ دابة فيها رُوح .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٥٢٥) .

(٦) في (ج) : (اعتقها) .

(٧) الأضحية : اسم لما يُذبح في أيام النحر بنية القرية إلى الله تعالى ، وجمعها الأضاحي .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ١٨٢) ، التعريفات (ص ٨٦) .

(٨) الهدي : اسم لما أُهدي إلى الحرم من النعم ، أو ما ينقل للذبح من النعم إلى الحرم ، والهدي من ثلاثة : من الإبل ، والبقر ، والغنم .

انظر التعريفات الفقهية (ص ٥٥١) .

كما لو نذر بعثق^(١) عبده ، أو ذبح شاته أضحيةً ، لم يتصدَّق بقيمته ، وعليه الوفاء بما سَمَّى .

ولو نذر أن يتصدَّق بعبده على الفقراء ، أو شاته ، أو ثيابه ، جاز التصدُّق بعينه ، أو بقيمته ، ولو وَقَفَ على محتاجي أهل العلم أن يُشترى لهم الثياب ، والمداد^(٢) ، والكواغد^(٣) ، ونحوها من مصالحهم ، جاز الوقف ، وهو دائمٌ ، لأنَّ للعلم طُلَّاباً إلى يوم القيامة ، ويجوز مراعاة شرطه ، ويجوز التصدُّق بعين الغلَّة عليهم . ولو وَقَفَ لِيُشترى به الكتب ، ويدفع الى أهل العلم ، فإن كان تملكاً جاز التصدُّق بعين الغلَّة ، وإن كان إباحةً ، أو إعارةً فلا .

عن^(٤) (بخ) : ولو وَقَفَ على أن يتصدَّق بفاضل غلَّة [الوقف]^(٥) على مَنْ يسأل في مسجد كذا ، فللقِيم أن يتصدَّق به على السُّؤال^(٦) في غير ذلك المسجد ، أو خارج المسجد ، أو على فقيرٍ لا يسأل ، قال^(٧) رحمه الله : الأولى أن يُراعى في هذا الأخير شرط الواقف .

(١) في (ب) : (يعتق) .

(٢) المداد : ما يُكتب به ، ومددت الدَّواة مدّاً ، من باب قتل ، أي جعلت فيها المداد .

انظر : المصباح المنير (٢١٦) .

(٣) الكواغد : الكاغد بفتح العين ، هو القرطاس ، فارسيٌّ معرَّب .

انظر : تاج العروس (١١٠/٩) .

(٤) (ل/٢٠٥) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط الحرفان الأخيران منه في (أ) .

(٦) السُّؤال : جمع سائلٍ .

(٧) لعل القائل هو : « بخ » أي : بكر خواهر زاده ، أو برهان الفتاوى البخارية .

مسألة استدانة المتولي^(١) على الوقف .

في منية المفتي^(٢) : « المتولي أراد أن يستدين على الوقف ، ليجعل ذلك في ثمن الدُّهن، فإن أمر القاضي [به]^(٣)، يملك ذلك^(٤) ، وإلا فلا^(٥) » .

في الخلاصة^(٦) : « قِيمَ وقفٍ طُلِبَ منه الخراج^(٧) ، والجبايات^(٨) ، وليس في يده شيءٌ من مال الوقف ، فأراد أن يستدين ، قال : إن أمر الواقف بالاستدانة ، له ذلك ، وإن لم يأمر تكلموا ، والأصحّ : أنّه إن لم يكن له بُدٌّ منه ، يرفع الأمر

(١) في فتاوى قاضي خان (٣/ ٢٩١) : «قال مولانا رضي الله عنه : وتفسير الاستدانة : أن يشتري للوقف شيئاً، وليس في يده شيء من غلات الوقف ، ليرجع بذلك فيما يحدث من غلة الوقف ، فأما إذا كان في يده شيء من غلة الوقف ، فاشترى للوقف شيئاً ، ونقد الثمن من مال نفسه ، ينبغي له أن يرجع بذلك في غلة الوقف، وإن لم يكن ذلك بأمر القاضي » .

(٢) (ل/٢٢٦) ، المحيط البرهاني (٩/٣٩) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٩٠) .

(٣) مابين المعكوفين سقط من (ج) .

(٤) في الفتاوى الكبرى (ل/١٩٨) : « بالإجماع لأنّ القاضي يملك الاستدانة على الوقف ، فملك المتولي بإذن القاضي » .

(٥) في الأشباه والنظائر (٣/١٠٣ ، ١٠٤) : « الاستدانة على الوقف لا تجوز ، إلا إذا احتيج إليها لمصلحة الوقف كتعمير ، وشراء بذّر فتحوز بشرطين : الأول : إذن القاضي .

الثاني : أن لا يتيسر إجارة العين ، والصرف من أجرها ، كما حرره ابن وهبان ، وليس من الضّرورة الصرف على المستحقين كما في القنية » .

(٦) (٤/٤٢٣) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٨) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٣٠) ، المحيط البرهاني (٩/٣٩) ، الفتاوى الولولجية (٣/٩٣) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٩٨) .

(٧) الخراج : بالتثليث ، ماحصل من ريع الأرض ، أو كرائها ، أو أجرة غلامٍ ، ونحوها ، ثم سُمي به ماأخذه السلطان ، فيطلق على الضريبة ، والجزية ، ومال الفياء ، وفي الغالب يختص بضريبة الأرض ، قال النسفي : الخراج ، والغنيمة : ماأخذه المسلمون من أموال الكفار .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٢٧٥) ، أنيس الفقهاء (ص١٨٥) .

(٨) الجبايات : الجباية جمع الخراج ، والمال .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٢٤٥) .

[إلى] ^(١) القاضي ، حتى يأمره بالاستدانة ، كذا قال الفقيه ^(٢) (رح) ، ثم رجع في الغلة ، لأنّ للقاضي هذه الولاية .

في القنية ^(٣) : « عن (فك) : استقرض القيم لمصالح المسجد ، فهو على نفسه .

عن (عك) : لا أصدقه في زماننا .

عن (حم) : له ذلك .

عن (بر) : لا يستدين إلا بأمر القاضي .

عن (بر) ^(٤) : ليس للمتولي أن يستدين على الوقف للعمارة ، قال رحمه الله :

والمختار : ما اختاره الصدر الشهيد ، وأبو الليث : أنّه إذا لم يكن بُدٌّ من

الاستدانة ، يرفع إلى القاضي فيأمره ، (فح) ^(٥) يرجع في الغلة وتماه في المحيط ^(٦) .

وفي الفتاوى السمرقندية ^(٧) لصاحب المحيط : « إذا اراد المتولي أن يقرض مافضل

من غلة الوقف ، رجوت أن يكون ذلك واسعاً له ، إذا كان أصلح ، وأحرز

للغلة من إمساك الغلة » .

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٢) هو الفقيه أبو الليث كما في خلاصة الفتاوى ، و الفتاوى الكبرى (ل/١٩٨) .

(٣) (ل/١٠٣) .

(٤) ما بين القوسين من (ب) ، ولم أجده في رموز القنية ، وفي الأصل ، و(أ) ، و(ج) : غير مقروء ، والمذكور في

القنية : (بق) .

(٥) أي فحينئذ .

(٦) البرهاني (٣٩/٩) .

(٧) لم أقف على المصدر ، وانظر : المحيط البرهاني (١٦٥/٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، التاتارخانية

(٦٠٣/٥) نقلاً عنها أيضاً ، وخلاصة الفتاوى (١٢٣/٤) نقلاً عن فتاوى النوازل .

مسألة استبدال الوقف .

في منية المفتي^(١) : « في السَّير الكبير : أن استبدال الوقف باطلٌ إلا رواية عن أبي يوسف [رحمه] ^(٢) .

وفي المنية^(٣) : « استبدال الوقف جائزٌ^(٤) ما لم يكن مسجلاً^(٥) » .
وفي فوائد ظهير الدين النواحري^(٦) ^(٧) : « أن استبدال الوقف يجوز ما لم يكن مسجلاً » .

(١) (ل/٢٢٦) ، والتاتارخانية (٦٠٣/٥) نقلاً عن الظهيرية .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (ب) ، و(ج) .

(٣) (ل/٢٢٧) ، فتاوى السراجية (ص٩٣) .

(٤) في الحواشي الرقيقة والتعليق الأنيفة (ص١٣٣) : « أقول : مسألة : وهي أن الواقف إذا شرط أنه لا يباع هذا الوقف ، ولا يستبدل به ، كما هو المتعارف عليه في كتب الأوقاف ، فهل يجوز للقاضي أن يستبدل إذا رأى المصلحة في الاستبدال أم لا ؟

قال الطرسوسي في أنفع الوسائل : أما تخريجها على ما نقلناه عن هلال ، فظاهر بل بالطريق الأول أن لا يجوز أن يستبدل به بعد ذلك ، لأن هلالاً ، قال لا يجوز الاستبدال إلا إذا شرطه الواقف ، وإذا لم يشترطه ، فلا يجوز ، فينبغي بالطريق الأول إذا نصّ على أن لا يستبدل به ، أن لا يجوز الاستبدال ، وعلى ما نقلناه عن بعض المشايخ ، وهو رواية عن أبي يوسف ، فالظاهر : أنه يجوز الاستبدال للقاضي إذا كان فيه مصلحة للوقف ، وإن كان الواقف نصّ على أن لا يستبدل به ، وذلك لأن س — أي أبي يوسف — رحمه الله تعالى ، علّل في جواز الاستبدال بعلّة تصلح أن يُخرَجَ الجواب هنا عليها ، وهي أن الضرورة قد تدعو إلى الاستبدال ، لأن الأراضي ربما لا تُخرج من الغلة ما يفضل عن مؤنّها ، وكُلّفها ، فيؤدي إلى أنه لا يصل شيء إلى الموقوف عليهم من الغلة ، هذه عبارة الأصحاب لأبي يوسف ، فالواقف إذا شرط في الوقف أن لا يستبدل بالوقف حتى رأى الحاكم المصلحة للوقف في استبداله ، فاجتمع معنا نص الواقف ، ورأي الحاكم والمخالفة بينهما ظاهرة ، فترجّح الأصلح ، وهو رأي الحاكم ، وتماهه يُنظر ثمة ، والله أعلم »

(٥) في (ب) : (مسجداً) .

(٦) في (ب) : (النواصري) .

(٧) لم أقف على ترجمة له ، والمعروف : ظهير الدين النوجاباذي وهو علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق

المرغيناني الحنفي ظهير الدين الكبير الحنفي ، له : الفوائد ، توفي سنة (٥٠٦هـ) .

انظر : كشف الظنون (٢/١٢٩٨) ، هدية العارفين (١/٦٩٤) .

وذكر فخر الدين خان^(١) : « المتولي لا يملك استبدال الوقف إلا رواية عن أبي يوسف ، أو^(٢) كان الواقف جوّز الاستبدال^(٣) » .
 كذا في الفصول^(٤) الأستروشي .

في القنية^(٥) : « عن (بخ) : مبادلة دار الوقف بدار أخرى ، إنما يجوز إذا كانتا في محلّة واحدة ، أو تكون محلّة المملوكة خيراً^(٦) من محلّة الموقوفة ، وعلى عكسه

(١) في فتاواه (٢٨٣/٢) .

(٢) في فتاوى قاضي خان : (إذا) فتكون العبارة كالآتي : « المتولي لا يملك استبدال الوقف إلا رواية عن أبي يوسف إذا كان الواقف جوّز الإستبدال » .

(٣) في الحواشي الرقيقة والتعليق الأنيفة (١٣٣/١) : « وقد اختلف كلام قاضي خان في موضع جوّزه للقاضي بلا شرط الواقف ، حيث رأى المصلحة فيه ، وفي موضع منع منه ، ولو صارت الأرض بحال لا ينتفع بها ، والمعتمد : أنه يجوز للقاضي بشرط : أن يخرج عن الإنتفاع بالكلية ، وأن لا يكون هناك ريع للوقف يُعمر به ، وأن لا يكون البيع بغبن فاحش ، وشرط في الإسعاف : أن يكون المُستبدل قاضي الجسة ، المفسّر بذي العلم ، والعمل ، لئلا يحصل التطرّق إلى إبطال أوقاف المسلمين ، كما هو الغالب في زماننا . قال شيخنا في بحره بعد نقله لما ذكرنا : وينبغي أن يزداد شرط آخر في زماننا وهو : أن يُستبدل بعقار لا بالدرهم ، فإننا شاهدنا النظار يأكلونها ، وقلّ أن يُشترى بها بدلٌ » .

• وفي حاشية رد المحتار (٣٨٦/٤) : « وأفاد في البحر زيادة شرط سادس : وهو أن لا يبيعه ممن لا تقبل شهادته له ، ولا ممن له عليه دين ، وذكر عن القنية ما يفيد شرطاً سابعاً : حيث قال : وفي القنية : مبادلة دار الوقف بدار أخرى إنما يجوز إذا كانتا في محلّة واحدة ، أو محلّة الأخرى خيراً ، وبالعكس لا يجوز ، وإن كانت المملوكة أكثر مساحة ، وقيمة ، وأجرة ، لاحتمال خرابها في أدون المثلتين لدنائتها ، وقلة الرغبة فيها .

وزاد العلامة قنالى زاده في رسالته ثامناً : وهو أن يكون البدل ، والمبدل من جنس واحد » .

• وفي الأشباه والنظائر (١٠٥/٢) : « استبدال الوقف العامر لا يجوز إلا في مسائل :

الأولى : لو شرطه الواقف .

الثانية : إذا غصبه غاصبٌ ، وأجرى الماء عليه حتى صار بحراً لا يصلح للزراعة فيُضمّنه القيم القيمة ، ويشترى بها أرضاً بدلاً .

الثالثة : أن يجرده الغاصب ، ولا بينة ، وهي في الخانية .

الرابعة : أن يرغب فيه إنسانٌ ببدل أكثر غلة ، وأحسن صقاً ، فيجوز على قول أبي يوسف رحمه الله ، وعليه الفتوى كما في فتاوى قارئ الهداية » .

(٤) لم أقف على المصدر ، وانظر : جامع الفصولين (١٣٣/١) .

(٥) (ل/١٠٤) .

(٦) في الحواشي الرقيقة والتعليق الأنيفة (١٣٣/١) : « ولا يخفى أن المراد بقولهم : أحسن وخيراً ، أي غلة =

لايجوز، وإن كانت المملوكة أكثر مساحةً، وقيمةً، وأجرَةً، لاحتمال خرابها في أدون المحلّتين لدناءتهما، وقلة رَغَبَات الناس إليها» .

= ورغبةً، ولا عبرة بالأفضليّة معهما في بلدين، وفي محلّتين لا يحتملان الخراب، وبهذا يندفع التدافع في كلامهم، فإن هلالاً، والخصاف، وغالب أصحاب الأوقاف، صرّحوا بجوازه في أي بلد شاء، فوجب المصير إلى أن الشرط: أن يكون أنفع من حيث العلة، ودوام المنفعة، لأنهما المقصودان للواقف، لا الأفضلية، وبهذا يتبين جهل مَنْ منع استبدال عقار القدس بعقار لُدّ، أو الرملة لعدم فهمه معنى الخيرية، والأحسنيّة» .

مسألة مُنَاقَلَة الوقف .

في الخلاصة^(١) : « رجلٌ له دورٌ ، أو أراضي ، وقف من تلك الأراضي أرضاً بعينها ، أو داراً من تلك الدُّور ، ثم أراد أن يصرف الوقف إلى أرضٍ أخرى ، أو إلى دارٍ أخرى ، ويجعل الأرض التي وقفها لنفسه ، فهذه مناقلة الوقف^(٢) إلى غير الوقف ، فإن لم يكن الواقف شرط لنفسه الإستبدال في أصل الوقف ، لاتبوز هذه المناقلة ، وإن كان شرط الاستبدال جاز .

أراد^(٣) قيّم الوقف أن يبني في الأرض الموقوفة بيوتاً ، ليستغلّها بالأرضِ إجارةً ، لا يكون له ذلك ، لأنّ استغلال أرض الوقف يكون بالزّرع ، ولو كانت الأرض متصلةً ببيوت المصّر^(٤) يرغب الناس في استئجار بيوتها ، وتكون غلّة ذلك فوق غلّة الزّرع ، والنّخل ، كان للقيّم أن يبني فيها بيوتاً فيؤاجرّها ، لأن الاستغلال بهذا الوجه أنفع للفقراء .

وروي^(٥) عن محمد ما هو فوق هذا قال : إذا ضعفت الأرض الموقوفة عن الاستغلال ، والقيّم يجد بثمرها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء ، أو أكثر ريعاً ، كان له أن يبيع هذه الأرض ، ويشترى بثمرها أرضاً أخرى ، جَوّز رحمه الله استبدال الأرض بالأرض كُلّه .

(١) لم أجده فيه ، وانظر : فتاوى قاضي خان (٢٩٨/٣) ، الفتاوى البزازية (١٣٤/٣) .

(٢) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و (ج) ، وفي الأصل : (الأرض) .

(٣) لم أجده في الخلاصة ، وانظر : المحيط البرهاني (٢٤/٩) ، التاتارخانية (٥٠٧/٥) نقلاً عن المحيط ،

الفتاوى البزازية (١٤٣/٣) ، فتاوى قاضي خان (٢٩٤/٣) .

(٤) المصّر : مالا يسع أكبر مساحده المكلفين بها ، والمصر الجامع : كل موضع له أميرٌ ، وقاضٍ ينفذ الأحكام ، ويقيم الحدود ، وهذا عند أبي يوسف ، رحمه الله تعالى .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤٩١) .

(٥) (٤٢٥/٤) ، فتاوى قاضي خان (٢٩٤/٣) .

مسألة غصب^(١) الوقف .

في منية المفتي^(٢): « في غصب الوقف ، وغصب منافع الوقف بالضمان ، ولو^(٣) غصب الوقف أحد ، لا يكون لأحد من الموقوف عليهم حق الخصومة بدون إذن القاضي » .

وذكر في العدة^(٤) : « إذا ادعى أنه وقف عليه لا يُسمع ، وإنما يُسمع الدعوى من المتولي .

وفي الفتاوى^(٥) : أنه يُسمع ، والفتوى على الأول » .

كذا في الفصول^(٦) الأستروشي .

وفي فتاوى سمرقند^(٧) ^(٨) : « إذا غصب رجل أرض وقف ، ونقص منها شيء ، فما أخذ منه من جهة التقصان لا يُفرق على أهل الوقف ، بل يُصرف إلى مرمّتها ، لأنّ حقهم في الغلة ، لا في الرقبة ، وهذا الضمان بدل الرقبة .

(١) الغصب : في اللغة : أخذ الشيء ظلماً ، مالا كان ، أو غيره .

وفي الشرع : أخذ مال متقوم محترم ، بلا إذن مالكة بلا خفية ، ويقال للأخذ : غاصب ، وللمال المأخوذ مغصوب ، ولصاحبه مغصوب .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤٠٠) ، أنيس الفهاء (ص ١٠٠) .

(٢) (ل/٢٢٧) .

(٣) انظر أيضاً : جامع الفصولين (١/١٢٨) ، الفتاوى الهندية (٢/٤٠٥) .

(٤) نقلاً عن جامع الفصولين (١/١٢٨) .

(٥) نقلاً عن جامع الفصولين (١/١٢٨) .

(٦) لم أفق على المصدر ، وانظر : جامع الفصولين (١/١٢٨) .

(٧) في (ب) : (سمرقندي) ، والصواب ما أثبتناه ، كما في جامع الفصولين (١/١٢٨) .

و« سمرقند » : هي ثاني أكبر مدن أوزبكستان ، وعدد سكانها حوالي ٥١٥٠٠٠ نسمة ، فتحها المسلمون في القرن الثامن الميلادي ، وتعد حالياً مركزاً تعليمياً وُصفت بأنه ليس على وجه الأرض مدينة أطيب ولا أنزه ، ولا

أحسن من سمرقند ، ويوجد بها العديد من الصناعات ، وهي مدينة في التركستان الروسية .

انظر : ، بلدان الخلافة الشرقية (ص ٥٠٦) ، الموسوعة الجغرافية (١/١١١) ، معجم البلدان (٣/٢٤٦) .

(٨) نقلاً عن جامع الفصولين (١/١٣١) .

وإن زاد الغاصب فيه زيادةً من عند نفسه ، فإن كانت شيئاً هو ليس بمال ، ولا له حكم المال ، يُؤخذ بلا شيء ، وإن كانت مالاً قائماً نحو الإغراس ، والبناء أمر الغاصب برفعه ، وقلعه إلا إذا كان يضرّ بالوقف ، فإنه يُمنع عنه لو أراد أن يفعل ، ويضمن القيم ، أو القاضي قيمة من غلة الوقف إن كانت ، وإلا يُؤاجر الوقف ويُعطى من أجرته .

كذا في الفصول^(١) الأستروشي .

وفي فتاوى صدر الإسلام : « غصب أرض وقف ، وزرع فيها ، كان للوقف خاصة ، وإن لم تكن معدة للزراعة » .

وفي فتاوى قاضي خان : « غاصب الوقف إذا آجره فالأجر له » .

[و]^(٢) في الذخيرة^(٣) : « متولي الوقف إذا أسكن رجلاً بغير أجر ، ذكر هلال

رح : [أنه]^(٤) لاشيء على الساكن ، وعامة المتأخرين من المشايخ : أن عليه أجر

المثل^(٥) ، سواء كانت الدار معدة للاستغلال ، أو لم تكن صيانة للوقف^(٦) ، وعليه الفتوى » .

وعن المحيط^(٧) مثله .

(١) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣١/١) ، فتاوى قاضي خان (٣٣٥/٣) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٣) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى الظهيرية (ل/٢٩) ، الفتاوى التاتارخانية (٥١٢/٥) نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند ، وجامع الفصولين (١٣٢/١) نقلاً عن الفتاوى ، الفتاوى الهندية (٣٨٧/٢) ، الفتاوى البزازية (١٣٩/٣) .

(٤) مابين المعكوفين سقط من (أ) ، وفي (ب) زيادة حرف (في) .

(٥) أجره المثل : هي البذل الذي جرى العرف بدفعه لمثل الشيء المؤجر في مثل مدته وشروطه .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ٢١) .

(٦) « عن أيدي الظلمة ، وقطعاً للأطماع الفاسدة » ، كذا في التاتارخانية (٥١٢/٥) ، وجامع الفصولين (١٣٢/١) .

(٧) (٣٢/٩) .

وفي الذخيرة^(١) : « وكذا قالوا فيمن سكن دار الوقف بغير أمر القيم^(٢) كان عليه أجر المثل بالغاً ما بلغ .

وكذا قالوا في أهل الجماعة إذا رهنوا الوقف حتى لم يصح ، ولو سكنه المرقن يجب أجر المثل ، سواء كانت الدار معدة للإستغلال ، أو لم تكن^(٣) .

قالوا في متولي مسجدٍ باع منزلاً موقوفاً عليه ، فسكنه المشتري ، ثم عزل القاضي هذا المتولي ، وولّى غيره ، فادّعى هذا الثاني^(٤) على مشتري المنزل : أن البيع باطل ، وأبطل القاضي البيع ، وسلّم المنزل إلى المتولي الثاني ، فعلى المشتري أجر مثل هذا^(٥) ، سواء كانت الدار معدة للإستغلال ، أو لم تكن ، وإذا^(٦) أجر القيم الدار بأقلّ من أجر المثل قدر ما لا يتغابن الناس فيه حتى [لو]^(٧) لم تجز الإجارة لو سكنه المستأجر ، كان عليه^(٨) أجر المثل بالغاً ما بلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ ، وكذا (إذا)^(٩) أجره إجارة فاسدة .

(١) لم أقف على المصدر ، وانظر : المحيط البرهاني (٣٢/٩ ، ٣٣) وجامع الفصولين (١٣٢/١) نقلاً عن الفتاوى ، الفتاوى الهندية (٣٨٧/٢) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٢٩) .

(٢) في المحيط البرهاني (٣٢/٩) : « وبغير أمر الواقف » .

(٣) في التاتارخانية (٥١٢/٥) نقلاً عن العتايية « قال الصّدر الشّهد حسام الدين : هو المختار للفتوى » .

(٤) أي المتولي .

(٥) أي المنزل .

(٦) نقلاً عن الحواشي الرقيقة والتعليق الأنيفة (١٣٢/١) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و(ب) ، و(ج) ، وأثبتته من (أ) .

(٨) أي على المستأجر .

(٩) ما بين القوسين زيادة من المحيط البرهاني (٣٣/٩) ، وجامع الفصولين (١٣٢/١) ، حتى يستقيم السياق .

وفي النّصاب^(١): « يُفتي بعض المشايخ بوجوب أجر المثل في الأوقاف بغير عقد ». وفي فوائد صاحب المحيط^(٢): « إذا اشترى داراً ، و^(٣)سكنها ، ثم ظهر أنها وقفٌ ، أو كانت للصّغير ، يجب عليه أجر المثل ، صيانةً للوقف ، وللصّغير » .

(١) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى الهندية (٣٨٧/٢) .

(٢) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٢/١) .

(٣) في (ج) : (أو) .

مسألة نَصْب الإمام .

في الكبرى^(١) : « مسجدٌ في السِّكَّة ، فتنازعَه بعضُ أهل السِّكَّة في عمارته ، أو في نَصْب الإمام ، والمؤذِّن ، ففي العمارَة الباني أَوَّلَى^(٢) ، وتكلَّموا في نَصْب الإمام والمؤذِّن ، والمختار^(٣) : الباني أَوَّلَى (إلاَّ)^(٤) إذا كان يريد القوم مَنْ هو أصلحُ ممن يريده الباني (فح) هم أَوَّلَى^(٥) » .

قاضي ظهير ملتقط : « مَنْ بنى مسجداً ، فهو أَوَّلَى بعمارته ، واتَّخَذ المؤذِّن ، والإمام ، إلاَّ أن يكون الذي عيَّنه أهلُ المحلَّة أصلح » .

(١) (ل/١٩٣)، فتاوى الولوالجية (٨٨/٣)، الفتاوى البزازية (١٤٣/٣)، فتاوى قاضي خان (٢٩٠/٣)، وخلاصة الفتاوى (٤٢١/٤)، والتاتارخانية (٥٨٥/٥) نقلاً عن فتاوى أبي الليث، المحيط البرهاني (١٣٩/٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث أيضاً .

(٢) علَّل لذلك في الفتاوى الكبرى بقوله : « لأنَّ العمارَة من البناء ، وهو الباني » .

(٣) هكذا في (ب) ، و (ج) ، وفي الأصل ، و(أ) : (مختار) .

(٤) ما بين القوسين زيادة من المصدر ، حتى يستقيم السياق .

(٥) في الفتاوى الكبرى، وخلاصة الفتاوى (٤٢١/٤)، والولوالجية (٨٨/٣) : « لأن منفعَة ذلك ترجع إليهم ، وضرر ذلك يرجع إليهم » .

الباب الرابع عشر: فيما يحل للإمام .

في القنية^(١) : « عن (قح) : إذا لم يؤم الإمام في أكثر السنة ، فللمتولي أن يعطي ماشاء إذا كان الوقف على كل من يؤم ، ولا يعتبر وقت خروج الغلة .
عن (جم) : أمّ في المسجد سنة ، فلما أدرك غلّة الوقف^(٢) فيه مات ، فهي لورثته ، بخلاف رزق القاضي .

إمام أخذ غلة السنة ، ثم مات قبل تمام السنة وهي في يده ، فهي لورثته .
ولو نصّب أهل المحلّة إماماً وحصاد سبيل المسجد منقوداً ، فدفعوه إليه ، وأمّ السنة ، وأراد تركه ، فقال أهل المحلّة : اترك حصاد هذه السنة ، لأنك أخذت حصاد السنة الماضية ، ولم تؤم فيه ، ليس لهم ذلك ، والمعتبر فيه أن يؤمّ قدراً من السنة لا أكثرها .

عن (عت) : أمّ الإمام شهراً ، واستوفى غلّة السنة ، ثم نصب أهل المحلّة إماماً آخر ، ليس لهم أن يستردوا ما أخذ ، وكذا لو انتقل بنفسه .
عن (ط)^(٣) : أخذ الإمام الغلّة وقت الإدراك ، ثم انتقل ، لأیسترد منه حصّة ما بقي من السنة ، كالقاضي مات وقد أخذ رزق السنة .

ويحلّ للإمام أكل حصّة ما بقي من السنة ، إن كان فقيراً ، وهكذا الحكم في طلبة [العلم]^(٤) في المدارس ، يعني إذا^(٥) كان العطاء مُسانهةً ، فأخذه المتعلّم وقت القسمة ، ثم ترك المدرسة ، قال (رح) : وعلى [هذا]^(٦)

(١) (ل/٩٩) .

(٢) هكذا في (ب) ، و(ج) ، وفي الأصل ، و(أ) : (الوقت) ، وهو تصحيف .

(٣) في (أ) ، و(ب) : (ظ) .

(٤) أي المحيط .

(٥) ما بين المعكوفتين سقط من (أ) .

(٦) في (ج) : (لو) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، و(ب) ، وأثبتته من (ج) .

قياس^(١) ما كتبتُ عقبيه عن (بخ) : ينبغي أن يستردَّ من الإمام حصة ما لم (يؤمَّ فيه)^(٢) .

عن (بخ) : ولالإمام أن يأخذ المرسوم المُعَيَّن^(٣) برضى أهل المحلَّة ، إذا لم يكن فيه قيِّمٌ، ولالإمام ، أن يأخذ^(٤) غلَّة الوقف إلى وجهه بغير إذن القيِّم ، إن وجب الأجر بغير عقده .

عن (سم)^(٥) : يجوز صرفُ شيءٍ من وجوه مصالح المسجد إلى الإمام ، إذا كان يتعطلُّ المسجد ، لو لم يصرف إليه .

عن (شه)^(٦) : يجوز صرف الفاضل عن المصالح إلى الإمام الفقير ، بإذن القاضي .

عن (بو)^(٨) : لا بأس بأن يُعَيَّن شيئاً من مُسبَّلات المصالح للإمام .

(١) في (ج) : (القياس) .

(٢) مابين القوسين في (أ) : (يوفيه) .

(٣) في (أ) : (المتعين) .

(٤) في (ب) : (خذ) ، وهو تصحيف .

(٥) أي إسماعيل المتكلم ، وهو إمامٌ كبيرٌ ، يُلقَّب بقاضي القضاة، وله ابنٌ كبيرٌ ، يُقال له : برهان الدين إبراهيم، له : كتاب الكافي ، وكتاب الصلاة ، وكتاب شرح العمدة .

انظر : الجواهر المضية (٤٣٧/١) ، والطبقات السنية (٢١٠/٢) .

(٦) في (أ) : (شهه) .

(٧) « شه » : أي شرح بكر خواهر زاده .

(٨) أي الوبري ، وقد سبقت ترجمته .

عن عك (...)^(١) زِيدَ في وجه الإمام من مصالح المسجد ، ثم نُصَّبَ إمامٌ آخر ،
 فله أخذه ، إن كانت الزيادة لقلّة^(٢) وجوه الإمام ، وإن كانت لمعنى في الإمام
 الأوّل نحو فضله ، أو زيادة [خاصة]^(٣) ، فلا يحلّ للثاني .

العلاء^(٤) ، والبدر^(٥) الطّاهر^(٦) : قال الإمام القاضي^(٧) : إن مرسومي المعين لايفي
 بنفقتي ، ونفقة عيالي ، فزاد القاضي في مرسومه من أوقاف المسجد بغير رضا أهل
 المحلّة ، والإمام مُستغنٍ ، وغيره يؤمّ بالمرسوم المعهود ، و^(٨) يُطَيَّب له الزيادة إذا
 كان عالماً^(٩) تقياً .

عن^(١٠) (سم) ، (عج) ، (كجل)^(١١) ، (كخ) ، وغيرهم : وجه الإمام تسعة
 دنانير^(١٢) مع السكنى ، فلا يستقر فيه إمامٌ لقلته ، فزاد القيم المنصوب^(١٣) من جهة
 الوالي داراً من مصالح المسجد ، وفيها سعة^(١٤) باستصواب أهل المحلّة جاز ،

(١) ما بين القوسين غير مقروء في جميع النسخ ، وهو في القنية : (بخ) .

(٢) هكذا في (ب) ، وكذا القنية ، وفي الأصل ، و(أ) ، و(ج) : (لغلة) ولعله تصحيف .

(٣) ما بين المعكوفين في (أ) : (لخاصة) ، وفي القنية : (حاجته) .

(٤) أي علاء الأئمة الحمّامي ، وعلاء الأئمة التاجري ، وقد سبقت ترجمتهما .

(٥) في (أ) : غير منقوطة .

(٦) هو الإمام طاهر الملقّب ببدر ، ذكره في القنية ، ممن كان مدار الفتوى عليهم ببخارى ، وخوارزم .

انظر : الجواهر المضية (٢/٢٨٠) ، و (٤/٣٦٢ ، ٤٤١) .

(٧) ما بين المعكوفين في (ب) : (للقاضي) ، وهو موافق لما في القنية .

(٨) حرف الواو غير موجود في القنية ، وبخذه يستقيم السياق .

(٩) هكذا في (أ) ، و(ب) ، و (ج) ، وهو موافق للقنية ، وفي الأصل : (لماً) ، وهو تصحيف .

(١٠) (ل/٩٩) .

(١١) لا أعلم المراد به ، فهو غير موجود في القنية ، ولا في رموزها في الفهرست .

(١٢) الدينار : نوعٌ من النقود الذهبية ، وزنه عشرون قيراطاً = ٧٢ حبة ، والدينار ٤٢٥ غراماً .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص١٨٩) ، التعريفات الفقهية (ص٢٩٧) ، التعريفات (ص٣٦٧) .

(١٣) في (أ) : (المنصوي) .

(١٤) في (ج) : (تسعة) .

ويعذرون . وكان (بخ) يُفتي بجواز صرف شيءٍ من مصالح المسجد إلى الإمام ، بإذن القاضي، إذا كان فيها سعة^(١) ، فلو احتيج بعد ذلك إلى المصالح يمنعهم منه ، وكذا الوجوه الأصلية ، إذا احتيج إلى عمارة المسجد .
عن^(٢) (قخ) : لم يكن في المسجد إمامٌ ، ولا مؤذنٌ ، واجتمعت غلات الإمامة ، والتأذين سنين ، ثم نُصّب إمامٌ ، ومؤذنٌ ، لايحوز صرف شيءٍ من تلك الغلات إليهما .

(م) : لو عجلوه للمستقبل كان حسناً .
(قع) : يُصرف إليه غلة تلك السنة ، ويُوقف بقيتها للعمارة .
(ظم)^(٣) يتبع فيه شرط الواقف ، ولا يدفع إلى هذا الإمام .

(شه)^(٤) : يدفع إليه ما اجتمع ، والأولى أن يكون بإذن القاضي .

(شم) ، (سي) : لم يأخذ الإمام غلة الوقف سنين ، ثم مات لأثورث ، لأن هذه صلة لم تُقبض ، ولا يحوز أخذه للإمام الثاني ، وينبغي أن يصرف إلى عمارة أوقاف الإمام .

في القنية^(٥) : « عن (بخ) : أشجارٌ نبتت في سبيل الإمام فله بيعها ، وصرف ثمنها إلى عمارة الأرض بإذن القاضي مثمرة كانت أولاً » .

في الخلاصة^(٦) : « لو اشترط الواقف [في الوقف]^(٧) الصّرف إلى إمام المسجد ، وبين قدره ، يصرف إليه إن كان فقيراً ، وإن كان غنياً لا يحلُّ له .

(١) في (ج) : (تسعة) .

(٢) (ل/١٠٠) .

(٣) أي ظهير الدين المرغيناني ، وقد سبق ترجمته .

(٤) في (أ) : (شبهه) .

(٥) (ل/١٠٥) .

(٦) (٤/٤٢٦) .

إمام [المسجد]^(١) إذا دفع^(٢) الغلّة ، ثم ذهب قبل مضي المدة ، لا يسترّد منه حصّة
بعض المدة ، والعبرة لوقت الحصاد ، وإن كان الإمام وقت الحصاد، ويؤمّ في
المسجد ، يستحقّ ، وصار كموت القاضي في خلال السنّة » .

(١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

(٣) المذكور في القنية : (أخذ) .

الباب الخامس عشر : فيما لا يحل للإمام .

في القنية^(١) : (بخ) : «دارٌ لسكنى الإمام هدمها ، وبنائها^(٢) لنفسه ، وتسقفها^(٣) من الخشب القديمة ، لم يكن له بيع البناء إن بناها^(٤) كما كانت .
عن^(٥) (عك) : لا يحلُّ للإمام غلّة أوقاف الإمامة إذا كان غنياً شرعاً ، إلا إذا كان الوقف عليه بعينه ، قال^(٦) : أُستحسن في الغني الذي لا يتجر ، وفرغ نفسه للإمامة أن يحلَّ له كالقاضي ، والمفتي ، وما يشبهه من المتعلمين .
إمامٌ غنيٌ أخذ غلة الإمامة سنين ، ثم أُفتي له أنه لا يحلُّ ، وقد استهلكه فتكليفه أن يدفعها إلى قيم ذلك المسجد ، ثم يصرفه القيم إلى ما يستصوبه والي المسلمين .
عن (عت) : للإمام الغنيُّ أخذ غلّة الإمام .
عن (قعم)^(٧) : استخلف الإمامُ [في المسجد]^(٨) خليفةً ، ليؤمَّ فيه زمان غيبته ، لا يستحقُّ الخليفة من أوقاف الإمامة شيئاً ، إن كان الإمام أمَّ أكثر السنة .

(١) (ل/١٠٥) .

(٢) في (ج) : بناؤها .

(٣) في (ب) ، و (ج) : سقفها .

(٤) في (ج) : بناؤها .

(٥) (ل/٩٩) .

(٦) أي عين الأئمة الكرباسي .

(٧) أي القاضي علاء الدين المروزي ، وهو أبو القاسم ، محمود بن عبيد الله بن صاعد بن محمد ، شيخ الإسلام علاء الدين الحارثي المروزي ، وُلِدَ بسرخس سنة (٥٤١هـ) ، واشتغل بالعلوم ، وكان من كبار الأئمة في المذهب والخلاف ، أخذ عن القاضي النسفي عبدالعزيز بن عثمان الفضلي ، له تصانيف منها : (العون) في الفقه ، و (تفهيم التحرير في شرح منظومة الجامع الكبير للشيباني في الفروع) ، و (العدة في الفروع) ، و (الفتاوى) في مجلد ، مات بمرو سنة (٦٠٦هـ) .

انظر : الفوائد البهية (ص٣٤٢) ، هدية العارفين (٢/٤٠٤) ، كشف الظنون (٢/١١٨٠) .

(٨) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

عن^(١) (عت) : في وجوه الإمام قلة ، فزاد أهل المحلة داراً له من مسبّلات المسجد ، وحكم الحاكم به لا ينفذ .

(صح)^(٢) : دفع حنطة إلى إمام المسجد وقال : سبّلت هذه الحنطة لهذه الكرّدة^(٣) المسبّلة للمسجد ، ثم زرعها الإمام ، فالحصاد للزارع ، ولا يحلّ له بل يتصدّق على الفقراء .

عن^(٤) (جم) : وقف داراً على إمام مسجد سكنه بشرائطه ، ثم أخذ يؤمّ بنفسه ، ليس له أن يأخذ أجرها .

عن (تج) : بعث شمعاً إلى مسجد في [شهر]^(٥) رمضان ، فاحترق ، وبقي منه ثلثه ، أو دونه ، ليس للإمام ، ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ، ولو كان العرف في ذلك الموضع ، أن الإمام والمؤذن يأخذه من غير صريح الإذن في ذلك ، فله ذلك .

عن^(٦) (تج) : إمام لا يؤمّ ثلث السنة ، ويأخذ المرسوم كله ، ثم عزل ، ونُصب غيره ، يُسترد منه ما لم يؤمّ ، وتصرف إلى العمارة ، وإن لم يحتج ، فإلى الإمام الثاني ، وقد مرّ أنه لا يُستردّ منه ، وإن أمّ شهراً واحداً^(٧) .

(١) (ل/١٠٠) .

(٢) أي الصدر الشهيد حسام ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) الكرّدة : الأرض للزرع قلبها وحرثها .

انظر : حاشية رقم (١) من الفتاوى التاتارخانية (٥/٥٥٤) .

(٤) (ل/١٠٥) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٦) (ل/١٠٠) .

(٧) في القنية : (وإن أمّ شهراً ثم عزل أو انتقل) .

مسألة المؤذن .

في القنية^(١) : « عن (قخ) : إذا لم يؤذن المؤذن في أكثر السنة ، فللمتولي أن يعطي ما شاء ، إذا كان الوقف على من يؤذن ، ولا يُعتبر وقت خروج الغلة .
عن^(٢) (بخ) : وللمؤذن أن يأخذ غلة الوقف إلى وجهه^(٣) بغير إذن القيم إن وجب الأجر بغير عقده » .

(١) (ل/٩٩) .

(٢) (ل/٢٠٠) .

(٣) في (أ) : (وجه) .

الباب السادس عشر : فيما يحلُّ للمدرِّس والمتعلِّم ، وما لا يحلُّ .

في القنية^(١) « عن (قخ) ، (جم) : يُدرس بعض النَّهار في مدرسة ، وبعضه في مدرسة أخرى ، ولا يُعلم شرط الواقف ، يستحقَّ غلَّة المدرِّس في المدرستين ، ولو كان يُدرس بعض الأيام في هذه المدرسة ، وبعضها في الأخرى ، لا يستحقُّ غلَّتَهما بتمامها ، ثم قال^(٢) : وحُكِّم المتعلم ، والمدرس في المسألتين سواء .
عن (حك) ^(٣) : ولا يجوز أخذ غلَّة وقف المدرسة ، حتى يكون سكناه فيها أكثر مما في داره ، وأكثر ثقله فيها ، ولا يسع أخذ غلَّتِها لمن قرأ فيها كلَّ يومٍ سبقاً ، وسكن داره .

عن (سم) ، (شبهه) ^{(٤)(٥)} ، قع : الوقف على المتفقهة حنْطَةٌ ، فيدفعها القيمُّ دنانير ، فلهم طلب الحنْطَةِ ، ولهم أخذ الدنانير إن شاءوا ، ولو أبرأ صاحبُ الحقِّ القيمَ عن نصيبه بعدما استهلكه^(٦) لا يصحُّ .

(١) (ل/٩٩) .

(٢) أي قاضي خان ، وبرهان صاحب المحيط .

(٣) أي كتاب خزانة الأكمل في الفروع ، لأبي عبد الله يوسف بن علي بن محمد الجرجاني الحنفي ، وهو في ست مجلدات ذكر فيه : أن هذا الكتاب محيطٌ بجُلِّ مصنَّفات الأصحاب ، بدأ بكافي الحاكم ، ثم بالجامعين ، ثم بالزيادات ، ثم بالمجرد ، والمنتقى ، ومختصر الكرخي ، وشرح الطحاوي ، وعيون المسائل ، واتفق ابتداءه يوم عيد الأضحى سنة (٥٢٢هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٣/٦٣٠) ، والفوائد البهية (ص٣٨٢) ، تاج التراجم (ص٣١٨) ، كشف الظنون (١/٧٠٢) .

(٤) في : (أ) : (سنة) .

(٥) أي شهاب الأئمة الإمامي ، كذا ذكره في الجواهر المضية (٤/٤٠٢ و ٤٠٣) ، ولم يزد على ذلك .

(٦) في (أ) : (استهلك) .

عن^(١) (عك) : الأوقاف على الفقهاء تجوز للأغنياء إذا فرغوا أنفسهم للتعقُّه ، فإنه كالفقير ، وإن لم يفرِّغ نفسه ، فإن كان مُعِيناً (جاز)^(٢) ، وإلا فلا .

عن (فك) ، (عت) : الوقف على الحنفية المختلفين إلى هذه المدرسة ، لا بأس للغني منهم أن يأخذ .

عن (شب)^(٣) ، (حم) : يستوي فيه الغني ، والفقير .

عن^(٤) (كب) : غاب المتفقُّ شهراً ، يحرم عليه أخذ المرسوم بلا خلاف ، إن كان مُشَاهِراً ، وإن كان مُسَانِهاً ، وحضر وقت القسمة ، وقد أقام أكثر السنة محلًّا .

عن (تج) : وقف على عالم بعينه ليصرف نصف غلته إلى نفسها^(٥) ونصفاً^(٦) إلى مَنْ يختلف إليه في درسه^(٧) ، فلم يختلف إليه أحدٌ في السنة ، فصرف الكل إلى نفسه ، ثم ندم على صرف نصيب غيره إليه ، فقال^(٨) : هذه لقطَةٌ^(٩) فيتصدق بها [على^(١٠) الفقراء] .

(١) (ل/٢٠٠) .

(٢) مابين القوسين زيادة من القنية ، حتى يستقيم السياق .

(٣) أي شرح أبي ذر، عبدالله بن أحمد الهروي الحافظ ، توفي سنة (٤٣٤هـ) ، قال عنه ابن العديم : فقيه من طرسوس ، له : في الفقه على مذهب أبي حنيفة كتاب سَمَاهُ (الخصال) ، وهو حسنٌ ، كان بطرطوس قبل انتقالها إلى الرُّوم ، وذكر بعض الأصحاب : أن أبا بكر القرطبي المالكي عارضه ، وصنّف كتاب الخصال في مذهب مالك .

انظر الجواهر المضية (١٠٨/٤) ، تاج التراجم (ص٣٥) ، كشف الظنون (٧٠٥/١) .

(٤) (ل/١٠٠) .

(٥) المذكور في القنية : (نفسه) .

(٦) في (أ) ، و (ب) ، و (ج) : (نصفها) .

(٧) في (ج) : (مدرسة) .

(٨) أي تاج الدين أخو حسام .

(٩) اللُّقْطَة : مالٌ يُوجد على الأرض لا يُعرف له مالك .

انظر : أنيس الفقهاء (ص ١٨٨) ، التعريفات (ص٢٧٣) ، التعريفات الفقهية (ص٤٥٥) .

(١٠) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و (ج) .

الترجيح في الأوقاف المطلقة على الفقهاء بالحاجة أم بالفضل ؟

في القنية^(١) : « عن (بق)^(٢) : الترجيح فيها بالحاجة^(٣) .

عن (بو) : بالفضل^(٤) .

عن (عت) : يُؤخذ بقول (بو) ، قال^(٥) رحمه الله : أبو بكر (رض) كان يُسوِّي^(٦) بين الناس في العطايا من بيت المال^(٧) ، وكان عمر (رض) ، يعطيهم على قدر الحاجة ، والعفة ، والفضل .

والأخذ بما فعله عمر (رض) في زماننا أحسن ، فيعتبر الأمور الثلاثة ، وإن كان في أحدهما فضلٌ مع أصل حاجة ، وعفة ، نرجحه على من هو أقلُّ فضلاً ، وإن كان ذلك أحوج ، وأعف ، فهو المعلوم من غرض الواقفين في زماننا .

قاضي ظهير^(٨) وفي ملتقط^(٩) للسيد الإمام^(١٠) : « وإذا انهدم رباط المختلفة ، وبني بناءً جديداً من كل وجه ، لا يكون الأولون أولى ، وإن لم يغير ترتيبه إلا أنه زيد ، أو نقص ، فهم أولى .

(١) (ل/٩٨، ٩٩) .

(٢) أي البقالي ، وهو زين المشايخ ، أبو الفضل ، محمد بن أبي القاسم بن باجوك الخوارزمي النحوي ، ويُعرف أيضاً بالأدَمي لحفظه «كتاب الأدَمي» في النحو ، أخذ عن الزمخشري ، وخلفه في حلقاته ، له : كتاب شرح أسماء الله الحسنى ، وكتاب آفات الكذب ، وكتاب مفتاح التزليل ، وغيرها ، مات بمرجانية خوارزم ، وقد نيف على السبعين سنة (٥٧٦هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٣٩٢/٤) ، تاج التراجم (ص٢٧١) ، الفوائد البهية (ص٢٠١، ٢٠٢) .

(٣) المذكور في القنية عن بق : « بالفضل » .

(٤) المذكور في القنية عن بو : « الترجيح فيها بالحاجة » .

(٥) أي علاء الدين الترمجاني .

(٦) هكذا في (أ) ، و (ب) ، وفي الأصل ، و (ج) : (يستوي) ، وهو تصحيف .

(٧) بيت المال : هي خزانة الدولة ، المكان الذي تجمع فيه الأموال العامة للدولة .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص٩٣) ، التعريفات الفقهية (ص٢١٢) .

ولو أن مُتعلِّماً غاب عن البلد أياماً ، ثم رجع ، وطلب وظيفته ، فإن خرج إلى مسيرة ثلاثة أيام ، ليس له أن يطلب ماضى^(٤) [أيضاً]^(٥) وإن خرج إلى بعض الرساتيق^(٦) ، وأقام خمسة عشر يوماً ، فليس له طلب ماضى أيضاً .

وإن أقام أقل من ذلك لأمرٍ لأبد له ، كالخروج لطلب القوت^(٧) ، يكون ذلك عفواً ، فليس لغيره أن يأخذ بيته ، ويجعل وظيفته على حالها ، وينبغي أن لا يُؤخذ بيته إذا كانت غيبته مقدار شهر ، أو ثلاثة أشهر ، فإذا زاد على ذلك ، جاز لغيره أن يأخذ بيته .

وإن^(٨) كان في المصّر ، ولا يختلف للتعلّم ، فإن كان يشتغل بكتابة شيء من الفقه مما يحتاج إليه ، فلا بأس بأن يأخذ وظيفته ، وإن اشتغل بعمل آخر ، فلا بأس بأن يأخذ بيته .

-
- (١) في فتاواه (ل/٣٤، ١٣) .
- (٢) أي الملتقط في الفتاوى الحنفية ، انظر : (ص-٣٢٧) ، الفتاوى البزازية (٣/١٤١) .
- (٣) هو الإمام أبو القاسم ، محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي الحنفي ، وقد سبقت ترجمته .
- (٤) في فتاوى قاضي خان (٣/٣٢٩) : « لأنه صار مسافراً » .
- (٥) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، وأثبتته من (ب) .
- (٦) الرّساتيق : الرّستاق معرّب ، ويُستعمل في الناحية التي هي الإقليم ، والرزداق بالزاي والبدال مثله ، والجمع رساتيق ، ورزاديق .
- انظر : المصباح المنير (ص-٨٦) .
- (٧) في (أ) : (القوة) ، وهو تصحيف .
- (٨) انظر أيضاً : التاتارخانية (٥/٥٥٣) ، فتاوى الولوالجية (٣/١١١) .

قاضي ظهير^(١) : « سُئِلَ أَبُو بَكْر^(٢) : عَمَّنْ وَقَفَ^(٣) وَقَفًا صَحِيحًا عَلَى سَاكِنِي^(٤) دار المختلفة ، بَأَن يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَيْئًا مَعْلُومًا كُلَّ يَوْمٍ ، ثُمَّ بَعْضُ سَاكِنِيهَا لَا (يَبِيتُ)^(٥) هُنَاكَ ، وَيَشْتَغِلُ بِالحِرَاسَةِ ، فَهَلْ يَسْتَحِقُّ مِنْ هَذَا الْوَقْفِ شَيْئًا ؟

قال^(٦) : إِنْ كَانَ لَهُ مَأْوَى فِي الرِّبَاطِ ، وَلَهُ هُنَاكَ شَيْءٌ ، فَلَهُ مِنَ الْوِظِيْفَةِ مَا لِبَغِيرِهِ مِنَ السُّكَّانِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ خَرَجَ بِالنَّهَارِ لَطَلَّبَ الْمَعَاشَ ، وَيَشْتَغِلُ بِالحِرْفَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِظِيْفَةِ .

قِيلَ : فَإِنْ اشْتَغَلَ اللَّيْلَةَ بِالحِرَاسَةِ ، وَبِالنَّهَارِ لَا يُفَرِّطُ فِي التَّعَلُّمِ^(٧) هَلْ يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْهُ ؟

قال : إِنْ كَانَ يُعَدُّ مِنَ الْمُخْتَلَفَةِ ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ ، أَرْجُو أَنْ يَكُونَ فِي الْوِظِيْفَةِ كَبِغِيرِهِ ، وَإِنْ اشْتَغَلَ بِعَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ ، حَتَّى لَا يُعَدَّ مِنَ الْمُخْتَلَفَةِ ، فَلَا وَِظِيْفَةَ لَهُ ، قِيلَ : أَرَأَيْتَ ؟

قال : هُوَ لِسَاكِنِي دَارِ الْمُخْتَلَفَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا شَيْءَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا مِنْ الْمُخْتَلَفَةِ .

إِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ عَلَى سَاكِنِي دَارِ الْمُخْتَلَفَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ فِيهَا سَاكِنٌ لَا يَطْلُبُ الْعِلْمَ ، فَهَلْ لَهُ نَصِيبٌ مِنَ الْوِظِيْفَةِ ؟

(١) فِي فِتَاوَاهِ (ل/٣٤) .

(٢) لَعَلَّهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الْكِمَارِيِّ ، وَقَدْ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ .

(٣) لَمْ أَقِفْ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَانْظُرْ : فِتَاوَى قَاضِي خَانَ (٣/٣٢٩) .

(٤) فِي (ج) : (سَكَنِي) .

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ فِتَاوَى قَاضِي خَانَ (٣/٣٢٩) ، وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ (يَبِيتُ) .

(٦) أَيُّ أَبِي بَكْرٍ .

(٧) فِي (ج) : (الْمُتَعَلِّمُ) .

قال : هو لساكني دار المختلفة من أهل العلم ، ولا شيء لمن لم يكن من أهل العلم، ولا من المختلفة» .

في الكبرى^(١) : وَقَفَ وَقَفًا صَحِيحًا عَلَى سَاكِنِي مَدْرَسَةِ كَذَا مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، فَسَكَنَ فِيهَا إِنْسَانٌ ، لَكِنْ لَا يَبِيتُ فِيهَا ، وَيَشْتَغِلُ بِالْحِرَاسَةِ لَيْلًا ، (لَا)^(٢) يُحْرَمُ عَنْ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَ يَأْوِي فِي بَيْتٍ مِنْ بَيْوتِهِ ، وَلَهُ آلَةٌ السَّكَنِ ، لِأَنَّهُ يُعَدُّ سَاكِنًا هَذَا الْمَوْضِعَ ، فَلَوْ اشْتَغَلَ بِاللَّيْلِ بِالْحِرَاسَةِ ، وَبِالنَّهَارِ يُقَصِّرُ فِي التَّعَلُّمِ ، إِنْ اشْتَغَلَ فِي النَّهَارِ بِعَمَلٍ آخَرَ حَتَّى لَا يُعَدَّ مِنْ جَمَلَةِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ [لَا وَظِيفَةً لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَغَلْ حَتَّى يُعَدَّ مِنْ جَمَلَةِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ]^(٣) ، فَلَهُ الْوِظِيفَةُ ، هَذَا إِذَا وَقَفَ عَلَى سَاكِنِي مَدْرَسَةِ كَذَا مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ ، أَمَّا إِذَا قَالَ : عَلَى سَاكِنِي مَدْرَسَةِ كَذَا ، وَلَمْ يَقُلْ : مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ ، فَكَذَلِكَ الْجَوَابُ حَتَّى لَا يَكُونَ لِسَاكِنِي الْمَدْرَسَةِ مِنْ غَيْرِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ شَيْءٌ مِنَ الْوِظِيفَةِ ، لِأَنَّ^(٤) الْمَتَفَاهِمَ .

إِذَا كَانَ^(٥) لَا يَخْتَلِفُ إِلَى الْفُقَهَاءِ لِلتَّعَلُّمِ ، فَإِنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ ، وَقَدْ اشْتَغَلَ بِكُتَابَةِ شَيْءٍ مِنَ الْفِقْهِ لِنَفْسِهِ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، لَا بَأْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْوِظِيفَةَ ، لِأَنَّهُ مُشْتَغَلٌ بِالتَّعَلُّمِ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ جَمَلَةِ التَّعَلُّمِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ ، وَقَدْ اشْتَغَلَ بِغَيْرِ ذَلِكَ ، لَا يَأْخُذُ ، هَذَا إِذَا كَانَ فِي الْمَصْرِ ، فَإِنْ كَانَ خَارِجَ الْمَصْرِ ، إِنْ خَرَجَ مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ، لَا يَأْخُذُ الْوِظِيفَةَ ، لِأَنَّ هَذِهِ مُدَّةُ سَفَرٍ ، فَصَارَ مُسَافِرًا ، فَإِنْ خَرَجَ إِلَى بَعْضِ الْقُرَى دُونَ مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، إِنْ قَامَ هُنَاكَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَصَاعِدًا ، لَا يَأْخُذُ ، لِأَنَّ هَذِهِ مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَ

(١) (ل/١٩١) ، فتاوى الولوالجية (٣/١١١) ، التاتارخانية (٥/٥٥٢) نقلًا عن فتاوى أبي الليث، الفتاوى الهندية (٤٢٠، ٤٢١) .

(٢) مابين القوسيين زيادة من الفتاوى الكبرى ، حتى يستقيم السياق .

(٣) مابين المعكوفين سقط من الأصل و(أ) و(ج) وأثبتته من (ب) .

(٤) المذكور في الفتاوى الكبرى : (لأنه هو) ، وبه يستقيم السياق .

(٥) أي المتعلم ، كما ورد في الفتاوى الكبرى .

خروجاً له منه بُدٌّ ، كالخروج لتسيره^(١) ، لا يأخذ شيئاً ، وإن كان خروجاً لأبدٍ
منه ، كالخروج لطلب القُوت [يأخذه]^(٢) ، لأنَّه قليلٌ لأبدٍ منه فيُعفى» .

(١) في (ب) و (ج) : (لتستره) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

الباب السابع عشر : في المساجد وما يتعلق بها .

في القنية^(١) : « عن (كب)^(٢) ، (بخ) : اختلف في مسجد الدار ، والخان ،
والرباط^(٣) أنه مسجد جماعة أم لا ؟

والأصح : ما روي عن أبي يوسف : أنه إذا أغلق باب الدار ، فهو مسجد جماعة
للجماعة التي في الدار ، إذا لم يمنعوا غيرهم من الصلاة فيه في سائر الأوقات ،
لأن مسجد الزُّقَّاق^(٤) الذي ليس بنافذ مسجد جماعة ، وإن صلَّوا فيه في وقت
أغلقوا باب الزُّقَّاق ، كذا هذا عن (م)^(٥) عنه^(٦) : إن كان فيه جماعة ممن في الدار
بعد الإغلاق ، ولا يمنعون غيرهم في الأوقات الأخر ، فهو مسجد جماعة ، وإلا
فلا .

وعن (قخ) مثله .

(١) (ل/١٠١) .

(٢) المذكور في القنية : عن (فع) أي فتاوى العصر لعلي السُّعدي .

(٣) الرباط : واحد الرباطات ، وهي التكايا : دُور مبنية للفقراء الصوفية يقيمون فيها لا يغادرونها ، يتفرغون فيها
للعبادة والتأمل .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٣٠٣) ، معجم لغة الفقهاء (ص ١٩٥) .

(٤) الزُّقَّاق : دون السُّكة نافذة كانت ، أو غير نافذة .

انظر : المصباح المنير (ص ٩٧) ، والتعريفات الفقهية (ص ٣١٣) .

(٥) في (ج) : (سم) .

(٦) أي كتاب « المنتقى في فروع الحنفية » للإمام أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المروزي البلخي الحنفي ،
المعروف بالحاكم الشهيد (ت ٣٤٤ هـ) ، وهو كتاب معتبر في فروع الفقه الحنفي ، انتقاه مؤلفه من ثلاثمائة
مؤلف ، وجمع فيه بعض نواذر المذهب من الروايات غير الظاهرة ، وصفه اللكنوي بأنه أصل من أصول
المذهب بعد كتب محمد .

انظر : هدية العارفين (٣٧/٢) ، كشف الظنون (١٨٥١/٢) ، الأعلام (٢٠/٧) ، الفوائد البهية (ص ٣٠٥) .

(٧) أي عن أبي يوسف ، رحمه الله .

عن (مت)^(١) ، (عن)^(٢) : عن محمود الأوزجندي : لا يجوز الاعتكاف^(٣) في مسجد زقاق غير نافذ ، لأن طريقه مملوك لأهله ، إلا إذا كان له حائطٌ إلى طريق نافذ (فتح) يمكن التطرُّق إليه من حق العامة ، فيخلص لله تعالى فيصير مسجداً ، قال رحمه الله : والذي اختاره قح أصحُّ ، وقد رأينا المساجد ببخارى ، وغيرها في دُور ، وسِككٍ ، وأزقةٍ غير نافذةٍ من غير شكٍّ للأئمة ، والعوام في كونهما مساجد ، فعلى هذا المساجد التي في المدارس بجرجانية خوارزم^(٤) مساجدٌ ، لأنهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها، وإذا أُغلقت يكون فيها جماعةٌ من أهلها .

عن (ث)^(٥) : اتخذ مسجداً على أنه بالخيار، جاز المسجد ، والشرط باطلٌ .

عن (صح) : جعل وسط داره مسجداً، وأذن للناس في الدخول ، وفي الصلاة فيه ، إن شرط معه الطريق صار مسجداً في قولهم ، وإلا فلا عند أبي حنيفة (رح) ،

(١) أي مجد الأئمة التَّرجماني ، ولم أجد له ترجمة سوى ما ذكره صاحب الجواهر المضية (٤/٤٣٢ و ٤٣٣)

بقوله : « وقد ذكر في القنية في الفهرست مجد الأئمة الترجماني وعلم له «مت» » .

(٢) أي أبي حفص نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي ، توفي سنة (٥٣٧هـ) ، وقد سبقت ترجمته .

(٣) الاعتكاف: في اللغة : المقام والإحتباس .

وشرعاً : لبث صائم في مسجد جمعة بنية .

انظر : التعريفات (ص ٨٧) .

(٤) خوارزم : هي من بلاد خراسان وهي بلاد واسعة ومنطقة سهلية لاجبل بها ، وخوارزم ليس اسماً للمدينة ،

وإنما هي اسم للناحية بجملتها، والقصة العظمى منها يُقال لها : الجرجانية .

انظر : معجم ما استعجم (١/٥١٥) ، معجم البلدان (٢/٣٩٥) .

(٥) أي أبي الليث ، وقد سبقت ترجمته .

وقالاً^(١) : يصير مسجداً ، و يصير الطريق من حقه من غير شرط ، كما (لو)^(٢) آجر أرضه ، ولم يشترط الطريق، وكرهوا إحداث الطاقات^(٣) في المساجد، روي ذلك عن ابن مسعود، وجماعة^(من)^(٤) الصحابة^(٥) والتابعين^(٦) (رض) [أجمعين]^(٧).

عن (بخ) : جعل أرضه مسجداً بشرائطه ، إلا أن فيه أشجاراً ، صار ما وراء موضع الأشجار مسجداً لا غير .

عن (ظم) : بنى في فناءه في الرُستاق دُكَّاناً ، لأجل الصَّلَاة يُصلون فيه بجماعة كل وقت ، فله حكم المسجد .

عن (فع) ، وغيره : لا يُوضع الجذع على جدار المسجد ، وإن كان من أوقافه .
عن (ط) ، (شح)^(٨) : حوضٌ ، أو مسجدٌ خرب ، وتفرّق النَّاسُ عنها ، فللقاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجدٍ آخر ، أو^(٩) حوضٍ آخر ، وفي شرحه للزيادات :
والمسجد إذا استغنى عنه المسلمون ، ولا يُصلى فيه، وخرب ما حوله ، يعود إلى

(١) أي القاضي أبا يوسف ، ومحمد بن الحسن رحمهما الله .

(٢) ما بين القوسين زيادة من القنية ، حتى يستقيم السياق .

(٣) هي الظلة التي عند باب المسجد ، والظلة هي التي حول المسجد ، وقيل الطاقات : طاقات حوائطها وأبوابها ، والطاق ماعطف من الأبنية ، أي جعل كالقوس من قنطرة ونافذة وما أشبهه .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٣٦٠) .

(٤) في القنية زاد بعدها : (من) .

(٥) الصحابة : جمع صحابي والصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإيمان .

انظر : التعريفات (ص ٢٠٧) ، والتعريفات الفقهية (ص ٣٣٦) .

(٦) التابعي : هو من صحب الصحابي ، وقيل هو من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام .

انظر : التعريفات (ص ١١٢) ، التعريفات الفقهية (ص ٢١٧) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و(ب) ، و(ج) ، وأثبتته من (أ) .

(٨) أي شمس الأئمة الحلواني ، وقد سبقت ترجمته .

(٩) في (أ) : (و) .

صاحبه كما كان إن كان حيًّا ، وإلى ورثته إن [كان] ^(١) ميّتا ، وهذا قول أبي حنيفة ، [ومحمد] ^(٢) (رح) ، وقال أبو يوسف (رح) : يبقى مسجداً أبداً .
فأمّا أوقاف المسجد فإن كان باني المسجد ، ومتخذها واحداً ، تكون ميراثاً ، وإن كانوا جماعةً ، تُصرف إلى أقرب المساجد في تلك المحلة ، لأنّ قصد الواقف في الأوّل عمارة مسجد ، وفي الثاني عمارة المحلة ، وبالصّرف إلى مسجدٍ آخر في المحلة عمارتها .

عن (بم) : أرضٌ وقُفَّ على مسجدٍ ، صارت بحالٍ لا تُزرع ، فجعلها رجلٌ حوضاً للعامة ، لا يجوز للمسلمين الانتفاع بماء ذلك الحوض ، ولو خرب أحد المسجدين في قرية واحدة ، فللقاضي صرف خشبه إلى عمارة الآخر ، إذا لم يعلم بانيه ، ولا وارثه ، وإن علم يصرفها هو بنفسه .
قلتُ : إن شاء كما مرّ .

عن (بم) : ولو خرب الحوض [العام] ^(٣) فكَبَسَه الناس ، وبنوا عليه حوانيت ، فللقاضي أن يأخذ أجر مثل ^(٤) الأرض ، ويصرفه إلى حوضٍ آخر من تلك القرية .
عن ^(٥) (كص) : جُمِدَ موقوفٌ على أهل مسجدٍ معينٍ ، إذا بقي منه شيءٌ يضيع ، ويدوب ، وغرض الواقف التقرُّب باستمتاع الناس لا التضييع ، جاز لأهل المحلة أن يأخذوه إلى بيوتهم .

عن ^(٦) (قع) : كُرْدَةٌ مُسَبَّلَةٌ إلى مسجدٍ قد خرب ، وفي المحلة مسجدٌ آخر ، ليس لأهل المحلة أن يصرفوها إليه .

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٤) في (ب) : مثله .

(٥) (ل/١٠١) .

(٦) (ل/١٠٢) .

في منية المفتي^(١) : « كُفِّنَ المَيِّتُ ، فافترسه السَّبْعُ^(٢) ، أو جعل للمسجد حصيراً ، فخرّب المسجد (فالكفن)^(٣) يعود إلى ملك المَكْفَن عند أبي يوسف ، ومحمد (رح).

اشترى حشيشاً ، أو حصيراً ، أو قنديلاً^(٤) ، ثم وقع الاستغناء عنه ، عاد إلى ملكه إن كان حياً ، وإلى ورثته إن مات ، وعلى قول أبي يوسف : يباع ، ويصرف ثمنه إلى حوائج المسجد ، وإن استغنى هذا المسجد ، فإلى مسجد آخر .
أهل المحلة^(٥) باعوا حشيش المسجد ، أو جنازة^(٦) ، أو نَعْشاً^(٧) ، فالمستحبُّ أن يُرفع ذلك إلى الحاكم ، وقيل : يُفتى بأن لا يجوز إلا بأمر الحاكم .

يجوز الإنفاق على قناديل المسجد من وقف المسجد .
لأهل المحلة^(٨) أن يُحوّلوا بابه^(٩) عن موضعه إلى موضعٍ آخر ، فإن اختلفوا يُنظر أيُّهم أكثر وأفضل .

سراج^(١٠) المسجد يُترك من وقت المغرب إلى العشاء ، ويجوز الدَّرْسُ في ضوء سراج المسجد إلى ثُلث الليل .

(١) (ل/٢٢٥) ، الفتاوى الهندية (٤١١/٢) .

(٢) السَّبْعُ : كل ماله ناب يعدو به ويفترس ، كالذئب والفهد والنمر .

انظر : المصباح المنير (ص١٠١) ، والتعريفات الفقهية (ص٣١٩) .

(٣) ما بين القوسين زيادة من المصدر ، حتى يستقيم السياق .

(٤) في منية المفتي : (للمسجد) .

(٥) (ل/٢٢٦) .

(٦) في (ج) : (خبانه) ، ولعله تصحيف .

(٧) النَّعْشُ : سرير الميت ، ولا يُسمى نَعْشاً إلا وعليه الميت ، فإن لم يكن فهو سرير .

انظر : المصباح المنير (ص٢٣٤) .

(٨) في (ب) ، و(ج) : (المسجد) .

(٩) أي باب المسجد .

(١٠) (ل/٢٢٧) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩١) ، فتاوى السراجية (ص٩٢) ، خلاصة الفتاوى (٤٢٢/٤) ،

فتاوى الولوالجية (٣/٨٨، ٨٩) ، المحيط البرهاني (٩/١٣١ ، ١٣٢) ، الملّقط في الفتاوى الحنفية

(ص٣٢١) ، الفتاوى الهندية (٤١١/٢) .

مسجد^(١) عتيق^(٢) لا يُعرف بانيه حرب ، فأتخذ بجانبه مسجد آخر^(٣) على قول أبي يوسف هو مسجد أبداً^(٤) ، و به يُفتى .

خلاصة : « فإذا حرب المسجد ، وخوى^(٥) عن أهله يصرف الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين ، فيجوز » .

قاضي ظهير مُلتقط : « بيع غلة المسجد بإذن الجماعة من غير إذن القاضي ، يجوز ، وقال المتقدمون : الأولى : أن يكون بإذن القاضي ، وقال المتأخرون : الأولى : أن يكون بغير إذن القاضي ، وعلمه لغلبة الطمع في هذا الزمان . إذا اجتمع أكثر أهل المسجد على تحويل باب المسجد ، وأبى^(٦) الأقلون ، فالحكم للأكثر .

وما غرس في المسجد يكون للمسجد ، وما يكون على النهر بحد المسجد ، فهو للغرس ، ثم لورثته » .

وفي منية المفتي^(٧) : « أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ، ونقضه بغير إذن القاضي ، الأصح : أنه لا يجوز » .

قاضي ظهير في أحكام المسجد : « عن محمد [في مسجد]^(٨) عتيق لا يُعرف من بناه ، لأهل المحلة أن يبيعه ، ويستعينوا بثمنه في مسجد آخر .

(١) انظر أيضاً : الفتاوى الكبرى (١٨٤) ، الفتاوى الولوالجية (٨٨/٣) .

(٢) العتيق : أي القديم .

انظر : أنيس الفقهاء (ص١٦٩) .

(٣) زاد بعدها في منية المفتي ، وفتاوى السراجية عبارة : (ليس لأهل المسجد أن يبيعه ، ويستعينوا بثمنه في المسجد الآخر ، لأنه) .

(٤) في فتاوى السراجية (ص٩٣) : « خلافاً لمحمد » .

(٥) خوى : خوت الدار تخوى من باب رمى خوياً خلت من أهلها .

انظر : المصباح المنير (ص٧١) .

(٦) هكذا في (ب) ، و (ج) ، وفي الأصل ، و (أ) : (وأن) .

(٧) (٢٢٧/ل) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

ولا بأس^(١) بسراج المسجد أن يُترك في المسجد من المغرب إلى العشاء ، وبعد العشاء إلى آخر الليل فلا يجوز إلا في موضعٍ جرت العادة به .

في ملتقط [الملخص]^(٢) : « وَقَفَ عَلَى مَسْجِدٍ ضَيْعَةً عَلَى أَنَّ مَا فَضَلَ مِنَ الْعِمَارَةِ ، فَهُوَ لِلْفُقَرَاءِ ، وَاجْتَمَعَتِ الْغَلَّةُ وَالْمَسْجِدُ لَا يَحْتَاجُ لِلْحَالِ إِلَى الْعِمَارَةِ ، هَلْ يُصْرَفُ تِلْكَ الْغَلَّةُ إِلَى الْفُقَرَاءِ ؟

تَكَلَّمُوا فِيهِ ، وَالْمَخْتَارُ لِلْفَتْوَى : أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ مِنَ الْغَلَّةِ مَا لَوْ احتاج المسجد ، أو الضَّيْعَةُ إِلَى الْعِمَارَةِ [يُمْكِنُ الْعِمَارَةُ]^(٣) مِنْهَا ، وَزَادَتْ صُورَةُ [الزِّيَادَةِ]^(٤) إِلَى الْفُقَرَاءِ^(٥) .

مسجد^(٦) فيه شجرة تفاح ، يُباح الإفطار به ، لكنَّ المختار للفتوى : أَنَّهُ لَا يُبَاحُ ، لَأَنَّهُ صَارَ لِلْمَسْجِدِ ، فَلَا يُصْرَفُ إِلَّا لِمَصَالِحِهِ .

(١) لم أقف على المصدر ، وانظر : خلاصة الفتاوى (٤٢٢/٣) ، الفتاوى الولوالجية (٨٩/٣) ، فتاوى قاضي خان (٢٩٣/٣) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية (ص ٣٢١) ، الفتاوى الهندية (٤١١/٢) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٣) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٨٨) ، المحيط البرهاني (٩/١٣٥) ، الفتاوى التاتارخانية (٥٨٠/٥) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٨٥) ، الفتاوى الهندية (٤١٢/٢) .

(٤) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٥) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٦) « لِيَكُونَ جَمْعاً بَيْنَ شَرْطِ الْوَاقِفِ ، وَصَيَانَةِ الْوَقْفِ » كَذَا فِي الْفَتْاوى الْهِنْدِيَّةِ (٤١٢/٢) ، وَالْفَتْاوى الْكُبْرَى (ل/١٨٨) .

(٧) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٩٢) ، الفتاوى الولوالجية (٨٧/٣) ، فتاوى قاضي خان (٣٠٦/٣) ، والتاتارخانية (٥٩٤/٥) نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند ، الفتاوى الهندية (٤١٩/٢) نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند أيضاً .

مال^(١) موقوف على سبيل الخير ، والفقراء بغير أعيانهم ، ومال موقوف على المسجد ، فاجتمعت من غلاتهما ، ونابت في الإسلام نائبة^(٢) ، كحادثة الرُّوم، واحتيج إلى النفقة في تلك الحادثة ، أما المال الموقوف على الجامع ، إن لم يكن له حاجة للحال ، فللقاضي أن يصرفه على وجه القرض^(٣) ، فيكون ديناً في مال الفيء^(٤) ، وأما الموقوف على الفقراء ، فإن صرف إلى المحتاجين ، أو إلى الأغنياء من أبناء السبيل ، جاز لاعلى وجه القرض لأنهم المصارف^(٥) .

(١) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٩٣، ١٩٢) ، المحيط البرهاني (١٥٣/٩) نقلاً عن فتاوى الفضلي ، التاتارخانية (٥٩٧/٥) نقلاً عن فتاوى الفضلي أيضاً ، فتاوى قاضي خان (٣٠٧/٣) ، الفتاوى الهندية (٤١٤/٢) .

(٢) النائبة : الحادثة والنازلة ، وهي : الضرر العظيم يتزل بالإنسان .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٥١٩) ، معجم لغة الفقهاء (ص٤٤١) .

(٣) القرض : عقدٌ مخصوصٌ يرد على دفع مال مثلي لآخر ليرد مثله ، والقرض ماتعطيهِ غيرك من مال على أن يردّه إليك .

انظر : التعريفات (ص٢٥٥) ، التعريفات الفقهية (ص٤٢٧) .

(٤) الفيء : ماردّه الله تعالى على أهل دينه من أموال من خالفهم في الدين ، إما بالجلاء أو بالمصالحة على جزية أو غيرها ، والغنيمة أحص منه ، والنفل أحص منها .

وقيل : الفيء مأنل من أهل الشرك بعدما تضع الحرب أوزارها وتصير الدار دارَ إسلام ، وحكمه : أن يكون لكافة المسلمين ولايُخمس .

انظر : أنيس الفقهاء (ص١٨٣) ، التعريفات الفقهية (ص٤١٧) ، التعريفات (ص٢٤٩) .

(٥) في الفتاوى الهندية (٤١٤/٢) : « وأما المال الموقوف على الفقراء فهذا على ثلاثة أوجه : إما أن يُصرف إلى المحتاجين ، أو إلى الأغنياء من أبناء السبيل ، أو إلى الأغنياء من غير أبناء السبيل ، ففي الوجه الأول والثاني ، جاز لا على وجه القرض ، وفي الوجه الثالث المسألة على قسمين :

أما إن رأى قاضٍ من قضاة المسلمين جواز ذلك ، أو لم يرَ ، ففي القسم الأول : جاز الصرف لبطريق القرض . وفي القسم الثاني : يصرف على وجه القرض ، فيكون ديناً في مال الفيء ، كذا في الوقاعات الحسامية » .

ديباج^(١) الكعبة إذا صار خَلْقاً^(٢) ، لا يجوز أخذه ، لكن للسلطان أن يبيعه ، ويستعين به على أمر الكعبة ، لأن الولاية للسلطان .

ذكر في الحظر والإباحة من الخلاصة^(٣) : « عن الفقيه أبي جعفر : عن محمد : أنه يجوز أن يجعل شيء من الطريق مسجداً ، أو يجعل شيء من المسجد طريقاً للعامّة » .

ذكر خواهر زاده^(٤) ، وشمس الأئمة^(٥) في كتاب الشرب ، وذكر في وقف الخلاصة^(٦) : « أرض وقف على مسجد ، والأرض بحجب ذلك المسجد ، فأرادوا أن يزيدوا في المسجد شيئاً من الأرض ، جاز لكن يكون الأمر إلى القاضي ، فيأذن لهم ، ومُستغلّ الوقف ، كالدار ، والحانوت على هذا .

(١) الديباج : الثوب الذي سداه ولحمته حرير ، والواحدة ديباجة ، فارسي معربة ، والديباجة أيضاً الوجه ، وديباجة الكتاب فاتحته .

انظر : المصباح المنير (ص ٧٢) ، التعريفات الفقهية (ص ٢٩٥) .

(٢) لم أقف على المصدر ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٨٥) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية (ص ٣٢٨) ، الفتاوى الهندية (٢/٤١١) ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٨٧) ، فتاوى الولوالجية (٣/١١٢) ، الفتاوى البزازية (٣/١٤٥) ، المحيط البرهاني (٩/١٣٢) .

(٣) خَلَقَ الثوب بالضم إذا بلي فهو خَلَقَ بفتحتين .

انظر : المصباح المنير (ص ٦٩) .

(٤) لم أجده فيه ، وانظر : هامش قنية المنية (ل/١٠٢) نقلاً عن مجمع الفتاوى ، جامع الفصولين (١/١٣٥) نقلاً عن العدة .

(٥) هو شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن الحسين بن محمد البخاري الحنفي ، وقد سبقت ترجمته .

(٦) « شمس الأئمة » : لقب جماعة من العلماء والفقهاء ، مثل عبدالعزيز الحلواني ، و محمد السرخسي ، و محمد بن عبد الستار الكردي ، و محمود الأوزجندی ، و بكر ابن محمد الزرنجري ، وعند الإطلاق يُراد به : شمس الأئمة السرخسي ، ، وفيما عداه يُطلق مقيداً مع الاسم أو النسبة ، أو بهما ، كشمس الأئمة الحلواني ، وشمس الأئمة محمود الأوزجندی .

انظر : الفوائد البهية (ص ٤١٣ ، ٤١٤) ، الجواهر المضية (٤/٤٠٢) .

(٧) (٤/٤٢١) ، الفتاوى البزازية (٣/١٤٣) ، فتاوى قاضي خان (٣/٢٨٦) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٤) .

ولو كان بِجَنبِ المسجد أرضٌ لرجلٍ ، وضاق المسجد على النَّاسِ ، تؤخذ أرضه بالقيمة كُرْهاً^(١) .»

(١) في الخلاصة ، وجامع الفصولين (١٣٥/١ ، ١٣٦) نقلاً عن العدة ، وفي التاتارخانية (٥٧٨/٥) نقلاً عن المحيط ، وفي الفتاوى الكبرى (ل/١٩٤) : « وقد صحَّ عن عمر ، وكثيرٍ من الصحابة رضي الله عنهم أنهم أخذوا أرضين بِكُرْهٍ وزادوا في المسجد الحرام حين ضاق بهم » .

مسألة العمل في المسجد .

محيط : « سُئل شمس الإسلام الأوزجندی^(١) : عن^(٢) عملٍ في المسجد ، مثل : الخياطة ، والكتابة في المسجد بأجرة ؟ قال: نعم يكره ، وبدون الأجرة [لا]^(٣) . ولو جلس مُعلِّم الصبيان الذي يُعلِّم بالأجرة في المسجد ، لضرورة الحرِّ ، وغيره ، لا يُكره » .

في الكبرى^(٤) : « لأهل المسجد أن يهدموا المسجد ، ويُجدِّدوا بناءه ، ويفرشوا الحُصْرَ ، ويُعلِّقوا القناديل من أموال أنفسهم ، أمّا من مال المسجد ، ليس لهم ذلك إلا بأمر القاضي^(٥) .

ونظيرُ هذا المسجد إذا خرب ، وهو عتيقٌ لا يُعرف بانيه ، وبنى أهل المسجد مسجداً آخر ، فباع أهلُ المسجدِ الأولَ ، واستعانوا بثمنه في بناء المسجد الثاني على قول من يقول بجواز هذا البيع ، وإن كُنَّا لا نُفتي به ، (جاز)^(٦) ولو كان مكان المسجد وقفاً ، لم يجز إلا بأمر القاضي » .

(١) في (أ) : (الأوجدي) ، وهو تصحيف .

(٢) في (ب) و (ج) : (عمن) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٤) (ل/١٩٤) ، الفتاوى الولوالجية (٨٧/٣) ، خلاصة الفتاوى (٤٢١/٤) .

(٥) في الفتاوى الكبرى : « لأنَّ هذا تصرّفٌ في الوقف ، وليس لهم هذه الولاية » .

(٦) ما بين القوسين زيادة من المصدر السابق ، حتى يستقيم السياق .

في فتاوى الحُجَّة^(١) : « ولو صار أحدُ المسجدين قديماً ، وتداعى إلى الخراب ، فأراد أهل السُّكَّة بيع القديم ، وصرفه في المسجد الجديد ، فإنه لا يجوز .
أمّا على قول أبي يوسف فلائِنَّ المسجد ، وإنْ خرب ، واستغنى عنه أهله لا يعود إلى ملك الباني .

وأمّا على قول محمدٍ وإن عاد بعد الإستغناء ، ولكن إلى ملك الباني ، أو ورثته ، فلا يكون لأهل المسجد على كلا القولين ولاية البيع .
والفتوى على قول أبي يوسف أنه لا يعود إلى ملك مالكٍ أبداً ، لأنَّ الوقف إعتاق الأرض ، فبيع العتيق لا يجوز .

في الكبرى^(٢) : « الطَّرِيق إذا كان واسعاً ، فبنى أهل المحلّة مسجداً للعامة ، ولا يضرُّ ذلك بالطَّرِيق ، فلا بأس به^(٣) لأنَّ الطَّرِيق للمسلمين ، والمسجد لهم أيضاً ، وإن أراد أهل المحلّة أن يُدخلوا شيئاً من الطريق في دورهم ، وهو لا يضرُّ بالطريق ، نصٌّ في العيون : أنه ليس لهم ذلك ، لأنَّ الطريق للمسلمين ، والدُّور لهم خاصة .
قوم^(٤) بنوا مسجداً ، واحتاجوا إلى مكانٍ ليتَّسع المسجد ، وأخذوا من الطَّرِيق ، وأدخلوه في المسجد ، إن كان يضرُّ بأصحاب الطريق ، لا يجوز ، وإن كان لا يضرُّ ، لهم رجوتُ أن لا يكون به بأس » .

(١) نقلاً عن الفتاوى الهندية (٤١١/٢) .

(٢) (ل/١٩٤) ، المحيط البرهاني (١٢٥/٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، التاتارخانية (٥٧١/٥) نقلاً عن فتاوى أبي الليث أيضاً ، فتاوى قاضي خان (٧٨٦/٣) .

(٣) في (أ) : (له) .

(٤) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (١٢٦/٩) نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند ، الفتاوى الهندية (٤٠٩/٢) ، خلاصة الفتاوى (٤٢١/٤) ، التاتارخانية (٥٧١/٥) نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند .

في الذخيرة^(١) : « بوارى المسجد إذا صارت خَلَقًا ، واستغنى المسجد عنها ، وقد طرحها إنسانٌ ، فإن كان حيًّا ، فهي له ، وإن [كان]^(٢) ميتًا ، ولم يدع وارثًا ، لا بأس بأن يدفع أهل المسجد إلى فقيرٍ ، (أو يبيعوا)^(٣) ، وينتفعوا بالثمن . قال الصّدر الشّهيد : هكذا ذكر أبو الليث في فتاواه ، والفتوى على أنّه [لا]^(٤) يجوز إذا فعلوا ذلك من غير إذن القاضي^(٥) » .

وفي المنتقى^(٦) : « بوارى المسجد إذا خلقت ، فصارت بحال لا يُنتفع به ، فأراد الذي بسطها أن يأخذها ، ويتصدّق بها ، أو يشتري مكانها أخرى ، فله ذلك ، وإن كان هو غائبًا ، فأراد أهل المحلة أن يأخذوا البوارى ، فيتصدّقوا بها بعدما خلقت ، لم يكن لهم ذلك إذا كان لها قيمةٌ ، وإن لم يكن لها قيمةٌ ، فلا بأس بذلك » .

(١) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٨٥) ، المحيط البرهاني (٩/٣١١) ، فتاوى الولوالجية (٣/١١٢) ، خلاصة الفتاوى (٣/٤٢٥) ، الفتاوى البزازية (٣/١٤٥) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣١٠) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) ما بين القوسين زيادة من المحيط البرهاني (٩/٣١١) ، و فتاوى قاضي خان (٣/٣١٠) ، حتى يستقيم السياق .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٥) في فتاوى قاضي خان (٣/٣١٠) : « وقد ذكرنا أن الصحيح من الجواب : أن يبيعهم بغير أمر القاضي ، لا يصح إلا أن يكون في موضعٍ لا قاضي هناك » .

(٦) نقلاً عن المحيط البرهاني (٩/٣١١) ، ونقلاً عن الفتاوى الهندية (٢/٤١١) .

وفي فتاوى أبي الليث^(١) : « سئل الفقيه أبو بكرٍ: عن حشيش [المسجد]^(٢) ، يخرج في المسجد أيام الربيع^(٣) ؟^(٤) »

فإن لم يكن له قيمةٌ ، فلا بأس بطرحه خارج المسجد^(٥) ، ولا بأس برفعه ، والإنتفاع به .

وفي فتاوى أهل سمرقند^(٦) مثل ذلك .

فيه^(٧) : « حشيش المسجد إذا كانت له قيمةٌ ، فلاهل المسجد أن يبيعه ، وإن رفعوه إلى الحاكم ، فهو أحبُّ إليَّ ، وكذلك الجنابة^(٨) ، والنَّعْش إذا فسد ، فلاهل المسجد أن يبيعهما ، وإن رفعوه إلى الحاكم ، فهو أحبُّ ، قال الصَّدر الشَّهيد : والمختار للفتوى : أنهم لا يبيعون إلاّ بأمر الحاكم ، لأنَّ البيع يعتمد الولاية^(٩) ، ولا ولاية لهم . »

(١) نقلاً عن المحيط البرهاني (١٣١/٩) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، وأثبتته من (ب) ، و(ج) .

(٣) في (ج) : (البيع) .

(٤) الرِّبيع : أحد فصول السنة ، ويُطلق على ما ينبت في فصل الربيع ، وأيضاً الربيع النهر الصغير .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٣٠٣) .

(٥) في (أ) : (المصر) .

(٦) نقلاً عن الفتاوى الكبرى (ل/١٨٥) .

(٧) أي في فتاوى أهل سمرقند ، وانظر : المصدر السابق (ل/١٨٥) .

(٨) في (أ) : (الجازة) ، وهو تصحيف .

(٩) الولاية : بالفتح ويُكسر هي : تنفيذ القول على الغير شاء الغير أولاً ، ومن له الولاية وليّ أيضاً .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٥٤٧) ، التعريفات (ص ٣٥٠) .

في فتاوى قاضي ظهير : « بوارى المسجد إذا وقع الإستغناء عنها ، فهي لمن طرحها، فإن مات من طرحها ، أرجو أن لا بأس إذا بيع من أهل السجد ، أو باعوا ، واستعانوا بثمنها من أحكام المسجد .
للقاضي أن يقرض مال اليتيم، والوقف ، ويؤدعه ، وليس للمتولي إيداعه ، ولا إقراضه » .

كذا في فوائد [صاحب]^(١) المحيط ، وفخر الدين خان^(٢) .

وفي وصايا ظهير الدين اسحاق^(٣) : « لا بأس به إذا كان أحرزَ للوقوف [من الإمساك]^(٤) » .

في القنية^(٥) : « عن (بخ) : أجرة نفص^(٦) بُسُط المسجد ، في مصالح المسجد دون الخادم ، وعنه^(٧) : لا تجب على الخادم ، و[لا في]^(٨) مصالح المسجد ، لأن الصلاة بالأرض أفضل » .

(١) مابين المعكوفين سقط من (ج) .

(٢) هو الإمام حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني ، والمعروف بقاضي خان وقد سبقت ترجمته .

(٣) هو الإمام ظهير الدين أبو المكارم إسحاق بن أبي بكر الحنفي ، صاحب « الفتاوى الولوالجية » ، توفي سنة (٧١٠هـ) .

انظر : كشف الظنون (٢/١٢٣٠) ، تاج التراجم (ص١٢٩) ، هامش الجواهر المضية (١/٣٧٥) .

(٤) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٥) (ل/١٠١) .

(٦) في (أ) (نقض) .

(٧) لعل المراد هو المنقول عنه ، وفي الكواشف الجلية (ص٨٧) : « « عنه » : فهذا اللفظ يدل على الرواية ، فإذا قالوا عن الإمام ، أو عنه ، دلّ ذلك على أنه رواية عنه » .

(٨) مابين المعكوفين في (ب) : (لأن) .

مسألة البئر ، والحوض ، والجنّازة ، [و] ^(١) مثلها .

في الكبرى ^(٢) : « بئرٌ بُنيت بالآجر ^(٣) في قرية ، فخربت القرية ، وافترق أهلها ، وعند ^(٤) هذه القرية قريةٌ أخرى [فيها] ^(٥) حوضٌ يحتاج إلى الآجر ، يجوز أن يأخذ الآجر من تلك القرية ، ويُنفق في الحوض ؟

إن عُرف الباني لايجوز إلا بإذنه ، لأنّه رجع إلى ملكه ، فإن لم يُعرف ، فالطريق في ذلك أن يتصدّق بها على فقيرٍ ، ثمّ الفقير ينفق في الحوض ، لأنّه بمنزلة اللقطة ، ولو أراد القاضي أن ينفق من غير هذا الطريق ، فلا بأس به ^(٦) » .
وفي الملتقط مثله ، غير أنه قال : « والأوّل : أن ينفق القاضي في هذا الحوض بلا حاجةٍ فيه إلى التّصدق على الفقير » .

في الكبرى ^(٧) : « حوضٌ في محلّةٍ خربت ، فصار بحيث لايمكن عمارته ، واستغنى أهل المحلّة عنه ، إن كان يُعرف واقفه ، يكون له إن كان حيّاً ، ولورثته إن كان ميتاً ، وإن كان لايعرف واقفه ، فهو كاللقطة في أيديهم ، يتصدّقون على فقيرٍ ، ثمّ يبيعه الفقير ، فينتفع بالثمن .

(١) ماين المعكوفين سقط من (ج) .

(٢) (ل/١٨٤) ، المحيط البرهاني (١٣٢/٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، التاتارخانية (٥٩٥/٥) نقلاً عن فتاوى أبي الليث أيضاً .

(٣) في (أ) ، و (ب) : (بالآجرة) ، وهو تصحيف .

(٤) هكذا في (أ) ، و (ب) ، و(ج) ، وفي الأصل : (عنده) .

(٥) ماين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٦) في التاتارخانية (٥٩٥/٥) : « وهذا التّفصيل الذي ذكرنا على قول محمدٍ ، أمّا على قول أبي يوسف ، فينبغي للقاضي أن يصرف الآجر في عمارة الحوض » .

(٧) (ل/١٨٥) ، المحيط البرهاني (١٥٢/٩ ، ١٥٣) ، الفتاوى البزازية (١٤٥/٣) ، الفتاوى الهندية (٤١٩/٢) ، خلاصة الفتاوى (٤٢٥/٣) .

ومن هذا الجنس : حانوتٌ هو وَقْفٌ صحيحٌ، احترقت السوق ، والحانوت ، وصار بحالٍ لا يُنتفع به ، ولا يُستأجر بشيءٍ ألبتة، يخرج من الوقفية .

ومن هذا الجنس : الرباط اذا احترق ، بطل الوقف ، ويصير ميراثاً .

ومن هذا الجنس : منزلٌ [موقوفٌ]^(١) وفقاً صحيحاً على مقبرة معلومة، فخرّب هذا المنزل ، وصار بحالٍ لا يُنتفع به ، فجاء رجلٌ ، وعمّره ، وبني فيه بناءً من ماله بغير إذن أحد ، فالأصل لورثة الواقف ، والبناء لورثة الباقي .

ومن هذا [الجنس]^(٢) : وَقْفٌ صحيحٌ^(٣) على أقوامٍ مُسمَّين ، فخرّب ، ولا يُنتفع به ، وهو بعيدٌ من القرية ، لا يرغب أحدٌ في عمارته ، بطل الوقف ، ويجوز بيعه.

اتخذ جنازةً ، ومغتسلاً ، ونعشاً بمحلة معلومة ، ففني أهلها ، واندرسوا ، لا يُرد ذلك إلى الورثة ، بل إلى مكانٍ أقرب إلى أهل هذه المحلة .

وفي الملتقط^(٤) مثله .

وفي منية المفتي^(٥) : « رباطٌ استُغني عنه ، وبجنبه رباطٌ صُرفت الغلّة إلى تلك الرباط ، وإن لم يكن بجنبه رباطٌ ، فإنه يرجع الوقف إلى ورثة الواقف ».

في فتاوى النسفية : « رباطٌ خرب ، واستغنى الناس عن النُّزول فيه ، والإنتفاع منه، وله أوقافٌ كثيرةٌ عامرةٌ ، هل يجوز أن يصرفها إلى رباطٍ آخر في هذا الطريق ، يتزل الناس فيه ، وينتفعون به ، وليس له من الأوقاف ما يكفي مَرَمته ؟

(١) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٣) انظر أيضاً : فتاوى قاضي حان (٣/٣١٠) ، التاتارخانية (٥/٥٩٧) نقلاً عن المحيط .

(٤) (ص٣٢٦) .

(٥) (ل/٢٢٧) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨٤) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية (ص٣٢٣) ، فتاوى قاضي حان

(٣/٣١١) ، الفتاوى الهندية (٢/٤١٩) .

فأفتى السيّد الإمام أبو شجاع^(١) : أنّه يجوز ، لأنّ غرض الواقف منفعة المارّة في هذا الطّريق ، ويحصل هذا الغرض في هذا الرّباط الثاني (...)^(٢) ، فيجوز ، فكذا المسجد » .

في فتاوى صدر الإسلام^(٣) : « رباطٌ في طريق سعدانة ، استغنى عنه المارّة ، وبجنبه رباطٌ ، قال السيّد الإمام أبو شجاع : يصرف غلّته إلى الرّباط الثاني ، كالمسجد إذا خرب ، واستغنى عنه أهل القرية ، فيُرفع ذلك إلى القاضي ، فباع الخشب ، وصرف الثمن إلى مسجدٍ آخر ، جاز .

وقال بعضهم : إذا خرب الرّباط ، والمسجد ، واستغنى النَّاس عنهما ، يصير ميراثاً ، وكذلك حوض العامّة إذا خرب » .

(١) أبو شجاع : هو محمد بن أحمد بن حمزة بن الحسين بن علي بن عبد الله بن الحسن بن علي بن عبد الله بن الحسن ابن العباس بن علي بن أبي طالب ، المُشْتَهَر بالسيّد أبي شجاع ، كان في عصر ركن الإسلام علي بن الحسين السُّغدي بسمرقند ، وكان الإمام الحسن المأثريدي معاصراً لهما ، وكان المعتبر في زمانهم في الفتاوى أن يجتمع خطّهم عليها .

انظر : الجواهر المضيّة (٢٨/٣) ، الفوائد البهية (ص ٢٥٥) .

(٢) مابين القوسين في جميع النسخ عبارة : (ولا يحصل) ، ولا يستقيم بها السياق .

(٣) لم أفق على المصدر ، وانظر : فتاوى قاضي خان (٣/٣١١) .

مسألة المقابر، والسّقايات .

في القنية^(١) : « عن (قع) : صغيرٌ كان يأخذ من السّقاية ، لإصلاح الدّواب ، أو قصّة^(٢) للشّرب ، ثمّ بلغ ، وندم ، لا يكفيه النّدم بل يردّ الضّمان إلى القيّم ، ولا يجزيه صبُّ مثله في [السّقاية]^(٣) .

عن (عتج)^(٤) : أخذ من السّقاية مرةً بعد أخرى حتى بلغ جرّة^(٥) مثلاً ، وكان القيّم قد صبّ في تلك السّقاية خمسين جرّةً، فصبّ هو جرّةً قضاءً للحقّ بغير إذن القيّم ، صار ضامناً للكلّ .

عن (ظم) : لأهل الذمة^(٦) أن يشربوا من السّقاية ، ويتزلوا الخان الذي وقفه المسلم .

وقف أرضاً على أن يُدفن فيها أقرباؤه ، فإذا انقطعوا ، فأخره إلى الفقراء ، ودفن فيها من أقربائه حال حياته ، صحّ الوقف .

ولو وقف مقبرةً أو خاناً بعد موته ، فلوارثه أن يدفن فيها^(٧) ، ويتزل فيه .

(١) (ل/١٠١) .

(٢) القصّة : هي الصّحفة فيها عمقٌ تُتخذ للأكل ، وجهها قصعٌ ، وقصاعٌ ، وقصعات .
انظر : معجم لغة الفقهاء (ص٣٣٣) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٤) أي علاء الدين التاجري ، ولم أقف على ترجمة له سوى ما ذكر في الجواهر المضية (١٦٢/٤) حيث قال :
« التاجري علاء الدين مذكورٌ في القنية » .

وفيها أيضاً (٤١٨/٤) : « وكثيراً ما يقول صاحب القنية العلّاءان ، وهما علاء الأئمة الحماني ، وعلاء الأئمة التاجري ، هكذا صرّح به في الخطبة في الفهرست » .

(٥) الجرّة : جمعها جرّارٌ ، وهي إناءٌ واسعٌ من خزفٍ ، يُوضع فيه الماء أو نحوه .
انظر : معجم لغة الفقهاء (ص١٤٠) .

(٦) أهل الذّمة : المعاهدون من اليهود والنصارى ، وغيرهم ممن يقيم بدار الإسلام .
انظر : التعريفات الفقهية (ص١٩٦) ، التعريفات (ص٩٨) .

(٧) ميّناً ، كذا في القنية .

في الكبرى^(١) : « امرأة جعلت قطعة أرض لها وقفاً ، وأخرجتها من يدها ، ودفنت فيها ابنها ، وتلك القطعة لا تصلح للمقبرة ، لغلبة الماء عندها ، فيصيبها فسادٌ ، فأرادت بيعها ، إن كانت الأرض بحال يرغب الناس في^(٢) دفن الموتى^(٣) ، لقلة الفساد ، ليس لها البيع ، لأنها صارت مقبرة .

وإن كان لا يرغب الناس في^(٤) دفن الموتى فيها ، لكثرة الفساد ، فلها البيع ، لأنها لم تصر مقبرة ، فإذا باعها ، فللمشتري أن يأمر برفع ابنها عنها ، لأنها صارت ملكاً للمشتري ، فيجب على البائعة تفريغ ملكه .

مقبرة^(٥) كانت للمشركون ، أردوا أن يجعلوها مقبرة للمسلمين ، فإن كانت آثارهم قد اندرست ، فلا بأس بذلك ، وإن بقيت آثارهم ، بأن بقي من عظامهم شيء ، فينكش ، ويُقبر ، ثم يجعل مقبرة للمسلمين ، لأن موضع مسجد رسول الله (ع م) ، كان مقبرة للمشركون ، فنكش ، وأُخذ مسجداً .

مقبرة^(٦) عليها أشجار عظيمة ، كانت نابتة قبل اتخاذ الأرض مقبرة عليها ، إن كانت الأرض مملوكة ، وعلم لها مالك ، فالأشجار بأصلها على ملك رب الأرض ، يصنع بالأشجار ، وأصلها ماشاء ، لأن ذلك الموضع لم يدخل تحت الوقف .

(١) (ل/١٨٥ ، ١٨٦) ، المحيط البرهاني (١٤٤/٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، الفتاوى الولوالجية (٩١/٣) ، الفتاوى الهندية (٤١٧/٢) ، الفتاوى الظهيرية (ل/١٣) .

(٢) في (ب) ، و (ج) : (عن) .

(٣) فيها ، كذا في القنية .

(٤) في (ب) ، و (ج) : (عن) .

(٥) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (١٤٤/٩) ، فتاوى الولوالجية (٩١/٣) ، الفتاوى الهندية (٤١٦/٢) .

(٦) انظر أيضاً : الفتاوى البزائية (١٣٨/٣) ، خلاصة الفتاوى (٤١٩/٣) ، فتاوى الولوالجية

(٩١/٣) ، المحيط البرهاني (١٤٧/٩ ، ١٤٨) ، فتاوى قاضي خان (٣٠٦/٣) ، الفتاوى الهندية

(٤١٧/٢ ، ٤١٨) .

وإن كانت الأرض مَوَاتًا^(١) ، لا مالك لها ، واتَّخذها أهلُ القرية ، مقبرةً ،
فالأشجار بأصولها على حالها القديم^(٢) ، ثمَّ هذا إذا كانت الأشجار نابتةً قبل اتخاذ
الأرض مقبرةً .

وإن كانت الأشجار نبتت بعد اتخاذها مقبرةً ، وعُلم لها غارسٌ ، كانت للغارس ،
لأنَّها ملك الغارس وإن لم يُعلم لها غارسٌ ، فالحكم في ذلك إلى القاضي، إن رأى
بيعها ، وصرف ثمنها إلى عمارة المقبرة ، فله ذلك ، لأنَّه إذا لم يُعلم لها غارسٌ ،
كانت في حكم الوقف ، ألا يُرى أن الشَّجرة إذا نبتت في ملك إنسانٍ ، ولا
يُعرف لها غارسٌ، كانت ملكاً لصاحب المحلِّ ، كذا ههنا .
جعل^(٣) أرضه مقبرةً ، وفيها أشجارٌ، فأراد ورثته أن يقطعوا الأشجار ، لهم ذلك ،
لأنَّ موضع الأشجار لم يكن وقفاً، لأنَّه مشغولٌ .
وكذلك لو جعل داره مقبرةً ، لا يدخل موضع البناء فيه ، لأنَّه مشغولٌ .

(١) الموات : مالا مالك له ، ولا يُنتفع به من الأرض لانقطاع الماء عنها ، أو لغلبيته عليها ، أو لغيرهما مما يمنع
الانتفاع .

انظر: التعريفات الفقهية (ص٥١٢) ، التعريفات (ص٣٢٤) .

(٢) أي قبل جعل الأرض مقبرةً .

(٣) انظر أيضاً : فتاوى الولوالجية (٣/٩٠، ٩١) ، المحيط البرهاني (٩/١٤٧، ١٤٨) ، فتاوى قاضي خان
(٣/٣٠٦) ، الفتاوى الظهيرية (ل/١٦) .

مسألة الأشجار .

« رجل^(١) غرس في المسجد ، يكون للمسجد ، لأنّه بمنزلة البناء للمسجد .
غرس^(٢) في طريق ، [أو على شطّ نهر^(٣) العامّة]^(٤) ، أو على شطّ^(٥) حوض القرية ،
فالشجرة للغرس ، وله رفعها ، لأنه ليس له هذه الولاية^(٦) .

رجل^(٧) غرس شجراً على حوض أهل القرية ، ثم قطعها بعد ذلك ، فنبتت من^(٨)
عروقها أشجاراً ، فهي للغرس ، لأنها نبتت من ملكه .

رجل^(٩) وقف ضيعةً على بناته ، وأولادهنّ أبداً ماتنسلوا ، وجعل آخر ذلك
للفقراء ، ثمّ إنّ هذا الواقف ، غرس فيها شجرةً ، فإن غرس من غلة الوقف ، أو
مال نفسه ، لكنّ ذكر أنه غرس للوقف ، يكون للوقف ، وإن لم يذكر شيئاً ،
وغرس من مال نفسه ، لا يكون للوقف ، فيكون لورثته ، لانعدام مايدلّ على
إحداثه للوقف .

في فتاوى السمرقندية^(١٠) : « رجل وقف على جهة معلومة ، أو على قوم
معلومين ، ثمّ إنّ الواقف ، غرس فيها شجراً ، قالوا : إنّ غرس من غلة الوقف ،
أو من مال نفسه ، يكون له ، ولورثته من بعده ، ولا يكون وقفاً .

(١) الفتاوى الكبرى (ل/١٨٧) ، المحيط البرهاني (٩/١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، الفتاوى
الهندية (٢/٤١٨) ، الفتاوى الولوالجية (٣/٨٨) .

(٢) انظر أيضاً : خلاصة الفتاوى (٤/٤٢٠) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٠٥) .

(٣) في (أ) : (زر) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٥) الشطّ : جانب النهر وجانب الوادي .

انظر : المصباح المنير (ص١١٨) .

(٦) « أي ولاية جعلها للعامّة » ، كذا في المحيط البرهاني (٩/١٤٧) .

(٧) انظر أيضاً : خلاصة الفتاوى (٤/٤٢٠) ،

(٨) في (أ) : (عن) .

(٩) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (٩/١٤٩) .

(١٠) لم أقف على المصدر ، و انظر : فتاوى قاضي خان (٣/٣٠٥) ، الفتاوى الهندية (٢/٤١٨) .

في القنية^(١) : « عن (ط) ، (ث) : شجرة في أرضه ، نبتت من عروقها في أرض غيره أشجاراً ، فإن سقاها صاحب الأرض ، فهي له ، وإلا فلصاحب الشجرة ، وإن اختلفا في كونها من عروق شجرته^(٢) ، فالقول لصاحب الأرض .

عن (حم) : له شجرة خرج من عروقها في أرض آخر ، فإن كانت الأولى قائمة ، فهي للأول ، وإلا فلصاحب الأرض ، ولهذا قلنا : إذا اشتراها ، ولم يبين موضع القطع ، إنه لا يدخل فيه العروق .
عن (يت)^(٣) : هي للأول في الحالين .

عن : (م) وضعها في القائمة ، وقال : هي للأول مطلقاً ، وعن محمد (رح) مثله .
في الملتقط : « وإذا نزلت أغصان شجرة رجل في دار إنسان ، إن كان بحيث يجمع ، ويشد بجبل ، ويفرغ هواء داره من غيره ، قطع ، فإذا قطعها صاحب الدار ، صار ضامناً ، وإن كانت هذه الأغصان غلاظاً لا سبيل إلى شد ذلك بجبل ، ولا يمكن إلا القطع ، فإذا قطع صاحب الدار من الموضع الذي كان يقطعه الحاكم ، لو رفع إليه ، فلا ضمان عليه .
ولو قطع شجرة ، وقد دخل عروقها تحت بناء رجل ، فمنعه صاحب الدار من قطع العروق خوفاً من هدم جداره ، ضمن صاحب الشجرة قيمة شجرته ، وإذا كسر غصناً من شجرة ، وقيمة الغصن قليل ، إن شاء ضمّنه نقصان الشجرة جميعاً ، والغصن للكاسر ، وإن شاء ضمّنه نقصان الشجرة إلا قدر الغصن ، والغصن لرب الشجرة ، وكذا البناء ، والنقض ، والتراب . ولو هدم بناءً مصوراً بهذه الأصناف تماثيل الرجال ، والطيور ، يضمّنه قيمة البيت ، وإصناعه غير

(١) (ل/١٠٥) .

(٢) هكذا في (ب) ، و(ج) ، وفي الأصل ، و(أ) : (شجرة) .

(٣) أي يوسف ، المعروف بترجمان صغير ، وقد سبقت ترجمته .

مصور» .

مسألة البناء.

في الكبرى^(١) : « بنى [في]^(٢) أرض وقف ، أو نصب فيها باباً ، إن نوى عند البناء أنه يبنى للوقف ، يصير وقفاً ، لأنه جعله وقفاً ، ووقف البناء (تبعاً)^(٣) لغيره يجوز ، وإن [لم ينو]^(٤) ، لم يصير وقفاً ، لأنه لم [يجعله]^(٥) وقفاً بخلاف الرباط » .
في القنية^(٦) : « عن (عب)^(٧) : عن أبي بكر (رح) : ولو بنى في أرض الوقف بناءً ، أو نصب فيه باباً ، أو غلقاً ، إن نواه حين فعل أنه للوقف ، صار وقفاً ، وإلا فلا .

قال أبو نصر : لا يصير وقفاً نوى ، أو لم ينو ، لأن وقف البناء لا يجوز.
عن (ث) : يجوز تبعاً ، وبه يُفتى .

عن (بم) : متول بنى في عَرَصَة^(٨) الوقف^(٩) ، فهو للوقف ، إن بناه من مال الواقف ، أو من مال نفسه ، ونواه للوقف ، أو لم ينو شيئاً ، وإن بنى لنفسه ، وأشهد عليه ، كان له ، والأجنبي إذا بنى ، ولم ينو ، فله ذلك ، وكذا الغرس على هذا ، والغرس في المسجد للمسجد في حق الكل .

(١) (١٩٧/ل) ، فتاوى قاضي خان (٣٣٣/٣) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٣) مابين القوسين زيادة من الفتاوى الكبرى، حتى يستقيم السياق .

(٤) مابين المعكوفين سقط من (أ) .

(٥) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

(٦) (١٠٤/ل) .

(٧) لم أجد في القنية ولا في رموزها في الفهرست ، والمذكور فيها : عن (فث) أي فتاوى أبي الليث .

(٨) العَرَصَة : وسط الدار وساحتها .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٣٧٧) .

(٩) في (ج) : (الواقف) .

عن (ق)^(١) : لو وقف داراً على رجلٍ ، وعلى أولاده ، وأولاد أولاده أبداً ماتنسلوا، فإن انقطعوا ، فعلى الفقراء ، ثم بنى واحداً من أولاد الأولاد الموقوف عليهم بعض الدار الموقوفة ، وطَّينَ البعض ، وجصَّصَ البعض ، وبسط^(٢) فيه الآجر ، فطلب الآخر منه حصته ، ليسكن فيها ، فمنعه منها حتى يدفع له حصته مما أنفق فيها ، ليس له ذلك ، والتَّطين^(٣) ، والجصّ ، صاراً تبعاً للوقف ، وله أن ينقض الآجر ، قال : وإنما يُنقض ، إذا لم يكن في نقضه ضررٌ بالوقف ، كمن بنى في الحانوت المسبَّل ، فله رفعه ، إذا لم يضر بالبناء القديم ، وإلا فلا.

عن^(٤) (ط) : ولا يجوز لمستأجر السبيل ، أن يبني فيه غرفةً لنفسه ، إلا أن يزيد في الأجرة ، ولا يضرّ بالبناء ، وإن كان مُعطّلاً غالباً ، ولا يرغب المستأجر [إلا على]^(٥) هذا الوجه جاز ، من غير زيادةٍ في الأجرة.

إذا قال القيّم ، أو المالك لمستأجرها : أَذِنْتُ لَكَ فِي عِمَارَتِهَا ، فعمرها بإذنه ، يرجع على القيّم ، والمالك ، وهذا إذا كان يرجع معظم منفعته إلى المالك ، أمّا

(١) أي القدوري ، وهو الإمام أبو الحسين ، أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القدوري ، الإمام المحدث ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، وعظم قدره ، وارتفع جاهه ، وكان حسن العبارة في المناظرة ، مُدبِّحاً لتلاوة القرآن ، له : المختصر المشهور في الفقه ، وشرح مختصر الكرخي ، والتجريد ، توفي سنة (٤٢٨هـ) .

انظر : الجواهر المضية (١/٢٤٧) ، تاج التراجم (ص ٩٨) ، الفوائد البهية (ص ٥٧) .

(٢) المذكور في القنية : (يت) أي يوسف المعروف بترجمان صغير .

(٣) في (ب) : (سبط) .

(٤) المذكور في القنية : (الطين) ، وهو أوضح للمراد .

(٥) (ل/١٠٥) .

(٦) مابين المعكوفين هكذا في (ب) ، و(ج) ، وهو الصواب لموافقته للمصدر ، وفي الأصل ، و(أ) : (إلى) .

إذا رجع إلى المستأجر ، وفيه ضررٌ بالدار كالبالوعة^(١) ، أو شغل بعضها ، كالتنور^(٢) ، فلا ، ما لم يشترط الرجوع .

عن^(٣) (تج) : بنى في الدار المسبلة بغير إذن القيم ، ونزع البناء يضر بالوقف ، يُجبر القيم على دفع قيمته للباني ، ويجوز للمستأجر غرس الأشجار ، والكروم في الرعايا الموقوفة ، إذا لم يضر بالأرض بدون صريح الإذن من المتولي ، دون حفر الحياض ، وإنما يحل للمتولي الإذن فيما يزيد الوقف به خيراً .

قلت^(٤) : وهذا إذا لم يكن لهم حقُّ قرار^(٥) العمارة فيها ، فأما إذا كان^(٦) ، يجوز الحفر ، والغرس ، والخلط من تراهما ، لوجود الإذن في مثلها دلالةً .

في الكبرى^(٧) : « رجلٌ استأجر أرضاً موقوفةً ، وبنى فيها حانوتاً ، وسكنها ، فأراد غيره أن يزيد في الغلة ، ويخرجه من الحانوت ، يُنظر : إن كان آجره مشاهرةً ، كان للقيم فسخ الإجارة ، لأنَّ الإجارة إذا كانت مشاهرةً ، تنعقد في رأس كلِّ شهر ، فبعد ذلك ، يُنظر : إن كان [رفع] ^(٨) البناء لا يضر بالوقف ، فله رفعه ، لأنه ملكه ، وإن كان يضر به ، ليس له رفعه ، [لأنه] ^(٩) وإن كان ملكه ، فليس له أن يضر بالوقف ، فبعد ذلك إن رضي المستأجر ، بأن يتملكه

(١) البالوعة : ثقبٌ أو قناة في وسط الدار مثلاً يجري فيها الماء الوسخ والأقذار .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٢٠٢) .

(٢) التنور : الذي يُخبز فيه ، وافقت فيه لغة العرب لغة العجم ، والجمع تنانير . انظر : المصباح المنير (ص ٣٠) .

(٣) (ل/١٠٥)

(٤) لعل القائل هو : صاحب القنية ، كما يظهر من سياق الكلام ، والله أعلم .

(٥) حقُّ القرار : هو الذي نشأ من كبس أرض الوقف ، وإقامة الأبنية وزرع الأشجار عليها .

انظر : ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (م ١٤٥) ، (ص ٨٨) .

(٦) أي لهم حق قرار العمارة فيها .

(٧) (ل/١٩٦) ، فتاوى الولوالجية (٣/٩٤) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٨٨) ، فتاوى السراجية (ص ٩٢) ،

فتاوى قاضي خان (٣/٣٣١) ، المحيط البرهاني (٩/٣٥) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٢٧ ، ٢٨) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

(٩) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، وأثبتته من (ب) ، و (ج) .

القيّم (للووقف بقيمته)^(١) مبنياً، أو متزوعاً ، أيُّهما كان (أقل)^(٢) يتملكه القيّم ، فإن لم يرضَ ، لا يتملكه ، لأنّ التّمكّن بغير رضاه لا يجوز» .

مسألة وقف الصّبي ، والكافر .

في الكبرى^(٣) : « صبيٌّ محجورٌ^(٤) وقف ضيعةً ، كان وقفه باطلاً ، وإن أذن [له]^(٥) القاضي ، لأنّ هذا تبرّعٌ ، فصار كالصدقة ، والهبة .

نصراني^(٦) ^(٧) وقف ضيعةً له على أولاده ، [وأولاد أولاده]^(٨) أبداً ما تناسلوا ، وآخره للفقراء ، كما هو الرّسم، فأسلم بعض أولاده ، يُعطى له من ذلك ، لأنّ الوقف كان باسم الأولاد ، وهذا الاسم يتأتّى بعد الإسلام .
نصرانيٌّ وقف ضيعةً على أولاده، وأولاد أولاده ، فإذا انقضوا ، فعلى فقراء المسلمين ، جاز الوقف على هذا الشرط ، لأنّ هذا وقفٌ على فقراء المسلمين .

(١) مابين القوسين زيادة من الفتاوى الكبرى ، حتى يستقيم السياق .

(٢) مابين القوسين زيادة من المصدر السابق ، حتى يستقيم السياق .

(٣) (ل/١٨٧) ، الفتاوى الولوالجية (٣/١٠٦) ، المحيط البرهاني (٨/٥٠٦) ، الفتاوى الهندية (٣/٣٤٧) .

(٤) الحَجَر : منع نفاذ التصرفات القولية ، أو هو المنع عن التصرف في حق شخصٍ مخصوصٍ ، وهو الصغير والرقيق والمجنون ونحوه .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٢٦٠) .

(٥) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٦) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (٩/١٥٥) نقلاً عن فتاوى أبي الليث ، والتاتارخانية (٥/٥٩٨) نقلاً عنها أيضاً ، الفتاوى الولوالجية (٣/١٠٤) .

(٧) التّصرائية : هي الرسالة التي أنزلت على عيسى عليه الصلاة والسلام ، مكملّة لرسالة موسى عليه الصلاة والسلام ، ومنتمة لما جاء في التوراة من تعاليم موجّهة إلى بني إسرائيل ، داعية إلى التوحيد والتسامح والفضيلة ، ولكنها جاهت مقاومة واضطهاداً شديداً، فسرعان ما فقدت أصولها ، مما ساعد على امتداد يد التحريف إليها ، فابتعدت كثيراً عن أصولها الأولى لامتزاجها بمعتقدات وفلسفات وثنية .

انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (٢/٥٧٤) .

(٨) مابين المعكوفين سقط من (ب) ، و(ج) .

وكذلك لو قال : فإذا انقرضوا، فعلى الفقراء ، جاز ، فإذا انقرضوا صُرف إلى فقراء المسلمين ، لأنَّ حقَّ فقراء المسلمين أقوى لشرف الإسلام ، فيتعيّنون عند الإطلاق .

ولو قال : فإذا انقرضوا ، فعلى فقراء النصارى ، لايحوز^(١) ، أمّا عند أبي حنيفة (رح) : فلا تُعدم الإضافة إلى مابعد الموت^(٢) ، وأمّا عندهما^(٣) : فلاُنَّ هذا معصيةٌ في حقنا .

في القنية^(٤) : « عن (فع) ، (ث) : وقَفَ المجوسيُّ^(٥) على بيت نار ، أو لنوائب المجوس وقفاً مؤبداً ، بطل بالاتفاق ، وكذ لو فعله يهوديُّ^(٦) ، أونصرانيُّ ، لأنّه وقَفَ بما هو معصيةٌ ، فلا يصح عندهم .
عن (عس)^(٧) : المجوسي وقَفَ ضيعةً على فقراء المجوس ، لايحوز .

عن (ط) : مجوسيٌ وقَفَ أرضه على أولاده ، وأولاد أولاده أبداً ماتناسلوا ، ومن بعدهم على فقراء اليهود ، أو المجوس ، يحوز^(٨) قال (رح) : فينبغي أن يحوز^(٩)

(١) في الكبرى : (لأن هذا وقفٌ على فقراء النصارى ، والوقف على فقراء النصارى لايحوز) .

(٢) في المحيط البرهاني (١٥٥/٩) : « أمّا عند أبي حنيفة رحمه الله فإنه لا يرى الوقف إلا بطريق الوصية ، أو مضافاً إلى مابعد الموت » .

(٣) أي عند الإمامين أبي يوسف ومحمد ، رحمهما الله .

(٤) (ل/١٠٥) .

(٥) المجوسي : منسوبٌ إلى المجوسية ، وهم قومٌ يعبدون النار ، والشمس ، والقمر .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص٣٧٧) .

(٦) اليهودية : هي ديانة العبرانيين المنحدرين من إبراهيم عليه السلام ، والمعروفين بالأسباط من بني إسرائيل الذي أرسل الله إليهم موسى عليه السلام مؤيداً بالتوراة ليكون لهم نبياً ، ويبدو أنّها منسوبة إلى يهود الشعب ، وقد تكون منسوبة إلى يهوذا أحد أبناء يعقوب عليه السلام وعُُمِّت على الشعب على سبيل التغليب .

انظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب (١/٥٠٠) .

(٧) أي علاء السُّغدي ، كذا في فهرست القنية ، ولعله الإمام القاضي أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السُّغدي ، والله أعلم .

(٨) في (ج) : (لايحوز) .

الباب الثامن عشر: في سُكنى الوقف .

في القنية^(١) : « عن (سم)^(٢) ، (بخ) : سكن الدار سنين بزعم الملك ، ثم استُحِقَّت للوقف بالبيّنة^(٤) العادلة ، لا يجب عليه أجر مامضى .

عن (حم) : ادّعى القيمّ متزلاً وقفاً في يد رجلٍ ، فجحد ، فأقام البيّنة ، وحكم بالوقفية^(٥) ، لا يجب عليه أجور^(٦) مامضى ، فأما إذا أقرّ بالوقفية كان متعنّياً^(٧) في الإنكار ، وجبت الأجرة .

عن (ط) ، (جم) : سكنها سنةً ، ثم بان أنها وقفٌ ، أولصغيرٌ ، يجب عليه أجر المثل بخلاف مامرٍ .

عن (بخ) : أحد الشريكين إذا استعمل الوقفَ كلّه بالغلبة دون إذن الآخر ، فعليه أجرُ حصّة الشريك ، سواءً كانت وقفاً على سكتاهما ، أو موقوفةً للإستغلال ، وفي الملك المشترك ، لا يلزم الأجر على الشريك إذا استعمله كلّه ، وإن كان مُعدداً للإجارة ، وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقف أن يقول

(١) في (أ) : (سم نج) .

(٢) (ل/١٠٠) .

(٣) المذكور في القنية : عن (شم) بدلاً من (سم) .

(٤) البيّنة : هي الحجة القوية والدليل .

انظر : أنيس الفقهاء (ص٢٣٧) ، التعريفات (ص١١١) ، التعريفات الفقهية (ص٢١٧) .

(٥) الوقفية : هي الوثيقة الشرعية المتضمنة لحكم الحاكم بلزوم الوقف بنتيجة المحاكمة الجارية بحضوره ، بناءً على دعوى الوقف باسترداد الموقوف .

انظر : ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (ص٨٠) المادة (١٢٩) .

(٦) في (أ) و (ج) : (أجر) .

(٧) في (ب) : (متعنّياً) .

للاخر^(١) : أنا^(٢) أستعمله بقدر ما استعملته ، لأنّ المهايأة إنما تكون بعد الخصومة

عن (كب) ، (تج) : دفع الإمام واحدةً من دُوره الموقوفة إلى وجهه^(٣) إلى رجلٍ مجّاناً، فسكن فيها مدةً ، وكان القيم سلّم إليه [مدةً]^(٤) [هذه]^(٥) الدور، ليستغلّها بنفسه، فعلى السّاكن أجر المثل .

عن (كص) ، (ظت)^(٦) : ضيعةٌ موقوفةٌ مُعدّةٌ للإجارة في يد رجلٍ بغير [حقٍ]^(٧) ، أجر بعضها ، واستعمل بعضها ثلاث سنين ، ثم قضى القاضي بوقفيتها بالبينة العادلة ، فللموقوف عليه إذا كان قيماً ، أن يطلب أجر مثل الأرض التي آجرها المدعى عليه .

عن (قعم) ، (بخ) : استأجر الوقف ، فأخذه المستأجر القديم منه بالغبلة ، والقهر ، وسكن فيها تمام المدة ، فالأجر على القديم دون الجديد ، وكذا لو غصبها منه القديم بعد تسليم القيم الدار المستأجرة إليه .

(١) في (ج) : (للاجر) .

(٢) هكذا في (أ) ، و(ب) ، وفي الأصل ، و(ج) : (أن) .

(٣) في (أ) : (وجه) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و (ب) ، و(ج) ، وأثبتته من (أ) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

(٦) أي الظهير الثُمَرَتاشي ، وهو الإمام أبو العباس ، ظهير الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد ، المعروف بالظهير الثُمَرَتاشي الخوارزمي الحنفي ، إمامٌ جليلُ القدر ، له : شرح الجامع الصغير ، الفتاوى ، توفي سنة (٦١٠هـ) .

انظر : تاج التراجم (ص ١٠٨) ، الفوائد البهية (ص ٣٥) ، الأعلام (٩٧/١) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و(ج) .

مسألة الإقرار^(١) بالوقف .

في الكبرى^(٢) : « مات ، وترك ابنين في يد أحدهما ضيعة ، وزعم أنها وقف عليه من أبيه ، والإبن الآخر ، يقول : هو^(٣) وقَفَ علينا ، كان القولُ قولَه^(٤) ، وهي وقِفٌ عليهما هو المختار ، لأنهما تصادقا أنها كانت في يد أبيهما ، فلا ينفرد أحدهما بالإستحقاق إلا بحجة » .

وفي النَّصاب : عن الصَّدر الشَّهيد^(٥) مثله .

« أقرَّ^(٦) بوقفٍ صحيحٍ ، وأقرَّ أنه أخرجه من يده ، ووارثه يعلم أنه (لم يكن)^(٧) يخرج من يده صحَّ الوقف في الحكم ، لأنَّ إقراره على نفسه صحيحٌ^(٨) » .

(١) الإقرار : هو اعتراف الشخص بحق عليه لآخر .

انظر معجم الفقهاء (ص ٦٤) ، التعريفات (ص ٩٠) .

(٢) (ل/٢٠١) ، فتاوى الولوالجية (٣/١٠٩) ، الفتاوى الهندية (٢/٤٠٢) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٣٨) .

(٣) أي الأب .

(٤) أي قول الإبن الآخر .

(٥) نقلاً عن المحيط البرهاني (٩/١٩) ، ونقلاً عن التاتارخانية (٥/٥٠٢) .

(٦) الفتاوى الكبرى (ل/٢٠١) ، المحيط البرهاني (٩/١٩) نقلاً عن فتاوى الفضلي ، الفتاوى الهندية (٢/٤٠٣) ،

فتاوى قاضي خان (٣/٣١٤) ، وفتاوى الولوالجية (٣/١٠٩) .

(٧) مابين القوسين زيادة من (الفتاوى الكبرى - ل/٢٠١) ، حتى يستقيم السَّياق .

(٨) في فتاوى قاضي خان (٣/٣١٤) : « وليس للورثة أن يأخذوه ، ولا تسمع دعواهم في القضاء » .

مسألة تصرّف الموقوف عليهم في الوقف قسمة^(١) ، ونحوها .

في القنية^(٢) : « عن (حم) : ضيعة موقوفة على الموالي^(٣) ، فلهم قسمتها ، قسمة حفظ ، وعمارة ، لا قسمة تملك .
عن (ط) : عن أبي يوسف : إذا كانت الأرض عَشْرِيَّةً ، جاز مهايأتهم ، وإن كانت خراجية ، لا يجوز^(٤) .

وفيه^(٥) : إذا اقتسم الموقوف عليهم الأرض الموقوفة عليهم ، فلأحدهم إبطالها .

عن ظم : أرض وقف بينهما قسماها ، وآجر أحدهما حصته ، فالأجر بينهما ، وقيل : للمؤاجر .
قاضي خان .

وفي فتاوى الترجماي^(٦) : « ضيعة وقف عليهما قسماها ، وآجر أحدهما حصته ، يكون الأجر بينهما عند بعض المشايخ [رحمهم الله] »^(٧) .

(١) القِسْمة : هي تعيين الحصّة الشائعة ، يعني إفراز الحصص بعضها من بعض .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤٢٩) ، التعريفات (ص ٢٥٦) .

(٢) (ل/١٠٥) .

(٣) الموالي : المولى : العبد .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٥١٥) .

(٤) في فتاوى قاضي خان (٣/٣٣٤) : « لأنّ العادة في الأراضي الخراجية الموقوفة ، أنهم يشترطون البداءة بالخراج ، فلو جاز التهايز ، لم يكن الخراج في الغلة ويكون في ذمة الموقوف عليه ، فكان فيه تغيير شرط الواقف » .

(٥) أي في المحيط

(٦) نقلاً عن الفتاوى البزازية (٣/١٤٠) .

(٧) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و(ب) ، و (ج) ، وأثبتته من (أ) .

الباب التاسع عشر : في إجارة الوقف .

وفي مجموع النوازل^(١) : « سُئل نجم الدين النَّسْفِي عن : أرض وقفٍ عليها بناءٌ مملوكٌ ، وكان صاحب السكنى قد استأجر الأرض بأجر مثلها يومئذٍ ، وبعد زمان تبدّل صاحب البناء ، والمتولي ، ويريد صاحب البناء أن يؤدي مثل تلك الأجرة ، التي كانت في الماضي ، والمتولي الجديد لا يرضى إلا بأجر المثل الآن ، هل للمتولي ذلك ؟

قال : نعم » .

في إجازات قاضي خان^(٢) : « بناءً على أرض وقف ، فأبى صاحب البناء أن يستأجره بأجر المثل ، ولو رُفِع بناؤه ، يُستأجر بأكثر مما استأجر ، يُؤمر برفع البناء ، ويُؤاجر من غيره ، لأنَّ نقصان أجر المثل ، لا يجوز من غير ضرورة^(٣) . وكذا في الفصول الأستروشي^(٤) : « وإن كان لا يستأجر بأكثر من ذلك تُرك في يده » .

وفي منية المفتي^(٥) ، وفي الكبرى^(١) مثله .

(١) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٢/١) ، ونقلاً عن الفتاوى الهندية (٣٨٨/٢) أيضاً .

(٢) لم أحده في كتاب الإجارة ، وانظر : نحوه في كتاب الوقف (٣٣٣/٣) ، الفتاوى البزازية (١٤٣/٣) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية (ص٣٢٢) ، فتاوى السراجية (ص٩٢) .

(٣) في الأشباه والنظائر : (١٠٦/٢) : « إجارة الوقف بأقلّ من أجرة المثل لا تجوز ، إلا إذا كان لا يرغب أحدٌ في إيجارها إلاّ بالأقلّ ، وفيما إذا كان التّقصان يسيراً » .

(٤) لم أقف على المصدر ، انظر : جامع الفصولين (١٣٢/١) نقلاً عن التجنيس ، الفتاوى البزازية (١٤٣/٣) .

(٥) (٢٢٧/ل) .

وفيهما^(١): « وَقَفَ داراً على قومٍ بأعيانهم، وجعل آخره للفقراء ، فأجر القيم الدار منهم ، جاز لأنهم لم^(٢) يملكوا^(٣) رقة الدار^(٤) » .
وفي قاضي خان^(٥) مثل ذلك .

في منية المفتي^(٦) : « استأجر حانوت وقفٍ بأجرٍ مثلٍ ، فزاد آخر في الأجرة ، لم تفسخ الأولى » .

في النصاب^(٧): « يُفتي بعض المشايخ بوجوب أجر المثل في الأوقاف بغير عقد » .
في فتاوى ظهير الدين : « إذا أجر المتولي أرضاً موقوفةً ، وبنى المستأجر فيها بناءً ، فأراد غيره أن يزيد في الغلة ، ويُخرج الأول ، فإن أجرها مشاهرةً ، فإذا جاء رأس الشهر ، كان للمتولي أن يفسخ الإجارة إذا كانت مُشاهرةً ، تنعقد عند رأس كلِّ شهرٍ ، ثمَّ [بعد]^(٨) فسخ الإجارة ، يُجبر الباقي على الرّفْع ، إن لم يضر رفعه بالوقف .

(١) (ل/١٩٦) ، الفتاوى الولوالجية (٩٦/٣) .

(٢) منية المفتي (ل/٢٢٧) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٧) .

(٣) هكذا في (ب) ، و(ج) ، وفي الأصل ، و(أ) : (لا) .

(٤) هكذا في (ب) ، و(ج) ، وفي الأصل ، و(أ) : (يملكون) .

(٥) في الفتاوى الكبرى (ل/١٩٧) : « وإنما حقُّهم في الغلّة ، فصاروا في حق رقة الدار وغيرهم سواءً » .

(٦) (٣/٣٣٣) ، فتاوى السراجية (ص٩٢) .

(٧) (ل/٢٢٧) ، فتاوى السراجية (ص٩٢) .

(٨) لم أقف عليه، وانظر : التاتارخانية (٥١٦/٥) نقلاً عن الفتاوى العتابية، الفتاوى الهندية (٣٨٧/٢) .

(٩) مابين المعكوفين سقط من (أ) .

وإن كان رفعه يضرُّ بالوقف ، ليس للباني رفعه ، فإن رضي الباني أن يأخذ المتولي بناءه للوقف بقيمته متروعا ، أو مبنيا أيهما أقل ، [فللقيم] ^(١) أن يدفع إليه أقل القيمتين ، ويتملك بناءه لأجل الوقف ، وإن لم يرض الباني ، لا يتملكه بغير رضاه ، فيؤجره من غيره ، ويبقى الباني إلى أن يتخلص ملكه ، ولا يكون بناء المستأجر مانعا من صحة الإجارة من غيره ، لأنه لا يد له على ذلك البناء حتى لا يملك رفعه .»

في الكبرى ^(٢) : « رجل استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجرة معلومة ، هي أجر المثل ، فلما دخلت السنة الثانية ، كثرت الرغبات ، وازدادت أجرة الأرض ، ليس للمتولي أن ينقض ^(٣) الإجارة لنقصان أجر المثل ، لأن الأجر ^(٤) ^(٥) يعتبر وقت العقد ، ووقت العقد المسمى أجر المثل .»

ملتقط ^(٦) : « حمام الوقف إذا أجره المتولي من رجل ، فجاء الآخر ، وازداد في الأجر ، ليس للمتولي أن ينقض ^(٧) الإجارة الأولى ، إذا كان أجر بأجر مثل ، أو بقدر ما يتغابن الناس في مثله ، لأن الثاني في الزيادة على أجر المثل متعنت ، وهذا في الوقف ، فأما الأملاك إذا رخص أجر المثل ، أو غلا ، لا يفسخ الإجارة باتفاق الروايات .»

(١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

(٢) (ل/١٩٦) ، الفتاوى الهندية (٣٨٧/٢) نقلاً عن الكبرى ، فتاوى قاضي خان (٣٣١/٣) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية (ص ٣٣٦) ، فتاوى الولوالجية (٩٧/٣) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٢٧) .

(٣) في (ب) : (ينقص) .

(٤) في (ب) : (الأجير) .

(٥) أي أجر المثل .

(٦) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى البزازية (١٤٣/٣) ، ونحوه في فتاوى قاضي خان (٢٨٢/٢ ، ٢٨٣) .

(٧) في (ب) : (ينقص) .

في إجارة الخلاصة^(١) : « متولي الوقف أجر الوقف بدون أجر المثل ، يلزمه^(٢) تمام أجر المثل » .

وفي إجارة الوقف : « إن ازداد أجر مثله ، كان للمتولي أن يفسخ الإجارة ، وما لم يفسخ يجب المُسمى » .

وذكر في موضع آخر^(٣) : « أنه يُنظر إن أجره المتولي بأجر مثله أو بقدر مايتغابن الناس فيه ، فإنه لا تفسخ الإجارة (فإن زاد الأجر^(٤))^(٥) في الأجر ، درهمين في عشرة يسير ، حتى لو أجر بثمانية ، وأجر مثله عشرة ، لا يفسخ » .

وفي الذخيرة^(٦) : « إذا استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجر مثلها يومئذ ، حتى صحت الإجارة ، فرخصت أجرهما ، لا تُفسخ الإجارة ، وإذا ازداد أجر مثلها

(١) (١١٢/٣) .

(٢) أي يلزم المستأجر ، وفي الحواشي الرقيقة والتعليق الأنيفة (صـ ١٣٢) : « أقول أي يلزم المستأجر لا المتولي ، كما نبّه عليه شيخنا في بحره ، وصرّح به غيره ، ذكره الغزي ، وقال أيضاً : قلت : قال مولانا في بحره : واعلم أن إجارة الوقف لا تجوز إلا بأجر المثل أو أكثر ، فلو أجر الناظر بدون أجر المثل ، لا تصح الإجارة ويلزم المستأجر تمام أجر المثل .

قال : وقد وقع في الخلاصة عبارة أوهمت أن الناظر يضمن أجر المثل ، فقال : « متولي الوقف أجر بدون أجر المثل ، يلزمه تمام أجر المثل) ، وقد ردّه الشيخ قاسم في فتاواه بأن الضمير يرجع إلى المستأجر ، يدل عليه ما ذكره في تلخيص الفتاوى الكبرى ، وعبارته : (متولي أرض الوقف أجرها بغير أجر المثل ، يلزم مستأجرها تمام أجر المثل عند بعض علمائنا ، وعليه الفتوى » .

(٣) في الخلاصة ، ولم أجد فيه ، وانظر : حاشية رد المحتار (٤٠٣/٤) نقلاً عن الخلاصة .

(٤) ورد في حاشية رد المحتار (٤٠٣/٤) نقلاً عن الخلاصة : (آخر) ، ولعلّ المثبت تصحيف .

(٥) ما بين القوسين في (ب) : (وإن جاء أجر و زاد) .

(٦) نقلاً عن جامع الفصولين (١٣٢/١) ، المحيط البرهاني (٣١/٩) ، والفتاوى البزازیة (١٤٣/٣) .

بعد مضي مدة ، على رواية فتاوى أهل سمرقند لا يفسخ العقد ، وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ ، ويُجَدَّد العقد ، فألى وقت الفسخ يجب المسمّى لما مضى ، ولو كانت الأرض بحال لا يمكن فسخ العقد فيها ، بأن كان فيها زرعٌ لم يُستحصد ، فألى وقت زيادته يجب المسمّى بقدره ، وبعد الزيادة إلى تمام السنة يجب أجر مثلها ، وزيادة الأجرة تُعتبر إذا ازدادت عند الكل ، حتى لو زاد (واحدٌ تعنّتاً)^(١) لا تُعتبر هذه الزيادة .

واختار قاضي خان رواية الطحاوي في فتاواه^(٢) ، وقال : « بأنّه يفسخ العقد إذا ازدادت الأجرة » .

وذكر في التّجنيس : « أنّه لا يفسخ الإجارة ، وإن ازدادت الأجرة ، لأنّ أجر المثل يُعتبر وقت العقد ، ووقت العقد المسمّى أجر المثل » .

كذا في الفصول الأستروشي ، وفيه : « والوصيّ إذا أجر دار اليتيم ، ثم ازدادت الأجرة ، لا تُفسخ الإجارة لأجل الزيادة » .

كذا ذكر في الجامع الأصغر .

في القنية^(٣) : « عن (بخ) ، (عتج) : في الدُّور ، والحوانيت المُسبّلة في يد المستأجر ، يمسكها بغبنٍ فاحشٍ ، نصف أجر المثل ، أو نحوه ، ولا يُعذر^(٤) أهلُ المحلّة بالسُّكوت عنه ، إذا أمكنهم دفعه ، ويجب على الحاكم أن يأمر بالإستئجار بأجر المثل .

(١) مابين القوسين زيادة من جامع الفصولين (١٣٢/١) نقلاً عن الذخيرة ، حتى يستقيم السياق ، وفي جميع النسخ : (واحد المتعنت) ولا يستقيم به السياق .

(٢) (٢٨٣/٢) .

(٣) (١٠٠/ل) .

(٤) في (أ) : (يعزر) .

عن (كب) مثله ، ووجب عليه تسليم زيادة السنين الماضية ، ولو كان القيم ساكناً^(١) مع قدرته على الرفع إلى القاضي ، لاغرامة عليه ، وإنما هي على المستأجر .

عن^(٢) وقف الناصحي^(٣) : إذا آجر الواقف ، أو قيمه ، أو وصي الواقف ، أو القاضي ، أو أمينه ، ثم قال : قبضت الغلة ، فضاعت ، أو فرققتها على الموقوف عليهم ، وأنكروا ، فالقول له^(٤) مع يمينه .

في الكبرى^(٥) : « فقير يسكن وقف الفقراء بأجرة ، فترك له بحساب الفقراء ماوجب عليه من الأجر ، يجوز ، فإن الرواية محفوظة عن علمائنا^(٦) ، أن من له حق في بيت المال ، وترك عليه خراج أرضه بمكان حقه في بيت المال ، يجوز كذا ههنا .

متولي^(٧) الوقف إذا آجر دار الوقف بشرائط الصحة^(٨) ، ثم مات قبل مضي مدة الإجارة ، لا تبطل الإجارة ، لأنه بمنزلة الوكيل عن الفقراء ، وموت الوكيل لا يفسخ عقد الإجارة .

(١) المذكور في القنية : (ساكتاً) .

(٢) قنية المنية (ل/١٠٤) .

(٣) الناصحي : هو عبدالله بن الحسين ، أبو محمد النيسابوري الناصحي ، وناصح : اسم لبعض أجداده ، إمام الإسلام ، وشيخ الحنفية في عصره ، كان إماماً كبيراً ، له مجلس التدريس والفتوى ، ولي القضاء بخراسان ، وولي قضاء القضاة للسلطان محمود بن سبكتكين ببخارى ، من تصانيفه : مختصر في الوقف اختصره من كتاب الخصاص وهلال ، وكتاب « تهذيب أدب القضاء » ، توفي سنة (٤٤٧هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٣٠٥/٢) ، الفوائد البهية (ص١٧٤) ، تاج التراجم (ص١٨٧) .

(٤) أي للمؤجر سواء كان الواقف ، أو أحد المذكورين .

(٥) (ل/١٩٧) ، الفتاوى الهندية (٣٨٨/٢) ، فتاوى قاضي خان (٣٣٢/٣) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية (ص٣٣٧) ، المحيط البرهاني (٣٥/٩) نقلاً عن فتاوى الفضلي .

(٦) لفظ « علماؤنا » : عند الحنفية يُراد به : أشهر أئمة المذهب : أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، رحمهم الله .

انظر : الكواشف الجليلة (٣٤) ، المذهب الحنفي (٣٢٣/١) .

(٧) انظر أيضاً : فتاوى الولوالجية (٩٥/٣) .

والقاضي^(١) إذا آجر الدار الموقوفة ، ثم عُزل قبل انقضاء المدّة ، لا تبطل الإجارة ، لأنّه بمثالة الوكيل عن الفقراء .

دارٌ موقوفةٌ على قومٍ ، فأجرها القاضي مدّةً معلومةً ، ثم مات بعض الموقوف عليه قبل تمام المدّة ، لا تبطل الإجارة ، لأن الإجارة لا تبطل بموت الموقوف عليه ، لأنّه ليس بمالكٍ للرّقبة ، إنّما حقّه في الغلة .

في منية المفتي^(٢) : « المتولي ، أو القاضي ، إذا آجر دار الوقف ، ثم عُزل ، أو مات لم تُفسخ الإجارة . »

في وقف المحيط^(٣) : « ولا تبطل [الإجارة]^(٤) بموت الوصيِّ ، والأب ، والقاضي في إجارة مال اليتيم . »

وفي الخلاصة : « وإنما تُفسخ بموت الموكل . »

وفي الأجناس^(٥) : « بموت المتولي لا تُفسخ الإجارة ، وإن كان المتولي هو الذي آجر ، وكذا القاضي ، لو آجر ، ومات . »

وفي التجريد^(٦) : « الأب ، والوصيُّ ، لو آجر دار ابنه ، ومات لا تُفسخ الإجارة . »

في الفتاوى الصّغرى^(٧) : « بموت الوكيل لا تُفسخ الإجارة . »

(١) في (أ) : (الصحيحة) .

(٢) انظر أيضاً : فتاوى قاضي خان (٣/٣٣٣) ، المحيط البرهاني (٩/٣٠) نقلاً عن واقعات الناطفي .

(٣) (ل/٢٢٧) ، فتاوى السراجية (ص٩٣) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٨٦) .

(٤) (٩/٢٩) نحواً منه .

(٥) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٦) نقلاً عن خلاصة الفتاوى (٣/١٤٢) .

(٧) نقلاً عن خلاصة الفتاوى (٣/١٤٢) .

(٨) نقلاً عن خلاصة الفتاوى (٣/١٤٢) .

وفي الذخيرة^(١) : « عن شرح كتاب الوقف : أن الواقف إذا آجر الوقف بنفسه ، ثم مات ، القياس أن تبطل الإجارة ، وبه أخذ أبو بكر الإسكاف رح ، لأنّه في معنى المالك ، وليس لأحد حَجْرُه ، وفي الاستحسان لا تبطل ، لأنه آجر لغيره ، كالوكيل بالإجارة ، والأب ، والوصي ، والوكيل بالإستئجار إذا مات لا [تبطل]^(٢) ، لأنّ التوكيل [بالإستئجار توكيلٌ بشراء المنافع ، فصار بمثالة التوكيل]^(٣) بشراء^(٤) الأعيان ، فيصير مستأجراً لنفسه ، ثم يصير مؤاجراً من المؤكل ، فهو معنى قولنا : إنّ الوكيل بالإستئجار بمثالة المستأجر » .

قاضي خان^(٥) .

« أمّا الوكيل بالإستئجار إذا مات ، تبطل الإجارة بموته » من وكالة المحيط .

وذكر في فتاوى قاضي خان^(٦) ، في فصل ما ينقض الإجارة ، ومالا ينقض :

« جرت الإجارة بين وكيل الآجر ، وبين وكيل المستأجر ، فماتا الوكيلان^(٧) لا تبطل الإجارة » .

وفي شرح القُدوري ، في باب فسخ الإجارة بالعدر : « كلُّ مَنْ وقع له عقد الإجارة إذا مات ، بطلت الإجارة ، ومن لم يقع له العقد ، وإن باشره بنفسه ، لا تبطل بموته ، وذلك لأنّ من وقع له العقد ، إن كان المؤاجر ، فإنما اقتضى العقد لاستيفاء المنافع من ملكه ، ولو بقيت بعد موته لاستوفيت من ملك غيره ، وإن

(١) نقلاً عن خلاصة الفتاوى (١٤٢/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٨٦/٢) ، المحيط البرهاني (٢٩/٩) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٤) هكذا في (أ) ، و(ب) ، و(ج) ، وفي الأصل : (شراء) ، وهو تصحيف .

(٥) في فتاواه (٣٤١/٢) .

(٦) (٣٤١/٢) .

(٧) في (أ) : (الوكيل) .

كان المستأجر ، فإن العقد اقتضى استحقاق الأجرة من ماله ، ولو بقيت بعد موته لاستحقاق^(١) الأجرة من مال غيره .

وفي الفصول الأستروشي^(٢) : « الموقوف عليهم لا يملكون إجارة الوقف ، قال الفقيه أبو جعفر : يجوز إن كان الأجر كله للموقوف عليه » .

في فتاوى قاضي خان^(٣) : « [و] الموقوف عليه أجر الوقف ، قال الفقيه أبو جعفر : في كل موضع يكون له كل الأجر ، بأن لم يكن الوقف محتاجاً إلى العمارة ، ولم يكن معه شريك في الوقف ، كان له أن يؤاجر الدار ، والحوانيت . وإن كان الوقف أرضاً ، [إن] كان الواقف شرط البداية بالخراج ، أو العشر ، وجعل للموقوف عليه مافضل من العمارة ، والمؤنة ، لم يكن للموقوف عليه أن يؤاجر ، لأنه لو جاز إجارته ، كان جميع الأجر له بحكم العقد ، فيفوت شرط الواقف ، ولو لم يكن شرط الواقف البداية بما ذكرنا ، فأجر الموقوف عليه الأرض ، أو زرعها لنفسه ، ينبغي أن يجوز ، ويكون الخراج ، والمؤنة عليه . وكذا لو كان الموقوف عليهم في أرض الوقف اثنين ، أو ثلاثة ، فتهايتوا ، وأخذ كل واحد أرضاً ليزرعها لنفسه ، لايجوز .

وعن أبي يوسف : إن كانت الأرض عشريّة ، جازت مهايتهم ، وإن كانت خراجيّة ، لايجوز ، لأنّ العادة في أراضي الخراجية الموقوفة [عليهم]^(٤) ، أنهم يشترطون البداية بالخراج ، فلو جاز فيه التهايت ، لم يكن الخراج في الغلة ، ويكون في ذمة الموقوف عليه ، فكان فيه تغيير شرط الواقف » .

(١) في (ب) : (لايستحق) .

(٢) لم أفق عليه ، وانظر : جامع الفصولين (١٢٨/١) نقلاً عن الفتاوى ، وعن الفقيه أبي جعفر .

(٣) (٣٣٤/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٨٨/٢) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ب) ، وأثبتته من (ج) .

في الذخيرة^(١) : « ولا تجوز الإجارة الطويلة على الوقف ، ولو احتيج إليها ، فالوجه في ذلك : أن يعقد عقوداً مترادفة كل عقد على سنة ، فيكتب استأجر فلان كذا بثلاثين عقداً كل عقد على سنة^(٢) ، من غير أن يكون بعضها شرطاً في بعض فيكون العقد الأول لازماً ، لأنه ناجز ، والعقد الثاني غير لازم ، لأنه مضاف^(٣) ، كذا ذكر ، وبعض المشايخ زيّفوا هذه الحيلة ، لأن الإجارة الطويلة إنما لم يجز على الوقف ، كيلا يؤدي إلى إبطال الوقف ، لأنّه إذا طال تصرف المستأجر فيه ، تصرف المالك ، فمتى أنكر المستأجر الوقف ، شهد له الناس بالملك ، وفي حق هذا المعنى لافرق بين العقود ، والعقد الواحد ، قال أبو جعفر: الفتوى على إبطال الإجارة الطويلة » .

في فتاوى قاضي خان^(٤) : « وطريق تصحيح الإجارة الطويلة ، في أرض اليتيم ، والوقف [بمال]^(٥) ، أن يجعل أجر السنين كلّها ، مقدار أجر المثل ، ثم إن الوصي ، ومتولي الوقف يُبرّأ المستأجر عن أجر السنين الأولى ، فيصح^(٦) ذلك في قول أبي حنيفة ، ومحمد (رح) » .

(١) لم أفق عليه ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٩٥) ، المحيط البرهاني (٣٠/٩) ، الفتاوى الولوالجية (٩٧/٣) ، فتاوى قاضي خان (٣٣٠/٣) .

(٢) في حاشية رد المختار (٤٠١/٤) : « والظاهر : أن هذا في الدار ، أمّا في الأرض فيصح كل عقد ثلاث سنين ، وصورة ذلك : أن يقول آجرتك الدار الفلانية سنة تسع وأربعين بكذا ، وآجرتك إياها سنة خمسين بكذا ، وآجرتك إياها سنة إحدى وخمسين بكذا ، وهكذا إلى تمام المدة » .

(٣) إلى وقت ، كذا في الفتاوى الكبرى (ل/١٩٥) .

(٤) (٢٨٢/٢) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ب) ، و(ج) .

(٦) في (ب) و ، (ج) : (ويصح) .

الباب العشرون : في الشُّروط في الوقف .

في القنية^(١) : « عن (فع) ، (يت) ، (عك) : وقف ضيعةً على أولاده الفقهاء ، وأولاد أولاده إن كانوا فقهاء ، ثم مات أحدهم من ابنٍ صغيرٍ ، تفقّه بعد سنين ، لا يُوقف نصيبه ، ولا يستحق قبل حصول تلك الصّفة .
عن (خو)^(٢) مثله ، قال : وإنّما يستحقّه الفقيه ، وإن كان واحداً .
عن (بخ) : وقف أرضه مع الزّرع القائم فيها على نفسه ، مادام حياً ، وبعد وفاته على كذا ، على أنّها تُستغل ، وتُبذر من الحصاد كلّ سنةٍ كذا ، فما فضل من غلتها ، يبدأ بأداء الخراج ، والمؤنة^(٣) اللازمة ، ثم يصرف من الفاضل الثلث إلى فلان ، وأولاده ، وأولاد أولاده ، بطناً بعد بطنٍ ، ثم بعدهم إلى فقراء المسلمين ، ويصرف الثلث الثاني منه إلى قضاء صلاته ، وصيامه ، ويصرف الثلث الثالث إلى قضاء ديون الواقف ، وذكرُ أرباب الديون ، وقدرُ الدّين ، ثم بعد ذلك إلى فلان وأولاده ، وأولاد أولاده إلى آخر البطون ، ثم على فقراء المسلمين ، يصحُّ هذا الوقف .

ولو قال : مقام الديون المعينة بعد قوله : ثم تُزرع من الفاضل كلّ سنةٍ كذا منّا^(٤) من الحنطة ، ثم إن جاء مدعٍ ، وأثبت ديناً على هذا الواقف ، يصرف ذلك الفاضل إلى ذلك الدّين ، ثم إلى فلانٍ إلى آخره ، يصح أيضاً ، ولو لم يظهر دينٌ في تلك السّنة ، وصرف الفاضل إلى المصّرّف المذكور ، ثم ظهر دينٌ على

(١) (ل/٩٨) .

(٢) أي خمير الوبري ، وهو زين الأئمة ، محمد بن أبي بكر ، المعروف بخمير الوبري الخوارزمي ، كان عالماً ، مناظراً ، متكلماً ، أخذ الفقه عن أبي بكر محمد بن علي الزرنجيري الحلواني ، له : كتاب الأضحية .

انظر : الجواهر المضية (٢/١٨٣) ، الفوائد البهية (ص٢٦٥)

(٣) في (ج) : (المؤذن) .

(٤) المَن : كيلٌ أو ميزان ، قدره رطلان ، وهو أربعون استاراً ، وكل استارٍ أربعة مثاقيل ونصف ، فالمن شرعاً : مائة وثمانون مثقالاً .

انظر : التعريفات الفقهية : (ص٥٠٧) .

الواقف، يستردُّ ذلك من المدفوع إليهم» .

قاضي خان^(١) : « دارٌ موقوفةٌ ، قال بعضهم : لا يكون للموقوف عليه أن يسكن الدار ، وهو قول الفقيه أبي جعفر ، فإن الموقوف عليه ، لو استأجرها ، يصحّ مع [أن]^(٢) استئجار سُكنى دارٍ ، له حق السُّكنى باطلٌ ، فلما جازت الإجارة ، دلّ أنّه في سكنى الدار بمثلة الأجنبي » .

(١) (٣٢٦/٣) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

مسألة

في وصايا النوازل : « وَقَفَ عَلَيْهِ غَلَّةٌ ^(١) دَارٍ ^(٢) ، لم يكن له السُّكْنَى ^(٣) ، وإن وقف عليه السُّكْنَى ، فليس له الاستغلال » .

في منية المفتي ^(٤) : « وَقَفَ مِثْلًا عَلَى وَلَدَيْهِ ، وأولادهما أَبَدًا مَاتَنَاسَلُوا ، ليس لهما أن يسكنا فيه ، لأنَّ حَقَّهُمَا فِي الْغَلَّةِ » .

وفي التَّجْنِيسِ ^(٥) في الفتاوى : « رَجُلٌ وَقَفَ مِثْلًا عَلَى وَلَدَيْهِ ، وعلى أولادهما أَبَدًا مَاتَنَاسَلُوا ، فأرادا السُّكْنَى ، ليس لهما حَقُّ السُّكْنَى » .

وفي اليتيمة ^(٦) : « ذكر في الإسيحياتي ^(٧) ^(٨) ، في كتاب الوقف : وينبغي للرجل أن يعدل بين أولاده في العطايا ، والعدل في ذلك ، التسوية بينهم ذكرًا كان ، أو أنثى في قول أبي يوسف ، وفي قول : محمد ، يُعْطِيهِمْ عَلَى قَدَرِ الْمَوَارِيثِ ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن أراد أن يدفعَ (إِلَى) ^(٩) البعض ، ويحرم البعض ، يجوز من طريق الحكم ، والعدل ، والإنصاف ، أن يعطيهم على ما ذكر ، سواء كان

(١) في (ب) و، (ج) : (بغلة) .

(٢) في (ب) ، و(ج) : (داره) .

(٣) في (ب) ، و(ج) : (سكناه) .

(٤) (ل/٢٢٧) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨٨) نحو منه .

(٥) نقلًا عن التاتارخانية (٥٢٣/٥ ، ٥٢٤) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨١) .

(٦) نقلًا عن فتاوى التاتارخانية (٥١٩ ، ٥٢٠) .

(٧) في (ب) ، و(ج) : (الأستيحياتي) .

(٨) الإسيحياتي : لعله الإمام علاء الدين أو بهاء الدين ، علي بن محمد بن إسماعيل السمرقندي الإسيحياتي ، المعروف بشيخ الإسلام ، لم يكن بما وراء النهر في زمانه من يحفظ مذهب أبي حنيفة ويعرفه مثله ، عُمر في نشر العلم ، وسماع الحديث ، تفقه على صاحب الهداية ، له : شرح مختصر الطحاوي ، المبسوط ، توفي سنة ٥٣٥هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٢/٥٩٢) ، الفوائد البهية (ص٥٩) ، كشف الظنون (٢/١٥٨١ ، ١٦٢٧) .

(٩) مابين القوسين زيادة من الفتاوى التاتارخانية نقلًا عن اليتيمة ، حتى يستقيم السياق .

بعضهم فاجراً ، وبعضهم فقيهاً عالماً ، (هذا على جواب) ^(١) المتقدمين ، وأما على جواب المتأخرين ، فلا بأس بأن يعطى المتفقهين ، والمتأدبين دون الفقير ، وإن كانوا سواء ، يُكره التفضيل .

وروى المعلّى ^(٢) ، عن أبي يوسف : أنه لا بأس بأن يؤثر الرجل بعض ولده على البعض حالة الصحة ، إذا لم يُرد الإضرار ، وينبغي أن يُسوي بينهم ، إذا كان يريد الإضرار .

وفي الكبرى ^(٣) : « شروط الوقف مراعى ^(٤) » .
وفي النصاب مثله .

(١) مابين القوسين زيادة من المصدر السابق ، وفي جميع النسخ : (بجواب) ، ولا يستقيم به السياق نظراً لما بعده
(٢) هو معلّى بن منصور الرّازي ، سكن بغداد ، وروى عن أبي يوسف ، ومحمد : الكتب ، والتّوادر ، والأُمالي ، وكان من الورع والدين وحفظ الحديث والفقّه بالمتزلة الرفيعة ، عرض عليه المأمون القضاء فلم يتقلّده ، وروى عن مالك ، والليث ، وحمام ، وابن عيينة ، وروى عنه المدني ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، والبخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، قال عنه أحمد بن عبدالله : ثقةٌ صاحب سنة ، توفي سنة (٢١١هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٤٩٢/٣) ، الفوائد البهية (ص٣٥٣) .

(٣) (ل/١٩٥) ، (ل/١٨٢) .

(٤) في الأشباه والنظائر (١٠٦/٢) : « شرط الواقف كنص الشارع ، أي في وجوب العمل به ، وفي المفهوم ، والدلالة » .

• وفي غمز عيون البصائر (١٠٦/٢) تعليقاً على قوله : (وفي المفهوم والدلالة) : « قال بعض الفضلاء : بمعنى أنّ من يعتبر المفهوم في نصّ الشارع يعتبره في عبارة الواقف ، ومن لا فلا ، أقول : فيه تأملٌ فإننا لا نعتبر المفهوم في نص الشارع ونعتبره في نص الواقف فأني يصح ماقاله ، والذي يظهر لي أنّ المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ لا المفهوم المقابل للمنطوق » .

وقد نصّت المادّة (٨٤٠) من كتاب ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (ص٤١٥ ، ٤١٦) على أنّه : « يُعتبر شرط الواقف من حيث لزوم اتباعه وعدم جواز مخالفته كنصّ الشارع » .

• شروط الواقفين تنحصر في ثلاثة أنواع :

الأول : ما يؤثر في أصل الوقف وينافي حكمه ، الذي هو اللزوم ، وحكم هذا النوع من الشروط : أنّه يُوجب بطلان الوقف ، كما إذا اشترط الواقف حين الوقف : أنّ لمن احتاج من ولده بيع الموقوف وصرف ثمنه في حوائجه .

الثاني : ما يضرّ بالموقوف ، أو بمصلحة الموقوف عليه ، أو يخالف الشرع ، ولكنّه لا يؤثر في أصل الوقف ، ولا يخالف حكمه ، وحكم هذا النوع من الشروط : أنّه يلغو الشرط ، ولا يجب العمل به ، ويصح الوقف ،

من الفتاوى الظهيرية^(١) : « شرط الواقف في وقفه ، أنه ليس للوالي هذه الصدقة أن يؤجر هذا الوقف ، ولا شيئاً منها ، وإن آجرها واليها ، أو آجر من تصير ولايته إليه ، فالإجارة باطلة ، وهو خارج عن ولاية هذا الوقف ، قال الخصاف^(٢) : وهو على ما شرط ، وكذلك لو شرط على أن لا يدع هذه الصدقة معاملةً ، وإن فعل ذلك أحد من ولاية هذه الصدقة معاملةً ، فهو خارج من

كما إذا اشترط الواقف ألا يُستبدل وقفه ولو تخرب ، أو شرط تقدم صرف الربيع إلى المستحقين على العمارة الضرورية اللازمة للأعيان .

الثالث : هو ماعدا النوعين السابقين ، وحكم هذا النوع : أنه معتبر لا تصح مخالفته ، وهو الذي قال فيه الفقهاء : شرط الواقف كنص الشارع .

انظر : كتاب الوقف (ص ١٢٥ ، ١٢٦) .

• هناك مبادئ أساسية ينبغي ملاحظتها عند تطبيق شروط الواقفين وهي :

١- لا يعتبر من الشروط إلا ما اشترط حين الوقف ، لا ما اشترط بعده ، فإذا تم الوقف فليس للواقف أن يشترط فيه شرطاً ما ، إلا إذا كان حفظ لنفسه وقت الوقف الحق في اشتراط ما شاء ، فله حينئذ اشتراط ما يشاء بعد تمام الوقف .

٢- شروط الوقف كأصله لا يصح الرجوع عنها ، إلا إذا شرط الواقف لنفسه في أصل الوقف حق التغيير ، فله بعد ذلك أن يغير في الشروط ما شاء .

٣- إذا فعل الواقف أو غيره ما شرط له في أصل الوقف مرةً ، فليس له أن يفعله مرةً أخرى ، إلا إذا كان مشروطاً له تكرار الفعل في أصل الوقف ، فحينئذ يجوز له التكرار مرةً بعد أخرى ، ولا يتقيد بعدد .

٤- إذا شرط الواقف لنفسه شيئاً في أصل الوقف ، كان له فعله خاصةً ، وليس لمن يلي عليه بعده فعل شيء من ذلك ، إلا إذا شرط له ذلك في أصل الوقف .

٥- إذا جعل شيئاً من الشروط لغيره ، ولم يجعله لنفسه ، كان له ولذلك الغير أن يفعله ، لأنه لما ملكه لغيره ، ملكه هو ضمناً ، إذ يستحيل أن يملك الشخص غيره شيئاً لا يملكه .

٦- إذا جعل لنفسه ولغيره شيئاً من الشروط معاً ، كان له أن ينفرد بفعله دون ذلك الغير ، لأنه وكيل عنه في حياته ، وللموكل أن ينفرد بالعمل دون وكيله ، وليس للوكيل أن ينفرد به إذا قيده الموكل بأن يعمل معه .

انظر : كتاب الوقف (ص ١٣٥ ، ١٣٦) .

(١) لم أقف على المصدر ، وانظر : المحيط البرهاني (١٦١/٩) ، الفتاوى التاتارخانية (٤٩٥) نقلاً عن الذخيرة ،

الفتاوى البزازية (٣/١٣٥) .

(٢) أحكام الوقف (ص ٢٧٠) .

ولاية^(١) هذه الصدقة، وولاية هذه الصدقة لفلان ، [فهو]^(٢) جائزٌ على ما شرط وإن شرط أن من تعرّض من أهل هذه الصدقة في إبطال هذه الصدقة ، أو لم يقل في إبطال هذه الصدقة ، فهو خارجٌ عن هذه الصدقة ، فهو على ما شرط الواقف، وكذلك لو شرط أن من نازع فلاناً ، وطالبه بحصّته من غلّة هذه الصدقة ، فهو خارجٌ عن هذه الصدقة ، [فهو]^(٣) على ما شرط الواقف^(٤) .

(١) في (ج) : (ولاية) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

(٤) هناك ما يُسمّى « بالشروط العشرة » ، وهي شروطٌ أجازها المذهب الحنفي للواقف في وقفه ، وهي :
١ - الزيادة والتقصان : فالزيادة : أن يزيد في أحد الأنصبه ، والتقصان أن ينقص من نصيب مستحق معين أو جهة معينة ، وليس للواقف أن يزيد نصيب جهة إلا إذا شرط لنفسه ذلك .

٢ - الإدخال والإخراج : فالإدخال : أن يجعل من ليس مستحقاً في الوقف من أهل الإستحقاق ، والإخراج : أن يجعل المستحق غير موقوف عليه ، بأن يخرج من صفوف المستحقين ، فلا يكون من أهل الإستحقاق .
٣ - الإعطاء والحرمان : فالإعطاء : أن يؤثر بعض المستحقين بالعطاء مدةً أو دائماً ، والحرمان : أن يمنع الغلّة بعض المستحقين مدةً أو دائماً .

٤ - الإبدال والإستبدال : الإبدال : إخراج العين الموقوفة عن جهة وقفها ببيعها ، والإستبدال : شراء عين أخرى وفقاً بدلها .

٥ - التغيير والتبديل : وموضوعهما : هو التغيير في مصارف الوقف ، فيجعلها مرتبات بدل من أن تكون حصصاً ، أو على بعض الموقوف عليه بدل أن تكون عامةً ، فلو وقف على مستشفى على أن يشتري بالغلّة أدوات جراحة يجوز باشرطه التغيير لنفسه أن يجعل الغلّة لشراء أسرة . والتبديل : معناه التبديل في العين الموقوفة ، فيجعلها عمارة للإستغلال بعد أن كانت للإسكان .

ويُلحق بهذه العشرة التّفضيل والتّخصيص : فالتّفضيل : أن يزيد في نصيب بعض المستحقين ، ولا يزيد في نصيب آخر ، فإذا وقف بين ثلاث جهات ، على أن تُوزع الغلّات بينهما بالتسوية ، فإنه إذا اشترط لنفسه التّفضيل إن أراد ، كان له أن يزيد في نصيب من أراد زيادته ، وبعض المتأخرين يضعها في العشرة بدل الإبدال والتبديل .

وهذه الشروط تثبت للواقف إذا اشترطها لنفسه ، فإذا لم يشترطها للنظر من بعده فليس له أن يعمل بأي شرط من هذه الشروط إلا ما تقتضيه مصلحة الوقف بإذن القاضي ، كشرط الاستبدال .
ومن شرطت له الشروط العشرة لا يفعلها إلا مرة واحدة ، إلا إذا اشترط التكرار ، واختلف في معنى التكرار، هل يُعتبر بالفعل أم يُعتبر الموقوف عليه بالنسبة للتكرار ؟

انظر : محاضرات في الوقف (ص ١٥٨-١٦٥) ، الاستبدال واغتصاب الأوقاف (ص ٣٢) .

الباب الحادي والعشرون : فيما يتعلق بالوقف على أولاده ، وأولاد فلان ،
وأولادهم^(١) .

في القنية^(٢) : عن (فع) ، (عك) : وَقَفَ ضِيعَةً عَلَى مَوَالِيهِ ، وَأَوْلَادَهُمْ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ ، وَعَلَى أَوْلَادِ رَجُلٍ ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ ، فَلَوْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنْ الْمَوَالِي ، أَوْ مِنْ الْفَرِيقِ الْآخَرِ ، وَبَقِيَ مِنْهُ أَوْلَادٌ ، فَلِأَوَّلَى أَنْ يُصْرَفَ [نَصِيْبِهِ]^(٣) إِلَى أَوْلَادِهِ دُونَ مَنْ بَقِيَ مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ . عَنْ بَخ : وَقَفَ أَرْضًا عَلَى [أَوْلَادِهِ]^(٤) ، وَهُمْ فَلَانٌ ، وَفَلَانٌ ، ثُمَّ بَعْدَهُمْ^(٥) عَلَى أَوْلَادِهِمْ ، وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ مَا تَوَالَدُوا بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ ، فَلَوْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ أَوْلَادٍ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ مَا دَامَ مِنَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ حَيًّا .

ولو جعل التولية^(٦) إلى هؤلاء الموقوف عليهم ، ثم بعدهم إلى مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ نُوْبَةُ الْإِسْتِحْقَاقِ ، ثُمَّ مَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ، لَا يَبْقَى التَّوْلِيَةُ لِلْبَاقِينَ بِالْكُلِّيَّةِ ، حَتَّى يُجْعَلَ الْقَاضِي التَّوْلِيَةَ إِلَيْهِمْ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ يُضْمَ إِلَيْهِمْ مَقَامُ الْمَيِّتِ غَيْرِهِ ، قَالَ^(٧) رَحِمَهُ اللَّهُ : وَأَفْتَيْتُ فِيهِمَا كَذَلِكَ .

(١) أي أولاً أولاد فلان ، وقد نصّت المادّة (٢٠) من كتاب ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (ص٢٦) على : « أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ لِأَقْرَبِ مَذْكُورٍ فِي الْعِبَارَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ عَنْهُ » .

(٢) (٩٨/ل) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٤) في (ج) : (أولادهم) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من : (ب)

(٦) التولية : من وَلَّى فلاناً عملاً : إِذَا أَقَامَهُ عَلَيْهِ ، فَهِيَ تَقْلِيدُ الْعَمَلِ ، وَهِيَ قِسْمَانِ :

توليةٌ مشروطة ، وهي التي عُهِدَ بِهَا لِشَخْصٍ وَفَقّاً لَشَرْطِ الْوَاقِفِ .

وتوليةٌ غير مشروطة ، وهي التي لَمْ يَشْتَرِطْهَا الْوَاقِفُ لِأَحَدٍ .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص١٣٢) ، ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (م١٠٤) ، (ص٧٢) .

(٧) أي برهان الفتاوى البخارية .

[و] ^(١) في الخلاصة ^(٢) : « رجلٌ قال أرضي هذه صدقةً موقوفةً على ولدي ، كانت الغلة لولد صلبه ذكراً ، أو أنثى ^(٣) إلا أن يخصّ الذكور ، فلا يدخل الإناث ، فمادام من ولد الصلب أحدٌ ، لا يصرف الغلة إلى الفقراء ، فإذا لم يبقَ واحدٌ منهم ، يصرف الغلة إلى الفقراء ، ولا يصرف إلى ولد الولد شيءٌ ، وإن لم يكن له وقت الوقف ولدٌ لصُلبه ، وله ولد الابن ، كانت الغلة لولد الابن ، لا يشاركه في ذلك من دونه ، ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصُلب بمنزلة ولد الصُلب ، ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية ^(٤) ، وبه أخذ هلالٌ ، وذكر الخصاف ، عن محمدٍ : أنه يدخل فيه ، والصحيح ظاهر الرواية ^(٥) ، في السير الكبير ما يوافق ظاهر الرواية .

ولو قال : أرضي هذه صدقةً موقوفةً على ولدي وولد ولدي ، ولم يزد على هذا ، يدخل فيه ولده لصُلبه ، وأولاد بنيه على السوية ، قال هلالٌ : ويدخل

(١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، و(ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٢) (٤٢٧/٤) ، الفتاوى الهندية (٣٩٥/٢ ، ٣٦٠) ، الفتاوى البزازية (١٤٥/٣) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٢١) ، فتاوى قاضي خان (٣١٥/٣) .

(٣) في فتاوى قاضي خان (٣١٥/٣) : « لأن اسم الولد مأخوذ من الولادة ، والولادة موجودة في الذكر والأنثى » .
(٤) « ظاهر الرواية » : عبارة عن المسائل التي رويت عن أئمة المذهب : أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، مما ذكره محمد بن الحسن في كتبه المعروفة بظاهر الرواية : الأصل ، والجامع الصغير والكبير ، والسير الصغير والكبير ، والزيادات ، وقد يلحق بهم قول زفر ، والحسن بن زياد ، وغيرهما ممن أخذ الفقه عن أبي حنيفة ، لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة ، أو قول بعضهم ، وإنما سُميت بظاهر الرواية ، لأنها رويت عن محمد برواية الثقات ، فهي ثابتة عنه إما متواترة أو مشهورة .

انظر : شرح عقود رسم المفتي (ص٦٧) ، المذهب الحنفي (٣٥٨/١) ، الكواشف الجلية (ص٥٩) .

(٥) في فتاوى قاضي خان (٣١٥/٣) : « لأن أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم لا إلى آباء أمهاتهم بخلاف ولد الابن » .

قلت : وقد قال الفرزدق :

بنونا بنو أبنائنا ، وبنائنا بنوهنَّ أبناء الرجال الأبعاد

فيه ولد البنت ، وبه قال السرخسي ، بخلاف ما إذا قال : على ولدي ، فإنه لا يدخل ولد البنت في ظاهر الرواية .

رجل^(١) قال : وقفتُ أرضي هذه على ولدي ، وولد ولدي ، وآخره للفقراء ، فمات ولده ، قال أبو القاسم : يصرف الغلة إلى ولده ، وولد ولده ، فإذا ماتوا ، ولم يبق منهم أحدٌ ، ووُجد البطن الثالث ، يصرف الغلة إلى الفقراء ، ولا يصرف إلى البطن الثالث ، فإن ذكر البطن الثالث : يصرف الغلة إلى أولاده أبداً ما تناسلوا ، ولا يصرف إلى الفقراء ما بقي أحدٌ من أولاده ، وإن سفل .

قال الفقيه أبو جعفر : هكذا ذكر هلالٌ ، إذا ذكر الواقف ثلاثة بطون ، يكون الوقف عليهم ، وعلى مَنْ أسفل منهم ، والأقرب ، والأبعد فيه سواءً ، إلا أن يقول الواقف في وقفه : الأقرب ، فالأقرب ، أو يقول : على ولدي ، ثم بعدهم على ولد ولدي ، أو يقول : بطناً بعد بطنٍ ، (فح) يبدأ بما بدأ به الواقف ، لأنه إذا ذكر البطن الثالث ، فقد فحش ، فيتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير ، والانتساب موجودٌ في حقٍّ من قُرب ، وبعد ، بخلاف البطن الثاني ، لأنّ الواسطة له واحدٌ .

إذا قال : هذه الضيعة صدقةٌ موقوفةٌ على ولدي ، فإذا انقضا ، فعلى أولادهما أبداً ما تناسلوا ، قال محمد بن الفضل ، إذا انقضى أحد الولدين ، يصرف نصيبه إلى الفقراء ، لا إلى ولده ، فإذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة إلى أولاده ، لأنّ الواقف إنما جعل لأولاد الأولاد بعد ما انقضى البطن الأوّل ، فإذا مات أحدهما ، يصرف النصف إلى الفقراء .»

(١) فتاوى قاضي خان أيضاً (٣/٣١٦) .

وفي الخلاصة^(١) : وقَف ضيعةً على ولديهِ ، وقال : هي صدقةٌ موقوفةٌ عليهما ، فإذا انقرضا ، فهي على أولادهما أبداً ما تناسلوا ، قال الإمام الفضل^(٢) (رح) : إذا انقرض أحد الولدين ، وخَلَفَ ولداً ، يصرف نصف الغلّة إلى الولد الباقي ، والنّصف للفقراء ، فإذا مات الولد الآخر ، يصرف جميع الغلّة إلى أولاد أولاد الواقف ، لأنّ الواقف إنما جعل لأولاد الأولاد بعدما انقرض البطن الأول ، فإذا مات أحدهما ، يصرف النّصف إلى الفقراء» .

وفي الفتاوى الكبرى^(٣) : « وقَف ضيعةً بلفظة الصدقة على ولديهِ ، فإذا انقرضا ، فعلى أولادهما ، وأولاد أولادهما أبداً ما تناسلوا ، فإذا انقرض أحد الولدين ، وخَلَفَ ولداً ، يصرف نصف الغلّة إلى الولد الباقي ، والنّصف للفقراء ، فإذا مات الولد الثاني^(٤) من ولدي الواقف ، صرف الغلّة كلّها إلى أولادهما ، وأولاد أولادهما ، لأنّ شرط الواقف مراعى ، وإنما جعل الواقف الغلّة لأولاد الأولاد ، بشرط انقراض الولدين ، ولم ينقرضا ، فكان حصّة الذي انقرض للفقراء ، لمكان لفظة الصدقة » .

في النصاب^(٥) : « امرأةٌ وقفت متراً في مرضها على بناتها ، و[من]^(٦) بعدهنّ على أولادهنّ ، وأولاد أولادهنّ أبداً ما تناسلوا ، فإذا انقرضوا ، فللفقراء ، ثمّ ماتت من مرضها ، وخلفت ابنتين ، وأختاً ، والأخت لا ترضى بما صنعت ، ولا مال لها سوى هذا المترل ، جاز الوقف في الثلث ، ولم يُجز في الثلثين ، فيقسم الثلثان بين

(١) (٤/٤٢٨) ، الفتاوى البزازية (٣/٤٦١) .

(٢) المذكور في الخلاصة : (أبو بكر محمد بن الفضل) .

(٣) في (ب) و (ج) : (الفضلي) .

(٤) (ل/١٩٠) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٦٠) ، التاتارخانية (٦٠٣) نقلاً عن فتاوى الفضلي ، المحيط البرهاني (٩/١٦٥) نقلاً عن فتاوى الفضلي أيضاً .

(٥) في (ج) : (الباقي) .

(٦) لم أقف عليه ، وانظر : فتاوى قاضي خان (٣/٣١٩) ، الفتاوى الظهيرية (ل/٧) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

الورثة على قدر سهامهم^(١) ، ويصرف الغلة على البنيتين ماعاشت الابنتان ، فإذا ماتتا صُرفت الغلة إلى أولادهما ، كما شرطت الواقفة ، وهذا بناءً على قول أبي يوسف ، لأنَّ وقف المشاع جائزٌ عنده ، أمّا على قول محمد لا يجوز ، وهو المختار للفتوى .

في الكبرى^(٢) : « بعد قوله على قدر سهامهم ، ويُوقف الثلث ، فما خرج من غلته ، قُسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ماعاشت الابنتان ، فإذا ماتتا ، صُرفت الغلة إلى أولادهما ، وأولاد أولادهما ، كما شرطت الواقفة ، لاحقاً للورثة في ذلك ، لأنَّ هذا الوقف وصية بالغلة للورثة ، فإذا لم تُجزِ الأخت ، بطلت الوصية للورثة ، وهي الإبتنان ، وجاز لأولادهما ، و[أولاد]^(٣) أولادهما ، إلا أنها إنما أوجبت لأولادهما ، وأولاد أولادهما بعد موتهما ، وهذا يتأتى على قول (س)^(٤) لا على قول (م) ، والمختار للفتوى : قول (م) .

وقف^(٥) ضيعةً على امرأته ، وأولاده ، فماتت المرأة ، لم يكن نصيبها لابنها خاصة إذا لم يكن شرط الواقف أن مات منهم ردّ نصيبه إلى أولاده ، فيكون نصيبها مـردوداً إلى الجميع .

وقف ضيعةً له ، نصفها على امرأته ، ونصفها على ولدٍ بعينه على أنه إن ماتت امرأته ، صُرف نصيبها إلى أولاده ، وآخره للفقراء ، ثمّ ماتت المرأة ، يكون

(١) السهم : النصيب ، والجمع أسهم ، وسهام ، وسُهمان بالضم ، واستهما : اقترعوا .

انظر المصباح المنير (ص ١١١) ، التعريفات الفقهية (٣٣٠) .

(٢) (ل/١٨٤) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣١٩) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٤) (أن وقف المشاع جائز) كذا في الفتاوى الكبرى .

(٥) (ل/١٩٠) ، المحيط البرهاني (٩/١٦٢ ، ١٦٣) ، الفتاوى البزازية (٣/١٤٦) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣١٧)

، خلاصة الفتاوى (٤/٤٢٨) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٧٤) .

للإبن الموقوف عليه من نصيبها نصيبٌ ، (لأنّ الواقف شرط نصيبها لأولاده)^(١) والابن الموقوف عليه من أولاده .

في الظهيرية^(٢) : « ولو قال الواقفُ : هذا الوقف إلى الأفضل ، فالأفضل من ولدي ، فأبى الأفضلُ القبولَ ، فالقياس أن يقيم القاضي عن الأفضل مقام الأفضل حياً^(٣) ، فإذا مات الأفضل صرف الولاية إلى مَنْ يليه من الفضل ، وفي الاستحسان الولاية لمن يليه من الفضل .

ولو ولى القاضي أفضلهم ، ثم صار في ولده مَنْ هو أفضل منه ، فالولاية إليه اعتباراً بشرط الواقف ، والأفضل هو الورع ، والأصلح ، والأهدى في أمور الوقف .

وإذا اشترك الاثنان في الصّلاح ، فالأعلم بأمر القاضي ، ولو كان أحدهما أكثر ورعاً ، وصلاًحاً ، والآخر أعلمُ بأمور الوقف ، فالأعلم أولى ، بعد أن يكون بحال يؤمن خيانتته .

وقَف^(٤) أرضه على الفقراء [في]^(٥) حالة الصّحة ، فاحتاج بعض ورثته ، يُعطى له ، وهو أولى من سائر الفقراء ، لأنّ الصّرف إليه صدقةٌ ، وصلةٌ ، لكن إنما يجوز بأحد الشرطين : إمّا أن تصرف البعض إليهم ، والبعض إلى الأجانب ، أو الكلّ إليهم ، لكن في بعض الأوقات ، لأنه لو صرف الكلّ إليهم على الدوام ، ربّما يقع عند الناس أنها وقْفٌ عليهم ، ومتى طال الأمرُ في ذلك ، ربّما يتخذونه ملكاً لأنفسهم .

(١) مابين القوسين زيادة من الفتاوى الهندية (٣٧٤/٢) ، حتى يستقيم السياق .

(٢) (١١/ل) نحوه منه ، المحيط البرهاني (٢٢/٩) ، الفتاوى الهندية (٣٨١/٢) .

(٣) في المحيط البرهاني (٢٢/٩) : « لأنّ إباء الأفضل بمنزلة موته » .

(٤) انظر أيضاً : الفتاوى الكبرى (١٨٨/ل) ، فتاوى قاضي خان (٣٢٧/٣) ، المحيط البرهاني (٧٩/٩) .

(٥) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

وفي جامع الفتاوى : « فإن أوصى لرجلين في ذلك^(١) ، ليس لأحدهما أن يتصرف فيه ، في قولهما (ح) ، (م) ، وقال أبو يوسف : يجوز كالتصرف في سائر الأموال على أصله » .

في الخائنية^(٢) : « ولو أن الواقف جعل ولاية الوقف إلى رجلين بعد موته ، ثم إن أحد الرجلين أوصى إلى صاحبه في أمر الوقف ، ومات جاز للحيّ منهما جميع أمر الوقف ، وروى يوسف بن خالد عن أبي حنيفة : أنه لا يجوز » .
وفي جامع الفتاوى : « ولو قال الواقف ماداماً يعيـشان ، ليس لأحدهما أن يتصرف في الوقف بعد موت الواقف ، وإن مات أحدهما ، فلآخر الولاية قياساً على ما ذكره » .

في الذخيرة^(٣) : « كان السيّد الإمام أبو شجاع يقول : ينبغي لمن أراد الوقف على أولاده ، أن يكتب في الصّك وقف فلان على أولاده فلان ، وفلان ، كذا في حياته ، وصحّته ، ولا يكتب في حياته ، وبعد وفاته ، وهذا الجواب صحيح فيما إذا كان له وارث آخر غير الموقوف عليهم ، وفيما إذا لم يكن له وارث آخر غير الموقوف عليهم غير صحيح ، لأنّ الوصية للوارث إنما لا تجوز لحق باقي الورثة ، ألا يرى أن باقي الورثة لو أجاز الوصية ، كانت الوصية صحيحة » .

(١) أي في أمر الوقف .

(٢) أي فتاوى قاضي خان (٢٨٩/٣) .

(٣) نقلاً عن الفتاوى التاتارخانية (٥٢٦/٥) .

وفي مجموع النوازل^(١) : « سُئِلَ شيخ الإسلام^(٢) عن رجلٍ وَقَفَ داراً له على أولاده ، وكتب في الصَّكِّ وَقَفَ فلانٌ على أولاده فلانٌ ، وفلانٌ بكذا ، وَقَفَ عليهم ، وتصدَّقَ به عليهم في حال حياته ، وبعد وفاته ، قال : هذا يُوجب الفساد ، لأنَّ هذا وصيةٌ للوارث ، وهي باطلةٌ ، قال : ينبغي أن يحتاطَ في ذلك ، فيكتب في حياته ، وصحَّته .

قال : وكذا سمعته من السيِّد الإمام أبي شُجاع ، وهذا الجواب صحيحٌ إذا كان له وارثٌ آخر ، لأنَّ الوصيةَ للوارث إنما لا تجوز ، لحقِّ باقي الورثة ، ألا يُرى أن باقي الورثة لو أجازوا الوصية ، كانت الوصية صحيحةً » .

وفي الخلاصة^(٣) : « في وقف هلال : إذا وَقَفَ على بعض أولاده ، وذكر فيه وقف في حياته ، وصحته ، وبعد وفاته ، فإنَّه وصيةٌ للوارث ، حتى يُوجب الفساد في الوقف عند أبي حنيفة [رحمه الله] ^(٤) ، واختلف المشايخ فيه ، والأصحُّ : أنَّه لا يُوجب الفساد ، وحُمِلَ ذلك على ذكر التَّأْيِيد ، ولهذا جرت العادة بكتابة ذلك في صكِّ الوقف .

رجل^(٥) قال : أُرْضِي هذه صدقةٌ موقوفةٌ على ولدي ، كانت الغلَّة لولد صلبه ، يستوي فيه الذكر ، والأنثى إلا أن يقول : على الذُّكور من ولدي ، وذكر ابنه بعد هذا .

(١) نقلاً عن المحيط البرهاني (١٠٢/٩) .

(٢) « شيخ الإسلام » : هذا اللَّقب يُطلق على كُلِّ مَنْ تصدر للإفتاء ، وحلَّ مشاكل الناس ، والإجابة عن تساؤلاتهم ، وقد اشتهر به مجموعةٌ من علماء المذهب ، وعند الإطلاق في كتب المذهب ينصرف إلى علي بن محمد الإسيبجاني ، وذكر ابن عابدين : أنَّ لفظ (شيخ الإسلام) ، يُطلق على محمد بن الحسين البخاري ، المعروف ببيكر خُوَاهر زاده .

انظر : الكواشف الجلية (٤٢ ، ٤٣) ، المذهب الحنفي (٣١٩/١ ، ٣٢٠) ، الفوائد البهية (ص ٤١٢) .

(٣) (٤٣٠/٤) .

(٤) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و (ب) ، و (ج) ، وأثبتته من (أ) .

(٥) (٤٢٦/٤) .

رجلٌ وقَفَ أرضاً على أولاده ، وأولاد أولاده أبداً ماتناسلوا ، وله أولادٌ ، وأولاد أولادٍ ، قَسَمَ بينهم على السّوية ، ولا يُفضِّل الذُّكور على الإناث» .
 في الذخيرة^(١) : « إذا جعل أرضه صدقةً موقوفةً على عبد الله ، وزيد ، فالغلة لهما ، ولو ماتا ، كانت الغلة كلّها للفقراء ، وإن سَمِيَ جماعةً ، قُسِمت الغلة بينهم على عدد رؤسهم ، فإن مات أحدهم ، صارت حصّته للفقراء ، والباقي لمن بقي منهم .

ولو قال على ولد عبد الله فلان وفلان ، فمات أحدهما ، كان نصف الغلة للفقراء .

ولو قال : [على] زيد ، وعمرو لزيد الثلث ، كان لعمرو الثلثان ، وكذلك إذا سَمِيَ ثلاثةً ، وبَيَّن نصيب الإثنين ، وسكت عن الثالث ، كان الباقي للثالث .
 وكذا إذا سَمِيَ جماعةً ، وذكر لبعضهم أرزاقاً معلومةً ، فإنه يُعطى ماسمى ، والباقي لمن لم يُسم .

ولو قال : لزيد النّصف ، وعمرو الثلث ، وسكت ، يُعطى لكل واحد ماسمى ، والباقي بينهما نصفان ، وكذلك إن سَمِيَ لكل واحدٍ منهما شيئاً ، فإن زادت الغلة على ماسمى ، كانت الزيادة بينهم بالسّوية .

ولو قال : أرضي هذه صدقةً موقوفةً ، لعبد الله من غلاتها مائة درهم ، ولزيد مائتان ، فرادت الغلة ، [فالغلة] ^(٢) الزائدة تكون للفقراء ، ولا تكون بينهما بخلاف المسألة الأولى .

(١) لم أفق عليه ، وانظر : التاتارخانية (٥٤٩ ، ٥٥٠) ، الفتاوى الهندية (٣٩١) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٣) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و (ج) .

ولو قال: صدقةٌ موقوفةٌ على أن لزيد مائةً ، ولعمرو مابقي ، فلم تكن الغلة إلا مائةً ، لم يكن لعمرو شيءٌ ، وكذا [إذا] ^(١) قال : لزيد مائةً ، ولم يُسمَّ لعمرو شيئاً ، فإذا الغلة ^(٢) مائةً فلا شيء لعمرو .

[وفي الظهيرية] ^(٣) ^(٤) : « [ولو قال] ^(٥) : صدقةٌ موقوفةٌ لعبدالله نصفها ، ولزيد منها مائةً ، يُعطى عبدالله نصفها] ^(٦) ، ويُعطى زيدٌ من النصف الباقي مائةً ، والفضل للفقراء ، و[لو] ^(٧) لم تكن الغلة إلا مائةً ، فالغلة كلها لزيد ، ولا شيء لعبدالله ، ولو كانت الغلة مائتي درهم ، فللعبدالله مائةً ، [ولزيد مائةً] ^(٨) ، ولا شيء للفقراء، ولو كانت الغلة مائةً ، وخمسين ، فلزيد مائةً ، ومابقي لعبدالله .

في الظهيرية ^(٩) : « ولو قال : أرضي [هذه] ^(١٠) صدقةٌ موقوفةٌ ، فما يخرج من غلاتها فلزيد وعبدالله ألف درهمٍ ، لعبدالله من ذلك مائةً ، فخرج من الغلة ألف درهمٍ ، لكان لعبدالله مائةً ، والباقي لزيد ، فإن خرجت خمسمائةً ، قُسمت على مقادير حقوقهم . »

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٢) في (ج) وُضع بعدها كلمة : (شيئاً) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من الأصل و(أ) ، و(ب) ، وأثبتته من (ج) .

(٤) (ل/١٩) ، الفتاوى الهندية (٣٩٢/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٥٥٠/٥) .

(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٦) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

(٨) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، و(ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٩) (ل/١٩) ، الفتاوى التاتارخانية (٥٥٠/٥) نقلاً عنها ، الفتاوى الهندية (٣٩٢/٢) .

(١٠) ما بين المعكوفين سقط من (ب) .

في الخلاصة : « في فتاوى قاضي خان^(١) : وقف ضيعةً له على أولاده ، وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا ، قال أبو القاسم الصفار : يقسم الغلة بينهم على ما كان (من)^(٢) ولد ابنه على عدد الرؤوس ، يستوي فيه الذكر ، والأنثى ، ف قيل : له أولاد البنت ، قال تدخل^(٣) لأنهم أولاد أولاده » .

وفي أجناس الناطفي^(٤) (رح) : « قال محمد (رح) : إذا قال : صدقة موقوفة على ولدي ، وولد ولدي ، فولد البنات يدخلون في هذا الوقف ، ويكون أسوة لولد الذكور ، وهذا في شروط الخصاف ، ولو قال : لولدي ، ولأولادهم ، كان ذلك لكلهم ولد الابن ، وولد البنت داخل ، قال الإمام السرخسي : ذكر الولد ، والأولاد سواء ، ويدخل ولد البنت ، ألا يرى أن أولاد فاطمة رضي [الله عنها]^(٥) أولاد رسول الله (ع م) ، قال (رض) : فصار الجواب الصحيح ما ذكرنا في شروط الخصاف » .

(١) (٣١٧/٣) ، الفتاوى الهندية (٣١٦/٢) .

(٢) مابين القوسين زيادة من فتاوى قاضي خان ، حتى يستقيم السياق .

(٣) في (ج) : (لاتدخل) .

(٤) هو الإمام أبو العباس ، أحمد بن محمد بن عمر الناطفي الحنفي ، أحد الفقهاء الكبار ، وأحد أصحاب

الوقائع والنوازل ، له : الأجناس والفروق ، والوقائع ، مات بالري سنة (٤٤٦هـ) .

انظر : الجواهر المضية (٢٩٧/١) ، تاج التراجم (ص١٠٢) ، الفوائد البهية (ص٦٥) .

(٥) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) و (ج) ، وفي (ب) : (رحمها الله) .

في النّصاب^(١) : « رجلٌ وقفَ ضيعةً على أولاده ، وأولاد أولاده أبداً ماتناسلوا ، وله أولاد أولادٍ قُسم بينهم بالتسوية ، ولا يُفضّل الذكور على الإناث ، لأنه أوجب^(٢) لهم على التسوية ، وأمّا أولاد البنات هل يدخلون ؟ ففي ظاهر الرواية لا يدخلون ، وكذا في الوصية ، والفتوى على ظاهر الرواية ، لأنّ أولاد البنات ليسوا بأولاد أولاد ، لأنهم منسوبون إلى الأب لا إلى الأم » . في الذخيرة^(٣) : « ولو أنّ رجلاً جعل أرضه صدقةً موقوفةً على ولده ، ونسله ، وعقبه أبداً ماتناسلوا ، ومن بعدهم على الفقراء ، فهو على ما شرط » .

[و]^(٤) في الخلاصة^(٥) : « : في الفتاوى : لو قال أرضي هذه صدقةً موقوفةً على ولدي ، وأولاد أولادي ، يُصرف إلى أولاد أولاده أبداً ما تناسلوا ، ولا يُصرف إلى الفقراء مادام واحدٌ منهم باقياً ، وإن سفل ، لأنّ اسم الأولاد يتناول الكلّ ، بخلاف اسم الولد ، حيث يُشترط أن يذكر ثلاثةً من البطون ، حتّى يُصرف إلى أولاد الأولاد أبداً ما تناسلوا » .

(١) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/١٨٩) ، الفتاوى الولوالجية (٩٣/٣) ، التاتارخانية (٥٢٣/٥) نقلاً عن العتائية ، الفتاوى السرجية (ص٩٢) .

(٢) في (أ) : (واجب) .

(٣) نقلاً عن التاتارخانية (٥٢١/٥) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل و (أ) و (ج) وأثبتته من (ب) .

(٥) (٤٣٩/٤) .

في الخلاصة^(١) : « ولو قال : أرضي هذه صدقة موقوفة على ولد فلان ، وليس لفلان ولدٌ من صُلبه ، وله ولد الولد ، كانت الغلة لولد الإبن ، أمّا ولد البنت ففيه روايتان : في رواية يدخلون ، وفي ظاهر الرواية لا يدخلون ، وعليه الفتوى ، وكذا لو كان مكان^(٢) الوقف وصيةً » .

في منية المفتي^(٣) : « وقف على أولاده ، وأولاد أولاده ، لا يفضّل الذكور على الإناث ، ولا يدخل أولاد البنات فيه ، وبه يُفتي .

وقف على ولده ، وجعل آخره للفقراء ، ومات ولده ، يُصرف إلى الفقراء لا إلى (ولد)^(٤) ولده ، ولو جعل للفقراء بعد أولاد أولاده ، لا يُصرف إلى الفقراء مادام واحدٌ من أولاد أولاده باقياً وإن سفل » .

في الكبرى^(٥) : « وقف أرضه على ولده ، وجعل آخره للفقراء ، فمات ولده ، لا يُصرف إلى ولد ولده^(٦) ، لأنّه لم يجعل لولد ولده شيئاً .

وإن وقف على ولده ، وولد ولده ، وجعل آخره للفقراء ، يُصرف إلى ولده ، وولد ولده ، فإذا ماتوا ، لا يُصرف إلى ولد ولد ولده ، لكن يُصرف إلى الفقراء . فإن قال : على ولدي ، وولد ولدي^(٧) ، هل يدخل مَنْ أسفل منهم تحت هذا القول ؟

(١) لم أجده في الخلاصة ، وانظر : المحيط البرهاني (٤٧/٩) ، والتاتارخانية (٥٢١/٥) نقلاً عن الفتاوى الخلاصة .

(٢) هكذا في (أ) ، و(ب) ، (ج) ، وفي الأصل : (ملكا) .

(٣) (ل/٢٢٧) .

(٤) مابين القوسين زيادة من منية المفتي ، حتى يستقيم السياق .

(٥) (ل/١٨٩ ، ١٩٠) .

(٦) في الفتاوى الكبرى بعد هذه الكلمة : (لكن يُصرف إلى الفقراء) .

(٧) في الفتاوى الكبرى بعد هذه الكلمة : (وولد ولد ولد ولدي) .

لم يذكرها ، وذكر هلال هذه المسألة ، وقد ذكرناها في وقف هلال .
وإن قال^(١) : على ولدي ، وأولاد أولاد أولادي ، يُصرف إلى أولاد أولاده أبداً
ما تناسلوا ، ولا يصرف إلى الفقراء مادام واحدٌ من أولاده باقياً ، وإن سفل ، لأنَّ
اسم الأولاد يتناول الكلَّ .

في الخلاصة^(٢) : « وفي واقعات القاضي الإمام فخر الدين : رجلٌ وقف أرضاً
على أولاده ، وجعل آخره للفقراء ، فمات بعضهم ، يُصرف الوقف إلى الباقي ،
فإن ماتوا ، يُصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد .
ولو وقف على أولاده ، وسّماهم ، فقال : فلانٌ ، وفلانٌ ، وجعل آخره للفقراء ،
فمات واحدٌ منهم ، يُصرف نصيبه إلى الفقراء ، بخلاف المسألة الأولى ، لأنَّ
هناك وقف على أولاده ، وبموت أحدهم بقي أولاده ، وههنا وقف على كلِّ
واحدٍ منهم ، وجعل آخره للفقراء ، فإذا مات واحدٌ منهم ، كان نصيبه للفقراء .
وقف أرضاً على أولاده ، وجعل آخره للفقراء ، فمات بعضهم ، يُصرف الوقف
إلى الباقي لا إلى ولد الولد .

فرقٌ بين هذا ، وبين ما إذا وقف على أولاده ، وسّماهم ، فقال : وقفتُ على
فلانٍ ، وفلانٍ ، وجعل آخره للفقراء ، فمات واحدٌ منهم ، حيث يُصرف نصيبه
إلى الفقراء . »

والفرق : أنَّ في المسألة الأولى وقف على أولاده ، وقد بقي بعد موت واحدٍ
منهم أولاده ، وههنا وقف على كلِّ واحدٍ منهم ، وجعل آخره للفقراء ، فإذا
مات واحدٌ منهم كان نصيبه للفقراء . »

(١) انظر أيضاً : الفتاوى البزازية (١٤٦/٣) .

(٢) (٤٢٨/٤) ، الفتاوى البزازية (١٤٦/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٦٢/٢) .

في الخلاصة^(١) : « إذا قال : أرضي هذه صدقةً موقوفةً على ولد الصُّلب^(٢) للبطن الولد، يريد به ولداً صُلبيةً ، ولا يُشارك البطنُ الثاني البطنَ الأول ، يُريد بالبطن الثاني ولد الابن ، فما دام واحد من البطن الأول ، فالغلة له ، وإن لم يبقَ واحدٌ من ذلك البطن ، فالغلة للفقراء ، ولا يُصرف إلى البطن الثاني ، وإن لم يوجد البطن الأول وقت الوقف ، ووُجد البطن الثاني ، وهو ولد الابن ، فالغلة للبطن الثاني ، ولا يُشاركه مَنْ هو دونه من البطون ، وجُعِل الحال بين البطن الثاني ، ومَنْ دونه ، كما هو بين الأوّل ، والثاني » .

في النَّصاب^(٣) : « رجلٌ قال : أرضي هذه صدقةً موقوفةً على فقراء^(٤) قرابتي^(٥) ، أو قال : على فقراء ولدي ، ومَنْ بعدهم على المساكين ، وهذا الوقف صحيحٌ ، (والمستحقُّ)^(٦) للغلة^(٧) مَنْ كان فقيراً يوم تحقق الغلة عند هلال (رح) ، وبه نأخذ » في منية المفتي^(٨) : « وقَف على فقراء أولاده ، فادعى واحدٌ منهم أنّه فقيرٌ ، لم يُعطَ ما لم يظهر فقره عند القاضي » .

(١) لم أجده فيه ، وانظر : المحيط البرهاني (٤٧/٩) .

(٢) الأولاد الصُّلبون هم : أولاد الشَّخص نفسه ذكوراً كانوا أم إناثاً .

انظر : ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (م١١٦) ، (ص٧٥) .

(٣) لم أقف عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (٥٥/٩) ، الفتاوى الهندية (٣٦٦/٢) ، الفتاوى التاتارخانية (٥٢٧/٥) .

(٤) في أحكام الوقف للخصاف (ص٣٩) : « كلُّ من لم تجب عليه الزكاة فهو فقير يحلُّ له أخذ الصدقة فإذا حلَّت له الصدقة دخل في الوقف » .

وقد نصَّت المادة (١٣٢) من كتاب ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (ص٨١) على أنّه : « يُقصد بالفقير في المسائل الفقهية : مَنْ كان فقيراً في باب الزكاة » .

(٥) في أحكام الوقف للخصاف (ص٤٢) : « كلُّ من يناسبه إلى أقصى أبٍ له في الإسلام من قبل أبيه ، وإلى أقصى أبٍ له في الإسلام من قبل أمّه ، فكلُّ من كان من هؤلاء فهو قرابته » .

(٦) مابين القوسين زيادة من المحيط البرهاني (٥٥/٩) حتى يستقيم السياق .

(٧) في الأصل ، و(أ) ، و(ج) : (فالغلة) .

(٨) (ل/٢٢٧) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩١) ، الفتاوى البزازية (٣/١٤٧) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣١٧) .

وفي شروط ظهير الدّين المرغيناني : « لو وقّف على أولاده ، فالاستحقاق غلّة^(١) الوقف ، يُعتبر يوم الوقف ، أو يوم حدوث الغلّة ، فعلى قول عامّة المشايخ^(٢) ، يُعتبر يوم حدوث الغلّة ، فمَنْ كان موجوداً [مَنْ ولده يوم الوقف ، ومَنْ وُلِد بعده سواء في الإستحقاق ، إذا كان موجوداً]^(٣) يوم حدوث الغلّة . وكذا لو وقّف على فقراء قرابته ، فمَنْ كان فقيراً يوم حدوث الغلّة ، يُعطى له ، وإن استغنى بعد ذلك ، أو كان غنياً قبل ذلك » .

في الظّهيرية^(٤) : « وقّف أرضاً على أولاده ، وجعل آخره للفقراء ، فمات بعضهم ، قال هلالٌ : يصرف الغلّة إلى الباقي ، فإن ماتوا يصرف إلى الفقراء لا إلى ولد الولد .

ولو وقّف على أولاده ، وسّمّاهم ، فقال : فلانٌ ، وفلانٌ ، وجعل آخره للفقراء ، فمات واحدٌ منهم ، يصرف نصيب هذا الواحد للفقراء » .

وفي الحاوي^(٥) : « إذا قال في صحّته : جعلتُ أرضي هذه صدقةً موقوفةً لله تعالى أبداً على ولدي ، وولد ولدي ، [وأولادهم]^(٦) ، وأولاد أولادهم ، ونسلهم أبداً ماتناسلوا ، فإنّه يدخل في غلّة هذه الصدقة كلُّ ولدٍ كان له يوم وقّف هذا الوقف ، وكلُّ ولدٍ يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلّة ، وولد الولد أبداً ، ومَنْ مات منهم قبل حدوث الغلّة ، سقطت حصّته ، ومَنْ مات بعده ،

(١) لعل المراد (لغلة) .

(٢) لفظ « عامة المشايخ » : مصطلحٌ عند فقهاء الحنفية يُراد به أكثر مشايخ المذهب ، ومثله لفظ « العامّة » . انظر : الكواشف الجلية (ص ٤٣) ، المذهب الحنفي (٣٢٢/١) ، الفوائد البهية (ص ٤١٣) .

(٣) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٤) نقلاً عن الفتاوى التاتارخانية (٥٢٣/٥) ، فتاوى قاضي خان (٣١٩/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٦٢/٢) .

(٥) لم أقف عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (٥٢/٩) ، الفتاوى الهندية (٣٦١/٢) .

(٦) مابين المعكوفين سقط من (ب) ، و(ج) .

استحقَّ سهمه ، ويكون ذلك لورثته ، والبطن الأعلى ، والأسفل في ذلك على السّوية» .

في الكبرى^(١) : « وَقَفَ ضِيعَةً ، وَأَمَرَ أَنْ يُعْطِيَ أَقْرَبَاءَهُ كِفَايَتَهُمْ ، فَهُمْ قَوْمٌ غَيْرُ مُحْصِينَ ، إِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْأَوْلَادَ ، يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَقْرَبَاءِ ، وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ مِنْ أَقْرَبَاءِهِ ، وَإِنْ ذَكَرَ فَقَالَ : ثُمَّ بَعْدَهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ ، لَا يَدْخُلُونَ بِحَالِ حَيَاةِ الْآبَاءِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : مِنْ بَعْدِهِمْ لِأَوْلَادِهِمْ ، تَبَيَّنَ أَنَّهُ (مَا)^(٢) أَرَادَ بِاسْمِ الْأَقْرَبَاءِ الْأَوْلَادَ ، ثُمَّ حَدُّ الْكِفَايَةِ ، قَدَّرَ الْحَاجَةَ لِنَفْسِهِ ، وَلَمْ يَمُنْ^(٣) مِنْ أَهْلِهِ ، وَوَلَدِهِ ، وَخَادِمٍ وَاحِدٍ .

رجل^(٤) قال : أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى أَقْرَبِ^(٥) النَّاسِ مِنْ قَرَابَتِي ، وَلَهُ أُخْتُ لَأَبٍ ، وَأُمٌّ ، وَبْنَتُ بِنْتِ (ابْنَةِ)^(٦) ، فَبْنْتُ (بِنْتِ)^(٧) الْبِنْتِ أُولَى ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ ، [لِأَنَّهَا]^(٨) مِنْ صُلْبِهِ ، وَالْأُخْتُ مِنْ صُلْبِ أَبِيهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ الْإِرْثُ ، وَلِهَذَا لَوْ كَانَ مَوْلَى الْعَتَاقَةِ ، فَبْنْتُ بِنْتِ الْبِنْتِ أُولَى » .

(١) (ل/١٨٨) ، الفتاوى الولوالجية (٣/١٠٤) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٦٥) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٢٦ ، ٣٢٧)

(٢) مابين القوسين زيادة من الفتاوى الكبرى ، حتى يستقيم السياق .

(٣) في (أ) : (بموت) ، وهو تصحيف .

(٤) انظر أيضاً : الفتاوى البزازية (٣/١٤٩) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٢٢) ،

(٥) في (أ) : (أقرباء) .

(٦) مابين المعكوفين زيادة من الفتاوى الكبرى ، حتى يستقيم السياق .

(٧) مابين القوسين زيادة من الفتاوى الكبرى ، حتى يستقيم السياق .

(٨) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

[و] ^(١) في الحاوي ^(٢) : « ولو قال : على ولدي ^(٣) ، ونسلهم ، وأولادهم [أبداً] ^(٤) ما تناسلوا ، على أن يُبدأ في ذلك بالبطن الأعلى ، ثم بالبطن (الذي) ^(٥) يليهم إلى آخرهم ، بطناً بعد بطنٍ ، وكلّما حدث الموت على أحدهم ، وترك ولداً ، كان مأيصيه من الغلّة لولده ، ولولد ولده ، ونسله أبداً ما تناسلوا ، على أن يُقدّم البطن الأعلى ، وكلّما حدث الموت على واحدٍ منهم ، ولم يترك ولداً ، ولا ولد ولد ، ولا نسلًا ، ولا عقبًا ، كان نصيبه من هذه الصدقة مردوداً إلى أهل هذه الصدقة .

وإن كان عدد البطن الأعلى عشرة أنفسٍ ، فمات أربعٌ ، ولم يترك ولداً ، وولد ولد ، ولا نسلًا ، ومات اثنان عن ولدٍ لكل واحدٍ ، قُسمت الغلّة يوم تأتي على هؤلاء الأربعة ، وعلى الميتين اللذين تركا ولداً لكل (على ستة أسهمٍ ، فما أصاب الأربعة ، كان لهم ، وما أصاب الميتين اللذين تركا أولاداً) ^(٦) كان ذلك لأولادهما ، وسقطت سهام الأربعة الموتى ^(٧) ، الذين لم يتركوا ولداً .

وفي الخلاصة ^(٨) : « ولو قال : على ولدي ، وولد ولدي ، ونسلهم ، وأولادهم أبداً ما تناسلوا ، على أن يُبدأ في ذلك بالبطن الأعلى منهم ، ثم بالبطن الذي يدنوهم إلى آخرهم بطناً بعد بطنٍ ، وكلّما وجد الموت على واحدٍ منهم ، وترك ولداً ، كان نصيبه من الغلّة لولده ، وولد ولده ، ونسله أبداً ما تناسلوا ، على أن يُقدّم الأعلى ، وكلّما حدث الموت على واحدٍ منهم ، ولم يترك ولداً ، ولا ولد

(١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، و (ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٢) لم أقف عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (٥٣/٩) ، الفتاوى الهندية (٣٦١، ٣٦٢/٢) .

(٣) في (ب) : (ولد) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٥) ما بين القوسين زيادة من المحيط البرهاني ، والفتاوى الهندية ، حتى يستقيم السياق .

(٦) ما بين القوسين زيادة من المصدرين السابقين حتى يستقيم السياق .

(٧) في (أ) : (المولى) .

(٨) (٤٣٠/٤) ، الفتاوى البزازیة (١٤٧/٣) .

ولد، ولا نَسْلاً ، ولا عَقِباً^(١) ، كان نصيبه من هذه الصَّدقة من بعده ، مردوداً إلى أهل^(٢) هذه الصَّدقة .

[و]^(٣) في الخلاصة^(٤) : « في فتاوى قاضي خان : في الوقف على فقراء قرابته ، لا يجب أن يدخل في هذا الوقف المرأة الفقيرة ، إذا كان لها زوجٌ غنيٌّ ، لأنَّ نفقتها على زوجها ، فتُعتبر غنيةً بغناء الزوج ، وإذا كان الزوج فقيراً ، يدخل تحت هذا الوقف ، لأنَّ نفقته لا تجب على المرأة ، فلا يُعتبر غنياً بغنائها .

وإذا كان لقربيه ولدٌ كبيرٌ لازمانة^(٥) به ، وهو فقيرٌ ، ولهذا الولد أولادٌ صغارٌ فقراء ، فإنه لا يُعطى^(٦) أولاد الولد من الوقف ، لأنه يُفرض نفقتهم في مال جدِّهم ، وأمّا أبوهم ، فهو ولد القريب الصُّلبي ، فله حظٌّ في الوقف ، لأنَّه لانفقة له على أبيه ، لأنَّه كبيرٌ لا زمانةً به .

وإذا كان للرجل ابنٌ غنيٌّ ، وهو فقيرٌ ، لا يُعطى من الوقف ، لأنَّ نفقته على ابنه الغني .

(١) في ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف (ص٧٦)، (١٢٠م) : « العقب : يشمل الولد وولد الولد إلى آخره ، ولكنهم من تولدوا من الأولاد الذكور فقط دون الإناث » .

(٢) المذكور في الخلاصة : (أصل) ، وفي البزاية (١٤٧/٣) كما في المتن .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٤) لم أجده فيه ، وانظر : المحيط البرهاني (٦١/٩) ، الفتاوى الهندية (٣٦٧/٢) .

(٥) الزَّمن : بكسر الميم ، هو المبتلى ، والزَّمانة : العاهة ، وعدم بعض الأعضاء ، وجمعه الزَّمن .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٣١٤) .

(٦) في (أ) : (يعطى) .

والأصلُ في جنس هذه المسائل : أنَّ كلَّ مَنْ تجب نفقته على غيره بالإجماع ، يُعدُّ غنياً بغنى مَنْ وجبت نفقته عليه ، في حكم الوقف ، وكلُّ مَنْ كان في وجوب نفقته اختلافٌ ، لا يُعدُّ غنياً بغنى مَنْ وجبت نفقته عليه في حكم الوقف^(١) .

في الكبرى^(٢) : « جعل وقفاً في صحته على الفقراء ، فالصَّرف إلى أيِّ الفقير أفضل؟

فنقول : إلى ولد الواقف أفضل ، لأنَّ ولد الواقف أقرب إلى الواقف ، ثمَّ إلى قرابة الواقف^(٣) ، ثمَّ إلى موالي الواقف ، ثمَّ إلى جيرانه ، ثمَّ إلى أهلِ مِصره ، لأقربهم إلى الواقف منزلاً .

وفي الخلاصة^(٤) : « لا يُعطى لولد الواقف شيءٌ من الغلَّة ، إلَّا إذا كان الوقف في صحَّة الواقف ، ولم يُضَف إلى ما بعد الموت ، (فح) يدفع المتولي إلى أولاد الواقف شيئاً ، إلى كلِّ واحدٍ منهم أقلَّ من مائتي درهم ، وهم أحقُّ بذلك من سائر الفقراء ، فإن لم يُعطهم شيئاً ، لا يضمن المتولي ، كذا قال هلالٌ . وفي منية المفتي^(٥) مثله .

(١) في المحيط البرهاني (٦١/٩) : « هذا عبارة بعض المشايخ ، وعبارة بعضهم : أنَّ كلَّ مَنْ وجب نفقته في مال إنسان ، وله أن يأخذ ذلك من غير قضاء ولا رضا ، ويقضي القاضي بالنفقة في ماله حال غيبته ، ومنافع الأملاك متصلةً بينهما حتى لا تُقبل شهادة أحدهما لصاحبه يُعدُّ غنياً بغنى المنفق في حق حكم الوقف ، كالوالدين والمولودين والأجداد ، وكلُّ مَنْ وجبت نفقته في مال غيره بفرض القاضي ، ولا يأخذ النفقة من ماله إلا بقضاء أو رضا ، والقاضي لا يقضي بالنفقة في ماله حال غيبته ، ومنافع الأملاك غير متميزة حتى تقبل شهادة أحدهما لصاحبه ، لا يُعدُّ غنياً بغنى المنفق في حق حكم الوقف ، وذلك كالإخوة وسائر المحارم ، فعلى هذا الأصل تدور المسائل » .

(٢) (ل/١٨٨) ، الفتاوى السراجية (ص ٩٢) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٢٦) نقلاً عن الناطفي ، المحيط البرهاني (٧٩/٩) نقلاً عن واقعات الناطفي ، الفتاوى البرازية (٣/١٤٩) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٧٢) .

(٣) في الفتاوى الكبرى (ل/١٨٨) : « لأن فيه صدقةً وصلةً » .

(٤) (٤٣٠/٤) .

(٥) (ل/٢٢٧) .

وفيه : « وإن كان الوقف في مرضه ، لا يجوز صرفه إلى ولده » .

وفي شروط ظهير الدين^(١) : « قال : إذا وقف وقفاً على الفقراء ، واحتاج بعض قرابته ، فرجع إلى القاضي حتى يُعطيَ لهم من هذا الوقف شيئاً ، فأعطاهم شيئاً من هذا الوقف ، لا يكون هذا قضاءً من القاضي ، ولكنّه بمترلة الفتوى ، حتى لو أراد الرجوع في المستقبل ، كان له ذلك ، بأن يُعطيَ غيرهم من الفقراء جميع الغلّة ، فأما إذا قال : حكمتُ أن لا يُعطيَ غير قرابته ، ينفذ حكمه ، وهذه المسألة دليلٌ على أن فعل القاضي ، لا يكون بمترلة قضائه » .

وفي الخلاصة^(٢) : « جعل أرضه صدقةً موقوفةً على الفقراء ، والمساكين ، فاحتاج بعض قرابته ، أو احتاج الواقف ، إن احتاج الواقف ، لا يُعطيَ له من تلك الغلّة شيءٌ^(٣) عند الكلّ ، وعند هلالٍ : لا يُشكّل ، لأنّه لو شرط الواقف أن يأكل منه مادام حياً ، لا يصح^(٤) الوقف عنده ، وعند أبي يوسف ، وإن صحّ ذلك الشرط ، لا يصح^(٥) بدون الشرط .

(١) نقلاً عن جامع الفصولين (١/١٣٤) ، المحيط البرهاني (٩/٨١) .

(٢) (٤/٤٣٢) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٧٢) نقلاً عن الفتاوى .

(٣) علّل ذلك في الفتاوى الكبرى (ل/١٨٨) بقوله : « لأنّه هو المعطي للفقراء ذلك فلا يدخل هو تحت الوقف » .

(٤) في (أ) : (لا يصلح) .

(٥) في (أ) ، و(ب) ، و(ج) : (لا يحل) .

ولو احتاج ولده ، ذكر الخصاف : أنه يُعطى ، وإن كان [الوقف] ^(١) في الصّحة ، ولم يكن مضافاً إلى مابعد الموت ، الصّرف إلى ولد الواقف أفضل ، ثمّ إلى موالى الواقف ، ثمّ إلى جيرانه ، ثمّ إلى أفضل مصّره (أنه هو) ^(٢) أقرب إلى الواقف مصراً ، ومتزلاً .

وفي الوقف ^(٣) على فقراء قرابته : زعم البعض أن الآخذ غنيّ ، وأراد أن يُحلّفه على أنه ليس بغنيّ ، إن ادعى أن له مالاً يصير به غنيّاً ، له أن يُحلّفه ، لأنّه ادعى أمراً لو أقر به يلزم ، فإذا أنكر يُحلّف ، ولو زعم أن المتولي يعلم غناؤه ، ومع ذلك يميل إليه ، ليس له أن يُحلّف المتولي ، لأنّه [لو] ^(٤) أقر به لا يلزمه شيء ، فإذا أنكر لا يُحلّف لاعلى العلم ، ولا على البتات .

وإذا برهن عند حاكم على قرابته ، و فقره ، ثم جاء بعد الحكم بالقرابة ، والفقير ^(٥) ، يطلب من وقف آخر على القريب الفقير ، لا يحتاج إلى إعادة البينة ، لأنّ مَنْ كان فقيراً في وقف ، فهو فقيرٌ في كلِّ وقف ، وكذا لو برهن على قرابته من الواقف ، وحكم به ، ثمّ جاء يطلب وقف أخى الواقف لأبوين على أقربائه ، لا يحتاج ^(٦) إلى إعادة البينة ، لأنّه إذا قريب أحد الأخوين ، كان قريب الآخر ضرورةً .

(١) ماين المعكوفين سقط من (أ) .

(٢) ماين القوسين في خلاصة الفتاوى : (أيهم هو) .

(٣) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (٥٩/٩) نقلاً عن النوازل ، الفتاوى البزازية (١٥٠/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٦٨/٢) .

(٤) ماين المعكوفين سقط من (ج) .

(٥) في (ب) ، و (ج) : (الوقف) .

(٦) في (أ) : (يحتاج) .

في الكبرى^(١) : « وقف في يدي الوقف ، يفرق الأنزال على قرابته ، ومواليه ، فيفضل البعض [على البعض]^(٢) ، ويضع فيما يشاء ، ثم مات هذا الوقف ، وأوصى إلى آخر ، ولم يُبين كيف كان سبيل الوقف ، فالثاني يصرف إلى مَنْ كان يصرف إليه الأول ، لأن الظاهر أن الأول كان يصرف إلى المصرف . وإن أشكل على الثاني [أن الأول]^(٣) إلى مَنْ كان يصرف الزيادة على قراباته ومواليه ؟

يصرف إلى الفقراء » .

في القنية^(٤) : « عن (فخ) : قضى القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الأولاد بعد مضي سنين ، لا يظهر حكمه إلا في الغلة المستقبلة دون وغلات تلك السنين معدومة ، كما لا يظهر الحكم بفساد النكاح مامضى^(٥) ، بغير ولي في الوطقات الماضية ، والمهر^(٦) ، حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة ، يستحق أولاد البنات حصتهم منها . وعن (عح) ، وغيره : أن الحكم يظهر في الغلات القائمة دون الهالكة » .

(١) (ل/١٨٨) ، الفتاوى الولولجية (٣/٩٥) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٦٦) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٢٧) ، المحيط البرهاني (٩/١٢٣) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

(٣) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و (أ) ، وأثبتته من (ب) ، و (ج) .

(٤) (ل/١٠٥) .

(٥) في القنية بعد هذا : « قيل : أليس يستند هذا الحكم إلى وقت الوقف ؟

فقال : بلى لكن في حق الموجود وقت الحكم » .

(٦) وفي القنية أيضاً بعد هذا : « قيل : أليس إن القضاء يظهر في عدم وقوع الثلاث ، وإن كانت معدومة ؟ فقال : إنما يظهر في حكمها لا فيها ، وهي بطلان محلبة النكاح ، وأنه أمرٌ باقٍ بخلاف الغلة المستهلكة » .

في الكبرى^(١) : « أخوان عليهما دارٌ موقوفةٌ ، غاب أحدهما ، وقبض الآخر غلّتها ، ثم حضر الغائب ، وقد مات الحاضر ، فأراد الغائب أن يرجع بنصيبه في تركته ، فإن كان [الحاضر قيماً ، كان]^(٢) له أن يرجع ، لأنّه إن استغلّ^(٣) ، كانت الغلّة لهما ، وإن لم يكن قيماً ، لم يكن له أن يرجع ، لأنّه إن استغلّ^(٤) فالغلّة له ، وإن استغلّ^(٥) القيم ، كان نصيبه على المستأجر » .

(١) (ل/١٨٩) ، الفتاوى الولوالجية (٣/٩٤) ، الفتاوى البزازية (٣/١٥١) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) في (أ) : (اشتغل) .

(٤) في (أ) : (اشتغل) .

(٥) في (أ) : (اشتغل) .

الباب الثاني والعشرون : في بيان الأفضل من وجوه البرّ .

في ملتقط الملخص^(١) : « قال رجلٌ أراد أن يجعل ماله لوجه القربة : فبناء الرِّباط للمساكين أفضل من عتق الرِّقاب ، لأنّه أدوم ، وقيل : التصدّق على المساكين . قلتُ : وقد كنّا قلنا لمن أراد ذلك : أن يشتري الكتب ، ويضع في دار الكتب ، ليكتب العلم ، لأنّه أدوم ، فإنّه يبقى إلى آخر الدهر ، فكان أفضل من غيره . ولو^(٢) أراد أن يتخذ داراً له وقفاً على الفقراء ، فالتصدّق بثلثها أفضل ، ولو كان مكان الدار ضيعةً ، فالوقف أفضل .

أراد^(٣) أن يشتري للمسجد دهناً ، أو حصيراً ، فإن كان المسجد مُستغنياً عن الدُّهن محتاجاً إلى الحَصير ، فالحصير أفضل ، وإن كان على العكس ، فشراء الدُّهن أفضل ، فإن كانا سواءً ، فهما في الفضل ، سواءً ، فينظر في الفضيلة ، ونقصاتها ، وزيادة على حاجتها ، وقوّتها ، وضعفها ، ودوامها . فعلى هذا الصّرف إلى المتعلّم ، ووجوه التّعليم ، من الفقه وكتابه وجمعه أوّلى من الإشتغال بأداء العبادات من التّوافل ، وكذا الحديث والتّفسير أوّلى ، لأنّ نفع هذه الأشياء أدوم » .

في الكبرى : « رجلٌ أراد أن يجعل ماله لوجه القربة ، فبناء الرِّباط للمسلمين أفضل من عتق [العبد]^(٤) ، لأنّ منفعتَه أكثر وأدوم . رجلٌ له دارٌ أراد أن يجعلها رباطاً للمسلمين ، أو يبيعها ، ويتصدّق بثلثها ، أو يشتري بثلثها عبداً ، فيعتقه أيُّ ذلك أفضل ؟

(١) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الهندية (٢/٤٢٠) .

(٢) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/٢٠٢) .

(٣) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الكبرى (ل/٢٠٢) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

ذكر ههنا مطلقاً : أن [جعلها]^(١) رباطاً أفضل ، لأنّ منفعتها أكثر ، وأدوم ، وأعمّ ،
فالجواب على التّفصيل : إنّ جعلها رباطاً ، وجعل لها مستغلاً ، ووقفاً لعمارتها ،
فالجواب على ما قال في الكتاب ، وإن لم يجعل للرباط ذلك ، لا يكون جعلها
رباطاً أفضل ، لأنّه إذا خرب أضرّ بالمسلمين ، بل الأفضل أن يبيعها ، ويتصدّق
بثمنها ، ودون ذلك في الفضل أن يشتري بثمنها عبداً ، فيعتقه .

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

الباب الثالث والعشرون : في بيان مالا يُحصون .

من المبسوط لشمس الأئمة السرخسي : « قال أبو يوسف : إن كانوا لا يُحصون إلا بكتاب ، أو حساب ، فهم لا يُحصون .

وقال^(١) محمد : إذا كانوا أكثر من مائة [لا يُحصون] ^(٢) .

وقيل : أربعون لا يُحصون .

وقيل : ثمانون .

وقال بعضهم : الأمر موكولٌ إلى رأي القاضي ، وهو اختيار أبي الليث ، وبه يُفتى .

وفي السير الكبير : وقد قيل : أربعون ، لأن النبي (ع م) ، أظهر الإسلام حين كثر المسلمون وكانوا أربعين .

وقيل : خمسون ، اعتباراً بعدد الإيمان في القسامة^(٣) .

وقيل : مائة استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴾^(٤) .

وقيل : إذا كانوا لا يُحصون من غير حاجة إلى كتاب ، وحساب .

وقيل : إذا كانوا بحيث لو وُلد لأحدهم ولدٌ يظهر ذلك في يومه ، فهم قليلٌ .

والأصح : أنه موكولٌ إلى رأي الإمام في استقلال عددهم ، واستكثارهم .

(١) الفتاوى البزازية (١٥٢/٣) .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، وأثبتته من (ب) ، و(ج) .

(٣) القسامة : هي إيمانٌ تُقسم على أهل الحلة الذين وُجد المقتول فيهم .

انظر : التعريفات الفقهية (ص ٤٢٩) ، التعريفات (ص ٢٥٦) .

(٤) سورة الأنفال ، الآية رقم : (٦٦) .

وفي مُنية المفتي^(١) : « حَدُّ مَا لَا يُحْصَوْنَ عَنْ مُحَمَّدٍ : أَنْ يَكُونُوا عَشْرَةً ، وَعَنْ أَبِي يَوْسُفَ : مِائَةً ، وَهُوَ الْأَظْهَرُ^(٢) » .

وفي فتاوى قاضي خان : « إِذَا قُسِمَتِ الْغَنِيمَةُ عَلَى الرَّايَاتِ^(٣) ، فَوَقَعَتْ جَارِيَةً بَيْنَ أَهْلِ رَايَةٍ ، أَوْ عَرَافَةٍ ، فَأَعْتَقَهَا رَجُلٌ مِنْهُمْ ، قَالَ : يَجُوزُ إِذَا قَلَّ الشَّرَكَاءُ ، لِأَنَّ الْمَلِكَ قَدْ ثَبَتَ بِقِسْمَةِ الْجُمْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنَ لِعَدَمِ الْقِسْمَةِ عَلَى الْأَفْرَادِ ، أَلَا يُرَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِلْإِمَامِ رَأْيُ الْبَيْعِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَا رَأْيُ الْقَتْلِ فِي الْأُسَارَى ، فَكَانَتْ مَشْرُوكَةً بَيْنَ أَهْلِ تِلْكَ الْعَرَافَةِ شَرَكَةً ، وَعَتَقَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ نَافِذًا ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا قَلَّوا ، حَتَّى تَكُونَ الشَّرَكَةُ خَاصَّةً ، فَأَمَّا إِذَا كَثُرُوا ، فَالشَّرَكَةُ عَامَّةٌ ، وَبِالشَّرَكَةِ الْعَامَّةِ لَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْإِعْتِاقِ ، كَشَرَكَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ . وَالْقَلِيلُ إِذَا كَانُوا مِائَةً ، أَوْ أَقَلَّ .

(١) (ل/٢٢٦) .

(٢) « الْأَظْهَرُ » وَالْأَوْجَهُ : لِفِظَتَانِ مُتَرَادِفَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِي ، فَالْأَوْجَهُ : أَيِ الْأَظْهَرِ وَجْهًا مِنْ حَيْثُ أَنَّ دَلَالَת الدَّلِيلِ عَلَيْهِ مُتَّجِهَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ . فَالْقَوْلُ الَّذِي اسْتَبَانَ لِلْمَفْتِيِّ دَلِيلُهُ بَعْدَ النَّظَرِ وَالتَّأَمُّلِ ، هُوَ الْقَوْلُ الْأَظْهَرُ ، وَالْأَوْجَهُ ، حَيْثُ إِنَّ الْمَفْتِيَ يَنْظُرُ فِي الدَّلِيلِ ، فَيَقْتَضِي مَا يَظْهَرُ بِهِ ، وَلَا يَتَّعَيْنُ عَلَيْهِ قَوْلَ الْإِمَامِ .

انظر : الكواشف الجلية (ص٧٥، ٧٦) .

(٣) الرّاية : عَلمُ الجَيْشِ ، وَتُكْنَى أُمُّ الْحَرْبِ ، وَهِيَ فَوْقَ اللَّوَاءِ .

انظر : التعريفات الفقهية (ص٣٠٢) .

الباب الرابع والعشرون : في الدَّعوى .

قاضي خان : « في الفتاوى السمرقندية لصاحب المحيط : في فتاوى النَّسْفِي^(١) : ادَّعى مشتري الأرض على بائعها ، أن هذه الأرض وقفٌ قد بعثها مني أيُّها البائع بغير حقٍّ ، قال : ليس له هذه المخاصمة ، إنَّما ذلك للمتولي ، فإن لم يكن ثمة متولٍ ، فالقاضي ينصب متولياً ، فيخاصم ، ويثبت الوقفية ، فإذا ثبت ذلك ظهر بطلان البيع ، فيستردُّ المشتري الثمنَ من بائعه » .

ملتقط^(٢) : « سُئل عن عقارٍ موقوفٍ على أولاد رجل ، وأولاد أولاده أبداً ماتنسلوا ، بشرائط الصحة ، فجاء رجلٌ ، وادَّعى أنَّه من أربابه ، وأنكر ذو اليد أن يكون هذا من أربابه ، وأن يكون له حقٌّ في هذه الغلَّة ، وطلب منه إقامة البينة على ذلك ، فأقام المدَّعي البينة [على ذلك]^(٣) هل يصحُّ ؟

قال : هذه الدعوى من هذا المدَّعي غير صحيحة ، قيل له : لم ؟
إنَّ المذهب عند أصحابنا أنَّ الموقوف عليه ، لا يملك الموقوف ، وإنما هو مصرفٌ للغلَّة ، والدَّعوى إنما تصحُّ من المتولي ، لأنَّ التصرف له ، فيدعي أنَّه من أربابه على وجهه ، ويثبت ذلك ، ثمَّ يصرف إليه ما هو نصيبه على الشرط بالحصَّة .
أهل السَّكَّة ادَّعوا على ورثة متولي مسجدٍ كذا درهماً ، من مال الوقف ، والخلل فيه أنَّ الدَّعوى إنما تُسمع من المتولي ، لا من أهل السَّكَّة » .

(١) نقلاً عن المحيط البرهاني (١١١/٩) ، الفتاوى الهندية (٣٩٤/٢) ، خلاصة الفتاوى (٤٣٢/٤) .

(٢) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى البزازية (١٤٨/٣) ، الفتاوى التاتارخانية (٥٦٢/٥) نقلاً عن الحاوي .

(٣) مابين المعكوفين سقط من (ب) .

وفيه^(١) أيضاً^(٢) : « إذا ادّعى رجلُ ضيعةً في يد رجلٍ أنها وقفٌ عليّ لم يسمع الدّعى منه ، وإنما يسمع من المتولي ، وهذا لأنّ الموقوف عليه مصرف الغلّة ، ولاحقٌ له في الرّقبة ، فلا يصح منه الدّعى في الرّقبة .
وأشار الخصّاف في وقفه^(٣) في مسائل أن دعواه صحيحة ، فمن جملة تلك المسائل :

قال : إذا كانت الأرض في يد غاصبٍ ، أقام أهل الوقف بينةً أن فلاناً وقفها عليهم ، وأنّه مات ، وهو مالّكها (لم)^(٤) اقضِ بأنها وقفٌ ، وإنما أقضى بأنها ملكٌ ، وعلل ، فقال : لأنّه يجوز أنّه ملكها بعدما وقفها ، إذ يجوز أنّه وقفها ، ولم يكن يملكها ، ثمّ يملكها ، علل بهذه العلة^(٥) ، لبيان أنّه لا يقضى بأنها وقفٌ ، لا بعلّة^(٦) أنّه ليس له ولاية الدّعى .
ومن جملة ذلك : قال : قومٌ ادّعوا أرضاً في يد رجلٍ ، وقالوا : وقفها فلانٌ علينا ، والذي في يده يقول : الأرض لي ، فأقاموا البينة أن فلاناً وقف هذه الأرض عليهم ، لا يستحقون بهذه^(٧) شيئاً علل ، فقال : لأنّ الإنسان قد يقف مالا يملك ، ولم يقل : إنه ادّعى ماليس له أن يدعي .

(١) أي في الملتقط .

(٢) لم أقف عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (١١١/٩) نقلاً عن فتاوى النسفي ، الفتاوى البزازية (١٥١/٣) ، الفتاوى الهندية (٣٩٤/٢) .

(٣) (ص ٢٠٩ ، ٢٤٤) .

(٤) ما بين القوسين زيادة من المحيط البرهاني (١١١/٩) ، حتى يستقيم السياق ، وفي جميع النسخ : (ثم) ولا يستقيم به السياق .

(٥) في (أ) ، و(ج) : (الغلة) .

(٦) في (أ) ، و (ب) : (بغلة) .

(٧) أي البينة .

قال : وكذلك لو أقاموا بينةً أنّه وقَفَ علينا ، ومن بعدنا على المساكين ،
(و)^(١) كانت في يده يوم وقفها ، لا يستحقُّون بهذا شيئاً .

وكذلك لو شهد الشهود بأنّه أقرّ عندنا ، وأشهدنا على نفسه أنّه وقَفَ هذه
الأرض وقفاً صحيحاً ، وأنها كانت في يده حتى مات ، فالقاضي لا يقضي
بالوقف .

ولو شهد الشهود أنّ فلاناً أقرّ عندنا أنّه وقَفَ هذه الأرض ، وحدّدها^(٢) ، وأنّه
كان مالِكها في وقت ماوقفها ، قضينا بأنها وقَفٌ من قبل الواقف ، وأخرجناها^(٣)
من يد الذي هي في يده .

وهذه المسألة صريحةٌ في أنّ الدّعى من الموقوف عليه صحيحةٌ ، إذ لو لم تكن
صحيحةً ، كانت الشّهادة بلا دعوى ، والشّهادة في حقوق العباد بدون الدّعى ،
لا تُقبل .

وإذا قال غيره : هذه الضيعة وقَفٌ عليك ، ثم ادّعاها^(٤) بعد ذلك ، لا تُسمع
دعواه لمكان التناقض .

من الفتاوى السمرقندية^(٥) : « ادّعى دعوى في المسجد ، والباقي^(٦) غائبٌ ، فإذا
قضى القاضي على بعض أهل المسجد ، كان هذا قضاءً على جميع أهل المسجد » .

(١) ما بين القوسين زيادة من أحكام الوقف للخصاف ، حتى يستقيم السياق .

(٢) في (أ) : (حدوها) ، وفي (ب) : (حدوها) .

(٣) أي الأرض .

(٤) أي لنفسه .

(٥) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى البزازية (١٥٣/٣) ، الفتاوى الهندية (٤٢٣/٢) .

(٦) هكذا في (ب) ، و(ج) ، وفي الأصل و (أ) : (الثاني) .

في مُنية المفتي^(١) : « باع أرضاً ، ثم ادّعى أنه وقفها ، وأقام البيّنة ، تُسمع ، ولو لم يكن له بيّنة ، ليس له أن يُحلف المدّعى عليه » .

في القنية^(٢) : « عن شم : دارٌ في يد رجلٍ ، أقام عليه رجلٌ بيّنةً ، أنها وقفٌ عليه ، وأقام قيّم المسجد بيّنةً أنها وقف المسجد ، فإن أرّخا ، فهي للسّابق منهما ، وإن لم يُؤرّخا ، فهي بينهما نصفان .

وعن (كخ) ، وغيره : وقفٌ بين جماعةٍ ، فلواحدٍ منهم ، أو لوكيله ، أو على واحدٍ منهم^(٣) ، أو على وكيله ، يصحّ الدّعوى إذا كان الوقف واحداً .

عن (قع) : لا يصحّ الدّعوى على بعضهم ، إن كان المحدود في أيدي جميعهم ، ولا يصحّ القضاء إلا بقدر ما في يد الحاضرين .

ولو ادّعى الإمام أنّ هذه الكرّدة مسبّلةٌ لإمام هذا المسجد ، وقال أهل المحلّة : بل للمسجد ، ولا بيّنة لهم ، فالقول لأهل المحلّة .

وعن (فع) ، (خج)^(٤) : اشترى أرضاً ، وتصرفها سنين ، ثم أقام بيّنةً أن فيها كرّدةً مسبّلةً ، فله أن يستردّ ثمن الكرّدة ، قال (رح) : وفي (ط) : ليس المخاصمة في المسبّلة إليه ، وإنما هي لمتولي الوقف ، وإن لم يكن له متولٍ ، ينصب القاضي متولياً ، يُخاصم ، فيثبت الوقفية ، وبطلان البيع ، ثم يستردّ (الثلث)^(٥) .

(١) (٢٢٧/ل) ، الفتاوى السراجية (ص٩٢) .

(٢) (١٠٤/ل) .

(٣) في (ج) : (منهما) .

(٤) أي الحُجَنْدِي ، ولعله الإمام طاهر بن أحمد بن محمد بن محمد الحُجَنْدِي ، الأصل المدني ، وُلد بالمدينة ، وسمع من أبيه ، ومن المراغي وغيره ، وتفقه علي أبيه ، وكان إماماً ، علامةً ، طارحاً للتكليف ، مقبلاً على الآخرة ، وتصدّى للإفتاء ، وانتفع به جماعة ، ومات في شهر رجب ، بالمدينة المنورة ، سنة (٨٤١هـ) ، ودفن بالبقيع .

انظر : الطبقات السنية في تراجم الحنفية (١٠٥/٤ ، ١٠٦) .

(٥) ما بين القوسين زيادة من القنية ، حتى يستقيم السياق .

وجواب خج مستقيمٌ على قول [الفقيه]^(١) أبي جعفر ، وأبي الليث ، والصَّدر

الشَّهيد ، لأنَّ دعواه وإن لم [يصح]^(٢) للتناقض، لكن بقيت الشَّهادة على الوقف،
وأنها تُقبل على قول كثيرٍ من المشايخ بدون الدَّعوى .

وعن (فخ) في أماليه : باع داراً ، أو عقاراً ، ثمَّ ادَّعى أنَّه باعها بعدما وقَّف ،
فالأصحُّ : أنَّه لا يسمع دعواه ، بخلاف مالو باع عبداً ، ثمَّ ادَّعى أنَّه حرٌّ ، أو
أعتقه ، ثمَّ باعه يسمع دعواه .

وفي فتاوى الفضلي : لا تُسمع دعواه في فصل الإعتاق عند أبي حنيفة ، وفي
الجارية تُسمع . «

في الكبرى^(٣) : « باع أرضاً ، ثمَّ ادَّعى إني كنت وقفْتُها ، أوقال : هي وقفٌ
عليّ، إن لم تُقم البينة ، وأراد تحليف المدَّعى عليه ، ليس له ذلك ، لأنَّ التَّحليف
بناءً على الدَّعوى ، والدَّعوى لم تصح لمكان التناقض ، وإن أقام البينة ، تكلموا
فيه، والمختار : أنه تُسمع البينة ، لأنَّ أكثر ما في الباب ، أنَّ الدَّعوى لم تصح
لمكان التناقض في الشَّهادة ، [والشَّهادة]^(٤) على الوقف تقبل من غير الدَّعوى،
كالشَّهادة على عتق الأمة ، ومتى قبلت ينتقض^(٥) البيع . «

في الذخيرة^(٦) : « رجلٌ باع أرضاً ، ثمَّ [قال]^(٧) : إني كنتُ وقفْتُها ، أو قال :
هي وقفٌ عليّ ، فإن لم يكن له بينةٌ ، فأراد تحليف المدَّعى عليه ، ليس له ذلك،

(١) مابين المعكوفين سقط من (ج) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) (٢٠٠/ل) ، الفتاوى الولوالجية (١١٠/٣، ١٠٩)، الفتاوى الهندية (٣٩٣/٢)، فتاوى قاضي خان
(٣٣٧/٣)، خلاصة الفتاوى (٤٣٢/٤) .

(٤) مابين المعكوفين سقط من (ج) .

(٥) في (أ) : (تنقض) .

(٦) لم أقف عليه ، و انظر المحيط البرهاني (١١١/٩) ، فتاوى قاضي خان (٣٣٧/٣) .

(٧) مابين المعكوفين سقط من الأصل وأثبتته من (أ)، و(ب) ، و(ج) .

لأنَّ التَّحْلِيفَ مرَّتْ على دعوى صحيحةٍ ، والدَّعوى ههنا لم تصح لمكان التناقض .

وإن أقام البيّنة ، قال الفقيه أبو جعفر : قُبِلَت البيّنة ، وينتقضُ البيع ، لأنَّ أكثر ما فيه أن الدَّعوى لم تصح ، إلّا أنَّ الشهادة على الوقف مقبولةٌ من غير الدَّعوى ، كالشَّهادة على عتق الأمة ، وبه أخذ الصّدْر الشَّهيد في واقعاته .

قال الفقيه أبو الليث (رح) : وقال بعض النَّاس : لا تُقبل لكنا لأنأخذ به ، وقد ذكرنا^(١) أنَّ الشهادة على الوقف صحيحةٌ بدون الدَّعوى مطلقاً ، وهذا الجواب على الإطلاق غيرُ صحيحٍ ، إنما الصَّحيح : أنَّ كُلَّ وقفٍ هو حقُّ الله تعالى ، فالشَّهادة عليه صحيحةٌ بدون الدَّعوى ، وكُلَّ وقفٍ هو حقُّ العباد ، فالشَّهادة لاتصح بدون الدَّعوى .

في الكبرى^(٢) : « ادَّعى داراً في يدي رجلٍ أنها ملكه بأصلها ، وبنائها ، وأنكر المدَّعى عليه ، وادَّعى أنها وقفها على مصالح مسجد كذا ، فأقام المدَّعي البيّنة ، وقضى القاضي له بذلك ، وكتب له السَّجل^(٣) ، ثمَّ أقرَّ المدَّعي أنَّ أصل الدار وقفٌ ، والبناء له ، بطلت دعواه ، والحكم ، والسَّجل ، لأنَّه أقرَّ بطلان دعواه ، وبطلان القضاء ، والسَّجل له .

رجل^(٤) في يديه ضيعةٌ ، جاء رجلٌ وادَّعى أنها وقفٌ ، وجاء بصكٍّ فيه خطوط عدول ، وقضاةٌ قد انقضوا ، وطلب من القاضي القضاء به ، فليس للقاضي أن يقضي ، [لأنَّ القاضي يقضي]^(٥) بالحُجَّة ، والحُجَّة : هي البيّنة ، والإقرار .

(١) التاتارخانية (٥٦٠/٥) نقلاً عن الذخيرة نقلاً عن فتاوى النسفي .

(٢) (٢٠١/ل) ، خلاصة الفتاوى (٤٣٣/٤) ، الفتاوى الهندية (٣٩٥/٢) ، الفتاوى البزازية (١٥١/٣) ، فتاوى قاضي خان (٣٣٩/٣) ، المحيط البرهاني (١١٢/٩) .

(٣) السَّجل : هو الدفتر الذي يسجَّل فيه القاضي الدعاوى والأحكام .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ٢١٥) .

(٤) انظر أيضاً : الفتاوى الولوالجية (١٠٨/٣) ، الفتاوى الهندية (٤٠٠/٢) ، خلاصة الفتاوى (٤١٥/٤) ،

وكذا لو كان لَوْحاً مَضْرُوباً عَلَى باب الدار يَنْطِقُ بِالْوَقْفِ ، لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِهِ مَا لَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودَ بِذَلِكَ .

وَالْوَقُوفُ^(١) الَّتِي تَقْدَمُ أَمْرُهَا ، وَمَاتَ وَارِثُهَا ، وَمَاتَ الشُّهُودُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا ، فَإِنْ كَانَ لَهَا رُسُومٌ^(٢) فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ ، يُعْمَلُ بِهِ عَلَيْهَا ، فَإِذَا تَنَازَعَ أَهْلُهَا فِيهَا أُجْرِيَتْ عَلَى الرُّسُومِ الْمَوْجُودَةِ فِي دِيَوَانِهِمْ ، لِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ ، وَلَيْسَ هُنَا دَلِيلٌ فَوْقَهُ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا رُسُومٌ فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ ، يُعْمَلُ عَلَيْهَا ، تُجْعَلُ مَوْقُوفَةً ، فَمَنْ أَثْبَتَ فِي ذَلِكَ حَقًّا ، قُضِيَ لَهُ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ هُنَا أَصْلًا ، فَتَعَذَّرَ الْقَضَاءُ أَصْلًا ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَبْقَ وَرَثَةُ الْوَاقِفِ .

فَإِنْ بَقِيَ ، وَتَنَازَعَ قَوْمٌ ، يُرْجَعُ إِلَى وَرَثَةِ الْوَاقِفِ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا ، فَإِذَا أَقْرَبُوا بِشَيْءٍ يُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ^(٣) مَقَامَ الْوَاقِفِ ، فَكَانَ الرُّجُوعُ إِلَى وَرَثَةِ الْوَاقِفِ أَوْلَى ، فَإِنْ تَعَذَّرَ ، يُرْجَعُ إِلَى الرَّسْمِ^(٤) ، فَإِنْ تَعَذَّرَ تُجْعَلُ مَوْقُوفَةً إِلَى قِيَامِ الدَّلِيلِ .

وَفِي مُلْتَقَطِ الْمُلَخَّصِ : « الْوَقُوفُ الَّتِي تَقْدَمُ أَمْرُهَا ، وَمَاتَ شَهِودُهَا ، فَإِنْ كَانَ لَهَا رُسُومٌ فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ ، يُعْمَلُ عَلَيْهَا » .

فِي الْكِبْرَى^(٥) : « بَاعَ دَارَهُ مِنْ رَجُلٍ بَيْعًا صَحِيحًا فِي السِّرِّ بِحُضْرَةِ ثِقَاةٍ ، وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ ، ثُمَّ وَقَفَهَا فِي الْعِلَانِيَةِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ ، فَوَقَفَهُ صَحِيحٌ فِي الظَّاهِرِ ، فَلَوْ أَنَّ

الْفَتَاوَى الْبِزَازِيَّةُ (١٣٦/٣) ، فَتَاوَى قَاضِي خَانَ (٣٣٩، ٣٤٠/٣) .

(١) مَا يَنْبَغِي الْمَعْكَوفِينَ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَ(أ) ، وَأَثْبَتَهُ مِنْ (ب) ، وَ(ج) .

(٢) انْظُرْ أَيْضًا : الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ (٣٩٩/٢) ، الْحَيْطُ الْبِرْهَانِي (١٢١/٩) ، أَحْكَامُ الْوَقْفِ لِلْخَصَّافِ (١٣٤) .

(٣) الرَّسْمُ : الْأَثَرُ ، وَالْجَمْعُ رُسُومٌ ، وَأَرْسَمَ ، مِثْلُ : فَلَاسَ ، وَفَلُوسَ ، وَأَفْلَسَ .

انْظُرْ : الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (ص ٨٦) .

(٤) فِي (ج) : (يَقُومُونَ) .

(٥) فِي (أ) ، وَ(ب) ، وَ(ج) : (الرَّسُومُ) .

(٦) (ل/٢٠٠، ٢٠١) . الْفَتَاوَى التَّاتَارْخَانِيَّةُ (٤٩١، ٤٩٠/٥) نَقْلًا عَنِ الْكِبْرَى .

المدَّعي^(١) ادَّعى عليه الشراء بعد أيامٍ ، وأقام البيِّنة على ذلك ، صحَّت دعواه ، وبطل الوقف ، لأنَّه تبَيَّن أنَّه [وقف]^(٢) ملك غيره ، فإن وهب المشتري الدَّار من الواقف ، أو باعها منه ، جاز ، ويكون له ، وإنما يُحتاج لهذه الحيلة دفعاً لظلم توجه من ظالم .

وقف^(٣) على نفرٍ ، استولى عليه ظالمٌ ، لا يمكن انتزاعه من يده ، فادَّعى الموقوف عليهم ، أو واحدٍ منهم ، أنَّه باع من هذا الظالم ، وسلَّمه إليه ، وهو منكراً ، فأرادوا تحليفه ، لهم ذلك ، لأنهم ادَّعوا عليه معنى لو أقر به لزمه ، فإذا أنكر يُستحلف ، فإن نكل ، يُقضى عليه بقيمتها ، وكذا لو قامت لهم بينةٌ ، لأنَّ في غصب الدُّور ، والعقار الموقوفة ، الفتوى على الضَّمان ، نظراً للوقف على مامرٍ في رهن الوقف ، ومتى قُضي عليه بالقيمة ، تؤخذ منه ، فيُشتري بها ضيعةٌ أخرى ، فتكون على سبيل الوقف الأولى ، لأنه بدل الأولى .

وقف^(٤) ضيعةً على الفقراء في صحَّته ، ثمَّ مات ، فجاء إنسانٌ ، وادَّعى أن الضيعة له ، وأقرَّ الورثة بذلك ، لم يبطل الوقف ، لأنَّ إقرارهم لم يصح في حقِّ إبطاله ، ويضمنون قيمة الضيعة من تركة الميت في قول محمد^(٥) ، لأنَّه يرى الضيعة مضمونة بالغصب ، فكذا ذكر ههنا .

وذكر في المسألة التي تلي هذه وجوب الضَّمان من غير خلاف ، وهو الصَّواب ، لأنَّ الضيعة هل تكون مضمونة بالغصب ؟

(١) أي المشتري ، كما في الفتاوى الكبرى .

(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٣) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (١٠٩/٩) ، الفتاوى الولوالجية (٩٨/٣) ، الفتاوى الهندية (٤٠٥/٢)

(٤) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (١١٣/٩) ، الفتاوى الولوالجية (١٠٨، ١٠٩/٣) ، خلاصة الفتاوى (٤٣٣/٣) .

(٥) في المحيط البرهاني (١١٣/٩) : « وهذا الجواب يجب أن يكون قول الكلِّ ، لا قول محمدٍ خاصة ، لأنه لاخلاف في وجوب ضمان الضيعة بالإتلاف ، وإنما الخلاف في وجوب الضمان بالغصب ، وهذا إتلافٌ ، وليس بغصبٍ » .

فيه خلافٌ ، أمّا لاختلاف أنّها مضمونةٌ بالإتلاف وهذا إتلافٌ .
وإن أنكر الورثة ذلك ، فأراد المدّعي تحليفهم ، يُقال له : أتريد تحليفهم لتأخذ
الضيعة إن نكلوا^(١) ، أم لتأخذ القيمة ، فإن قال : لأخذ الضيعة ، لايمين له^(٢) ،
لأنّه لم يصل إلى الضيعة لو نكلوا ، لما ذكرنا فيما إذا أقرّوا .
وإن قال : لأخذ القيمة لو نكلوا ، فله التّحليف ، لأنّه يصل إلى القيمة لو
نكلوا.

ادّعى^(٣) كرمًا في يد رجلٍ ، فأقرّ المدّعي عليه أنّه وقف الكرم بشرائطه ، ولا بينة
للمدّعي ، فأراد تحليفه ، إن أراد تحليفه ليأخذ الكرم لو نكل^(٤) ، فليس له عليه
يمين ، لأنّه لو نكل لا يصل إلى ذلك^(٥) ، فإن أراد تحليفه ليأخذ القيمة إن نكل ،
له عليه يمينٌ ، لما بيّنا أنّه لو نكل يصل إليه .

وقف^(٦) موضعاً في حياته ، وصحّته ، وأخرجه من يده ، فاستولى عليه غاصبٌ ،
وحال بينه^(٧) ، يؤخذ من الغاصب قيمته ، ويشتري بها موضعٌ آخر ، فيوقف على
شرائطه ، لأنّ الغاصب لما جحد صار مُستهلكاً ، والشّيء المُسبّل إذا صار
مُستهلكاً ، وجب الاستبدال به ، كالفرس المُسبّل في سبيل الله تعالى إذا قُتل ،
فهذا استحسانٌ أخذ به المشايخ .

(١) النكول : الامتناع عن حلف اليمين .

انظر : معجم لغة الفقهاء (ص ٤٥٨) .

(٢) عليهم .

(٣) انظر أيضاً : خلاصة الفتاوى (٤/٤٣٣) ، الفتاوى الولوالجية (٣/١٠٩) ، الفتاوى البنزاية (٣/١٥١) ،

الفتاوى الهندية (٢/٣٩٥) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٣٨) ، المحيط البرهاني (٩/١١٣) .

(٤) عن اليمين .

(٥) في فتاوى قاضي خان (٣/٣٣٨) : « لأن النكول بمنزلة الإقرار » .

(٦) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (٩/١١٠) ، الفتاوى الولوالجية (٣/٩٩) ، الفتاوى الهندية (٢/٤٠٥) ،

فتاوى قاضي خان (٣/٣٠٧) .

(٧) في الفتاوى الكبرى : (وبين الموضع) .

في الملتقط السمرقندي^(١) : « دعوى الغلط في القسمة من حيث الغبن نوعان ، إذا ادّعى الغبن الفاحش ، فقد ذكروا دعوى الغلط في المقدار الواجب بالقسمة ، وأتته نوعان :

نوعٌ يُوجب التحالف ، وصورته : مائة شاة بين اثنين قسماها ، ثم قال أحدهما لصاحبه : قبضتَ خمساً وخمسين غلطاً ، وقال الآخرُ : ما أخذتُ شيئاً من نصيبك غلطاً ، وإنما قسّمنا كذلك ، ولم يَقم لواحدٍ بينة . ونوعٌ لم يُوجب التحالف ، وهو : أن يدّعي الغلط في مقدار الواجب بالقسمة على وجه يكون مُدّعياً الغصب بدعوى الغلط ، فإن قال في مسألة الشاة : اقتسّمنا بالسّوية ، وأخذنا كذلك ، ثم أخذتَ خمساً من نصيبي غلطاً ، وقال الآخر : ما أخذتُ شيئاً من نصيبك غلطاً ، وإنما قبضنا^(٢) على أن يكون [لي]^(٣) خمسٌ وخمسون ، ولك خمسٌ وأربعون ، ولا بينة لواحدٍ منهما ، فالقول قول المدّعى عليه » .

(١) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الهندية (٢٦١/٥) .

(٢) في (ب) ، و(ج) : (قسّمنا) .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

الباب الخامس والعشرون : في الشهادة على الوقف .

في منية المفتي^(١) : الشهادة على الوقف بالشُّهرة تجوز ، وعلى شرائطه لا ، وبه يُفتى .

[و]^(٢) في الذخيرة^(٣) : « و تُقبل الشهادة على أصل الوقف بالشُّهرة ، وعلى الشُّرائط لا ، هو المختار .

وكان الشيخ الإمام المرغيناني يقول : لأبَد من بيان الجهة ، بأن يشهدوا بأن هذا وقفٌ على المسجد ، أو على المقبرة ، وما أشبهه حتى لو لم يذكروا ذلك في شهادتهم ، لا تُقبل ، ومعنى قول المشايخ : لا تُقبل الشهادة على شرائطه : أن بعدما بينوا الجهة ، فقالوا : هذا وقفٌ على ذلك ، لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه يبدأ من غلته ، فيصرف إلى كذا ، ثم كذا ، ولو ذكروا^(٤) لا تُقبل شهادتهم .

في النصاب^(٥) : « وقفٌ مشهورٌ هل تجوز الشهادة عليه بالشُّهرة ؟

المختار : أنه يجوز ، لأنه لو لم يجز أدّى ذلك إلى استهلاك الأوقاف القديمة ، وبه أخذ في الفقيه أبو الليث ، حتّى لو استولى على الوقف ظالمٌ ، وأنكر الوقف ، كان لأهل القرية أن يشهدوا بذلك إذا كان مشهوراً .

(١) (ل/٢٢٧) ، الملتقط في الفتاوى الحنفية (ص٣٢٦) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من (ب) و(ج) .

(٣) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى التاتارخانية (٥/٥٦٧) نقلاً عن المحيط نقلاً عن الذخيرة ، الفتاوى السراجية (ص٩٢) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٩٨) ،

(٤) أي ذلك .

(٥) لم أقف عليه ، وانظر : الفتاوى الولوالجية (٣/١٠٨) ، الفتاوى الكبرى (ل/٢٠١) .

في الكبرى^(١) : « وَقَفَ وَقَفًا صَحِيحًا عَلَى مَكْتَبِ قَرْيَةٍ ، وَعَلَى مُعَلِّمِ الْمَكْتَبِ ، فغَضِبَ رَجُلٌ هَذَا الْوَقْفَ ، فَشَهِدَ بَعْضُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ هَذَا وَقْفُ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ عَلَى كَذَا ، وَلَيْسَ لَهُؤُلَاءِ الشُّهُودُ أَوْلَادٌ فِي الْمَكْتَبِ ، تَصَحُّ شَهَادَتُهُمْ ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا وَقَعَتْ لَهُمْ .

وكذلك لو شهد بعض أهل المسجد للمسجد بشيء .

فصاحب^(٢) الأوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمور الأوقاف ، ويقضي بالبيّنة، والتكول ، إن ولّاه بذلك السلطان نصًّا ، أو عُرف دلالةً ، جاز ، لأنّه كالقاضي المولّى .

وفي منية المفتي^(٣) مثل تلك المسائل .

وفيه^(٤) : « شهدا أنه وَقَفٌ عَلَى كَذَا ، وَلَمْ يَبَيِّنَا الْوَقْفَ ، جاز .

أقام الواقف بيّنةً عَلَى غاصب الوقف ، يُسَمَّعُ بِالِاتِّفَاقِ »

في الكبرى^(٥) : « وَقَفَ أَرْضَهُ ، فَجَاءَ إِنْسَانٌ ، وَغَضِبَهَا مِنْهُ ، فَأَقَامَ الْوَاقِفُ الْبَيِّنَةَ ، قُبِلَتْ ، وَتُرِدُّ عَلَيْهِ بِالِاتِّفَاقِ ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ : فَلَأَنَّ الْوَقْفَ لَمْ يَصَحَّ ، فَبَقِيَتْ عَلَى مَلِكِهِ ، (فَتُرَدُّ عَلَيْهِ)^(٦) ، وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ : فَلَأَنَّ الْوَقْفَ وَإِنْ صَحَّ ، فَهُوَ أَوْلَى بِإِصْلَاحِهَا ، وَالتَّوْلِيَةِ فِيهَا^(٧) .

(١) (٢٠١/ل) ، الفتاوى الولوالجية (١٠٩/٣) الفتاوى السراجية (ص٩٢) ، الفتاوى الهندية (٣٩٨/٢) نقلًا عن جامع الفتاوى .

(٢) (٢٠٠/ل) .

(٣) (٢٢٧/ل) .

(٤) أي في منية المفتي (٢٢٧/ل) .

(٥) (٢٠٠/ل) ، خلاصة الفتاوى (٤٣٣/٤) ، الفتاوى الولوالجية (١٠٩/٣) ، المحيط البرهاني (١٠٩/٩) نقلًا عن فتاوى أبي الليث ،

(٦) ما بين القوسين زيادة من المصدر .

(٧) في المحيط البرهاني (١٠٩/٩) ، والفتاوى الولوالجية (١٠٩/٣) : « وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : فَلَأَنَّ عِنْدَهُ إِنَّمَا يَصَحُّ إِذَا خَرَجَ مِنْ يَدِهِ ، وَسُلِّمَ إِلَى الْمُتَوَلَّى ، وَلَمْ يَوْجَدْ ، فَبَقِيَتْ عَلَى مَلِكِهِ » .

رجل^(١) في [يده]^(٢) نصف دار ، ادّعى رجل أنه وقّفها ، وكانت له ، وأقام البيّنة بوقف جميع الدّار ، تُقبل لأنّ المدّعي ادّعى وقف جميع الدّار ، غير أنه أقام البيّنة على ما في يده^(٣)، فهو كدارٍ في يد رجلين ادّعاها رجلٌ ، وأقام البيّنة على أحدهما ، تُقبل كذا ههنا .

وفي القنية^(٤) : « عن (كص) ، (كخ) ، (عح) ، (ظت) ، وغيرهم : وقفٌ بين أخوين ، مات أحدهما ، وبقي في يد الحيّ ، وأولاد الميت ، ثمّ الحيّ أقام بيّنةً على واحدٍ من أولاد الأخ [أنّ الوقف بطناً]^(٥) بعد بطنٍ ، والباقي غُيبٌ ، والواقف واحدٌ ، والوقف واحدٌ ، تُقبل ، وينتصب خصماً عن الباقيين ، ولو أقام أولاد الأخ (بيّنةً)^(٦) أنّ الوقف مطلقٌ عليك ، وعلينا ، فبيّنة مدّعي الوقف بطناً بعد بطنٍ أولى . »

(١) انظر أيضاً : الفتاوى التاتارخانية (٥٦١/٥) نقلاً عن المضمرات من الكبرى ، الفتاوى الهندية (٣٩٥/٢) ،

(٢) مابين المعكوفين سقط من (أ) .

(٣) في الفتاوى الكبرى : (وفي يده النصف) .

(٤) (ل/١٠٤) ، الفتاوى الهندية (٣٩٤/٢ ، ٣٩٥) .

(٥) مابين المعكوفين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٦) مابين القوسين زيادة من القنية ، حتى يستقيم السياق .

الباب السادس والعشرون : في مسائل متفرقة .

في منية المفتي^(١) : « وقف أرضاً ، فجاء مستحقٌّ ، واستحقَّ منها شيئاً مشاعاً ، يبطل الوقف فيما بقي .

شجرة^(٢) وقفت على مسجدٍ ييسر ، أو ييس بعضُها ، قطع اليابس ، وتُترك الباقي .

قوم^(٣) جمعوا دراهم لعمارة قنطرة ، واشتروا ببعضها الطعام للعمارة ، فحضر هناك مَنْ لا يعمل لإرشادهم ، وبعثهم على العمل ، جاز له أن يأكل معهم .

في الكبرى^(٤) : « لأنَّهم كالعمَّال ، وإن حضروا نُظَّاراً ، فإن كانوا قليلاً لا يتمكَّن بأكلهم نقصانٌ فيما جُمع^(٥) للقنطرة ، يسعهم أيضاً ، وإن كانوا كثيراً لا يسعهم ، ولو فضل من الخشب ، ونحوه شيءٌ ، إن كان يقدر على أربابه ، يشاورهم القيم ، لأنَّ الأمر لهم ، وإن لم يقدر عليهم ، يفعل القيم ما يرى .

في القنية^(٦) : « عن وقف هلالٍ : وقفٌ يستوي فيه الأغنياء ، والفقراء ، كالرباطات ، والخانات ، والمقابر ، والمساجد ، والسقايات ، والقناطر ، لأنَّ الغني يحتاج إلى هذه الأشياء كالفقير .

عن (بخ) : وقف مستغلاً على أن يُضحى بعد موته من غلته كذا شاة كلَّ سنة وقفاً صحيحاً ، ولم يُضحَّ القيم عنه حتى مضت أيام النحر ، يتصدق به .

(١) (ل/٢٢٦) ، الفتاوى السراجية (ص٩١) .

(٢) (ل/٢٢٧) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٨٧) ، الفتاوى الولوالجية (٣/٩٠) ، خلاصة الفتاوى (٤/٤١٩) ، فتاوى

السراجية (ص٩٣) ، الفتاوى الظهيرية (ل/١٥) .

(٣) انظر أيضاً : المحيط البرهاني (٩/١٥١) ، الفتاوى الولوالجية (٣/١١٠) ، الفتاوى السراجية (ص٩٣) .

(٤) (ل/١٩٢) ، المحيط البرهاني (٩/١٥١) .

(٥) في (ب) : (يرجع) .

(٦) (ل/١٠٠) .

عن^(١) (شم) ، [حم]^(٢) : سَبَّلَ مُصْحَفًا فِي مَسْجِدٍ بَعَيْنَهُ لِلْقِرَاءَةِ^(٣) ، لَيْسَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى آخَرٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ » .

فِي السَّرَاجِيَةِ^(٤) : « وَالْوَاجِبُ أَنْ يَبْدَأَ مِنْ ارْتِفَاعِ الْوَقْفِ بِعِمَارَتِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، وَلَا يَظْفَرُ بِهِمْ ، فَأَقْرَبُ أَمْوَالِهِمْ هَذِهِ الْغَلَّةُ ، فَيَجِبُ فِيهَا . وَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ عَلَى رَجُلٍ بَعَيْنَهُ ، وَآخِرُهُ لِلْفُقَرَاءِ ، فَهُوَ فِي مَالِهِ ، أَيْ مَا شَاءَ فِي حَالِ حَيَاتِهِ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْغَلَّةِ ، لِأَنَّهُ مَعِينٌ يُمْكِنُ مَطَالِبَتُهُ ، وَإِنَّمَا يَسْتَحَقُّ الْعِمَارَةُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا يَبْقَى الْمَوْقُوفُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي وَقَفَتْ .

وَلَا يَجُوزُ قِسْمَةُ نُقُوضِ الْوَقْفِ بَيْنَ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ ، لِأَنَّ حَقَّهُمْ فِي الْمَنَافِعِ ، وَالْعَيْنُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ غَيْرُ حَقِّهِمْ » .

فِي الْكِبَرِيِّ^(٥) : « مَنْ بَنَى سَقَايَةً لِلْمُسْلِمِينَ ، أَوْ خَانًا يَسْكُنُهُ بَنُو السَّبِيلِ ، أَوْ رِبَاطًا ، أَوْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَقْبَرَةً ، لَمْ يَزُلْ مُلْكُهُ عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ (رَح) : حَتَّى يَحْكُمَ بِهِ الْحَاكِمُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْقُطِعْ عَنْهُ حَقُّ الْعَبْدِ ، أَلَا يُرَى^(٦) أَنَّ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ ، بِأَنْ يَسْكُنَ فِي الْخَانِ ، وَيَتَزَلَّ فِي الرِّبَاطِ ، وَيَشْرَبُ مِنَ السَّقَايَةِ ، وَيُدْفَنُ فِي الْمَقْبَرَةِ ، فَيُشْتَرَطُ [حَكْم]^(٧) الْحَاكِمِ ، أَوْ الْإِضَافَةُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ ، كَمَا فِي الْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ حَقُّ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، فَخُلِّصَ لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ حَكْمِ الْحَاكِمِ .

(١) (ل/١٠٥) .

(٢) مابين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، و(ج) ، وأثبتته من (ب) .

(٣) فِي (أ) : (لِلْفُقَرَاءِ) .

(٤) (ص٩١) .

(٥) لَمْ أَجِدْهُ فِيهِ ، وَانْظُرْ : الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةُ (٢/٤١٥) ، الْهُدَايَةُ (٦/١٨٢ ، ١٨٣) .

(٦) فِي (ب) ، و(ج) : (تَرَى) .

(٧) مابين المعكوفين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

وقال أبو يوسف : إنه يزول ملكه بالقول كما [هو أصله]^(١)، إذ التسليم عنده ليس بشرط ، والوقف لازم .

وعند محمد : إذا استسقى الناس من السقاية ، وسكنوا الخان ، والرّباط ، ودفنوا (في)^(٢) المقبرة ، زال الملك ، لأنّ التسليم عنده شرط ، والشرط تسليم نوعه ، وذلك بما ذكرناه ، ويُكتفى بالواحد لتعذر^(٣) فعل الجنس كلّ ، وعلى هذا البئر ، والحوض .

في القنية^(٤) : « عن (ط) : وينبغي للقاضي أن يحاسب أمناءه فيما في أيديهم من أموال اليتامى ، ليعرف الخائن ، فيستبدله ، وكذا القوّام على الأوقاف ، ويُقبل قولهم في مقدار ما حصل في أيديهم من الغلات ، الوصي ، والقيّم فيه سواء . والأصل فيه : أنّ القول قول القابض في مقدار المقبوض ، وفيما يُخبر من الانفاق على اليتيم ، أو على الضيعة ، أو مؤنات الأراضي .

وفي أدب القاضي^(٥) للخصّاف : ويُقبل قول الوصي في المحتمل دون القيّم ، لأنّ الوصي : مَنْ فُوض إليه الحفظ ، والتّصرف ، والقيّم : مَنْ فُوض إليه الحفظ دون التّصرف ، وكثير من مشايخنا سوّوا بين الوصي ، والقيّم فيما لأبَد فيه من الإنفاق ، وقالوا : يُقبل قولهما ، وقاسوه على قيّم المسجد ، أو واحد من أهله ، إذا اشترى للمسجد ما لأبَد منه ، كالحصير ، والحشيش ، والدّهْن وأجر الخادم ، ونحوه ، ولا يضمن للإذن دلالة ، وإلا يتعطّل المسجد كذا هذا ، وبه يُفتى في زماننا ، قال (رح) : والصّحيح ، والصّواب في عرفنا بخوارزم هذا : أنّه لا فرق بينهما .

(١) ماين المعكوفين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٢) ماين القوسين زيادة من المصدرين السابقين ، حتى يستقيم السياق .

(٣) في (أ) : (بتعذر) .

(٤) (ل/١٠٣ ، ١٠٤) .

(٥) (ص ٢٨٠) .

(ط) : وإن اتَّهمه القاضي يُحْلَفه ، وإن كان أميناً ، كالمودَّع يدعي هلاك
الوديعة، أو [ردّها ، قيل : إنما]^(١) يُستحلف إذا ادّعى عليه شيئاً معلوماً ، وقيل :
يُحْلَف على كلّ حال .

وإن أخبروا أنهم أنفقوا على اليتيم ، والضّيعه من أنزال الأرض^(٢) كذا ، وبقي في
أيدينا كذا ، (فإن)^(٣) عُرِف بالأمانة ، يقبل القاضي الإجمال ، ولا يُجبره على
التّفسير شيئاً فشيئاً ، وإن كان مُتَّهماً^(٤) ، يُجبره القاضي (على)^(٥) التّفسير شيئاً
فشيئاً ، (ولا يجبره)^(٦) ولكن يُحضره يومين ، أو ثلاثة ، ويُخوِّفه ، ويُهدّده إن لم
يفسّر ، فإن فعل ، وإلا يُكتفى منه باليمين .

و[لو]^(٧) عَزَلَ القاضي ، ونُصِب غيره ، فقال الوصيُّ : للمنصوب حاسبني
المعزول و^(٨) لا يقبله إلا بيّنة .

(١) ماين المعكوفين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٢) أنزال الأرض : ريعها وما يحصل منها .

انظر : معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء (ص ٨٥) .

(٣) ماين القوسين زيادة من المصدر ، وهو الصواب ، وفي جميع النسخ : (وإن) ، ولا يستقيم به السياق .

(٤) في (أ) : (منهما) ، وهو تصحيف .

(٥) ماين القوسين زيادة من المصدر حتى يستقيم السياق .

(٦) ماين القوسين زيادة من المصدر حتى يستقيم السياق .

(٧) ماين المعكوفين سقط من (ج) .

(٨) هذه الواو غير موجودة في القنية ، ولعل الصواب حذفها حتى يستقيم السياق .

الباب السابع والعشرون : في الصُّكوك .

في فتاوى أبي الليث^(١) : « سُئِلَ الفقيه أبو بكر ، عَمَّنْ وَقَفَ ضِيعَةً لَهُ ، وَكَتَبَ لَهُ صَكًّا ، وَأَشْهَدَ الشُّهُودَ عَلَى مَا فِي الصَّكِّ ، ثُمَّ قَالَ الْوَاقِفُ : إِنِّي وَقَفْتُ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَيْعِي فِيهِ جَائِزًا ، وَإِنِّي لَمْ أَعْلَمْ أَنَّ الْكَاتِبَ لَمْ^(٢) يَكْتُبْ [ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ]^(٣) ؟

قال : إِنْ [كَانَ]^(٤) الْوَاقِفُ رَجُلًا فَصِيحًا ، بَحِثْ يَحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ ، وَقُرِّئْ عَلَيْهِ الصَّكُّ ، وَكَتَبَ فِي الصَّكِّ وَقَفٌ صَحِيحٌ ، وَأَقْرَأَ هُوَ بِجَمِيعِ مَا فِيهِ ، لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ ، وَالْوَقْفُ صَحِيحٌ ، وَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ أَعْجَمِيًّا ، لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ ، فَإِنْ شَهِدَ الشُّهُودُ أَنَّهُ [قُرِّئَ]^(٥) عَلَيْهِ بِالْفَارْسِيَّةِ ، وَأَقْرَأَ بِجَمِيعِ مَا فِيهِ ، لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَيْضًا ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا بِذَلِكَ قَبْلَ^(٦) .

وَإِذَا [عُرِفَ]^(٧) هَذَا فِي صَكِّ الْوَقْفِ ، فَكَذَا فِي صَكِّ الْبَيْعِ ، وَالْإِجَارَةِ ، إِذَا قَالَ الْآجِرُ وَالْبَائِعُ : مَا [عَلِمْتُ الْمَكْتُوبَ]^(٨) فِي الصَّكِّ .

(١) نقلًا عن الفتاوى التاتارخانية (٥/٥٥٤، ٥٥٥) ، ونقلًا عن المحيط البرهاني (٩/١٠٢، ١٠٣) ، ونقلًا عن الفتاوى الظهيرية (ل/٣٨) ، الفتاوى الولوالجية (٣/١٠٣) ، الفتاوى البزازية (٣/١٣٤) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٩٩، ٤٠٠) ، خلاصة الفتاوى (٣/٤١٤) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٤١، ٣٤٠) .

(٢) في (ج) : غير مقروء .

(٣) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٤) ما بين المعكوفين سقط من (ج) .

(٥) ما بين المعكوفين مطموس في الأصل وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٦) في (أ) : (قيل) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

(٨) ما بين المعكوفين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

وفيه^(١) أيضاً : « سُئِلَ الفقيه أبو جعفر ، عن امرأةٍ قال لها جيرانها : اجعلي هذه الدَّارَ وقفاً على المسجد ، على أنَّك متى احتجت إلى بيعها تبيعها ، فأجابته ، فكتبوا صكاً بغير هذا الشرط ، وقالوا : قد فعلنا ، وأشهدت عليها ؟

قال : إن قُرئَ عليها الصَّكُّ بالفارسيَّة ، وهي تسمع ، وأشهدت على ذلك ، صارت الدَّارَ وقفاً ، وإن لم يُقرأ عليها ، لا يصير وقفاً ، لأنها إنما رضيت بالوقف بشرط البيع ، والوقف بشرط البيع باطلٌ .

وما ذكرنا من الجواب في المسألتين ، إنما يتأتَّى على قول محمدٍ ، لأنَّ على قول محمدٍ ، الوقف بشرط أن يبيع باطلٌ ، ولا يتأتَّى على قول أبي يوسف ، لأنَّ على قول أبي يوسف ، الوقف بشرط أن يبيع صحيحٌ .

وسُئِلَ أبو بكرٍ ، عمَّن أراد أن يقف جميع ماله من الضِّياع في قرية كذا ، وأمر بكتابة الصَّكِّ في مرضه ، فنسي الكاتب أن يكتب بعض أقرحة من الأرض الكُروم ، ثمَّ قُرئ الصَّكُّ على الواقف ، فكان في الصَّكِّ ، فلانٌ وقَفَّ ماله من الضِّياع في هذه القرية ، وهو كذا وكذا [قراحاً]^(٢) على وجه كذا ، ويبيِّن الحدود ، ولم يُقرأ عليه القراح الذي نسي الكاتب ؟

لم يصِرْ ذلك وقفاً ، إلا إذا أخبر الواقف أنَّه أراد بذلك جميع ماله المذكور ، وغير المذكور ، وذلك معلومٌ ، (فح) يصير الكلُّ وقفاً .

(١) أي في فتاوى أبي الليث .

(٢) نقلاً عن الفتاوى التاتارخانية (٥/٥٥٤ ، ٥٥٥) ، ونقلاً عن المحيط البرهاني (٩/١٠٢ ، ١٠٣) ، الفتاوى البزازية (٣/١٣٤) ، الفتاوى الهندية (٢/٣٩٩ ، ٤٠٠) ، خلاصة الفتاوى (٣/٤١٤) ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٤١ ، ٣٤٠) ، الفتاوى الولوالجية (٣/١٠١) .

(٣) مابين المعكوفين مطموسٌ في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

في الفتاوى السمرقندية : وفيه^(١) : « سُئِلَ الفقيه أبو بكر ، عن [رجل]^(٢) وقَفَ ضيعةً له ، وكتب بذلك صكاً ، فأخطأ الكاتبُ في ذلك في حدّين ، فكتب [حدّين كما]^(٣) كانا ، وكتب حدّين بخلاف ذلك ؟

قال : إن كان الحدّان اللذان غلط في ذكرهما ، يوجدان في ذلك الموضع ، لكن بين ذينك^(٤) الحدّين ، وبين هذه الضيعة الموقوفة أرضٌ ، أو كرمٌ ، أو دارٌ لغير هذا الواقف^(٥) ، جاز الوقف ، ولا يدخل ملك الغير في الوقف ، لأنّه وقَفَ ملكه ، وملك غيره ، [فصح]^(٦) وقَفَ ملكه دون ملك غيره .

وإن كان الحدّان اللذان غلط في ذكرهما ، لا يوجدان في ذلك الموضع أصلاً ، ولا بالبُعد منه ، فالوقف باطلٌ ، إلّا إذا كانت الضيعة مشهورةً مستغنيةً عن التّحديد لشهرتها ، (فح) يجوز الوقف . »

(١) أي في فتاوى أبي الليث .

(٢) نقلاً عن الفتاوى التاتارخانية (٥٥٤/٥ ، ٥٥٥) ، ونقلاً عن المحيط البرهاني (١٠٢/٩ ، ١٠٣) ، الفتاوى البزازية (١٣٤/٣) ، الفتاوى الهندية (٤٠٠،٣٩٩/٢) ، خلاصة الفتاوى (٤١٤/٣) ، فتاوى قاضي خان (٣٤٠،٣٤١/٣) .

(٣) ما بين المعكوفين غير واضح في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٤) ما بين المعكوفين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٥) في (ب) : (ذلك) .

(٦) في (أ) : (الوقف) .

(٧) ما بين المعكوفين سقط من (أ) .

وفي الكبرى^(١) مثل ما ذكر في فتاوى أبي الليث ، من المسائل المذكورة فيه من مسائل الصَّك .

في القنية^(٢) : « عن [كخ]^(٣) ، (كص) ، (كب) ، (صب)^(٤) ، وبقية أئمة خوارزم : وقف أراضي المملوكة على أولاده ، وأولاد أولاده وفقاً لازماً مع شرائطه ، وكان في حدودها أرض مسبلة إلى قنطرة نهر عام ، وهذه مسبلة قديمة معلومة حدودها معروفة مشهورة عند أهل الرعية ، والواقف ، والموقوف عليهم ،]^(٥) حكم الحاكم بنفاذ هذا الوقف ، ولم يستثن هذه المسبلة^(٦) لشهرتها عند الناس ، يصح هذا الوقف » .

في الفتاوى النسفية^(٧) : « سئل^(٨) إذا لم يذكر في صك الوصي ، [والمتولي أنه من]^(٩) أي جهة وصي ، هل يجب ذلك فساداً ؟ قال : نعم ، لأنه يختلف أحكامه باختلاف جهة نصبه^(١٠) ، وتقليده ، فإن وصي الأب ، ووصي الجد ، ووصي الأم ، والوصي من القاضي تختلف أحكامهم ، وكذلك المتولي .

(١) (ل/١٩٩) .

(٢) (ل/٩٨) .

(٣) مابين المعكوفين سقط من (أ) .

(٤) أي صلاة برهان الأئمة ، كذا في فهرست القنية ، ولم أقف على ترجمة له .

(٥) مابين القوسين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(٦) في (ب) و(ج) : (المسألة) .

(٧) لم أقف عليه ، وانظر : المحيط البرهاني (٩/١٠٤، ١٠٣) نقلاً عن مجموع النوازل ، فتاوى قاضي خان (٣/٣٤١) ، الفتاوى الولوالجية (٣/٩٨، ٩٧) ، الفتاوى الهندية (٢/٤٠٠) ، الفتاوى الكبرى (ل/١٩٩ ، ٢٠٠) .

(٨) في هامش الأصل ، و (ب) : (أي السيد الإمام أبي شجاع) .

(٩) مابين المعكوفين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

(١٠) في (أ) : (نصيبه) .

قيل : فإن كتب^(١) أنه وصيُّ من جهة الحاكم ، أو متولٍّ من جهة الحاكم ، ولم يبيِّن القاضي الذي ولّاه ؟

قال : يجوز ، لأنّه صارت جهة التّولية معلومةً ، ولأنّه يمكن معرفته [في الجملة إذا عُرِف تاريخ نصبه وصيّاً ، ومتولّياً ، فأماً]^(٢) إذا لم يكتب أنّه من جهة الحاكم ، لا يُعرف أنّه بأيّ طريقٍ صار وصيّاً ، ومتولّياً ، قبل ذلك .

وكذلك إذا احتيج^(٣) إلى إلحاق القضاء المجتهد فيه ، كالوقف ، وإجارة المشاع^(٤) ، ونحو ذلك ، [وكتب]^(٥) ، وقد قضى بصحّته^(٦) ، وجوّازه قاضٍ من قضاة^(٧) المسلمين ، ولم يُسمِّ القاضي ، هل يجوز على القياس ؟

قال : نعم ، قيل : فإن لم يكن قضى بذلك قاضٍ ، والكاتب كتب ذلك يكون كذباً ، فهل يأثم الكاتب بذلك ؟

قال : وقد ذكر محمّد (رح) في آخر كتاب الوقف ، ما يدلُّ على أنّه لا بأس بذلك ، فإنّه [إذا]^(٨) خاف الواقف أن يُبطله القاضي ، فإنّه يكتب في صكِّ الوقف ، إنه قضى به قاضٍ ، وكذا قال ، وفي الحقيقة التّصرف وقع صحيحاً ، وإنما يبطل بإبطال قاضٍ آخر ، وكتابه هذا يمنع قاضياً آخر عن إبطاله ، فبقي على الصّحة ، أمّا لا يكون هذا كذباً [مُبطلاً حقّاً ، أو مُصحّحاً]^(٩) غير صحيحٍ ، ولكن هو يمنع المُبطل عن الإبطال ، فلم يكن به بأسٌ .

(١) في (أ) : (كنت) .

(٢) ماين المعكوفين سقط من (أ) .

(٣) في (أ) : (احتج) .

(٤) هكذا في (أ) و(ب) و(ج) ، وفي الأصل : (المشارع) .

(٥) ماين المعكوفين سقط من (ج) .

(٦) في (ج) : (الصحة)

(٧) في (ج) : (قضاء) .

(٨) ماين المعكوفين مطموس في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و (ب) ، و(ج) .

(٩) ماين المعكوفين غير واضح في الأصل ، وأثبتته من (أ) ، و(ب) ، و(ج) .

قيل : فإن^(١) احتيج إلى كتابة [و]^(٢) ذكر^(٣) استأجر رجلٌ من متولي^(٤) وقَفَ أرضٍ وقَفَ على أربابٍ معلومين ، فكتب استأجر فلانُ بن فلانٍ من فلان بن فلانٍ ، المتولي في الأوقاف المنسوبة إلى فلان المعروف بكذا ، أو كان لا يعرف اسم أبي الواقف وجده ، واقتصر على هذا القدر ، أو بالدهقان الفلان الفلاني^(٥) المعروف بهذا ، يكفي لصحة الكتابة ؟

قال: نعم ، وقد قال مشايخنا : لو كتب من فلان المتولي في ذلك ، وهو وقَفَ على أربابٍ معلومين ، ولم يزد على هذا ، كفى ذلك فهذا أحقُّ .
فهذا آخر الكلام في كتاب الوقف ، الذي جمعه مولى الموالى مولانا سنان بن حسين الكرّماسي^(٦) ، [تم الكتاب]^(٧) [بعون الله الملك الحقّ المبين]^(٨) .
قد [وقع الفراغ من تحرير النسخة الشريفة في أوائل رجب المرجّب ، من يوم الجمعة تاريخه سنة ٩٢٣ هـ]^(٩) .

(١) في (ج) : (وإن) .

(٢) ماين المعكوفين سقط من الأصل ، و(ب) ، و(ج) ، وأثبتته من (أ) .

(٣) لم أقف عليه ، و انظر : الفتاوى الكبرى (ل/٢٠٠) ، المحيط البرهاني (١٠٥/٩) نقلاً عن فتاوى أهل سمرقند ، التاتارخانية (٥٥٦/٥) نقلاً عنها أيضاً ، فتاوى قاضي خان (٣٤١/٣) .

(٤) في (أ) : (المتولي) .

(٥) في (أ) : (الفاني) .

(٦) إلى هنا انتهت (ج) ، وخاتمتها : (بعون الملك الباري) .

(٧) ماين المعكوفين سقط من الأصل ، و(أ) ، وأثبتته من (ب) .

(٨) ماين المعكوفين في (أ) : (بعون الملك الوهاب) ، وفي (ب) : (بعون الله الملك الوهاب) ، في أواخر شهر جمادى الأولى من شهور سنة ١٠٥٣ هـ ، اللهم اغفر) .

(٩) ماين المعكوفين في حاشية (أ) : (قد فرغ من تحرير هذه النسخة الشريفة ، من يد العبد الضعيف درويش محمد بن سنان ، في وقت العصر ، سنة سبع وخمسين وتسعمائة هجرية) .

الفهارس العامة

الصفحة	الفهرس
٣٠٥	أولاً : فهرس الآيات القرآنية
٣٠٦	ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية ، والآثار
٣٠٧	ثالثاً : فهرس المصطلحات الفقهية
٣١٢	رابعاً : فهرس الألفاظ الغريبة
٣١٥	خامساً : فهرس الأديان والمذاهب
٣١٦	سادساً : فهرس الأماكن والبلدان
٣١٧	سابعاً : فهرس القبائل
٣١٨	ثامناً : فهرس الأشعار
٣١٩	تاسعاً : فهرس الأعلام المترجم لهم
٣٢٤	عاشراً : فهرس المصادر والمراجع
٣٣٤	حادي عشر : فهرس الموضوعات

أولاً : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
(١) ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ ﴾	٦٦	الأنفال	٢٧٩
(٢) ﴿ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ﴾	٥٧	الأنعام	٢٥

ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية و الآثار

الصفحة	الحديث ، أو الأثر
٣	(١) إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثٍ
٤	(٢) مخيريق خير يهود
٧٩	(٣) إنّ مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته
٧٩	(٤) أصاب عمر أرضاً بخير
٨٠	(٥) أمّا خالد فقد احتبس أذراعه
٢٠٠	(٦) أبو بكر رضي الله عنه كان يسوّي بين الناس في العطايا

ثالثاً: فهرس المصطلحات الفقهيّة

الصفحة	المصطلح
١١٩	الإجارة
٨٥	الاجتهاد
١٨٦	أجرة المثل
٨٠	الإجماع
١٠١	الاستحسان
١٢٥	الاستصناع
٨٠	الأصحّ
٩٩	الأصل
١٧٧	الأضحية
٢٨٠	الأظهر
٢٠٦	الاعتكاف
٢٣٥	الإقرار
١٥٦	آكار
٢٩٧	أنزال الأرض
٢٢٣	أهل الذمة
١٦٠	البدعة
١١٨	به نأخذ
١٣٠	به يُفتى
٢٠٠	بيت المال
٢٣٣	البينة
٢٠٧	التابعين
٢٥٣	التولية
١٧٩	الجابيات
١٦٨	حريم المسجد

٢٣٠	حقُّ القرار
١٧٩	الخراج
١٢٤	الخُمُس
١٦١	الرَّهْن
١٦٦	الرَّيْع
٢٨٦	السَّجَل
٢٣١	الشَّرْب
٨٧	الشَّهَادَة
٨٨	الشَّهَادَة بالتَّسَامَع
٢٦٠	شيخ الإسلام
٢٠٧	الصَّحَابَة
٩٣	الصَّحَّة
٨٦	الصَّحِيح
٢٥٤	ظاهر الرِّوَايَة
١١٩	العارية
٢٦٨	عامَّة المشايخ
١٠١	العُرْف
٢٤٢	علمائنا
٧٩	علمائنا الثلاثة
٨٣	عليه الفتوى
١٨٥	الغصب
١٧٥	الغَلَّة
١٢٤	الغنائم
١٥٦	غبن ظاهر
٩٣	الفساد
٩٤	القسخ
٢١٢	الفِيء
١٥٩	قالوا
١٤٥	القَبَالَة

٢١٢	القرض
٢٧٩	القَسَامة
٢٣٦	القِسْمة
١٠١	القياس
٧٩	قيل
١٩٦	الْكُرْدَة
١٩٩	اللَّقْطَة
١٦٠	ليلة البراءة
١٥٤	متولي الوقف
٨٥	المجتهد فيه
١٤٩	محاضر الدعوى
٢٣١	محجور
٩٩	المختار
١٦٨	مِرْمَة
١٦٨	مستغل الوقف
٨٦	المشايع
١٤٠	مشايخنا المتأخرون
١٤٠	مشايخنا المتقدمون
١١٠	المضاربة
١٦١	المعاملة
١٥٦	المفاوضة
١٦٧	المقاطعة
١٦٩	المكاتب
١٢٣	المنقول
١٢٦	المهياة
٢٢٥	الموات
٢٣٦	الموالي
١٠١	النذر
٢٨٩	الثُّكُول

١٠٨	الهبة
١٧٧	الهدي
١٣٥	الوصيّ
٩٧	الوصيّة
١٢٦	وقف المُشاع
٢٣٣	الوقفية
١٣٦	الوكيل
٢١٨	الولاية
١٤٨	يقيل
١٧١	يكرى

رابعاً : فهرس الألفاظ الغريبة

الصفحة	اللفظ
١١١	ابن السبيل
١٦٩	آجر
١٢٦	اصطبل
٢٢٩	البالوعة
٢٢٩	التنور
١١٣	الثغر
٢٢٣	جرة
١٦٢	جمد
١٦٢	خابية
٩٩	الحان
٢١٣	خلق
٢١٠	خوى
١٦٤	ذائق
١١٠	الدّرههم
٩٨	الدّكان
٢١٣	الدّيباج
١٩٢	الدّينار
٢٨٠	الرّاية
٢٠٥	الرّباط
٢١٨	الرّبيع
١١٦	رحى
٢٠١	الرّسّاتيق
٢٨٧	الرّسم
٢٠٥	الرّفاق
٢٧١	رّمانة

٢٠٩	السَّيِّعُ
٢٥٧	السَّهْمُ
٢٢٦	شَطَّ
٩٤	الصَّكَّ
١٠٦	الصُّلْبُ
١١٠	الصَّيْعَةُ
٢٠٧	الطَّاقَاتُ
١٥١	ظَلَّةٌ
٢١٠	عَتِيقٌ
٢٢٨	العَرِصَةُ
٢٢٣	قِصْعَةٌ
١٢٠	القَنْطَرَةُ
١٢٣	الْكُرَاعُ
١٧٨	الْكَوَاعِدُ
٨٩	الْمَحَلَّةُ
١٧٨	الْمِدَادُ
١٨٤	المِصْرُ
٨٩	المَكْتَبُ
٢٤٧	مَنْ
٢١٢	النَّائِبَةُ
١٧٧	التَّسَمُّ
٢٠٩	التَّعْشُ
٨٩	الْوُطَائِفُ

خامساً : فهرس الأديان والمذاهب

الاسم	الصفحة
الأشاعرة	٢٥
الجهمية	٢٥
الخوارج	٢٥
الصوفيّة	١١٠
مجوسي	٢٣٢
المعتزلة	٢٥
نصراني	٢٣٢
يهودي	٢٣٢

سادساً : فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	اسم المكان أو البلد
١٣٠	بُخارى
١٩	بروسة
٨٦	بَلْخ
٢٠٦	جرجانية
٢٠٦	خوارزم
١٨٥	سمرقند
١٢	القسطنطينية
١٨	كرماست

سابعاً : فهرس القبائل

الصفحة	اسم القبيلة
٧٦	(١) بنو عدنان

ثامناً : فهرس الأشعار

الصفحة	بيت الشعر
٢٥٤	(١) بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

تاسعا : فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	الصفحة
ابن الأشرف	٢٣
ابن العماد	٢٠
أبو بكر بن حامد (حم)	٩٣
أبو نصر الدبوسي	١٧٧
أحمد بن إسماعيل بن محمد (ظت ، الظهير الثمراشي)	٢٣٤
أحمد بن حفص البخاري (أبو حفص الكبير)	١٤٧
أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة (تج)	١٧٦
أحمد بن عصمة البلخي (أبو القاسم الصفار)	١٥٤
أحمد بن علي الرازي (الخصاص)	٨١
أحمد بن عمرو بن مهير (الخصاف)	٨٧
أحمد بن محمد بن أحمد القدوري (ق)	٢٢٩
أحمد بن محمد بن عمر (العتابي)	١١٢
أحمد بن محمد بن عمر الناطفي	٢٦٣
أحمد بن محمد بن مسعود (الوبري)	١٤٦
إسحاق بن أبي بكر (ظهير الدين)	٢١٩
إسماعيل المتكلم (سم)	١٩١
إسماعيل بن الحسين بن علي البخاري (الزاهد)	١١٨
بدر الدين	٩٧
البدر الطاهر	١٩٢
برهان الأئمة (صب)	٣٠١
الحسن بن زياد اللؤلؤي	٨٢
الحسن بن منصور الأوزجندي (قاضي خان)	٨٦
حميد الدين ابن الأفضل	٢٤
خواجه زاده	٢٢
ركن الدين الخزاف	١٥٧

٢٦	الزُّركلي
١٠٥	زفر بن الهذيل بن قيس البصري
٢٣	سراج الدين
٢٤	سونديك بقوغه جي دده
١١٦	سيف السائلي (سي)
٢٢	الشاهرودي مصنفك
١١٤	شرف الأئمة المكي (شم)
١٩٨	شهاب الأئمة الإمامي (شبه)
٢١	طاشكُري زاده
٢٨٤	طاهر بن أحمد بن محمد الحُجَنْدي (خج)
٩٢	طاهر بن محمود بن أحمد البخاري (صدر الإسلام)
١٨١	ظهر الدين النواحري
١١٥	عبد الرحمن بن محمد بن أميروه (أبو الفضل الكرمانى)
١٢٨	عبد الرحيم بن عمر بن عبد الله (التَرْجُماني)
١٧١	عبد العزيز بن أحمد بن نصر (الحلواني)
١٥٧	عبد الكريم بن محمد بن أحمد الصَّبَاعي (كص)
١٩٩	عبد الله بن أحمد الهروي (شب)
٢٤٢	عبد الله بن الحسين (الناصحي)
١٥٢	عثمان بن إبراهيم بن محمد (الفضلي)
١٤٨	علاء الحُمَامي
٢٢٣	علاء الدِّين التاجري (عتج)
٢٣٢	علاء السُّغْدي (عس)
٩٧	علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني (صاحب الهداية)
١٢٢	علي بن الحسين بن محمد (السُّغْدي)
٢٤٩	علي بن محمد بن إسماعيل (الإسبيجاي)
١٤٨	عمر التَرْجُماني
٩٥	عمر بن عبد العزيز بن مازه (الصّدر الشَّهيد)
١٢٠	عمر بن محمد بن أحمد النسفي (عين الأئمة الكرباسي)
٢٦	عمر رضا كحالة

٢٤	الغزّي
١١٦	القاضي عبد الجبار (قع)
١٤٧	كمال البياعي
٢٠	اللكّوي
٢٠٦	مجد الأئمة التّرجماني (مت)
١٣	محمد السلطان (الفتاح)
٢٠٠	محمّد بن أبي القاسم بن بابجوك البقالي (بق)
٢٤٧	محمّد بن أبي بكر (خو ، حمير الوبري)
١١٢	محمّد بن أحمد (أبو بكر البلخي)
٩٤	محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (شمس الأئمة)
٢٢٢	محمّد بن أحمد بن حمزه بن الحسين (أبو شجاع)
٨٤	محمد بن أحمد بن عمر البخاري (ظهر الدين)
١٠٤	محمّد بن إدريس بن العباس (الشّافعي)
٨٣	محمّد بن الحسن بن فرقد الشيباني
١٥٧	محمّد بن الحسين محمد (بخ ، بكر خواهر زاده)
١٤٧	محمّد بن الفضل الكماري البخاري (أبو بكر)
١٧٢	محمد بن سلمة
٨٦	محمّد بن عبد الله بن محمّد الهندواني (الفقيه أبو جعفر)
١٠٣	محمّد بن عبد الله بن المشتّى (الأنصاري)
٨٦	محمّد بن عمر بن عبد الله النيسابوري (رشيد الدّين)
١٧٣	محمّد بن محمّد بن أحمد المروزي (الحاكم الشّهيد)
٨٤	محمد بن محمد بن محمد السرخسي (صاحب المحيط الرضوي)
١٥١	محمّد بن محمود التّرجماني (عت)
٩١	محمّد بن محمود بن حسين (الأستروشنّي)
١٦٥	محمّد بن يوسف بن محمّد (السّمقندي)
٨٤	محمود بن أحمد بن مازة (صاحب المحيط البرهاني)
٩٢	محمود بن عبد العزيز الأوزجندي (شمس الإسلام)
١٩٥	محمود بن عبيد الله بن صاعد المروزي (قعم)
٤	مُخَيَّرِيق

٢٣	مصلح الدين مصطفى
٢٥٠	المعلی بن منصور الرازي
١٥٩	الميداني
١١٨	نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (أبو الليث)
٧٩	النعمان بن ثابت التميمي (أبو حنيفة)
٩٠	هلال بن يحيى بن مسلم (الرأي)
٨٢	يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (أبو يوسف)
١٤٤	يوسف الترمهاني (ترجمان صغير)
١٠٩	يوسف بن خالد بن عمر السمتي

عاشراً : فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أبجد العلوم ، تأليف : العلامة صدّيق بن حسن القنوجي (ت ١٣٠٧هـ) ، تحقيق : عبد الجبار زكار ، ط (بدون) ١٩٧٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- أحكام الأوقاف ، تأليف : الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو الخصّاف (ت) ، ط ديوان عموم الأوقاف المصرية ، سنة ١٣٣٢هـ .
- إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف ، تأليف : حسن عبد الله الأمين ، ط (بدون) ، البنك الإسلامي للتنمية بجده ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب .
- الاستبدال واغتصاب الأوقاف دراسة وثائقية ، تأليف : الدكتور جمال الحولي ، ط (بدون) ، دار الثقافة العلميّة ، الإسكندرية ، مصر .
- الأشباه والنظائر ، تأليف : الإمام زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) ، اعتنى بإخراجه نعيم أشرف نور أحمد ، ط (٢) ١٤٢٤هـ ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان .
- أصول الأحكام ، تأليف : يوسف بن حسين الكرّماسقي الحنفي (٩٠٦هـ) ، (من أول الكتاب إلى آخر الباب الثالث) ، دراسة وتحقيق الطالب : عبد اللطيف بن شلوه الشاماني ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٢١هـ - ١٤٢٥هـ .
- أصول الفقه تاريخه ورجاله ، تأليف : الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، ط (٢) ١٤١٩هـ ، دار السلام .
- الاعتصام ، تأليف الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي ، المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي ، مصر .
- الأعلام ، تأليف : الأستاذ خير الدين بن محمود بن علي الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، ط (١٦) ٢٠٠٥م ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، المؤلف : الشيخ قاسم بن عبد الله القنوي الحنفي (ت ٩٧٨هـ) ، تحقيق : الدكتور/ أحمد بن عبد الرزاق الكبيسي ، ط (١) ١٤٠٦هـ ، دار الوفاء للنشر ، المملكة العربية السعودية ، جده .
- أوروبا العصور الوسطى ، تأليف : الدكتور/ سعيد عبد الفتاح عاشور ، ط (٤) ١٩٦٦م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- البحر الرائق شرح (كتر الدقائق) ، تأليف : الإمام الفقيه زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم الحنفي (٩٧٠هـ) ، ط (١) بالمطبعة العلمية ١٣١١هـ ، مصر ، القاهرة .
- البداية والنهاية ، تأليف الإمام أبي الفداء ، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، طبعة دار هجر .
- بلدان الخلافة الشرقية ، تأليف : الأستاذ كي لسترنج ، ونقله إلى العربية الأستاذ فرنسيس ، وكوركيس عواد ، ط (٢) ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- تاج التراجم ، تأليف : الإمام قاسم قطلوبغا السوداني الحنفي (ت ٨٧٩هـ) ، تحقيق محمد خير رمضان ، ط (١) ١٤١٣هـ ، دار القلم ، دمشق .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، تأليف : الإمام أبي الفيض محمد بن محمد المرتضى الزبيدي الحنفي (١٢٠٥هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين ، دار الهداية .

- تاريخ بغداد، تأليف : الإمام أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) ، ط (بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تتمّة معجم المؤلفين ، تأليف : محمد خير رمضان يوسف ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ، دار ابن حزم للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان .
- التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ، تأليف : إبراهيم حلمي ، ط (بدون) ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م ، مطبعة ديوان عموم الأوقاف ، القاهرة .
- تحفة الفقهاء ، تأليف : الإمام علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي (ت ٥٣٩هـ) ، تحقيق : د/محمد زكي عبد البر ، ط (بدون) ، إدارة إحياء التراث الإسلامي ، قطر .
- تذكرة الحفاظ ، تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ترتيب الصنوف في أحكام الوقوف ، تأليف : العلامة علي حيدر أفندي ، ضبط نصّه أبو يوسف حسن بن البشير الطّبلوش ، ط (١) ١٤٣١هـ ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة .
- تركيا في العصور الوسطى ، تأليف : الدكتور / زبيدة عطا ، ط (٢) ، دار الفكر العربي .
- التعريفات الفقهية ، تأليف : المفتي محمد عميم الإحسان الجديدي البركتي الحنفي (ت ١٤٠٢هـ) ، مطبوع ضمن مجموعة قواعد الفقه ، ط (١٩٨٦م) ، مكتبة مير محمد ، كراتشي ، باكستان .
- التعريفات ، تأليف : العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني الحنفي (ت ٨١٦هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي ، ط (١) ١٤٢٤هـ ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان .
- تهذيب التهذيب ، تأليف : الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، ط (١) ١٤٠٤هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- جامع الفصولين ، تأليف : الإمام بدر الدين محمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سمانه الحنفي (ت ٨٢٣) ، ط (١) ١٣٠٠هـ ، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر ، الناشر إسلامي كتب خانه ، كراتشي .
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، تأليف : الإمام محي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن محمد بن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ) ، تحقيق : د/ عبد الفتاح محمد الحلو ، ط (٢) ١٤١٣هـ ، هجر للطباعة والنشر ، توزيع مؤسسة الرسالة .
- حاشية ردُّ المختار على الدرِّ المختار (حاشية ابن عابدين) ، تأليف : الإمام محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين الحنفي (ت ١٢٥٢هـ) ، ط (٢) ١٣٨٦هـ ، دار الفكر .
- الحاوي الكبير في الفروع ، تأليف الإمام علي بن محمد الماوردي الشافعي ، (ت ٤٥٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، الطبع الأولى ١٤١٤هـ ، بيروت ، لبنان .
- الحواشي الرقيقة والتعليق الأنيفة (الآلآي الدرّية في الفوائد الخيرية) ، تأليف : الإمام اخقّق خير الدين الرملي الحنفي (ت ١٠٨١هـ) ، مطبوع بمأمش جامع الفصولين ، ط (١) ١٣٠٠هـ ، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر ، الناشر إسلامي كتب خانه ، كراتشي .
- خلاصة الفتاوى ، تأليف : الإمام افتخار الدين طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري الحنفي (ت ٥٤٢هـ) ، ط (بدون) ، مطبوع مع مجموعة الفتاوى للكنوي ، مكتبة رشيدية ، باكستان .
- دلائل النبوة ، للإمام الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ، (ت ٤٣٠هـ) ، تحقيق الدكتور : محمد رواس قلعة جي وعبد البر عباس ، ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ، دار النفائس، بيروت
- دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية ، تأليف : الدكتور / السعيد بوركية ، ط (بدون) ١٤١٧هـ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية .
- دور الوقف في المجتمعات الإسلامية ، تأليف : الدكتور /محمد موفق الأرنؤوط ، ط (بدون) ، دار الفكر ، دمشق ،

سوريا .

- الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ، تأليف : علي محمد محمد الصلاحي، ط (١) ١٤٢١هـ ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، مصر .
- الدِّيْباجُ المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، تأليف : إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المالكي (ت ٧٩٩هـ) ، ط (بدون) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- سنن ابن ماجه ، تأليف : الإمام محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط (بدون) ، دار الفكر ، بيروت .
- سنن أبي داود ، تأليف : الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٧٥هـ) ، مطبوع مع شرحه (عون المعبود) ، إشراف صدقي محمد جميل العطار ، ط (بدون) ١٤١٥هـ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- سنن الترمذي ، تأليف : الإمام محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٩٧هـ) ، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، وآخرون ، ط (بدون) ، دار إحياء التراث العربي .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تأليف : المؤرخ الفقيه / أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ) ، ط (بدون) ، دار الفكر .
- شرح عقود رسم المفتي ، تأليف : الإمام محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين الحنفي (ت ١٢٥٢هـ) ، تصحيح : المفتي أبو لبابه ، ط (٢) ١٤٢٦هـ ، مكتبة الرشيد ، ناظم آباد ، كراتشي .
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، تأليف : العلامة طاشكُتري زاده (ت ٩٦٨هـ) ، ط (بدون) ١٣٩٥هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- صحيح البخاري ، تأليف : الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مطبوع مع شرحه (فتح الباري) ، ط (١) ١٤٢٠هـ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، صيدا .
- صحيح مسلم ، تأليف : الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت) ، مطبوع معه شرح النووي ، ط (١) ١٤١٨هـ ، دار المنار ، مصر .
- طبقات الحفاظ ، تأليف : أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط (١) ١٤٠٣هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .
- الطبقات السنيّة في تراجم الحنفيّة ، تأليف : العلامة تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي الحنفي (ت ١٠٠٥هـ)، تحقيق : د/ عبد الفتاح محمد الحلّو ، ط (١) ١٤١٠هـ ، دار الرفاعي ، الرياض .
- الطبقات الكبرى ، تأليف : محمد بن سعد بن منيع الزهري ، (ت ٢٣٠هـ) ، تحقيق الدكتور /علي محمد عمر ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- العثمانيون في التاريخ والحضارة ، تأليف : الدكتور / محمد حرب ، ط (بدون) ١٤١٤هـ ، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التُّركي ، القاهرة .
- العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم ، تأليف: علي بن بالي المعروف بمنق ، ت ٩٩٢هـ ، مطبوع مع الشقائق النعمانية ، طبعة ١٣٩٥هـ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
- غمز عيون البصائر أو (شرح الحموي على الأشباه والنظائر) ، تأليف : العلامة الشيخ السيّد أحمد بن محمد الحموي المصري (ت ١٠٩٨هـ) ، اعتنى بإخراجه نعيم أشرف نور أحمد ، ط (٢) ١٤٢٤هـ مطبوع مع الأشباه والنظائر ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان .
- الفتاوى البزازية ، تأليف : الإمام حافظ الدين محمد بن محمد بن شهاب المعروف بالبزاز الكردي الحنفي (ت ٨٢٧هـ) ، تحقيق : الدكتور محمود مطرجي ، ط (١) ١٤٣١هـ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- الفتاوى التاتارخانية ، تأليف : الإمام عالم بن العلاء الأنصاري الأندلسي الدهلوي الحنفي (ت ٧٨٦هـ) ، تحقيق :

- سجاد حسين ، ط (١) ١٤٢٥هـ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الفتاوى السراجية ، تأليف : الإمام سراج الدين أبي محمد علي بن عثمان التيمي الأوشي الفرغاني الحنفي (ت ٥٧٥هـ) ، ط (بدون) ، مكتبة سعيد إيج إم كمبني ، كراتشي ، باكستان .
 - الفتاوى الظهيرية ، تأليف : الإمام ظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد البخاري الحنفي (ت ٦١٩هـ) ، مخطوطات معهد البحوث بجامعة أم القرى برقم (١٣٢) .
 - الفتاوى الكبرى، تأليف : الإمام حسام الدين أبي محمد عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري (ت ٥٣٦هـ)، مخطوطات دار الكتب والوثائق القومية بمصر برقم (٧٨٩) .
 - فتاوى النوازل ، تأليف : الإمام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي (ت ٣٧٣هـ) ، ط (بدون) ، مكتبة مير محمد ، آرام باغ ، كراتشي ، باكستان .
 - الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان أو (الفتاوى المالكية) ، تأليف : جماعة من كبار علماء الهند الأعلام ، برئاسة الشيخ : نظام الدين البرهانوري (من علماء القرن الحادي عشر) ، تحقيق الدكتور محمود مطرجي ، ط (١) ١٤٢٩هـ ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
 - الفتاوى الولوالجية ، تأليف : الإمام أبي الفتح ظهير الدين عبد الرشيد بن أبي حنيفة الولوالجي (ت ٥٤٠هـ) ، تحقيق مقداد بن موسى فريوي ، ط (١) ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
 - فتاوى قاضي خان ، تأليف : الإمام فخر الدين الحسن بن منصور الأوزجندی الحنفي (ت ٥٩٢هـ) ، ط (بدون) ١٢٨٢هـ ، مديرية الأوقاف العامة ، مطبعة الشيخ/محمد شاهين ، مصر .
 - فتح القدير للعجز الفقير شرح (الهداية للمرغيناني) ، تأليف : الإمام الحَقِّق محمد بن عبد الواحد السيواسي الشهير بابن المهام (ت ٨٦١هـ) ، والمطبوع مع الهداية والعناية وحاشية الحَقِّق سعدي جلبي مع نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار لقاضي زاده ، ط (بدون) ، دار الفكر .
 - فتح القسطنطينية ، تأليف : الدكتور/ محمد مصطفى صفوت ، ط (بدون) بيروت .
 - الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، تأليف : العلامة الحَقِّق / عبد الله مصطفى المراغي، ط (٢) ١٣٩٤هـ ، الناشر : محمد أمين دمج وشركاه ، بيروت ، لبنان .
 - الفَرَق بين الفَرَق ، تأليف : الإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت ٤٢٩هـ) ، اعتنى بها الشيخ إبراهيم رمضان ، ط (٤) ١٤٢٩هـ ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
 - الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، تأليف : العلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الحنفي (ت ١٣٠٤هـ) ، اعتناء أحمد الزعبي ، ط (١) ١٤١٨هـ ، دار الأرقم ، بيروت .
 - الفوائد الزينية في مذهب الحنفية ، تأليف : العلامة زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، المعروف بابن نُجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) ، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، ط (١) ١٤١٤هـ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربية السعودية .
 - قُنية المنية لتتيمم الغُنية (قُنية الفتاوى) ، تأليف : الإمام نجم الدين أبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الغزميني الحنفي (ت ٦٥٨هـ) ، مخطوطات جامعة الملك سعود برقم (٥٤٣) مصوّرة عن نسخة في مكتب الأوقاف بحلب .
 - كتاب الوقف ، تأليف : الشيخ عبد الجليل عبد الرحمن عشوب (ت ١٩٥٥م) ، اعتنى بإخراجه الدكتور عبد الله نذير أحمد مزّي ، ط (١) ١٤٣٠هـ ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة .
 - كشف الطُّنُون عن أسامي الكتب والفنون ، تأليف : الشيخ / مصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة أو كاتب جلبي (ت ١٠٦٧هـ) ، ط (١) ١٤١٠هـ ، دار الفكر ، بيروت .
 - الكواشف الجلية عن مصطلحات الحنفية ، تأليف : الأستاذ / عبد الإله بن محمد الملاً ، ط (١) ١٤٢٥هـ ، مطبعة

- الأحساء .
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، تأليف : نجم الدين محمد بن محمد الغزّي (ت ١٠٦١هـ) ، تحقيق : جبرائيل سليمان جبور ، ط (بدون) ، بيروت ، لبنان .
- المبسوط ، تأليف : الإمام أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ) ، ط (بدون) ١٤٠٦هـ ، دار المعرفة بيروت ، لبنان .
- مجمل اللغة ، تأليف : أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، راجعه محمد طعمه ، ط (١) ١٤٢٦هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- مجموعة الفتاوى ، تأليف : العلامة أبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الحنفي (ت ١٣٠٤هـ) ، مطبوع بمامش خلاصة الفتاوى ، ط (بدون) ، مكتبة رشيدية ، باكستان .
- محاضرات في الوقف ، تأليف : الإمام محمد أبو زهرة ، ط (بدون) ، دار الفكر العربي .
- محمد الفاتح ، تأليف : الدكتور / سالم الرشدي ، ط (بدون) ، دار العلم للملايين .
- اخطب البرهاني ، تأليف : الإمام برهان الدين أبي المعالي محمود بن بن أحمد بن مازة البخاري الحنفي (ت ٦١٦هـ) ، اعتناء نعيم أشرف نور ، ط (١) ١٤٢٤هـ ، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان .
- اخطب الرضوي ، تأليف : الإمام رضي الدين محمد بن محمد السرخسي الحنفي (ت ٥٤٤هـ) ، مخطوطات مكتبة الحرم المكي برقم (٢٠٩٨) .
- المذهب الحنفي (مراحل وطبقاته ، ضوابطه ومصطلحاته ، خصائصه ومؤلفاته ، تأليف : الأستاذ / أحمد بن محمد نصير الدين النقيب ، ط (١) ١٤٢٢هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- المصباح المنير ، تأليف : العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، ط (بدون) ١٩٩٠هـ ، مكتبة لبنان ، لبنان .
- المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء ، تأليف : الأستاذ الدكتور نزيه حماد ، ط (١) ١٤٢٩هـ ، دار القلم ، دمشق .
- معجم البلدان ، تأليف : الإمام أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحنفي (ت ٦٢٦هـ) ، ط (١) ١٤٠٤هـ ، دار صادر ، بيروت .
- معجم المؤلفين ، تأليف : الأستاذ / عمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ) ، مكتبة المثنى ، بيروت .
- معجم لغة الفقهاء ، تأليف : الأستاذ الدكتور محمد رواس قلعة جي ، ط (١) ١٤٢٦هـ ، دار النفائس ، بيروت .
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، تأليف : الإمام أبي عبيد عبد الله ابن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا ، ط (٣) ١٤٠٢هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
- المُلْتَقَطُ فِي الْفَتَاوَى الْخَنْفِيَّةِ أَوْ (مَالِ الْفَتَاوَى) ، تأليف : الإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي الحنفي (ت ٥٥٦هـ) ، تحقيق محمود نصار ، والسيد يوسف أحمد ، ط (١) ١٤٢٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المِلل والنحل ، تأليف : الإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) ، تحقيق : أمير علي مهنا ، وعلي حسن فاعور ، ط (٩) ١٤٢٩هـ ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- مُنِيَّةُ الْمُفْتِي ، تأليف : الإمام يوسف بن أبي سعيد بن أحمد السجستاني (ت ٦٦٦هـ) ، مخطوطات مكتبة الملك عبد الله بجامعة أم القرى برقم (٨٩٨) .
- موسوعة التاريخ الإسلامي ، تأليف : الدكتور / أحمد شلبي ، ط (٣) ، مكتبة النهضة المصرية .
- الموسوعة الجغرافية ، تأليف : مصطفى أحمد أحمد وحسام الدين إبراهيم عثمان ، دار العلوم للنشر والتوزيع .
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، تأليف : الدكتور / مانع بن حماد الجهني ، ط (٤) .

- ١٤٢٤هـ ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر ، الرياض .
- موسوعة قبائل العرب ، تأليف : عبد الحكيم الوائلي ، ط (بدون) ، دار أسامة للنشر والتوزيع .
 - الهداية ، تأليف : الإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (٥٩٣هـ) ، مطبوع مع شرحه البنائية ، ط (بدون) ، دار الفكر .
 - هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، تأليف : إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (١٣٣٩هـ) ، مطبوع مع كشف الظنون ، ط (١٤١٠هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
 - الوجيز في أصول الفقه ، تأليف : العلامة يوسف بن حسين الكراماسي (٩٠٦هـ) ، تحقيق : الدكتور السيد عبد اللطيف كساب ، ط (بدون) ١٤٠٤هـ، دار الهدى للطباعة ، مصر .

حادي عشر : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٦	أسباب اختيار تحقيق المخطوط
٨	خطّة التحقيق

القسم الأول : الدراسة من (١٠ - ٥٨)

١١	الفصل الأول : في التعريف بالمؤلف
١٢	التمهيد : عرض لعصر المؤلّف من الناحية السياسية والعلميّة
١٨	المبحث الأول : اسمه ، ونسبه ، وولادته .
١٩	المبحث الثاني : مكانته العلميّة ، وأهم أعماله .
٢٠	المبحث الثالث : ثناء العلماء عليه .
٢٢	المبحث الرابع : شيوخه ، وتلاميذه ، وأقرانه .
٤٢	المبحث الخامس : عقيدته .
٢٦	المبحث السادس : مذهبه الفقهي .
٢٨	المبحث السابع : مؤلفاته .
٣٢	المبحث الثامن : وفاته .
٣٣	الفصل الثاني : في التعريف بالكتاب

٣٤	المبحث الأول : توثيق عنوان الكتاب ، وإثبات صحة نسبته إلى مؤلفه .
٣٦	المبحث الثاني : أهمية الكتاب .
٣٨	المبحث الثالث : منهج المؤلف في الكتاب .
٤٤	المبحث الرابع : مصادر الكتاب التي اعتمد عليها المؤلف .
٥٧	المبحث الخامس : مزايا الكتاب ، والمآخذ عليه .

القسم الثاني : التحقيق (٥٩- ٣٠٣)

٦٠	وصف نُسخ المخطوط
٦٢	المنهج في تحقيق الكتاب.
٦٥	عرض نماذج من النُسخ المعتمدة في التحقيق .
٧٥	النص الخفّق للكتاب .
٧٦	مقدمة المؤلف .
٧٩	كتاب الوقف .
٧٩	الباب الأول : في بيان ما يلزم به الوقف عند كل من علمائنا الثلاثة .
٩٨	الباب الثاني : في الألفاظ التي يقع بها الوقف، وفي إضافته إلى ما بعد الموت.
١٠٥	مسائل الوقف بعد الموت .
١١٠	الباب الثالث : فيما يجوز وقفه .
١١٤	الباب الرابع : فيما لا يجوز وقفه .
١٢٠	الباب الخامس: فيما قيل بجواز وقفه وعدمه .

١٢٣	الباب السادس : في وقف المنقول .
١٢٦	الباب السابع : في وقف المشاع .
١٣١	الباب الثامن : في جعل الواقف الوقف لنفسه .
١٣٥	الباب التاسع : في شرط الواقف الولاية لنفسه .
١٣٨	الباب العاشر : في وقف رجل وقف ولم يذكر الولاية لأحد .
١٣٩	الباب الحادي عشر : في نصب المتولي .
١٤٦	الباب الثاني عشر : فيما يجوز للقيم من التصرفات للوقف .
١٥٩	الباب الثالث عشر : فيما لا يجوز للقيم ، وما يضمن به .
١٧٧	مسألة تصرف القيم بتغيير المشروط ونحوه .
١٧٩	مسألة استئانة المتولي على الوقف .
١٨١	مسألة استبدال الوقف .
١٨٤	مسألة مناقلة الوقف .
١٨٥	مسألة غصب الوقف .
١٨٩	مسألة نصب الإمام .
١٩٠	الباب الرابع عشر : فيما يحل للإمام .
١٩٥ ١٩٧	الباب الخامس عشر : فيما لا يحل للإمام . مسألة المؤذن
١٩٨	الباب السادس عشر : فيما يحل للمدرس والتعلم ، وما لا يحل .
٢٠٠	الترجيح في الأوقاف المطلقة على الفقهاء بالحاجة أم بالفضل ؟

٢٠٥	الباب السابع عشر : في المساجد وما يتعلّق بها .
٢١٥	مسألة العمل في المسجد .
٢٢٠	مسألة البئر والحوض والجَنَازَة ، ومثلها .
٢٢٣	مسألة المقابر والسَّقَايَات .
٢٢٦	مسألة الأشجار .
٢٢٨	مسألة البناء .
٢٣١	مسألة وقف الصَّيِّ والكافر .
٢٣٣	الباب الثامن عشر : في سُكْنَى الوقف .
٢٣٥	مسألة الإقرار بالوقف .
٢٣٦	مسألة تصرّف الموقوف عليهم في الوقف قسمةً ونحوها .
٢٣٧	الباب التاسع عشر : في إجارة الوقف .
٢٤٧	الباب العشرون : في الشُّرُوط في الوقف .
٢٤٩	مسألة
٢٥٣	الباب الحادي والعشرون : فيما يتعلّق بالوقف على أولاده وأولاد فلانٍ وأولادهم.
٢٧٧	الباب الثاني والعشرون : في بيان الأفضل من وجوه البر .
٢٧٩	الباب الثالث والعشرون : في بيان ما لا يُحصَن .
٢٨١	الباب الرابع والعشرون : في الدَّعوى .
٢٩١	الباب الخامس والعشرون : في الشَّهادة على الوقف .

٢٩٤	الباب السادس والعشرون : في مسائل متفرقة .
٢٩٨	الباب السابع والعشرون : في الصُّكوك .
٣٠٤	الفهارس العامة